

المؤااة الصااباة : ٤٥/٣١٥٤٢٤٥



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

رَكُضَةٌ فِي ظَهْرِ الرَّفِضَةِ

للشيخ العلامة

محمد حياة بن إبراهيم السني، المدني

المتوفى سنة (١١٦٣هـ) رحمه الله

مكتبة الجامعة الإسلامية - غزة
الرسائل والبحوث الجامعية
التاريخ: 09 NOV 2015
الرقم العام: 1247845
الرمز التصنيفي: ٤٥٤/٣١٥٤٢٤٥

دراسة وتحقيق/

محمود بن محمد حمد

إشراف الأستاذ الدكتور/

جابر بن زايد السميري - حفظه الله -

قدم هذا البحث استكمالاً للحصول على درجة الماجستير من كلية أصول الدين

٢٠١٥هـ - ١٤٣٦هـ

ح ٢٤٧١٥



1247845

مركز دراسات إسلامية

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22
23
24
25
26
27
28
29
30
31
32
33
34
35
36
37
38
39
40
41
42
43
44
45
46
47
48
49
50
51
52
53
54
55
56
57
58
59
60
61
62
63
64
65
66
67
68
69
70
71
72
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86
87
88
89
90
91
92
93
94
95
96
97
98
99
100

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دراسة وتحقيق لمخطوط : ركضة في ظهر الرقصة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو
بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.


DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any
other degree or qualification

Student's name:

اسم الطالب/ة: محمود محمد حمدان

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 28 أكتوبر 2015

21/05/12



هاتف داخلي 1150

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

Ref 35/ع ج س

Date 2014/09/20
اربع

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمود محمد محمود حمدان لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين/ قسم العقيدة الإسلامية وموضوعها:

دراسة وتحقيق لمخطوط: ركضة في ظهر الرضة

ويعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 06 ذو الحجة 1436هـ، الموافق 2015/09/20م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....
.....
.....
.....

أ.د. جابر زايد السميري مشرفاً و رئيساً
أ.د. محمود يوسف الشويكي مناقشاً داخلياً
أ.د. محمود محمد العامودي مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية أصول الدين/ قسم العقيدة الإسلامية.

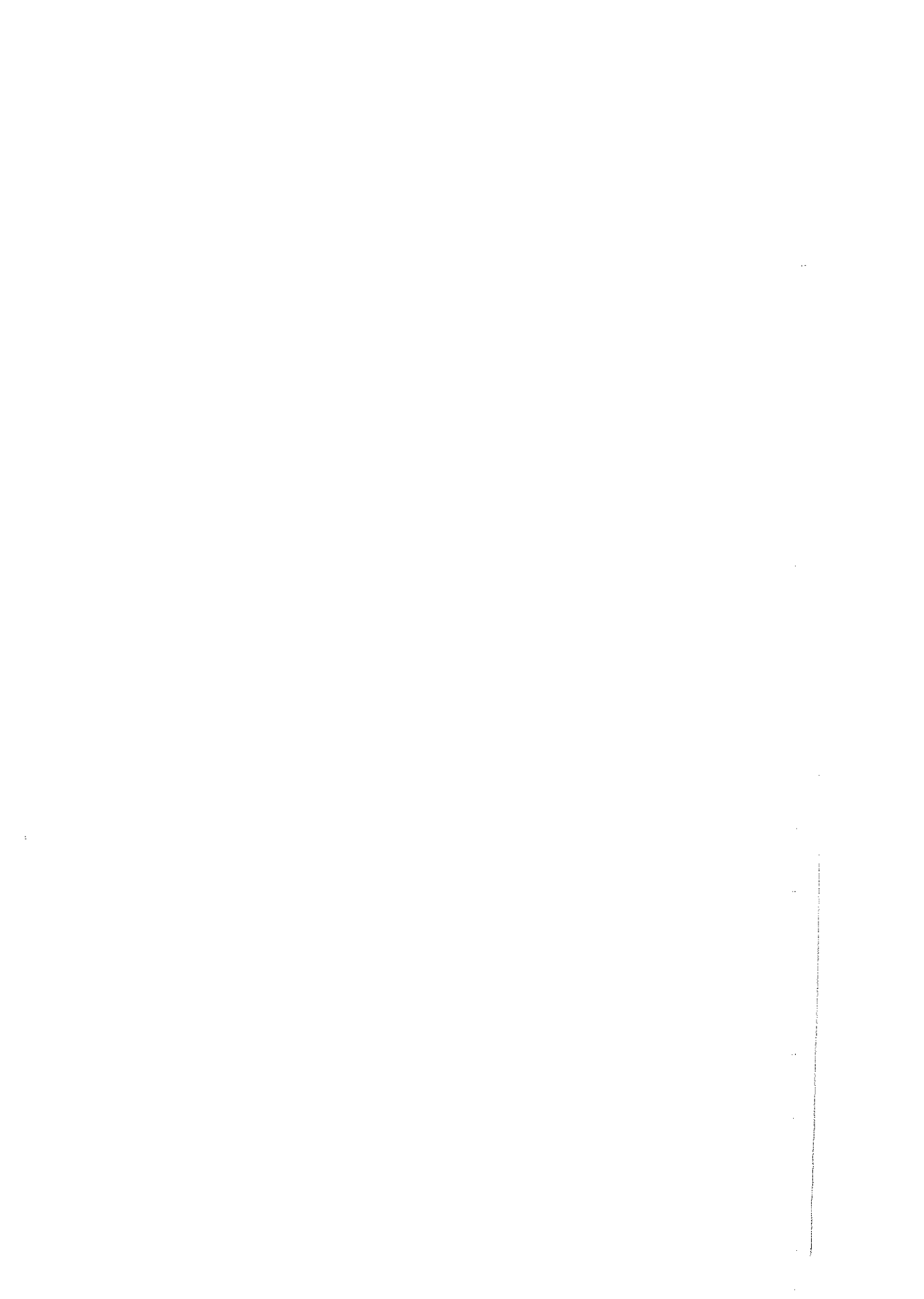
واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته والوفاء بواجباته في خدمة دينه ووطنه.

،،، والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

.....
.....

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

إلى والديَّ الكريمين..

إلى زوجتي العزيزة..

إلى فلذتني كبدي (عبدالله، وجنّي)..

إلى شياخي عادل نصَّار -رُوحَ الله رُوحه، ونورَ ضريحه -..

إلى مشايخي الأعماء، وأساتذتي الفضلاء ..

إلى أشقائي الأوداء..

إلى إخواني الكرماء..

إلى طلبة العلم، والباحثين، وعُشاق التراث..

إلى مجموعتي (المخطوطات الإسلامية)، و(أخبار الكتب والمُحقِّقين) ..

أهدي ثمرة عملي

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

إني لأُمَحِّضُ الشُّكْرَ بَوَفَاءِ الْمُتَنَعِمِ عَلَيْهِ، وَيَصْدُقُ الْمُحْسِنِ إِلَيْهِ إِلَى كُلِّ مَنِ أَسَدَى إِلَيَّ مُعْرِفًا دَقًّا أَوْ جَلًّا، وَانْتَفَعْتُ مِنْهُ وَلَوْ بِحَرْفٍ، وَطَوَّقَنِي إِحْسَانًا؛ مُبْتَدئًا بِشُكْرِ وَاسِعِ الْعَطَاءِ، ذِي الْعِزَّةِ وَالْكَبْرِيَاءِ، رَبِّي وَرَبِّ مَنْ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، عَلَى مَا أَوْلَانِي مِنْ جَزِيلِ الْعَطَايَا وَسَائِغِ السَّعْمِ، وَأَكْرَمَنِي بِوِاسِعِ الْأَلَاءِ وَعَظِيمِ الْمِنْزَنِ، فَاللَّهِمَّ لَكَ الْحَمْدُ وَالشُّكْرُ، وَالتَّنَاءُ الْحَسَنُ، عَدَدَ خَلْقِكَ، وَرِضَا نَفْسِكَ، وَزِنَةَ عَرْشِكَ، وَمِدَادِ كَلِمَاتِكَ، مَا غَرَّدَتْ قُمْرِيَّةٌ، وَنَاحَتْ وَرَقًا عَلَى فَنَنِ.

ثُمَّ أَتَيْتِي بِشُكْرِ مَنْ كَانَ سَبَبَ وُجُودِي، وَمَنْشَأَ غَرْسِي وَعُودِي، وَالدِّيَّ الْكَرِيمِينَ، الَّذِينَ اسْتَدْعَيْتُ لِأَجْلِهِمَا كُلَّ الْكَلِمَاتِ الْبَدِيعَةِ، وَأَلْفَاظِ الْوَفَاءِ الرَّفِيعَةِ عَلَّهَا تَفِي بِالْحَقِّ الْوَاجِبِ؛ فَلَمْ يَسْعَفْنِي الْقَامُوسُ، وَلَمْ تَطَاوَعْنِي الْعِبَارَاتُ.. وَإِنَّمَا طَاوَعْتَنِي الْعِبْرَاتُ!

سَيِّدِي الْوَالِدُ؛ لَوْ قُلْتُ فِيكَ كُلَّ جَمِيلٍ لَمْ أَوْفِكَ التَّبَجِيلَ؛ لَكَمْ عَانَيْتَ وَلَكَمْ كَابَدْتَنِي فِي تَرْبِيَّتِنَا؛ لَتَرَى الْآنَ ثَمْرَةَ مِنْ ثَمَارِكَ، وَحَصَادًا مِنْ زَرْعِكَ، فَلَجَبِينِكَ الْقُبَلَاتِ، وَلِئِكَ مَنِي فِي السُّجُودِ الدَّعَوَاتِ؛ وَلَقَدْ أَرْضَانِي اللَّهُ عَنْكَ يَا سَيِّدِي؛ فَهَلَّا رَضِيَتْ عَنِّي؟!

إِلَيَّ مَنْ كَانَتْ أَوَّلَ مَنْ أَبْصَرْتُهُ فِي حَيَاتِي؛ غُذِّبْتُ مِنْ حَنَانِهَا، وَرَبِّتُ مِنْ عَطْفِهَا، سَيِّدَتِي الْوَالِدَةَ؛ وَاللَّهُ إِنِّي لَأَوْفُقُ بِدَعْوَاتِكَ، وَأَسَدُّ بِدَمَعَاتِكَ، وَمَا أَنَا إِلَّا بِكَ، فَأَرْضَاكَ اللَّهُ وَجَزَاكَ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ وَأَحْسَنَ الْعَطَاءِ، إِلَيْكَ أَهْدِي رِسَالَتِي لِتُهْدِيَنِي الرِّضَا وَالِدَعَاءِ.

وَإِلَى بَوَابَةِ الْخَيْرِ، وَبِشَارَةِ السَّعْدِ الَّتِي كَانَتْ الْيَدَ الَّتِي امْتَدَّتْ لَتَكُونَ مُكَيِّفِي وَعَوْنِي، مَتَحْمَلَةً هَجَرَ اللَّيَالِي وَمُدَافِعَةً الْأَيَّامِ، مُؤَثَّرَةً رَاحَتِي عَلَى رَاحَتِهَا؛ زَوْجَتِي الْغَالِيَةَ، أَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَبَارِكَ فِيكَ وَأَنْ يُرَضِّيكَ؛ مَعَ وَافِرِ وُدِّي وَعَظِيمِ حُبِّي.

وَأَخْتَمُ بِخَتَامِ مِسْكِ، بِالشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ، وَالتَّقْدِيرِ وَالِامْتِنَانِ لِمَشَايِخِي الْأَجَلَّةِ عَامَّةً، لِأَسِيْمَا مُشْرِفِي الْحَبِيبِ الْفَاضِلِ أ.د. جَابِرِ السَّمِيرِيِّ، وَشَيْخِ تَخْرِيجِي، الشَّيْخِ الْوَالِدِ فُوَادِ أَبُو سَعِيدٍ، وَمُنَاقَشِي الْكَرِيمِينَ الْفَاضِلِينَ أ.د. مَحْمُودِ الشُّوْبِكِيِّ، وَأ.د. مَحْمُودِ الْعَامُودِيِّ عَلَى مَا تَجَسَّمَا مِنْ عِنَاءِ الْمَرَاجِعَةِ، وَكُلِّ مَنْ لَهْ عَلَيْنَا جَمِيلٌ لَا نُنْكِرُهُ، وَفَضْلٌ لَا نَنْبُرُهُ؛ مِمَّنْ أَمَدَّنِي بِنَسْخَةِ، أَوْ فَائِدَةٍ، أَوْ مَرَاجِعَةٍ وَتَدْقِيقٍ، وَإِنْ غَابَتْ أَسْمَاؤُكُمْ؛ فَلَنْ تَغِيْبَ حِينَ الدَّعَاءِ لَكُمْ، وَلَا أَسْتَجِيزُ لِنَفْسِي أَنْ أَنْسِيَ الْجَامِعَةَ الْحَاضِنَةَ، الْجَامِعَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ، وَأَخْضُ مِنْهَا قِسْمَ الْعَقِيدَةِ وَالْمَذَاهِبِ الْمُعَاصِرَةِ بِكَلِيَّةِ أَصُولِ الدِّينِ، وَأَسَاتِذَتِهَا الْكِرَامِ، وَالْجَمْعِيَّةِ الْأُمِّ جَمْعِيَّةِ دَارِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، وَرَثِيْسَهَا الشَّيْخِ الْوَالِدِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَصْرِيِّ.

الْبَاحِثُ

التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

أولاً: مقدمة عن الموضوع وأهميته، وأسباب اختياره.

ثانياً: خطة البحث.

ثالثاً: منهج التحقيق والتعليق.



مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي فَسَّأَلَكُمْ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٦﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ:

فلا يرتابُ العيُورون من أُولى الألباب أن الأمةَ الإسلاميَّةَ اليومَ تعيشُ زمنَ طُوفانِ الفِتنِ، وأن واقعها المرير اجتالتهُ مصائبُ عمياء، ودواهٍ دهياء؛ قد انعقدَ غمَامُها، وأذلَّهم ظلامُها، ونجمَ بالشَّرِّ نجمُها؛ غيرَ أن هناكَ فتنةَ عَظْمَى، وبليةَ كُبرى، طالَ ليلُها، وأرخصى سدوله بشتَى همومها؛ امتحنَ المسلمون بها عبرَ التاريخ؛ عانت من لظى نارها طويلاً، وذاقَت غُصصَ مرارتها، وتجرَّعت علقمها ردحاً من الزمن؛ ألا وهي فتنةُ التَّشيعِ، والطَّعنِ في الأصحاب.

تلكم الفتنة التي أُسس بُنيانُها على شفا جُرفٍ هارٍ من أفكارٍ شاذَّة، وعقائد باطلة؛ للنتيل من الإسلام، والقضاء على سُودِّه؛ كانَ مبدؤُها أعدى أعداء الرُّسل والأنبياء اليهود، تمثَّل ذلك في ابن سبأ اليهودي، الذي اتخذ من التَّشيعِ المَزْعوم لآل البيت ستاراً ودثاراً، أراد هدمَ الدِّينِ باسمه؛ فوجدَ من ضِعافِ النفوسِ والعقول، ورفاقِ الدِّينِ أتباعاً له؛ يُناصرونه، ويُنافحونَ دونه! وما أنَ بَعَدَ عهدُ النَّاسِ عن شمسِ النُّبوةِ حتَّى اضمحلَّ العلم، وانتشرَ الجهلُ، فزادت الجرأةُ على وُزراءِ النَّبيِّ ﷺ وصحابته، الَّذِينَ كانوا القنطرةَ في نقلِ الدِّينِ غُضًّا كما أنزل؛ فصارَ جميعُ ما

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان يستفتح بها النَّبيُّ ﷺ شؤونه، ويُعلِّمُها أصحابه، رواها ابنُ ماجه في «سننه»، برقم:

(١٨٩٢)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (٣٧٢١)، وجود أسانيدُها الألباني في كتابه: «خطبة الحاجة».

يُجَحِّحُ بِهِ هَوْلَاءَ الرَّوَافِضِ - الَّذِينَ يَنْتَحِلُونَ حُبَّ آلِ الْبَيْتِ - مِنْ عِقَائِدِ وَأَحْكَامِ تَرْقُ الدِّينَ لِبُعْدِهَا عَنْهُ،
تَنْجَحُ عَنْهَا مَا نَتَعَوَّذُ بِاللَّهِ مِنْهُ.

وَأَنَّ مِنْ حِكْمَةِ اللَّهِ - جَلَّ جَلَالُهُ - أَنْ أَكْمَلَ الدِّينَ، وَأَقَامَ الْمِلَّةَ، وَأَتَمَّ النِّعْمَةَ، فَكَانَتْ عَلَى عِبَادِهِ
أَعْظَمَ مِنَّةً، قَالَ - جَلَّ وَعَلَا -: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾
[المائدة: 3]، وَتَكْفَلُ - سَبْحَانَهُ - بِحِفْظِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، فَقَالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَافِعُونَ﴾ [الحجر: 1].
وَمِنْ تَمَامِ حِفْظِ اللَّهِ لِهَذَا الدِّينِ؛ أَنْ قَيَّضَ لَهُ عُلَمَاءَ رَبَّانِيَّيْنِ، وَأَثَمَةَ أَثَرِيَّيْنِ، وَدُعَاةَ مُصْلِحِيْنِ؛
يَنْفَوْنَ عَنْ دِينِهِ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ، وَاتِّحَالَ الْمُبْطِلِيْنَ، وَيُرُدُّونَ عَنْ مِلَّتِهِ ضَلَالَ الْمُضِلِّيْنَ، إِقْرَارًا لِلْحَقِّ
الْمُبِينِ، وَدَفْعًا لِلْبَاطِلِ وَأَهْلِهِ الرَّائِعِيْنَ.

وَمِنْ هَوْلَاءِ الْأَعْلَامِ، شَيْخُ السُّنَدِ، وَتُحَدَّثُ الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ، الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ حَيَاةِ السُّنْدِيِّ،
الْمَدَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْمَتَوَفَى سَنَةَ (١١٦٣ هـ)، صَاحِبُ الْمَوْالِفَاتِ الْبَدِيعَةِ، وَالْمَبَاحِثِ الرَّفِيعَةِ الشَّاهِدَةِ عَلَى
عُلُوِّ كَعْبِهِ، وَعَظِيمِ قَدْرِهِ، كَانَ مِنْهَا كِتَابُهُ الْمَوْسُومُ: «رُكُضَةٌ فِي ظَهْرِ الرَّفِضَةِ»، وَالَّذِي قَصَدَ فِيهِ بَيَانَ
قَبَائِحِ الرَّافِضِيَّةِ، وَضَلَالِ مَذْهَبِهِمْ، وَسُوءِ مُعْتَقَدِهِمْ؛ كُلُّ ذَلِكَ بِإِجَازٍ وَاصْتِصَارٍ.
وَهَذَا الْكِتَابُ - مَعَ شُهْرَةِ مُصَنِّفِهِ - لَمْ يَنْفُضْ غُبَارُهُ فِي دُنْيَا الْمَخْطُوطَاتِ، وَلَمْ يَسْبِقْ تَحْقِيقُهُ
تَحْقِيقًا عِلْمِيًّا! وَهُوَ فِي الرَّدِّ عَلَى فِرْقَةٍ مِنْ أَضَلِّ الْفِرَقِ الْمُتَنَسِّبَةِ إِلَى الْإِسْلَامِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ «الْمَخْطُوطَاتِ جُزْءٌ مِنْ تَرَاثِ الْأُمَّةِ، وَوَبِيقَةٌ مَهْمَةٌ مِنْ وَثَائِقِ وَجُودِهَا الْحَضَارِيِّ
وَالْقَوْمِيِّ؛ لِذَا سَعَتِ الْأُمَمُ إِلَى صِيَانَةِ مَخْطُوطَاتِهَا، وَالتَّمَنِّي فِي سُبُلِ هَذِهِ الصِّيَانَةِ.
إِنَّ الْإِيمَانَ بِالتَّرَاثِ، وَالْعَمَلَ عَلَى إِسْيَانِهِ وَتَحْلِيلِهِ وَدِرَاسَتِهِ بِرُوحِ عِلْمِيَّةٍ شَتْرَتَا - مَرَّ عَيْنَهُرَّيْنِ
مُظَاهِرِ الْإِيمَانَ بِالْأُمَّةِ، وَهُوَ فِي حَقِيقَتِهِ يُمَثِّلُ إِرَادَةَ الْأُمَّةِ وَعِزْمَهَا، وَيَقِينَهَا بِقُوَّةِ وَجُودِهَا، وَهُوَ عَامِلٌ ثِقَةٍ
وَوَحْدَةٍ، وَعَامِلٌ ثَوْرَةٍ وَبِنَاءٍ، إِذَا مَا أَحْسِنَ اسْتِعْمَالَهُ وَدِرَاسَتَهُ فِي هَدْيِ النُّظُرَةِ الثَّابِتَةِ وَالنُّهْجِ الْمَوْضُوعِيِّ
الْمُلْتَزَمِ»^(١).

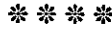
وَمِهَذَا نَدْرِكُ مَسِيسَ الْحَاجَةِ؛ لِإِخْرَاجِهِ وَأَمْثَالِهِ مِنَ الْكُتُبِ وَالْمُؤَلَّفَاتِ، بِثَوْبٍ عِلْمِيٍّ رَصِينٍ،
وَإِنِّي لِأَحْتَسِبُهُ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

هَذَا؛ وَقَدْ عَاشَتْ مَعَ رِسَالَتِي وَعَاشَتْ مَعِي أَحْدَاثًا عَظِيمَةً، وَخُطُوبًا جَسِيمَةً، أَلَمْتُ بِأُمَّتِنَا
عَامَّةً، وَبِغَزْرَتِنَا خَاصَّةً؛ فَمِنْ حَرْبٍ شَرِسَةٍ قَادَهَا أَجْنَحَةُ الْمَكْرِ الثَّلَاثَةِ (إِيرَانَ، وَالنُّظَامَ النَّصِيرِيَّ، وَأَزْلَامَ

(١) «المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات»؛ أ. د. حاتم بن صالح الضامن، بخطه يده، (ص ١).

حزب الله) على أهلنا العُزَل في سورِيَّة الشام بدأت سنة (٢٠١١م) حتَّى لحظننا لَمَّا تَضَع -بعد- أوزارها، إلى عدوانِ ضُهيونيِّ صارخِ علينا في غَزَّة الإسلام سنة (٢٠١٢م)، ثمَّ حربٍ ثالثةٍ مُدمِّرةٍ سنة (٢٠١٤م) لم تَبْق ولم تَدْر!، وتجددَ الحربِ على (بغدادِ السَّلام) بثوبِ صفويِّ رافضيِّ غاشم.

تاريخٌ يُعيدُ نفسه من كيد اليهودِ وأذنانهم الرافضة، وهذه الأحداثُ المُتعاقة «تكدَّر لها زماني، وتحيرُ جناني... وأيقنتُ أنها نصيرُ أضعافًا مُضاعفةً، فهمتُ أن أتركَ الكِتَاب طرًّا، وأطوي في البُكاء عُمرًا؛ ولكن خفتُ ربَّ العالمين أن أتركَ ما استطعتُ إظهارَ الدِّين؛ فإنَّ هذا ممَّا يفرحُ به الشيطان اللعين. فحوَّفتُ، وردَّدتُ كلمةَ الاسترجاع، وأقبلتُ مع امتلاءِ قلبي من الجراحِ إلى إتمامِ الكِتَاب، واستنعتُ فيه من الوَهَاب... واللهُ المُوفِّقُ والمُرشد»^(١) إلى الصواب.



(١) انظر: «المفاتيح في شرح المصاييح»؛ مظهر الدين الحسين بن محمود الرُّيداني، (٢/ ٤٤٤-٤٤٥).

دَفَعَنِي لِاخْتِيَارِ الْمَوْضُوعِ، عَدَّةُ أَسْبَابٍ؛ مِنْهَا :

١ . أَهْمِيَّةُ عِلْمِ الْعَقِيدَةِ -عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ-، وَالرَّدُّ عَلَى مُخَالَفِيهَا مِنَ الْفِرَقِ الْمُبْطِلَةِ، مِمَّا يَكُونُ لِرِزَامًا عَلَى الْمُخْتَصِّينَ نَشْرُ تَرَاثِ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ.

٢ . انْخِدَاعُ فَنَاءِ مِنَ النَّاسِ بِانْتِشَارِ الْمَذْهَبِ الرَّافِضِيِّ، وَبَطُولَاتِ أَحْزَابِهِ الْمَزْعُومَةِ، وَمَكْرِهِمْ فِي نَشْرِ مَذْهَبِهِمْ، وَخَطُورَةِ ذَلِكَ عَلَى عَقِيدَةِ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْنِهِمْ، فَأَرَدْتُ بِتَحْقِيقِي لِهَذِهِ الرَّسَالَةِ تَحْذِيرَ أَهْلِي فِي فِلَسْطِينَ خَاصَّةً، وَالْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ عَامَّةً.

٣ . مَكَانَةُ الْمُصَنَّفِ الْعِلْمِيَّةِ؛ فَهِيَ أَبْرَزُ أَعْلَامِ الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ، كَيْفَ لَا؟ وَأَشْهَرُ تَلَامِيذِهِ: الْإِمَامُ الْمُجَدِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَالْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ السَّفَّارِيُّ -رَحِمَهُمَا اللَّهُ-، بَلْهُ مُحَدَّثُ الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ.

٤ . قِيَمَةُ الْكِتَابِ الْعِلْمِيِّ بِمَوْضُوعِهِ وَمَطَالِبِهِ؛ فَمَعَ اخْتِصَارِهِ إِلَّا أَنَّهُ يَكَادُ يَكُونُ شَامِلًا فِي عَرْضِهِ لِأَصُولِ مُعْتَقِدِ الرَّافِضَةِ، وَيَبَيِّنُ قَبَائِحَهُمْ، لَا سِيَّمَا فِي مُشَابَهَتِهِمُ الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى، وَالْمَجُوسَ، وَضَلَالَتِهِمْ حَتَّى فِي الْعِبَادَاتِ، وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ بِطَرِيقَةِ الْإِلْزَامِ وَالْإِفْحَامِ، مَعَ يُسْرِ فِي الْعِبَارَةِ، وَسَهُولَةٍ فِي التَّقْرِيرِ وَإِيْجَازِ.

٥ . إِنَّ الْكِتَابَ -قَبْلَ اخْتِيَارِهِ- لَمْ يُحَقِّقْ تَحْقِيقًا عِلْمِيًّا وَاقِيًّا، بَلْ طُبِعَ قَبْلَ مَا يَقْرُبُ مِنْ نِصْفِ قَرْنٍ، طَبْعَةً مُحَرَّفَةً؛ مَنَسُوبًا -خَطَأً- لِتَلْمِذِ الْمُصَنَّفِ، الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ!، بِعُنْوَانِ مُغَايِرٍ: «سَالَةٌ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضَةِ!!» مَعَ تَصْرُفٍ مُخَلِّ بِالنَّصِّ، فَاجْتَمَعَ فِيهِ تَحْرِيْفُ: الْعُنْوَانِ، وَاسْمِ الْمُؤَلَّفِ، وَبَعْضِ الْمَضْمُونِ! دُونَ اعْتِمَادِ عَلَى النُّسخِ الْخَطِيئَةِ الْمُتَاحَةِ بَيْنَ يَدَيْ الْبَاحِثِ.

٦ . إِحْيَاءُ صِنْعَةِ تَحْقِيقِ الْمَخْطُوطَاتِ فِي قَطْرِي = غَزَّةَ، وَنَشْرُ ثِقَافَةِ الْعَنِيَاةِ بِالْثَّرَاثِ.

لِهَذِهِ الْأَسْبَابِ وَغَيْرِهَا اخْتَرْتُ أَنْ يَكُونَ تَحْقِيقُ هَذَا الْكِتَابِ مَوْضُوعَ رِسَالَتِي، سَائِلًا رَبِّي -

تَبَارَكَتْ أَسْمَاؤُهُ- التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ، وَالْهُدَى وَالرِّشَادَ.

ثانيًا: خُطَّةُ البَحْثِ:

اشتملت على: تمهيد، وقسمين، وخاتمة، ثمَّ الفهارس التفصيلية.

*** التمهيد، ويشتمل على:**

أولاً: مقدِّمة عن الموضوع وأهميته، وأسباب اختياره.

ثانيًا: خُطَّةُ البَحْثِ.

ثالثًا: منهج التَّحْقِيقِ والتَّعْلِيقِ.

*** القسمُ الأوَّلُ: الدَّرَاسَةُ:**

وفيه ثلاثة فُصول:

الفصل الأوَّلُ: نشأة الافتراق، والتَّعْرِيفُ بأهل السُّنَّةِ، ثمَّ الشيعة:

ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأوَّلُ: أثر نبوة محمد ﷺ وما جاء به من الهدى.

المبحث الثاني: نشأة الافتراق في الأمة الإسلامية وأسبابه.

المبحث الثالث: أهل السُّنَّةِ والجماعة، ومنهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية.

المبحث الرابع: نشأة التَّشيعِ.

المبحث الخامس: الشَّيعة، وفرقها.

المبحث السادس: الرِّافضة، وأبرز عقائدها.

المبحث السابع: موقف أهل السُّنَّةِ من الرافضة.

الفصل الثاني: ترجمة المُصنِّفِ:

ويشتمل على أحد عشر مبحثًا بعد التَّمهيد:

تمهيدٌ.

المبحث الأوَّلُ: اسمُه، وكُنْيَتُه، ونسبُه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية.

المبحث الثالث: هجرته في طلب العلم.

المبحث الرابع: شيوخه.

المبحث الخامس: تدريسه في المسجد النبوي.

المبحث السادس: تلاميذه، والآخزون عنه.

المبحث السابع: علمه، وعمله، وأخلاقه، وورعه.

المبحث الثامن: نبذه للتقليد، واهتمامه بالعقيدة.

المبحث التاسع: مصنقاته.

المبحث العاشر: مكاتبه، وثناء العلماء عليه.

المبحث الحادي عشر: وفاته.

الفصل الثالث: في دراسة المخطوط:

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق عنوانه، وإثبات نسبه لمؤلفه.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الثالث: الأحداث التاريخية زمن المؤلف، وانعكاسها على كتابه.

المبحث الرابع: نُسخ المخطوط.

المبحث الخامس: صور المخطوط.

* القسم الثاني: النص مُحَقَّقًا.

* الخاتمة.

أولاً: النتائج.

ثانياً: التوصيات.

* الملاحق.

* مجموع الفهارس.

* المراجع، والمصادر.

ثالثاً: منهج الباحث في التحقيق والتعليق:

من له أدنى علاقة بالمخطوطات، وتحقيق النصوص يعلم علم اليقين «أن تحقيق النصوص محتاج إلى مصابرة، وإلى يقظة علمية، وسخاء في الجهد الذي لا يضمن على الكلمة الواحدة بيوم واحد! أو أيام معدودات!»^(١)، وقد وفقني الله -بمئته وكرمه- مع الاعتراف بالعجز والتقصير فبدلتُ جهداً في خدمة هذا الكتاب يعرفه من كابده، يتمثل في ما يلي:

١. جمعتُ ما أمكنتني الحصولُ عليه من نسخ هذا الكتاب، وبلغت ثلاث نسخ خطية، وجعلتُ إحداها أصلاً، وهي نسخة (مكتبة الملك عبدالعزيز العامة)، ورمزتُ لها بـ: (أ).

٢. نسختُ المخطوطات، مع مراعاة القواعد الإملائية المعاصرة.

٣. أثبتُ نصَّ النسخة الأصلية (أ) في المتن، ثمَّ طابقتُ باقي النسخ عليها، مع ذكر الفروق بين النسخ الأخرى، بالإضافة للمطبوع، وأثبتُ ذلك في الحاشية؛ إلا ما بانَ خطؤه؛ فأراعي ترجيح وجهة الصواب من خلال النسخ الأخرى حسب ما ترجح عندي.

٤. قدّمتُ بمقدمة علمية عن: (الرافضة وما يتصل بها، والمؤلف وحياته، والرسالة ونسخها).

٥. قابلتُ بين النقول العلمية التي أوردها المُصنّف مع مظانها، مع مراعاة تصرف المُصنّف في بعضها، وإن كانت ثمة فروق أثبتتها في الحاشية.

٦. ضبطتُ نصَّ الكتاب -حسب الوسع والطاقة-، مع مزيد اهتمام بتشكيل المُشكّل في الأسماء، والألفاظ المختلفة.

٧. لم أعتبر بعض الفروق التي لا تأثير لها، مثل: (عليه السلام) ويُقابلها (صلى الله عليه وسلم)، و(رضي الله عنه) ويُقابلها (رضي الله عنهما)، وغيرها من الجمل الدعائية.

٨. قمتُ بحذف الكلمات المُكرّرة التي لا يضيرُ حذفها.

٩. نقلتُ الآيات وفق الرّسم العثماني (مصحف المدينة للنشر الحاسوبي).

١٠. خرّجتُ الأحاديث والآثار، فعزوتها إلى مظانها من كتب السُّنة، ونقلتُ حكم المُحدّثين إن كانت خارج الصحیحين، واكتفيت بالإشارة إلى موضعين أو ثلاثة، مع ذكر رقم الحديث دون الجزء والصفحة، مثال: (رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (١)).

١١. إن أورد المُصنّف الحديث بالمعنى، أوردته بتمامه في الحاشية. وإن كان ثمة زيادة ألفاظ في

متن الحديث لا توجد في أصل النسخ، نقلتها من كتب السُّنة ووضعيتها بين معقوفتين [] .

(١) «تحقيق النصوص ونشرها»؛ عبدالسلام بن محمّد هارون، (ص ٦٣).

١٢. التزمْتُ في التخرِيج الترتيب الذي اصطلح عليه المحذوثون في ترتيب كتب السنة (الصَّحيحين، السنن الأربعة، أحمد، المُستدرک، وهكذا) وإن خالف ترتيب المصنّف في المتن، فقد قدم في التخرِيج أحمد على أبي داود -على سبيل المثال-؛ فبدأت في التخرِيج بالأسبق.

١٣. ترجمتُ للأعلام الوارد ذكرهم في النَّصِّ المُحقَّق ترجمةً تناسب الحال، دون تطويلٍ مُجِلٍّ أو اختصارٍ مُجِلٍّ، كُلُّ ذلك حسب المَصادر المُتاحة.

١٤. شرحتُ المُفردات الغريبة من كُتب اللُّغة، وغريب الحديث، وشروحه.

١٥. علقْتُ على مسائل المخطوط بما يقتضيه المَقَام من الناحية العقدية، وما يحسُن التعليق عليه في باقي الأبواب -حسب الوسع والطاقة-.

١٦. استخدمتُ علامات التَّريق المُتعارف عليها في كتابة البحوث والرَّسائل؛ لترتيب النَّصِّ، وتسهيل الانتفاع.

١٧. لم أذكر في التوثيق اسم المُحقَّق، والطبعة، ودار النشر، وسنة النَّشر، (بيانات الكتاب)، واكتفيتُ بذكرها في المراجع مُفصلةً، وذلك خشية تطويل الهوامش.

١٨. وضعتُ فهرسً للكتاب، وتشمل الآتي:

أ. فهرس للآيات.

ب. فهرس للأحاديث.

ت. فهرس للأعلام الوارد ذكرهم في النَّصِّ المُحقَّق.

ث. فهرس للكُتب الواردة في النَّصِّ.

ج. فهرس المصادر والمراجع.

ح. فهرس الموضوعات.

سائلاً ربي التوفيق والسَّداد، والهُدَى والرَّشاد، وما وُفِّقْتُ به فبفضله، وما كان من خطأٍ أو حَظَلٍ فَمِنْ نَفْسِي، وَالشَّيْطَانِ، وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ.

الباحث

القسم الأول: الدراسة الفصل الأول

ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأول: أثر نبوة محمد ﷺ وما جاء به من الهدى.

المبحث الثاني: نشأة الافتراق في الأمة الإسلامية وأسبابه.

المبحث الثالث: أهل السنة والجماعة، ومنهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية.

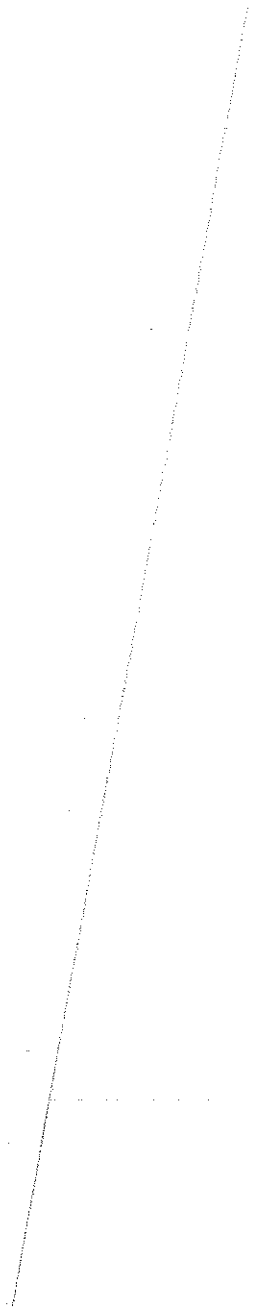
المبحث الرابع: نشأة التشيع.

المبحث الخامس: الشيعة، وفرقها.

المبحث السادس: الرافضة، وأبرز عقائدها.

المبحث السابع: موقف أهل السنة من الرافضة.





المبحث الأول: أثر نبوة محمد ﷺ وما جاء به من الهدى

لقد أتى على الإنسان حين من الدهر نبيُّه في جاهليَّة جهلاء، وضلالة عمياء، يخبط في دياجير الظلمات خبطَ عشواء؛ تتجاذبه الوثنية، والنصرانية واليهودية المحرَّفة، والمجوسية شرَّ تجاذب؛ حتى لم يبقَ على ظهرها من ينطق بالحقِّ إلا بقايا من أهل الكتاب!

ولقد حكى الله -تبارك وتعالى- حال المشركين، وحال تفرُّقهم وتشتُّتهم، ونهى عن مماثلة ما هم عليه، فقال -جل وعلا-: ﴿... وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

ويصف لنا شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ت ٧٢٦هـ) تلك الحقبة، فيقول: «اعلم أن الله - سبحانه وتعالى - بعث محمداً ﷺ إلى الخلق على فترة من الرسل، وقد مقت أهل الأرض: عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب ماتوا - أو أكثرهم - قبيل مبعثه. والناس إذ ذاك أحد رجلين: إما كتابيٍّ معتصمٌ بكتاب - إما مبدلٍ، وإما مبدلٍ منسوخ، ودينٍ دارس، بعضه مجهولٌ، وبعضه متروك -، وإما أميٌّ من عربيٍّ وعجميٍّ، مُقبلٌ على عبادة ما استحسنته، وظن أنه ينفعه: من نجم أو وثنٍ، أو قبر، أو تمثالٍ، أو غير ذلك. والناس في جاهلية جهلاء، من مقالات يظنونها علماً وهي جهل، وأعمال يحسبونها صلاحاً وهي فساد، وغاية البارع منهم علماً وعملاً، أن يحصِّل قليلاً من العلم الموروث عن الأنبياء المتقدمين، قد استبه عليهم خفه بياظنه...».

فحالهم مضطرب، وأمرهم مُتقلب، تعددت آلهتهم، واضطربت عبادتهم، يقول زيد بن عمرو

ابن نفيل في فراق دين أهله:

أَرَبًّا وَاجِدًا أَمْ أَلْفَ رَبِّ	أَدِينُ إِذَا تَقَسَّمَتِ الْأُمُورُ
عَزَلْتُ الْأَلَاتِ وَالْعُزَى جَمِيعًا	كَذَلِكَ يَفْعَلُ الْجَلْدُ الصُّبُورُ
فَلَا الْعُزَى أَدِينُ وَلَا ابْتِيَّهَا	وَلَا صَنْمِي بَيْ عَمْرٍو أَرُورُ
وَلَا هُبَلًا أَدِينُ وَكَانَ رَبًّا	لَنَا فِي السَّهْرِ إِذْ جَلَمِي يَسِيرُ

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»؛ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، (١/ ٧٤-٧٥).

(٢) «السيرة النبوية»؛ عبد الملك بن هشام المعافري، المشهور بـ(ابن هشام)، (١/ ٢٢٦).

فبقي الحال على ما وصفنا؛ حتى منَّ الله - سبحانه وهو المنان - على البشرية ببعثة خير البرية ﷺ، فقال - جل وعلا - : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ ﴾ [النساء: ١٧٠].

فأخرجهم - بإذن ربهم - من الظلمات إلى النور، وأنقذهم من الضلالة إلى الهداية، ومن عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، فعن المقداد بن الأسود رضي الله عنه قال: «.. والله لقد بعث النبي ﷺ على أشدَّ حالٍ بعثَ عليها نبيٌّ قطُّ في فترةٍ وجهليَّةٍ، ما يرون أنَّ دينًا أفضلُ من عبادة الأوثان، فجاء بفرقانٍ فرقَ به بينَ الحقِّ والباطل...»^(١).

فلا والله ما حظيت البشرية بأعظم من هذا الخير العميم، والفضل العظيم؛ وما أجمل وصف شيخ الإسلام ابن تيمية لذلك، حيث قال رحمته الله: «فهدى الله الناس بركة نبوة محمد ﷺ، وبما جاء به من البينات والهدى، هداية جلت عن وصف الواصفين، وفأقت معرفة العارفين، حتى حصل لأُمَّته المؤمنين عموماً، ولأولي العلم منهم خصوصاً، من العلم النافع، والعمل الصالح، والأخلاق العظيمة، والسُنن المستقيمة، ما لو جُمعت حكمة سائر الأمم، علماً وعملاً، الخالصة من كل شوب، إلى الحكمة التي بعث بها، لتفاوتتا تفاوتاً يمنع معرفة قدر النسبة بينهما...»^(٢).

ومن عظيم شمائله، وجليل صفاته رضي الله عنه حرصه على أمته أشدَّ الحرص، قال - تبارك وتعالى -: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٢٨﴾ ﴾ [التوبة: ١٢٨].

قال ابن كثير رحمته الله (ت ٧٧٤هـ): «يعزُّ عليه الشيء الذي يُعنتُ أمته ويشق عليها؛ ولهذا جاء في الحديث المروي من طرقٍ عنه رضي الله عنه أنه قال: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»^(٣)، وفي الصحيح: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرٌ»^(٤) وشريعته كلها سهلة سَمْحَةٌ كاملة، يسيرة على مَنْ يسرها الله - تعالى - عليه، حريص على هدايتكم، ووصول النفع الدنيوي والأخروي إليكم»^(٥).

(١) رواه البخاري في «الأدب المفرد»، برقم: (٨٧)، وصححه الألباني في تخريجه لـ «الأدب المفرد».

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم»، (١/ ٧٥).

(٣) رواه أحمد - مطولاً - في «مسنده»، برقم: (٢٢٢٩١). والطبراني في «الكبير»، برقم (٧٨٦٨)، وقال شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لـ «المُسند»: «إسناده ضعيف».

(٤) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٩)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٨١٦).

(٥) «تفسير القرآن العظيم»؛ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، (٤/ ٢٤١) - بنوع اختصار -.

بل بلغ من حرصه ﷺ على أمته أن يكون أحرص من المرء على نفسه!، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ جَعَلَ الْفَرَّاشُ وَهَذِهِ الدَّوَابُّ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ يَقَعْنَ فِيهَا فَيَجْعَلُ يَنْزِعُهُنَّ وَيَغْلِبْنَهُ فَيَفْتَحِمْنَ فِيهَا فَأَنَا أَخَذُ بِحُجْرِكُمْ^(١) عَنِ النَّارِ وَهُمْ يَفْتَحِمُونَ فِيهَا»^(٢).

ولا غرو أنه ﷺ لم يترك خيراً إلا دلنا عليه، ولا شراً إلا حذرنا منه؛ فعن أبي ذر رضي الله عنه، قَالَ: تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَهُ فِي الْهَوَاءِ إِلَّا وَهُوَ يُذَكِّرُنَا مِنْهُ عِلْمًا، فَقَالَ ﷺ: «مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُفَرِّبُ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ إِلَّا وَقَدْ بَيَّنَّ لَكُمْ»^(٣).

ولله در حسان بن ثابت رضي الله عنه حيث قال في قصيدته الدالية في مدح خير البرية ﷺ:

أَعْرُ، عَلَيْهِ لِلنَّبِوَةِ خَاتَمٌ مِنْ اللَّهِ مَشْهُودٌ يَلُوحُ وَيُشْهَدُ
وَصَمَّ الْإِلَهَ اسْمَ النَّبِيِّ إِلَى اسْمِهِ إِذَا قَالَ فِي الْخَمْسِ الْمُؤَدَّنْ أَشْهَدُ
وَشَقَّ لَهُ مِنْ اسْمِهِ لِيُجْلِسَهُ فَذُو الْعَرْشِ مُحَمَّدٌ، وَهَذَا مُحَمَّدٌ
نَبِيِّ أَنَا بَعْدَ يَأْسٍ وَفَتْسِرَةٍ مِنْ الرُّسُلِ، وَالْأَوْثَانُ فِي الْأَرْضِ تُعْبَدُ
فَأَمْسَى سِرَاجًا مُسْتَنِيرًا وَهَادِيًا يَلُوحُ كَمَا لَاحَ الصَّقِيلُ الْمُهْنَدُ
وَأُنْذَرْنَا نَارًا، وَبَشَّرَ جَنَّةً وَعَلَّمَنَا الْإِسْلَامَ، فَاللَّهُ نَحْمَدُ^(٤)

وما قبض ﷺ حتى تركنا على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، ما زاع عنها بعده إلا هالك؛ فارتد من ارتد، ومنع الزكاة من منع؛ فهيا الله لهذه المحنة أبا بكر الصديق رضي الله عنه وزير رسول الله ﷺ، وثاني اثنين إذ هما في الغار؛ فأعز الله به الإسلام وأهله، وأذل الشرك ودُّيولَه، واجتمع الناس حوله، فلمَّا قبض اجتمعوا حول الفاروق عمر بن الخطاب، حيث أوصى به أبو بكر رضي الله عنه؛ فواصل مسيرة من سلفه مسيرة الإسلام العظيم قفوا لأثر خاتم النبيين ﷺ، وما جاء به من الهدى والحق المبين، بالدعوة إلى

- (١) حُجْرِكُمْ: جمع حُجْرَةٍ وَهِيَ مَعْقِدُ السَّرَاوِيلِ وَالْإِزَارِ، قَالَه الخَلِيل... وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ وَجَعَلَ يَحْجِرُهُنَّ وَيَغْلِبْنَهُ: أَي يَبْعِدُهُنَّ وَيُؤْخِرُهُنَّ عَنِ النَّارِ. «مشارك الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، (١/١٨٢).
- (٢) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٦٤٨٣) - واللفظ له -، و«مسلم»، برقم: (٢٢٨٤).
- (٣) رواه الطبراني في: «معجمه الكبير»، برقم: (١٦٤٧)، وصححه إسناده الألباني في: «السلسلة الصحيحة»، (٤/٤١٦).
- (٤) «ديوان حسان بن ثابت الأنصاري»، ضبطه وشرحه عبدالرحمن البرقوقي، (ص ١٣٤ - ١٣٥).

التوحيد، ونشره في الخافقين، حتى دانت للمسلمين العرب والعجم، وفتحت لهم البلاد، واتسعت
رقعة الإسلام، وكسرت أكبر امبراطوريتين عرفهما الزمان (فارس، الروم).
وعندما رأى أعداء الإسلام والكائدون به تلكم الفتوحات العظيمة، والتوسع الشاسع لبقعة
الإسلام، ودُخول النَّاس في دين الله أفواجًا؛ تداعت أمم الشَّر كما تداعى الأكلة إلى قصعتها، فبدأ خُلفاء
الشياطين مسيرتهم بالذَّس والكيد لهذا الدين، فظهرت الفتن والفرقة، والبلاء المُبين؛ ﴿...وَاللَّهُ مَتِّمٌ لِّأَمْرِهِ
وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨].



المبحث الثاني: نشأة الافتراق في الأمة الإسلامية، وأسبابه

لقد أخبر الصادق المصدوق عليه السلام عن وقوع الافتراق في هذه الأمة مُحذراً منه، ومن مغبة آثاره، فقال عليه السلام: «افترقت اليهود على إحدى - أو اثنتين - وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى - أو اثنتين - وسبعين فرقة، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»^(١).

فدرج الصحابة عليهم السلام على ما عهد إليهم نبئهم عليه السلام؛ من الائتلاف والاتفاق، ونبذ الاختلاف والافتراق، وإن ظهر ثم اختلاف في بعض مسائل الاجتهاد؛ فهو عرَضِيٌّ سرعان ما يتلاشى، وكلا طرفيه في دائرة الأجر، فاتفقت كلمتهم من «المُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَعْرِفَةِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَقَضَائِهِ قَوْلًا وَاحِدًا، وَشَرَعًا ظَاهِرًا، وَهُمْ الَّذِينَ نَقَلُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ... فَكَانَتْ كَلِمَةُ الصَّحَابَةِ عَلَى الْإِتِّفَاقِ مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ، وَهُمْ الَّذِينَ أَمَرْنَا بِالْأَخِيذِ عَنْهُمْ إِذْ لَمْ يَخْتَلِفُوا بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَحْكَامِ التَّوْحِيدِ، وَأُصُولِ الدِّينِ مِنَ «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» كَمَا اخْتَلَفُوا فِي الْفُرُوعِ، وَلَوْ كَانَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ لَنُقِلَ إِلَيْنَا؛ كَمَا نُقِلُ سَائِرُ الْإِخْتِلَافِ؛ فَاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عِنْدَ خَاصَّتِهِمْ وَعَامَّتِهِمْ؛ حَتَّى آدُوا ذَلِكَ إِلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ؛ فَاسْتَقَرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْمَعْرُوفِينَ؛ حَتَّى نَقَلُوا ذَلِكَ قَرَنًا بَعْدَ قَرْنٍ؛ لِأَنَّ الْإِخْتِلَافَ كَانَ عِنْدَهُمْ فِي الْأَصْلِ كُفْرًا، وَاللَّهُ الْمُنْتَهَى»^(٢).

ولم يمنع هذا ظهور بعض نوابت الفتن في أول القرون المُفضلة، ولا ح في الأفق كيد المنافقين، ولكن لما يشتد عودها، ويقو بُيانها بعد، إلى أن وقعت الفتنة، ففدح زنادها في أواخر خلافة الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، لتمتد إلى أوائل خلافة الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وفي أصل الافتراق ونشأته يقول عبد الله بن المبارك رحمته الله (ت ١٨١ هـ): «أصل اثنين وسبعين هوى أربعة أهواء، فمن هذه الأربعة الأهواء تشعبت الاثنان وسبعون هوى: القدرية، والمرجئة، والشيعية، والخوارج فمن قدم أبا بكر وعمر وعثمان وعليًا على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يتكلم في

(١) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٤٥٩٨)، والترمذي في «سننه»، برقم: (٢٦٤٠)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه

في «سننه»، برقم: (٣٩٩١)، وصححه الألباني في: «صحيح الجامع»، برقم: (١٠٨٣).

(٢) هذا الكلام للإمام محمد بن خنيف، ونقله شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية في «مجموع الفتاوى»،

الباقين إلا بخير ودَعَا لَهُمْ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الشَّيْعِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، وَمَنْ قَالَ: الْإِيمَانُ؛ قَوْلٌ، وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيُنْقِصُ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْإِرْجَاءِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، وَمَنْ قَالَ: الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَالْجِهَادُ مَعَ كُلِّ خَلِيفَةٍ، وَلَمْ يَرِ الْخُرُوجَ عَلَى السُّلْطَانِ بِالسَّيْفِ وَدَعَا لَهُمْ بِالصَّلَاحِ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ قَوْلِ الْخَوَارِجِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ، وَمَنْ قَالَ: الْمَقَادِيرُ كُلُّهَا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ خَيْرُهَا وَشَرُّهَا يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ قَوْلِ الْقَدَرِيَّةِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ وَهُوَ صَاحِبُ سُنَّةٍ^(١).

وزيد أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٣٢٤ هـ) القَوْلُ تَفْصِيلاً، فَيَقُولُ: «اِخْتَلَفَ الْمُسْلِمُونَ عَشْرَةَ أَصْنَافٍ: الشَّيْعِ، وَالْخَوَارِجِ، وَالْمَرْجُئِيَّةَ، وَالْمَعْتَزَلَةَ، وَالْجَهْمِيَّةَ، وَالضَّرَارِيَّةَ، وَالْحُسَيْنِيَّةَ، وَالْبَكْرِيَّةَ، وَالْعَامَةَ، وَأَصْحَابَ الْحَدِيثِ، وَالْكَلَابِيَّةَ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَلَابِ الْقَطَّانِ»^(٢). وَهُمْ مُخْتَلِفُونَ غَيْرَ مُتَّفِقِينَ، كُلُّ مِنْهُمْ يَدَّعِي الْحَقَّ، وَيُرْمِي مُخَالَفَهُ بِالْبَاطِلِ، وَأَقْدَعُ الْأَوْصَافِ، وَيَصْدُقُ عَلَيْهِمْ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَكُلٌّ يَدَّعِي وَصِلاً بَلِيلاً *** وَسَلْمَى لَا تَقْرَأُ لَهُمْ بِدَاكَا^(٣)

وَمِنْ أَعْظَمِ تَلْكَمِ الْفِتَنِ وَالْبَلَايَا فَتْكَأَ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَوَحْدَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَتْنَةُ ابْنِ سَبَأِ الْيَهُودِيِّ، الَّذِي لُقِّبَ بِابْنِ السُّودَاءِ؛ إِذْ نَهَضَ لِهَذِهِ الْمَهْمَةِ كَمَا نَهَضَ أَسْلَافُهُ الْيَهُودَ الَّذِينَ مَا فَتَّحُوا يُسَكِّكُونَ بِرِسَالَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَلْقُونَ الشَّبَهَاتِ حَوْلَهَا؛ بَلْ وَيَنْقُضُونَ مَعَهُ الْعُهُودَ كَمَا رَوَتْ لَنَا كُتُبُ السِّيَرِ فِي أَمْرِ بَنِي قَيْنُقَاعَ، وَبَنِي النَّضِيرِ، وَبَنِي قَرِيظَةَ وَغَيْرِهِمْ^(٤).

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كَلَامِهِ عَنِ أَوَّلِ ظُهُورِ الْفِتَنِ:

«فَأَمَّا الْأَعْصَارُ الثَّلَاثَةُ الْمُنْفَصَلَةُ فَلَمْ يَكُنْ فِيهَا بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ بَدْعَةٌ ظَاهِرَةٌ أَلْبَتَّةَ وَلَا خَرَجَ مِنْهَا بَدْعَةٌ فِي أَسْوَاقِ الدِّينِ أَلْبَتَّةَ كَمَا خَرَجَ مِنْ سَائِرِ الْأَمْصَارِ؛ فَإِنَّ الْأَمْصَارَ الْكِبَارَ الَّتِي سَكَنَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخَرَجَ مِنْهَا الْعِلْمُ وَالْإِيمَانُ خَمْسَةٌ: الْحَرَمَانُ وَالْعِرَاقَانُ^(٥) وَالشَّامُ؛ مِنْهَا خَرَجَ الْقُرْآنُ،

(١) «شرح السنة»؛ الحسن بن علي بن خلف البرهاري، (ص ٥٧).

(٢) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»؛ علي بن إسماعيل الأشعري، (ص ٥).

(٣) «ديوان الصبابة»؛ شهاب الدين أحمد بن أبي حجلة المغربي، (ص ١).

(٤) انظر: «موقف أصحاب الأهواء والفرق من السنة النبوية ورواياتها جذورهم ووسائلهم وأهدافهم قديماً وحديثاً»؛

محمد بن مطر الزهراني، (١/٢٦).

(٥) العرَاقَانُ: الكوفة والبصرة. «مختار الصحاح»؛ محمد بن أبي بكر الرَّاظِي، (ص ٤٦٧).

والحديث، والفقه، والعبادة، وما يتبع ذلك من أمور الإسلام. وخرَجَ مِنْ هَذِهِ الْأَمْصَارِ بَدْعٌ أُصُولِيَّةٌ
غَيْرُ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ . فَالْكُوفَةُ خَرَجَ مِنْهَا التَّشْيِيعُ وَالْإِرْجَاءُ وَانْتَشَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا . وَالْبَصْرَةُ خَرَجَ
مِنْهَا الْقَدْرُ وَالْإِعْتِزَالُ وَالنُّسْكُ الْفَاسِدُ وَانْتَشَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا . وَالشَّامُ كَانَ بِهَا النَّصَبُ وَالْقَدْرُ .
وَأَمَّا التَّجَهُُّمُ فَإِنَّمَا ظَهَرَ مِنْ نَاحِيَةِ خُرَّاسَانَ وَهُوَ شُرُّ الْبِدْعِ . وَكَانَ ظُهُورُ الْبِدْعِ بِحَسَبِ الْبُعْدِ عَنِ
الدَّارِ النَّبَوِيَّةِ ، فَلَمَّا حَدَّثَتِ الْفُرْقَةُ بَعْدَ مَقْتَلِ عُمَانَ ظَهَرَتْ بِدَعْوَةِ الْحُرُورِيَّةِ وَتَقَدَّمَ بِعُقُوبِيَّتِهَا الشِّيْعَةُ مِنْ
الأَصْنَافِ الثَّلَاثَةِ الْغَالِيَةِ حَيْثُ حَرَقَهُمْ عَلِيُّ النَّارِ ، وَالْمُفَضَّلَةُ حَيْثُ تَقَدَّمَ بِجَلْدِهِمْ ثَمَانِينَ وَالسَّيِّئَةُ
حَيْثُ تَوَعَّدَهُمْ وَطَلَبَ أَنْ يُعَاقَبَ ابْنُ سَيِّبٍ بِالْقَتْلِ أَوْ بِغَيْرِهِ فَهَرَبَ مِنْهُ . ثُمَّ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ
حَدَّثَتِ الْقَدْرِيَّةُ فِي آخِرِ عَصْرِ ابْنِ عَمَرَ ... وَأَمَّا الْمَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ فَكَانَتْ سَلِيمَةً مِنْ ظُهُورِ هَذِهِ الْبِدْعِ وَإِنْ
كَانَ بِهَا مَنْ هُوَ مُضْمَرٌ لِذَلِكَ ، فَكَانَ عِنْدَهُمْ مَهَانًا مَذْمُومًا ؛ إِذْ كَانَ بِهَا قَوْمٌ مِنَ الْقَدْرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَلَكِنْ
كَانُوا مَذْمُومِينَ مَقْهُورِينَ بِخِلَافِ التَّشْيِيعِ وَالْإِرْجَاءِ بِالْكُوفَةِ وَالْإِعْتِزَالِ وَبِدْعِ النَّسَاكِ بِالْبَصْرَةِ ، وَالنَّصَبِ
بِالشَّامِ ؛ فَإِنَّهُ كَانَ ظَاهِرًا ...»^(١).

وما أن انقضت القرون التي أخبر النبي ﷺ عن خيريتها في قوله: «خير الناس قرني ثم الذين
يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يحيي أفاوم تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته»^(٢) حتى بدأت غربة
الإسلام تعود من جديد، مصداقاً لخبره ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً، وسيعود كما بدأ غريباً، فطوبى
للغريباء»^(٣) فأطلت الفتن برأسها، وظهرت المحن تنخر في جسد الأمة، وتعمل فيها هدمًا، ولبنائها
تقويضًا؛ ولم تلبث هذه الفرقة التي ولدت شيعًا وأحزابًا، حتى أضحت لُحمة الإسلام -بعدها كانت
واحدة- خرابًا وبيابًا، وهكذا دواليك تولد الفرقة الأخرى، وهذا شأن الفرق المبتدعة؛ لا تجسر على
الخروج إلا عند ضعف نور الحق، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر
وقوي كانت السنة وأهلها أظهر وأقوى، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك،
مثل: دولة المهدي، والرشيدي ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان، ويغزو أعداءه من الكفار
والمنافقين، كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر، وأهل البدع أذل وأقل ... وفي دولة أبي العباس

(١) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٢٠/٣٠٠-٣٠٢)-باختصار-

(٢) متفق عليه؛ رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٦٥٢)، ومسلم «صحيحه»، برقم: (٢٥٣٣).

(٣) رواه مسلم في «صحيحه»، برقم: (١٤٥).

المأمون ظهر (الخرميّة)^(١) ونحوهم من المنافقين، وعرب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم ما انتشر بسببه مقالات الصابئين... فلما ظهر ما ظهر من الكفر والتفارق في المسلمين، وقوي ما قوي من حال المشركين وأهل الكتاب، كان من أثر ذلك ما ظهر من استيلاء الجهمية والرافضة وغيرهم من أهل الضلال، وتقريب الصابئة ونحوهم من المتفلسفة^(٢).

وهكذا تستسخ البدعة أختاً لها؛ بل أخوات، وليعلم أن الأمر وصل إلى اشتعال لهيب الحرب بين الفريق والنزعات، بدأت بالتفسيق والتضليل، وانتهت بالتكفير للأفراد والجماعات؛ لتولد في بعض الأحيان سفك الدماء، وانتهاك الحرمات؛ فكانت -لعمركم الله- من أعظم ما مئيت به دولة الإسلام السامخة؛ فنت في عضدها، وأوتت بُيانها، وحَدَّت من توسعها؛ بل كانت الثغر الذي دخل منه أعداء الإسلام إليها!

واستشرافاً لهذه المحن العاتية، أخبرنا النبي ﷺ بما أوحى إليه عن سبل النجاة إذا وقعت، فعن العرياض بن سارية رضي الله عنه، قال: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً دَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةٌ مُودِعٌ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «فَدُ تَرَكَتْكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَرِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ، فَسِيرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّدِينَ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبِشِيًّا عَضُوا عَلَيْهَا بِالتَّوْاجِدِ، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَيْفِ حَيْثُمَا انْقَادَ»^(٣).

أسباب الافتراق:

على الرغم من تعدد أسباب الافتراق في الدين وتنوعها، إلا أن أبرزها تنحصر في الآتي:

١. الجهل: إنَّ أشد ما يفرق الأمة ويوقع بينها الاختلاف هو الجهل بدِينها؛ لذا ذمه الله تعالى، وبين أنه سبب إغراض المعرضين عن دعوة المرسلين، يقول تعالى مخبراً عن قول نوح لقومه:

(١) فرقة من غلاة الشيعة؛ غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية بل شهَّوهم بالإله، وشبَّهوا بالإله بالخلق!، وبدعهم محصورة في أربع: التشبيه، والبداء، والرجعة، والتناسخ، ولهم ألقاب، وفي كل بلد لقب، والخرميّة في أصبهان. انظر: «الملل والنحل»؛ محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، (١/١٧٢-١٧٣).

(٢) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٤/٢٠-٢١) - باختصار.

(٣) رواه ابن ماجه في «مقدمة سننه»، برقم: (٤٣)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (١٧١٤٢)، وهو صحيح بطرقه وشواهد قاله: شعيب الأرنؤوط في تحقيقه له «المُسند»، وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» برقم: (٢٥٤٧).

﴿وَيَقُولُ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَا لَإِن آخِرِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّهُمْ مُلْتَقُوا رَبِّهِمْ وَلَكِنِّي أَرَىٰ ذُكُورًا مِّنكُمْ جَهِلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [هود: ٢٩]. ونهى -جل وعلا- عن القول في دينه بغير علم، فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ...﴾ [الإسراء: ٣٦]؛ بل بين أنه من دوافع الشرك، قال تعالى عن موسى ﷺ وقومه: ﴿وَجَوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَانٍ لَهُمْ قَالُوا يَنْمُوسَى أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وخطورته أنه يقود الناس إلى البدعة والإحداث في الدين، فقد مرّ عليّ ﷺ على قاصّ فقال: «أتعرف الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا! قال: هلكت، وأهلكت»^(١). وما حدثت الفتنة في الأمة ودبت الفرقة إلا حينما تصدر الجهلاء والأصاغر للناس وقادوهم، وهذا ما حدث في الفتنة على عثمان ﷺ؛ فقد خرج عليه الأعراب من سفهاء الناس وعامتهم. ولما خرج سعد بن أبي وقاصّ ﷺ إلى الخارجين على عثمان -وهو محصور ﷺ- فرأى سعد ﷺ رؤساءهم صفق بيديه أحدهما على الأخرى، ثم استرجع ثم أظهر الكلام، فقال: والله؛ إن أمراً هؤلاء رؤساءه لأمر سوء^(٢).

وقال ﷺ في وصف الخوارج، وجهلهم بعدم فهم الدليل، ووضعه في غير موضعه: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ»^(٣). يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وَكَاثَبُ الْبِدْعِ الْأَوْلَىٰ مِثْلُ (بِدْعَةِ الْخَوَارِجِ) إِنَّمَا هِيَ مِنْ سُوءِ فَهْمِهِمْ لِلْقُرْآنِ، لَمْ يَقْصِدُوا مُعَارَضَتَهُ، لَكِن فَهَمُوا مِنْهُ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ»^(٤). وهو قاسم مشترك يمثل كل الأسباب، وسبب رئيس لوجود الافتراق، والجهلاء هم مادة الفرق، ووقودها^(٥).

٢. اتِّبَاعُ الْهَوَىِّ: أم. بات. في القرآن، ذكر الهوى، إلا في معرض الذم، لذا جاء الأمر صريحاً للنجية.

ﷺ باتباع الشرع الحنيف، والنهي عن اتباع الهوى، فقال -سبحانه-: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجنات: ١٨]. ف«العقل إذا لم يكن متبعاً للشرع لم يبق له إلا

(١) رواه عبدالرزاق في «مصنفه»، برقم: (٥٤٠٧)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: (٢٠٣٦٠)، وأبو خيثمة في كتابه

«العلم»، برقم: (١٣٠)، قال الألباني في تحقيقه ل«كتاب العلم»: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى»؛ لابن سعد، (٧١/٣)، و«تاريخ دمشق»؛ لابن عساکر، (٣٩٩/٣٩).

(٣) متفق عليه؛ رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٣٤٤)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (١٠٦٤).

(٤) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٣٠/١٣).

(٥) انظر: «موسوعة الفرق»، مؤسسة الدرر السنية، (٥٤-٤٧/١).

(٦) انظر: «الافتراق؛ مفهومه، أسبابه، شيل الوقاية منه»، أ.د. ناصر بن عبدالكريم العقل، (ص ٤٠-٤١).

الهوى والشهوة... واتباع الهوى ضلال مبين، ألا ترى قول الله تعالى: ﴿بَدَأُوهُ إِذْنَا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ تُنْفَخُ الْأَسْبَابُ ﴿١٦﴾﴾ [ص: ٢٦]، فحصر الحكم في أمرين لا ثالث لهما عنده؛ وهو الحق والهوى، وعزل العقل مجردًا إذ لا يمكن في العادة إلا ذلك^(١). وبين الشاطبي رحمه الله (ت ٧٩٠هـ) أن اتباع الهوى من أسباب الاختلاف ووقوع الفرقة فقال: «من أسباب الخلاف: اتباع الهوى؛ ولذلك سمي أهل البدع (أهل الأهواء)؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها حتى يصدروا عنها؛ بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك^(٢)». فالأمة لن تجتمع إلا إذا جعلت الأهواء وراءها ظهرًا، قال النبي ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَخْشَى عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ الْعَيِّ فِي بُطُونِكُمْ وَفُرُوجِكُمْ وَمُضَلَّاتِ الْهَوَى^(٣)».

٣. الابتداع، وتقديم الرأي على الدليل: إنَّ البدع والمحدثات من أعظم ما يفرق الأمة المسلمة؛ إذ لو فتح الباب لكل إنسان أن يقول في الدين برأيه، وأن يحدث في الشرع ما يستحسنه بذوقه لتفرقت سبل الضلالات في الأمة - وهي الآن كذلك -، وقد أمرنا أن لا نرفع أصواتنا فوق صوت النبي ﷺ، وأن ذلك مُحِبَطٌ للعمل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالِكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٤﴾﴾ [الحجرات: ٢] فكيف نُقدِّم على قوله قول من دونه؟! ولخطورة البدع بؤب الأجرى رحمه الله: «باب: ذكر الأمر بلزوم الجماعة والنهي عن الفرقة بل اتباع وترك الابتداع»، ولسان حال المبتدع أن ما جاء به خير مما جاء في القرآن والسنة؛ لذا حذر النبي من الإحداث في الدين فقال ﷺ: «... وَإِنَّا كُنَّا وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحَدِّثٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ^(٥)»، والافتراق من لوازم البدعة، والفرقة من سمات أصحابها، يقول - سبحانه وتعالى -: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥].

(١) «الاعتصام»؛ إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، (٦/١) - بنوع اختصار.

(٢) المرجع السابق، (١٠٢/٣).

(٣) رواه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٩٧٧٣)، والبرزاري في «مسنده»، برقم: (٣٨٤٤)، وصححه الألباني في صحيح «الترغيب والترهيب»، برقم: (٥٢).

(٤) يُنظر لمزيد تفصيل: «موسوعة الفرق»، مؤسسة الدرر السنية، (١/٨٩-٩١).

(٥) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٤٦٠٩)، والترمذي في «سننه»، برقم: (٢٦٧٦)، وقال: حديث صحيح، وابن

ماجه في «مقدمة سننه»، برقم: (٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٢٥٤٩).

قال قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يعني أهل البدع^(١). يقول الشاطبي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «والفرقة من أخص أوصاف المبتدعة؛ لأنه خرج عن حكم الله، وباین جماعة أهل الإسلام»^(٢). ولقد جاء الحكم صريحاً فيمن أحدث في الدين، قال سيد المرسلين صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٣) فهذا التحذير من البدعة والهلاك الذي يحيط بصاحبها، ليس فقط لخطورتها على الفرد، بل لخطورتها على الأمة، وتقويضها لأركان الدين، ولقد أدرك أعداء الدين خطورة البدع، وأهميتها في تفریق الجماعة المسلمة، وزعزعة العقيدة الإسلامية التي توحد المسلمين وتجمعهم؛ فعملوا على إشعال البدع بين المسلمين ومساندتها ورعايتها؛ فما خرجت السبئية إلا من أحضان اليهودية^(٤).

٤. كيد الكائدين: من أهل الديانات: كاليهود، والنصارى، والصابئة، والمجوس، قال - تعالى -: ﴿وَلَنْ نَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠] وكذلك من الموتورين الذين حقدوا على الإسلام وأهله؛ لأن الجهاد قُضِيَ على دولتهم، ومحي عِزَّة أديانهم، وهيمنة سلطانهم من الأرض؛ كالفرس والروم؛ فبقوا على حقدهم للإسلام والمسلمين، وآثروا التفاق والزندقة على أن يبقوا على دياناتهم مع دفع الجزية؛ حفاظاً على رقابهم، وإشارةً للسلامة، وهؤلاء هم أشد المعاول فتكاً بالمسلمين، والكيد لهم بيت الأفكار الضالة، والمبادئ المنحرفة، والبدع والأهواء بينهم^(٥). وهذه الأسباب تفرَّغ عنها أسباب كثيرة، بينها اشتراك، وتعددت الفرق، وهكذا إلى أن وصلنا إلى ما نرى وتُعاب من اختلاف وتفرُّق وتشردم أضعف الأمة، وأضاع هيئتها، وطمع الأعداء فيها. وفي دراستنا هذه، سنركِّز على الشيعة، وما تفرع عنها، خصوصاً الرفضية التي صارت اليوم السمة الغالبة لها، ولكننا سنخرج قبل ولوج الباب على الفرقة الناجية أهل الحق؛ تبصرة للقارئ، إذ الأم كما قال المتنبي:

..... *** وَيُضِلُّهَا تَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ ***

(١) «الاعتصام»، (١/٧٩).

(٢) المرجع السابق، (١/٢٠٠).

(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٦٩٧)، ومُسلَّمٌ في «صحيحه»، برقم: (١٧١٨).

(٤) انظر: «موسوعة الفرق»، الدرر السنوية، (١/٦٣).

(٥) انظر: «الافتراق»، أ.د. ناصر العقل، (ص ٣٨-٣٩).

(٦) «ديوان المتنبي»؛ لأبي الطيب أحمد بن حسين المتنبي، (١/٢٢). وتماث البيت:

وَنُذِمُّهُمْ وَبِهِمْ عَرَفْنَا فَضْلَهُ *** وَيُضِلُّهَا تَبَيَّنُ الْأَشْيَاءُ

المبحث الثالث: أهل السنة والجماعة، ومنهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية

أولاً: المراد بأهل السنة والجماعة:

اشتهر من عادة أهل العلم عند تعريفهم لفظاً من شقين أو أكثر، أن يجعلوا له تعريفيين، أحدهما باعتباره علماً اصطلاحياً، والثاني باعتباره لفظاً مُرَكَّباً، فتراهم يعرفون كل شق فيه على حدة، وسيراً على هذه السنة نمضي، وبالثاني نبدأ، فنقول:

✽ الأهل: قال في اللسان: «الأهل: أهل الرجل وأهل الدار، وكذلك الأهلة، قال أبو الطمّحان:

وأهْلَةٌ وُدٌّ قَدْ تَبَرَّتْ وَذَهَمَ وَأَبْلَتْهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي

ابن سيده أهل الرجل عشيرته وذوو قُرباه، والجمع أهْلون وأهال وأهالٍ وأهلات وأهلات، قال

المُخَبِّلُ السعدي:

وَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوَّلَ قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ إِذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوُفْرًا

...وأهل البيت: سُكَّانُهُ، وأهل الرجل: أَحْصَى النَّاسُ بِهِ^(١).

✽ السنة: قال ابن منظور رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ٧١١هـ): «السيرة؛ حَسَنَةٌ كَانَتْ أَوْ قَبِيحَةً. قال خالد بن عتبة

الهدلي:

فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سِيرَةِ أَنْتِ سِرَّتِهَا فَأُولَ رَاضِ سُنَّةٍ مَنْ يَسِيرُهَا

وَكُلٌّ مَنْ ابْتَدَأَ أَمْرًا عَجِلَ بِهِ قَوْمٌ بَعْدَهُ قِيلَ: هُوَ الَّذِي سَنَّهُ، والأصل فيه الطريقة والسيرة^(٢).

ومنه قول النبي ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ

أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا..» الحديث^(٣).

والمراد بها هنا طريقة الرسول ﷺ^(٤).

(١) «لسان العرب»؛ محمد بن مكرم بن منظور المصري، (٢٩/١١) - بنوع اختصار.

(٢) المرجع السابق، (٢٢٠/١٣) - بنوع اختصار.

(٣) رواه مُسْلِمٌ في «صحيحه»، برقم: (١٠١٧).

* الجماعة:

قال ابن فارس كَتَبَهُ: «الجيم والميم والعين أصل واحد، يدلُّ على تَصَامُّ الشَّيْءِ...»^(١).
يُقال: «جمعتُ الشيءَ جمعًا، وهو تأليفُ المفترق، والجمعُ: الجماعة، والجماعة من كل شيء يُطلق على: القليل والكثير، ويُقال لمزدلفة: جمعٌ؛ إما لأنَّ الناسَ يجتمعون بها، وإما لأنَّ آدمَ اجتمع هنالك بحواء، ويوم الجمعة سُمي لاجتماع الناس به»^(٢).

والمراد هنا: «جماعة المسلمين؛ وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين»^(٣).
* أما باعتباره عَلَمًا، فالمراد بأهل السنة والجماعة: الذين تمسكوا بالإسلام المحض الخالص عن السُّنوب؛ حيث التزموا طريقة الرسول ﷺ وأصحابه في الإيمان والعمل، واجتمعوا على الحَقِّ^(٤)، وهم المعنيون بقول النبي ﷺ: «أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُنَّ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»^(٥)، وفي رواية زيادة: «قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٦).

ثانيًا: نشأة مصطلح أهل السنة^(٧)، وسبب التسمية؟

لا شك أنَّ مذهب أهل السنة امتدادٌ لما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ، وأصحابه فليس هو إذا بدعة محدثة، ولا طريقة مُخترعة!

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية»؛ علي بن علي بن أبي العز الدمشقي، (ص ٣٧٤).

(٢) «معجم مقاييس اللغة»؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (١/ ٤٧٩).

(٣) «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»؛ أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، (ص ٦٠-٦١) -بتصرف-.

(٤) «شرح العقيدة الطحاوية»، (ص ٣٧٤).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٣/ ١٥٩).

(٦) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٤٥٩٩)، وأحمد في «مُسْنَدِهِ»، برقم: (١٦٩٣٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٢٦٤١).

(٧) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (٢٦٤١)، وقال: هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه، وحسن إسناده الألباني في تخريجه لـ «السنن».

(٨) قال الباحث: قلتُ هنا نشأة مصطلح أهل السنة ولم أقل نشأة أهل السنة؛ لأن أهل السنة -كما سيُمرُّ معنا- هم امتدادٌ لِمَا كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وذلك أنَّ المسلمين على عهد النَّبِيِّ ﷺ، وفي أوَّل عهد الصحابة لم

يقول شيخ الإسلام رحمته الله: «ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد؛ فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم صلى الله عليه وسلم...»^(١).

وأول ما برز هذا الاسم في أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، فقد أخرج اللالكائي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، «فأما الذين ابيضت وجوههم: فأهل السنة والجماعة وأولوا العلم، وأما الذين اسودت وجوههم: فأهل البدع والضلالة»^(٢)، وقد اشتهرت هذه التسمية أكثر من غيرها لأسباب عديدة، منها:

١ - لزومهم طريقة الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه فهماً وعملاً.

٢ - تحريهم الصدق فيما ينقلونه من السنة والآثار، واعتمادها مصدرًا للعقيدة بعد كتاب الله، وتقديمها على العقل، على خلاف غيرهم من المبتدعة.

٣ - حرصهم على الاجتماع والاتلاف، ونبذ الفرقة والاختلاف^(٣).

ثالثاً: أسماءهم، وسبب تسميتهم بها^(٤):

من أسماء أهل السنة:

١ - أهل السنة والجماعة^(٥): وقد أسلفنا ذكر سبب تسميتهم بذلك، وتفصيلها؛ تمسكهم بالإسلام المحض، والتزامهم سبيل النبي صلى الله عليه وسلم وانتسابهم لسنته، والعناية بها؛ قولاً، وعملاً، واعتقاداً؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي»^(٦)، وحرصهم على الاجتماع على ذلك.

٢ - الجماعة، وأهل الجماعة^(٧): سموا بذلك لاجتماعهم على الحق ممّا أجمع عليه السلف من الصحابة والتابعين، ولزومهم جماعة المسلمين، وأخذاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الافتراق:

يفرقوا؛ لذا لم تدع الحاجة إلى التمايز! فلما ظهرت البدع، وبرزت تسميات أهلها؛ لزم ذلك، فكان هذا الاسم لمن التزم طريقة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم، فهماً وعملاً.

(١) «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدريّة»؛ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، (٢/ ٤٨٢).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»؛ هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، (١/ ٧٢).

(٣) انظر: «أهل السنة والجماعة معالم الإنطلاقة الكبرى»؛ محمد عبد الهادي المصري، (ص ٥٧-٦٠)، و«وسطية أهل السنة بين الفرق»؛ د. محمد باكريم محمد باعبدالله، (ص ٤١) - وما بعدها.

(٤) التفصيل وبسط القول في المسألة يطول، فأثرت الاختصار - على أهمية الموضوع - لأجل أن هذا ليس مقامه.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»، (٣/ ١٥٩).

(٦) سيأتي إيراده وتخرجه، (ص ٣١).

«أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»^(١)

فَسَمَّى ﷺ الفرقة الناجية: الجماعة، والجماعة هنا من اتَّبَعَ هَدْيَ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَدَى أَصْحَابَهُ ﷺ، يدل على ذلك رواية: قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»^(٢).

٣- السَّلف^(٣)، أو السَّلَفِيون^(٤) نسبة إلى السلف: سموا بذلك؛ لسلكهم نهج الرسول ﷺ وأصحابه ودعوتهم إلى ذلك.

والسلف لغةً: جمع سالف كخادم وخدم؛ وهم القوم المتقدمون في السير؛ ولذا قيل: سَلَفَ الإنسان من تقدمه بالموت من آبائه وذوي قرابته، ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا...﴾ [الزخرف: ٥٦]، أي: جمعًا قد مضى^(٥).

قال أبو سعد السمعاني رَحِمَهُ اللهُ (ت ٥٦٢ هـ): «السَّلَفِي: بفتح السين واللام، وفي آخرها الفاء؛ هذه النسبة إلى السلف، وانتحال مذهبهم...»^(٦).

والسلف هم أهل القرون الثلاثة المفضلة التي أثنى عليها النبي ﷺ على الراجح من أقوال أهل العلم، وعليه فإن أئمة أهل السنة الذين أدركوا القرون الثلاثة يتناولهم اسم السلف؛ لأنهم ساروا على نهج أصحاب رسول الله ﷺ، أما من أتى بعدهم وتبعهم بإحسان؛ فيقال لهم: السلفيون؛ لأنهم ساروا على نهج السلف، ودعوا إليه.

وفي الانتساب لهذه التسمية يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «لا عيبَ على من أظهرَ مذهبَ السلف، وانتسبَ إليه، واعتزى إليه، بل يجب قبول ذلك منه بالاتفاق؛ فإنَّ مذهبَ السلف لا يكون إلا حقًا»^(٧).

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»، (٣/١٥٧-١٥٨)، و«درء تعارض العقل والنقل»؛ أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، (٣٥٠-٣٥١).

(٢) سبق تخريجه، (ص ٢٤).

(٣) سبق تخريجه، (ص ٢٤).

(٤) انظر: «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، (ص ١)، «درء التعارض»، (١/٢٠٣).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٤/١٤٩).

(٦) انظر: «لسان العرب»، (٢/١٨٤-١٨٥).

(٧) «الأنساب»؛ عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، (٣/٢٧٣).

(٨) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٤/١٤٩).

٤- أهل الحديث^(١): سموا بذلك لعنايتهم بحديث رسول الله ﷺ ورواية، ودراية، واتباعه ظاهرًا وباطنًا، والعمل به، وتقديمه على العقل. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «ونحن لانعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته وروايته، بل نعني بهم كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه، واتباعه باطنًا وظاهرًا»^(٢).

وقال الشهرستاني رحمه الله (ت ٥٤٨هـ): «سموا أصحاب الحديث؛ لعنايتهم بتحصيل الأحاديث، ونقل الأخبار، وبناء الأحكام على النصوص، ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبرًا، أو أثرًا»^(٣).

٥- أهل الأثر^(٤): سموا بذلك لأخذهم عقيدتهم من الكتاب والسنة الصحيحة، وما صحَّح عن السلف الصالحين آثارًا.

قال السفاريني رحمه الله (ت ١١٨٨هـ) في بيان معنى أهل الأثر: «الذين إنما يأخذون عقيدتهم من المأثور عن الله -جلَّ شأنه- في كتابه، أو في سنة النبي ﷺ، أو ما ثبت وصحَّح عن السلف الصالحين؛ من الصحابة الكرام، والتابعين الفخام، دون زبالات أهل الأهواء والبدع، ونخالات أصحاب الآراء والبشع»^(٥).

٦- الطائفة المنصورة^(٦): سموا بذلك لقول النبي ﷺ: «.. لا تزال طائفة من أمتي منصورين، لا يضرُّهم من خذلهم حتى تقوم الساعة»^(٧).

قال ابن المديني رحمه الله (ت ٢٣٤هـ): «هم أصحاب الحديث»^(٨)، وقال الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ): (ت ٢٤١هـ): «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم»^(٩).

(١) انظر: «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، (ص ٣). «درء تعارض العقل والنقل»، (١/٢٠٣)،

(٢) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٤/٩٥).

(٣) «الملل والنحل»، (٢/٤٥).

(٤) انظر: «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية»؛ محمّد بن أحمد أحمد السفاريني، (١/٦٤).

(٥) «لوامع الأنوار البهية»، (١/٦٤).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٣/١٢٩-١٥٩).

(٧) رواه الترمذني في «سننه»، برقم: (٢١٩٢)، وقال: «وهذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في «مقدمته سننه»،

برقم: (٦)، وابن جبان في «صحيحه»، برقم: (٦١)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٧٠٢).

٧ - الفرقة الناجية^(١): سمووا بذلك لقوله ﷺ: «وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا ملة واحدة»، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «من كان على ما أنا عليه وأصحابي»^(٢). والمقصود بهم؛ أهل الحق ممن تمسكوا بكتاب الله -تعالى-، وسنة رسوله ﷺ على مدى الأزمان، ولا عبرة بدعاوى المنحرفين أنهم هم الفرقة الناجية^(٣).

٨ - أهل الحق^(٤): سمووا بذلك لأخذهم بالمذهب الحق الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه ﷺ.

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٤٥٦هـ): «وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق ومن عداهم فأهل البدعة فإنهم الصحابة رضي الله عنهم وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمة الله عليهم ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلاً فجيلاً إلى يومنا هذا أو من اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم»^(٥).

رابعاً: منهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية:

ما من شك أن لأهل السنة والجماعة منهجاً رصيناً متيناً كالمِسْمَارِ في السَّاجِ في تقريرِ العقيدة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، وفق فهم سلف الأمة ﷺ، يضمن لهم جِدَّةَ العهد، وأصالة المصدر، وسلامة المعتقد، وصلاح السبيل، وهذا المنهج، وتلك الطريقة والأخذ بها ليس مُسْتَحْبَباً من المُسْتَحْبَبَاتِ، ولا نافلة من القول؛ بل هو أمرٌ لازمٌ، وحتمٌ واجبٌ، فليس ثمَّ بعد هذا السبيل إلا الضلالة، والغواية!؛ لأنَّ «طريقة أهل السنة والجماعة = اتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ»^(٦)، فَمَنْ فارقها، وتكَبَّها؛ فكما «قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّبِعًا سَبِيلَهُمْ كَانَ مُتَّبِعًا غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، فَاسْتَدَلُّوا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ وَاجِبٌ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ

(١) أورده الترمذي في «سننه»، تحت الحديث السابق، (٢١٩٢) عن شيخه البخاري، عن ابن المديني.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث»، برقم: (٢٧).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»، (٣/١٢٩).

(٤) سبق تخريجه، (ص ٢٤).

(٥) «موسوعة الفرق»، الدرر السنية، (١/١٤٨).

(٦) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»، (١/٢٠٣)، «لوامع الأنوار البهية»، (١/٢١).

(٧) «الفصل في الملل والأهواء والنحل»؛ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (٢/٩٠).

(٨) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٣/١٥٧).

أَنْ يَخْرُجَ عَمَّا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ»^(١)، ولهذا المنهج الرّصين الذي تميّز به أهل الحقّ أُسسه التي يقوم عليها صرحه، ومنها ما يلي:

١- التزام الكتاب والسنة الصحيحة - ولو كانت آحاداً - كمصدرٍ أساسٍ للعقيدة؛ امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ولقوله ﷺ: «إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللَّهِ، وَسُنَّتِي...»^(٢). وعدم ردّ شيءٍ من من نصوص الوحيين، أو تحريفها، أو تأويلها؛ بل التسليم والانقياد لهما.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم - يعني أهل السنة - اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يقبل من أحدٍ قطُّ أن يعارض القرآن؛ لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيّات والآيات البيّنات أنّ الرسول ﷺ جاء بالهدى، ودين الحقّ، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم»^(٣).

ويقول تلميذه ابن القيم رحمه الله (ت ٧٥١هـ): «وقد كان السلف يشتدّ عليهم معارضة النصوص بآراء الرجال، ولا يُقرُّون المعارض على ذلك»^(٤).

٢- تقديم النقل على العقل؛ فإذا حصل التعارض بين العقل والنقل!، قدّموا النقل - مع تقريرهم أنّ العقل الصحيح (الفطرة) لا يعارض النقل الصحيح - عملاً بقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾ [الحجرات: ١].

يقول القرطبي رحمه الله (ت ٦٧١هـ) مُفسراً الآية: «أي: لا تقدموا قولاً، ولا فعلاً بين يدي الله وقول رسوله وفعله فيما سبيله أن تأخذه عنه من أمر الدين والدنيا. ومن قدّم قوله أو فعله على الرسول ﷺ فقد قدّمه على الله تعالى؛ لأنّ الرسول ﷺ إنما يأمر عن أمر الله - عزّ وجل -»^(٥).

(١) المرجع السابق، (١٧٣/٧).

(٢) رواه الحاكم في «مستدرکه»، برقم: (٣١٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٢٩٣٧).

(٣) المرجع السابق، (٢٨/١٣).

(٤) «الصواعق المرسلّة على الجهميّة والمعتلّة»؛ محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، الشّهير بـ(ابن القيم)،

(١٠٦٢/٣).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن»؛ محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، (٣٠٠/١٦).

يقول شيخ الإسلام رحمه الله -معلقاً على هذه الآية-: «فإن هذا أمر للمؤمنين بما وصف به الملائكة كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٦٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الأنبياء: ٢٦-٢٧]... وقد أمر المؤمنين أن يكونوا مع الله ورسوله كذلك... فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعاً لما جاء به الرسول، ولا يتقدم بين يديه؛ بل ينظر ما قال فيكون قوله تبعاً لقوله، وعلمته تبعاً لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، ولهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله... وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول ﷺ... فهذا أصل السنة»^(١).

٤- التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ، والافتداء بهم^(٢)، والأخذ بما ورد عنهم في بيان أمور الدين عامة، والعقيدة خاصة، وتقديمها على أقوال من خلفهم، عملاً بقول النبي ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمُهَدِّدِينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»^(٣)، وافتداء بالسلف من بعده، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَأَسِّبًا فَلْيَتَأَسَّ بِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَبْرَارًا هَذِهِ الْأُمَّةُ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقْلَبَهَا تَكَلُّفًا، وَأَقْوَمَهَا هَدْيًا، وَأَحْسَنَهَا حَالًا، فَوَمَا اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، فَأَعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ»^(٤)، وقوله ﷺ: «خَيْرَ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٥).

٥- اتباع الدليل والعمل بمقتضاه، وعدم الخوض في مسائل الاعتقاد -خاصة- مما لا مجال

للعقل فيه من الأمور الغيبية، عملاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]؛ ولإدراكهم أن العقل البشري قاصر عن معرفة أمور الغيب استقلالاً بنفسه، وأن دوره التفكير والتدبير، والفهم،

(١) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (١٣/٦٠-٦٣) -باختصار-.

(٢) «أصول السنة»؛ الإمام أحمد بن حنبل، رواية عبدوس العطار، (ص ٢٥، ٢٦).

(٣) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٤٦٠٩)، والترمذي في «سننه»، برقم: (٢٦٧٦)، وقال: حديث صحيح، وابن

ماجه في «مقدمة سننه»، برقم: (٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٢٥٤٩).

(٤) رواه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»، برقم: (٩٢٦).

(٥) سبق تخريجه، (ص ١٨).

والاتباع، والاعتقاد بما جاءت به نصوص الوحي^(١). قال الإمام أحمد رحمته الله: «ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله؛ فقد كُفِيَ ذلك وأُحْكَمَ له، فعليه الإيمان به والتسليم له...»^(٢).

٦ - الاهتمام بالغاية التي خلق الله الخلق لأجلها، حيث قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وهي إفراد الله بالعبادة، وإقامة العباد على منهج العبودية الحقّة لله ربّ العالمين؛ ذلك أنها أول دعوة الرسل وأول مقام يقوم به السالك إلى الله؛ ولأجلها أنزلت الكتب، ويُبعث الرسل، وقامت سوق الجنة والنار قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ...﴾ [النحل: ٣٦]؛ ولذلك حرصوا كل الحرص على تصحيحه والتحذير مما يناقضه من الشرك والكفر والتناق، ومن كل وسيلة قد تؤدي إلى ناقض من تلك النواقض، أسوة بالرسل جميعاً وبخاتمهم ﷺ^(٣).

٧ - متابعة السنن والاتباع في الأمر كلّه، ونبذ الآراء والأهواء، وترك الابتداع، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ...﴾ [الأنعام: ١٥٣]. قال الشاطبي رحمته الله: «الصرراط المستقيم هو سبيل الله الذي دعا إليه وهو السنة، والسبيل هي سبل أهل الاختلاف الحائدين عن الصراط المستقيم، وهم أهل البدع»^(٤). وقوله ﷺ: «... وَإِيَّاكُمْ وَمُخَدَّاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُخَدَّاتَةٍ بَدْعَةٌ وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٥)؛ لذلك كانوا أشدّ حرصاً على إحياء إحياء سنن الحبيب ﷺ، وتوظيفها في عباداتهم وأخلاقهم ومعاملاتهم، وفي كل جوانب حياتهم، وترك مخالفتها محاربة البدع وأهلها؛ لإيمانهم بكمال النّدين، وبما أنعمه، وبقوله -جلّ وعزّ-: ﴿... أَيُّومَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ [المائدة: ٣].

(١) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، (١/ ٥٦) - بتصرف -.

(٢) «أصول السنّة»؛ الإمام أحمد بن حنبل، (ص ٤٢، ٤٣).

(٣) انظر: «تهذيب شرح الطحاوية»، (ص ٣٥).

(٤) «الاعتصام»، (١/ ٨٠).

(٥) سبق تخريجه، (ص ٢٠).

٨ - الحرص على جماعة المسلمين ووحدة كلمتهم^(١)؛ بالحرص على الحق وأهله، ونبذ الفرقة والاختلاف سواء في أمر الدين أو الدنيا؛ امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا...﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وعملاً بقوله ﷺ: «عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، من أَرَادَ بِحُبُوحَةِ الْجَنَّةِ فَلْيَلِزِمِ الْجَمَاعَةَ»^(٢). ولزوم الجماعة هو طريق الحق، وسر قوة المسلمين، وسبيل نجاتهم في الدنيا والآخرة، والفرق هو سبيل ضلالهم في الدنيا، وهلاكهم في الدنيا والآخرة - عياداً بالله-. قال الطحاوي رحمه الله: «ونرى الجماعة حقاً وصواباً، والفرقة زنجاً وعذاباً»^(٣).

هذا؛ وقد حرص أئمة الإسلام على زبر المؤلفات الكثيرة، وتدييح الكتب النافعة في تقرير أصول المعتقد الصحيح، والمنهج الرجح، والرد على المخالفين فيه، ومن طرائقهم أن بعضهم اقتصر على بيان العقيدة بأدلتها من الكتاب والسنة، وبعضهم اقتصر على بيان بدع المخالفين وشبههم ثم نقدها ونقضها بالأدلة، وبعضهم جمع بين المنهجين، ولا يتسع المجال -ثم- لبيسط تفاصيل مناهجهم، ودقائق طرائقهم، أو ذكر مؤلفاتهم.

*** ومما له صلةً بالباب ذكر اعتقاد أهل السنة في أمر الصحابة؛ ذلك أنه من أعظم الفوارق بين الحق وأهله، والرافضة سبابة الصحابة:**

اختار الله - سبحانه - بعلمه المطلق وحكمته البالغة لرسالته أفضل الخلق نبينا محمد ﷺ؛ فقام بها حق القيام؛ ونصح الأمة، وكشف الله به العممة، وجاهد في الله حق جهاده، حتى تركنا على المحجة البيضاء ليألفها كنهها. واختار - تبارك وتعالى - لصحبة نبيه، ومؤازرته في نشر الدعوة، والتضحية في سبيل ذلك، والجهاد لإعلاء راية الإسلام؛ أفضل الخلق - بعد الأنبياء - وأطهرهم قلوباً، وأبرهم أسناناً فكانوا وزراءه، أقام الله بهم الملة، وفتحت بهم البلاد، ودان لدعوتهم العباد.

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، (١/٥٣) - بتصرف -.

(٢) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (٢١٦٥) - واللفظ له - وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والنسائي في «سننه»، برقم: (٩١٧٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٢٥٤٦).

(٣) «شرح الطحاوية»، (ص ٥٧٧).

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ فَابْتَعَتْهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَجَعَلَهُمْ وُزَرَءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ»^(١).

ولأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من عالي الرتبة، ومُتقدّم المكانة، وشرف المنزلة، والسبب والفضل ما شهدت به نصوص الوحيين، من كتاب ربنا، وسنة الهادي نبينا صلى الله عليه وسلم وحسبهم ذلك فضلاً ومكانةً وشرفاً، ومن ذلك:

أولاً: القرآن الكريم:

١. قال الله -تبارك وتعالى- مزكياً المهاجرين: ﴿لِلْمُفْرَّاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ لِيَبْتَغُوا فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾﴾ [الحشر: ٨].

٢. وقال -جلّ وعلا- مزكياً الأنصار: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحشر: ٩].

٣. وزكاهم جميعاً، فقال -تبارك اسمه-: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْقَدِّمِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِهِمْ لَنْ نَجْزِيَنَّهُمْ كَمِثْلِهِمْ سَعَةً وَقُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْصَرُوا وَأَطَاعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ قُلْ لِلَّهِ التَّوْبَةُ وَأَنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ مَنْ يَشَاءُ وَالَّذِينَ يَبِغُوا دِينَهُ اللَّهُ لَا يَقْبَلُ لَهُمْ تَوْبَةً سَعَةً مِمَّا بَغَوْا اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيُعَذِّبُ اللَّهُ النَّاسَ كُلَّيْنِمَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

قال الباحث: لو ما أتى في فضل الصحابة إلا هذه الآيات الثلاث لكفى!، وتأمل هذه الأوصاف والسّمات التي خُتمت بها كلُّ آية (صادقون، مفلحون، مقبلون) فهل بعد هذا الثناء من ثناء؟!

ثانياً: السنة المطهرة:

زَخرت سنة المصطفى صلى الله عليه وسلم بالأحاديث الدالة على فضل الصحابة الكرام، وعلوّ منزلتهم، وكبير فضلهم صلى الله عليه وسلم، ولا يُبالغ إن قلنا: لا يخلو كتاب من كتب السنة؛ جوامع، وسُنن، ومسانيد، ومعاجم، ..

(١) رواه أحمد في «مسنده»، برقم: (٣٦٠٠)، والطيالسي في «مسنده»، برقم: (٢٤٣)، والطبراني في «الكبير»، برقم: (٨٥٨٣). وقال العجلوني في «كشف الخفاء»، (١٨٨/٢): موقوفٌ حسنٌ، وصحّح إسناده موقوفاً أحمد شاكراً في تحقيق «المُسند» (٥٠٥/٣). وحسن إسناده الألباني في تخريجه لـ«شرح العقيدة الطحاوية»، برقم: (٥٣٣).

من ذكرها، حتى صنف العلماء في ذلك؛ فجمعوا ما روي في فضائلهم في مجلدات مفردة كثيرة؛ كالإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) في كتابه: «فضائل الصحابة»^(١)، وكذا الإمام النسائي (ت ٣٠٣هـ) في كتابه «فضائل الصحابة»، والإمام الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) في كتابه «فضائل الصحابة»، ومن المعاصرين الشيخ مصطفى بن العدوي في كتابه «الصحيح المُستند من فضائل الصحابة»^(٢)، وأ.د. سعود بن عيد الصاعدي في كتابه الكبير «الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة في الكتب التسعة، ومُسند أبي بكر البزار، وأبي يعلى الموصلي، والمعجم الثلاثة لأبي القاسم الطبراني - جمعاً ودراسة»- الذي وقع في اثني عشر مجلداً^(٣)؛ ومن هذه الأحاديث:

١. خَيْرُ النَّاسِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»^(٤).
- قال النووي رحمه الله (ت ٦٧٦هـ): «اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ قَرْنُهُ ﷺ وَالْمَرَادُ أَصْحَابُهُ»^(٥).
٢. أَمَنَةُ الْأُمَّةِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «النَّجْمُ أَمَنَةُ السَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَ النَّجْمُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةُ لِأَصْحَابِي، فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةُ لِأُمَّتِي، فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»^(٦).

قال ابن الأثير رحمه الله (ت ٦٣٠هـ): أمانة السماء: الأمانة: جمع أمين، وهو الحافظ.. فإنه لما كان ﷺ بين أظهرهم كان يبين لهم ما يختلفون فيه، فلما فُقدت جالات الآراء واختلفت، فكان الصحابة يُسندون الأمر إلى رسول الله ﷺ في قول أو فعل أو دلالة حال، فلما فُقدت الصحابة قلَّ النور، وقويت الظلمة^(٧).

٣. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَعْرُوْهُ فَيَقَامُ مِنَ النَّاسِ، فَيَقُولُونَ فِيكُمْ مَنْ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ فَيُنْفَخُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَعْرُوْهُ فَيَقَامُ مِنَ النَّاسِ، فَيَقَالُ: هَلْ فِيكُمْ

(١) طبع بتحقيق ودراسة د. وصي الله عباس، في مجلدين، عن دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الثانية، (١٤٢٠هـ).

(٢) طبعته دار ابن عفان - القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ).

(٣) وهو من إصدارات عمادة البحث العلمي، في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، (سنة ١٤٢٧هـ).

(٤) سبق تخريجه، (ص ١٨).

(٥) «شرح صحيح مسلم»؛ يحيى بن شرف النووي، (٩٤/١٦).

(٦) رواه مُسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٥٣١).

(٧) «النهاية في غريب الحديث والأثر»؛ عز الدين أبي الحسن الجزري، الشهير بـ(ابن الأثير)، (١/١٦٦).

مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ فَيَفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْرُوْا فَيَسْأَلُ مِنَ النَّاسِ، فَيَقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ؟ فَيَقُولُونَ نَعَمْ فَيَفْتَحُ لَهُمْ»^(١).

* عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة:

نستطيع أن نجمل عقيدة أهل السنة في الصحابة في كلمة جامعة: (سلامة القلب، واللسان) كما قال شيخ الإسلام رحمته الله: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم، وألستهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما وصفهم الله في قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]»^(٢). ومما يجب اعتقاده نحو الصحابة رضي الله عنهم:

أولاً: القول بعدالة الصحابة:

فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله لهم، وتعديل رسوله صلى الله عليه وسلم لهم على الجمع والتعيين -كما تقدم طرّفاً منه-، قال الخطيب البغدادي رحمته الله (ت ٤٦٣ هـ) تحت باب: (ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة، وأنه لا يحتاج إلى سؤال عنهم، وإنما يجب فيمن دونهم):

«كل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النبي صلى الله عليه وسلم لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم، سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن»^(٣). وحتى لو أردنا أن نُثبِت عدالتهم -بعداً عن النص ص -، قياساً على ميزان الصفات والمناقب والأحوال؛ لو وجدنا فيهم ما يستوجب وصفهم بأعلى مراتب العدالة والثقة، قال الخطيب البغدادي رحمته الله -بعد ذكره للنصوص الدالة على عدالتهم-:

«على أنه لو لم يرد من الله -عز وجل- ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه؛ لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع

(١) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ رواه البُخَارِيُّ برقم: (٣٦٤٩) -واللفظ له-، ومُسْلِمٌ برقم: (٢٥٣٢).

(٢) «العقيدة الواسطية»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، (ص ٢٦).

(٣) «الكفاية في علم الرواية»؛ للخطيب البغدادي، (ص ٤٩).

المعدّلين والمزكين الذين يجيؤون من بعدهم أبد الأبدين، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء»^(١).

ويقول القرطبي رَحِمَهُ اللهُ:

«الصحابة كلهم عدول، أولياء الله تعالى وأصفياءه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله. هذا مذهب أهل السنة، والذي عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة، وقد ذهبت شذمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم. ومنهم من فرق بين حالهم في بداءة الأمر فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذلك، ثم تغيرت بهم الأحوال فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء، فلا بد من البحث. وهذا مردود»^(٢).

وهذا ما اتفق عليه أهل السنة قاطبة، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ (ت ٨٥٢هـ): «اتفق أهل السنة على أن الجميع -الصحابة- عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة»^(٣).

ثانياً: وجوب محبتهم وموالاتهم:

وهذا من أصول اعتقاد أهل السنة عملاً بمقتضى قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠]، وقول النبي ﷺ: «الله الله في أصحابي الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضاً بعدي، فمن أحبهم فبحبي أحبهم، ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم، ومن آذاهم فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله عز وجل ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه»^(٤).

(١) المرجع السابق، (ص ٤٩).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن»، (١٦/٢٩٩).

(٣) «الإصابة في تمييز الصحابة»؛ لابن حجر العسقلاني، (١/١٦٢).

(٤) رواه الترمذ في «سننه»، برقم: (٣٨٦٢)، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأحمد في «مسنده» -في مواضع-، منها برقم: (٢٠٥٧٨)، وابن حبان في «صحيحه»، برقم: (٧٢٥٦)، وفي سنده مقال، انظر: «السلسلة الضعيفة»؛ للألباني، (٦/٤٤٣).

فحُبُّهُمْ علامةٌ فارقةٌ على الإيمان، قال النَّبِيُّ ﷺ: «قَالَ آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ وَآيَةُ النِّمَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ»^(١). وَرَوَى مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِنَّهُ لَعَهْدُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِلَيَّ أَنْ لَا يُحِبَّنِي إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يَبْغُضُنِي إِلَّا مُنَافِقٌ»^(٢).

فهذه الأحاديث وغيرها دلَّت على أَنَّ حُبَّ الصَّحَابَةِ جَمِيعًا مِنَ الْإِيمَانِ، مُهَاجِرِينَ وَأَنْصَارًا؛ لِشَرَاكِهِمْ فِي أَوْصَافِ التَّرَضِّيِّ، وَالْعَدَالَةِ، وَعُلُوِّ الْمَكَانَةِ.

قال الطَّحَاوِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت ٣٢١هـ) مُلَخَّصًا الْقَوْلَ فِي حُبِّهِمْ: «وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَيُبْغِضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ»^(٣).

وقال البيهقي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ت ٤٥٨هـ): «وَإِذَا ظَهَرَ أَنَّ حُبَّ الصَّحَابَةِ مِنَ الْإِيمَانِ، فَحُبُّهُمْ أَنْ يَعْتَقِدَ فَضَائِلَهُمْ، وَيَعْتَرَفَ لَهُمْ بِهَا، وَيَعْرِفَ لِكُلِّ ذِي حَقٍّ مِنْهُمْ حَقَّهُ، وَلِكُلِّ ذِي غِنَاءٍ فِي الْإِسْلَامِ مِنْهُمْ غِنَاؤَهُ، وَلِكُلِّ ذِي مَنْزِلَةٍ عِنْدَ الرَّسُولِ ﷺ مَنْزِلَتَهُ؛ وَيَنْشُرَ مَحَاسِنَهُمْ، وَيَدْعُو بِالْخَيْرِ لَهُمْ، وَيَقْتَدِي بِمَا جَاءَ فِي أَبْوَابِ الدِّينِ عَنْهُمْ، وَلَا يَتَّبِعُ زَلَّاتِهِمْ وَهَفَوَاتِهِمْ، وَلَا يَتَّعَمَدُ تَهْجِينَ أَحَدٍ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ مَا لَا يُحْسِنُ عَنْهُ، وَيُسْكِتَ عَمَّا لَا يَقَعُ ضَرُورَةٌ إِلَى الْخَوْضِ فِيهِ فِيمَا كَانَ بَيْنَهُمْ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ»^(٤).

يُرْشِدُنَا الطَّبْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى صِفَةِ السَّعَادَةِ فِي هَذَا الْمُعْتَقَدِ، فَيَقُولُ: «فَالسَّعِيدُ مَنْ تَوَلَّى جَمَلَتَهُمْ، وَكَمْ يَفْرُقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَاهْتَدَى بِهَدْيِهِمْ، وَتَمَسَّكَ بِجَلْبَتِهِمْ، وَالشَّقِيُّ مَنْ تَعَرَّضَ لِلْخَوْضِ فِيهَا شَجْرَ بَيْنَهُمْ، وَاقْتَحَمَ خَطَرَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمْ، وَأَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا فِي سَبِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ، فَلَهُ الْحَمْدُ وَالْمَنَّةُ أَنْ أَعَاذَنَا مِنْ ذَلِكَ، وَنَسَّأَلُهُ دَوَامَ نِعْمَتِهِ وَتَمَامِهَا، آمِينَ»^(٥).

ثَالِثًا: التَّرَضِّيُّ عَنْهُمْ، وَالْكَفِّ عَنْ سَبِّهِمْ:

والتَّرَضِّيُّ عَنْهُمْ مُتَابَعَةٌ وَطَاعَةٌ لِرَضَى اللَّهِ -تَعَالَى- عَنْهُمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ، كَقَوْلِهِ:

﴿وَالسَّنِيفُونَ الْأَوْلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا﴾ [التوبة: ١٠٠]

(١) رواه البخاريُّ في «صحيحه»، برقم: (١٧).

(٢) رواه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٧٨).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، (ص ٣٢٤).

(٤) «شعب الإيمان»؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (٣/٩٤).

(٥) «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرِّشَاد»؛ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ص ٣٢٥).

وطاعة للنبي ﷺ في قوله: «لَا تُسُبُّوا أَصْحَابِي»^(١)؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ»^(٢).

قال النووي رحمه الله: «وَأَعْلَمُ أَنَّ سَبَّ الصَّحَابَةِ ﷺ حَرَامٌ مِنْ فَوَاحِشِ الْمُحَرَّمَاتِ، سِوَاءَ مَنْ لَاتَسَّ الْفِتْنِ مِنْهُمْ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ فِي تِلْكَ الْحُرُوبِ، مُتَأَوِّلُونَ»^(٣).

رابعاً: الإمساك عما شجر بينهم، لقول النبي ﷺ: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا»^(٤)، وهم بشرٌ مِنَ الْبَشَرِ؛ يقع منهم الصواب وخلافه، وهم مُجْتَهِدُونَ فِي خِلَافِهِمْ، بَيْنَ الْأَجْرِ وَالْأَجْرَيْنِ، قال ابن حجر رحمه الله: «وَأَتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى وَجُوبِ مَنَعِ الطَّعْنِ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بِسَبَبِ مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَلَوْ عُرِفَ الْمُحِقُّ مِنْهُمْ؛ لِأَنََّّهُمْ لَمْ يُقَاتِلُوا فِي تِلْكَ الْحُرُوبِ إِلَّا عَنِ اجْتِهَادٍ وَقَدْ عَفَا اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُخْطِئِ فِي الاجْتِهَادِ؛ بَلْ ثَبَتَ أَنَّهُ يُؤْجَرُ أَجْرًا وَاحِدًا وَأَنَّ الْمُصِيبَ يُؤْجَرُ أَجْرَيْنِ»^(٥).

خامساً: الاستغفار لهم: عملاً بقول الله تعالى في مدح الصالحين ممن جاء بعد المهاجرين والأنصار مُسْتَغْفِرِينَ لَهُمْ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: 1٠].

قال شيخنا عبدالمحسن العباد البدر - بعد أن أورد الآيات الثلاث من سورة الحشر -: «هذه ثلاث آيات من سورة الحشر، الأولى منها في المهاجرين، والثانية في الأنصار، والثالثة في الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار مُسْتَغْفِرِينَ لَهُمْ، سائلين الله -تعالى- أن لا يجعل في قلوبهم غلاً لهم، وليس، وراء هذه الأصناف الثلاثة إلا الخذلان، والوقوع في حبال الشيطان»^(٦).

(١) يَبَيَّنُ رواية عند الإمام أحمد في مسنده، (١٣٨١٢) هذا السب، وخلاصته: أن خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف ﷺ حصل بينهما شيء، فقال له خالد: «تَسْتَطِيلُونَ عَلَيْنَا بِأَيَّامِ سَبَقْتُمُونَا بِهَا؟» -يعني السابقة في الإسلام- فتأمل كيف سماها النبي ﷺ سباً، وقال دعوا لي أصحابي، مع أن خالداً من أصحابه ﷺ، ولكنه فضل السبق.. فكيف بالسفلة اليوم يَلْعَنُونَ فِي أَعْرَاضِ الْجِلَّةِ! فإلى الله المشتكى!

(٢) متفقٌ عليه؛ رواه البخاري في «صحيحه»، برقم (٣٦٧٣)، ومُسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٥٤١)-واللفظ له-.

(٣) «شرح صحيح مسلم»، (٩٤/١٦).

(٤) رواه الطبراني في «معجمه الكبير»، برقم: (١٠٤٤٨)، وابن عدي في «الكامل»، (١٦٢/٦)، وصححه الألباني في

«صحيح الجامع»، برقم: (٥٤٥).

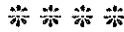
(٥) «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (٣٤/١٣).

(٦) «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام»، عبدالمحسن بن حمد البدر، (ص٧).

وفي الحديث عن عروة قال: قالت لي عائشة رضي الله عنها: «يا ابن أختي أمروا أن يستغفروا لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسبواهم»^(١).

قال القاضي عياض رحمته الله (ت ٥٤٤ هـ): «..قالت - والله أعلم - عندما سمعت أهل مصر يقولون في عثمان ما قالوا، وأهل الشام وبنو أمية يقولون في علي ما قالوا، وقالت الحرورية في الجميع ما قالوا... والأمر بالاستغفار الذي أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾ [الحشر: ١٠]، وبهذا احتج مالك أن لا حق في الفبيء لِمَن سب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن الله إنما جعله لِمَن جاء بعدهم ممن يستغفر لهم لا لمن سبهم»^(٢).

قال الباحث: وخلاصة القول؛ من رجا الله والدار الآخرة، اعتقد هذه العقيدة الصافية في هذا الجيل المبارك؛ فوالاهم واتبع آثارهم، وانتصر لهم، وودع ما لم يؤثر عنهم، وعادى أعداءهم، وكان على حدّ من الوقوع في ما يُنقص قدرهم؛ بل أوجب على نفسه نشر فضائلهم، ونشر مآثرهم، وحبّهم إلى النَّاس عامة، ومن يليه من الأهل والذرية خاصة قال الإمام مالك: «كان السلف يعلمون أولادهم حبّ أبي بكر وعمر، كما يعلمون السورة من القرآن»^(٣).



(١) رواه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٣٠٢٢).

(٢) «إكمال المعلم بقوائد مسلم»؛ القاضي عياض بن موسى اليحصبي، (٥٨٣/٨)

(٣) «شرح أصول الاعتقاد»؛ للألكائي (١٨٨٩).

المبحث الرابع: نشأة التشيع

المطلب الأول: تعريف الشيعة:

يُحْسَنُ بنا قَبْلَ الْبَدْءِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ أَنْ نُعَرِّفَ الشَّيْعَةَ، لُغَةً وَاصْطِلَاحًا:

أ. التعريف اللُّغوي:

١. قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ (ت: ٣٢١هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«وَالشَّيْعُ: الْفِرْقُ مِنَ النَّاسِ. قَالَ الشَّاعِرُ: بِأَرْضِ أَهْلِهَا شَيْعٌ - أَي فِرْقٌ - . وَشَاعَيْتُ الرَّجُلَ عَلَى الْأَمْرِ مَشَاعِيَةً وَشِيَاعًا، إِذَا مَالَتَهُ عَلَيْهِ. وَيُقَالُ: آتَيْكَ غَدًا أَوْ شَيْعَهُ، أَي بَعْدَهُ. وَشَيْعَ الرَّاعِي إِبْلَهُ، إِذَا صَاحَ فِيهَا، وَالاسْمُ الشَّيَاعُ. وَشَيْعْتُ الرَّجُلَ عَلَى الْأَمْرِ تَشْيِيعًا، إِذَا أَعْتَتَهُ عَلَيْهِ. وَفُلَانٌ مِنْ شَيْعَةِ فُلَانٍ، أَي مِمَّنْ يَرَى رَأْيَهُ، وَالجَمْعُ أَشْيَاعٌ»^(١).

٢. قَالَ الْأَزْهَرِيُّ (ت: ٣٧٠هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«الشَّيْعَةُ: أَنْصَارُ الرَّجُلِ وَأَتْبَاعُهُ. وَكُلُّ قَوْمٍ اجْتَمَعُوا عَلَى أَمْرٍ فَهَمَّ شَيْعَةٌ. وَالجَمَاعَةُ شَيْعٌ وَأَشْيَاعٌ، وَقَالَ اللَّهُ: ﴿كَأَفْعِلٌ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، وَالشَّيْعَةُ: قَوْمٌ يَهُوُونَ - هَوَى - عِتْرَةَ النَّبِيِّ ﷺ وَيُوَالُوهُمْ»^(٢).

١. قَالَ سَيِّدُ الدِّينِ النَّيِّرُوزِيُّ (ت: ٨١٧هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«شَيْعَةُ الرَّجُلِ - بِالْكَسْرِ - : أَتْبَاعُهُ وَأَنْصَارُهُ وَالفِرْقَةُ عَلَى حَدِّهِ، وَيَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ وَالجَمْعِ، وَالمُذَكَّرِ وَالمُؤَنَّثِ...»^(٣).

قال الباحث:

فالشَّيْعَةُ لُغَةً هِيَ: الْأَنْصَارُ وَالأَتْبَاعُ، وَالمُسَائِغَةُ: المُنَاصَرَةُ وَالمُعَاوَنَةُ عَلَى الشَّيْءِ، وَالشَّيْعُ: الْفِرْقُ.

(١) «جمهرة اللغة»؛ محمد بن الحسن بن دُرَيْدٍ الأَزْدِيُّ، (١/٤٨٨).

(٢) «تهذيب اللغة»؛ محمد بن أحمد الأَزْهَرِيُّ، (١/٣٢٦).

(٣) «القاموس المحيط»؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ص ٧٣٥).

ب. التعريف الاصطلاحي:

أولاً: عند علماء السُّنة:

أكتفي بأوعب التعاريف، قال الشهرستاني رحمته الله: «الشيعة: هم الذين شايعوا علياً عليه السلام على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصّاً ووصية؛ إما جليّاً، وإما خفياً، واعتقدوا أنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقيّة من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة، ويتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية وهي ركن الدين لا يجوز للرسول -عليهم الصلاة والسلام- إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمعهم القول بوجود التعيين والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبار والصغار، والقول بالتولي والتبرؤ قولاً وفعلاً وعقدًا إلا في حال التقية. يخالفهم بعض الزيدية في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير، وعند كل تعدية وتوقف: مقالة، ومذهب، وخبط. وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية...»^(١).

ثانياً: عند علماء الشيعة:

قال شيخ الشيعة القمي (ت: ٣٠١هـ):

«الشيعة: هم فرقة علي بن أبي طالب عليه السلام المسمون بشيعة علي عليه السلام في زمان النبي صلى الله عليه وآله وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته»^(٢). وبه -تماماً- قال الحسن بن موسى النوبختي (ت: ٣١٠هـ)^(٣).

قال الباحث: «على الرغم من أنّ هذا التعريف وارد في أهم كتب الشيعة وأقدمها؛ إلا أنه فاقد للأمانة العلمية، فقوله: «شيعة علي في زمن النبي صلى الله عليه وآله» لا صحة له ولا سند، سواء في الكتاب أو السنة! والدين عند الله هو الإسلام: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩] ولم يكن في عهد الرعيل الأول سنة وشيعة؛ لأنهم هم رؤوس أهل السنة^(٤). حتى وقت الخلاف الذي حصل عن اجتهاد -بين الصحابين علي ومعاوية عليهما السلام كان الجميع على السنة.

(١) «الليل والنحل»، (١/١٤٦-١٤٧).

(٢) «المقالات والفرق»، (ص ١٥).

(٣) «فرق الشيعة»؛ للحسن بن موسى النوبختي، وسعد بن عبدالله القمي، (ص ١٧).

(٤) وقد فصل القول في إيراد تعاريف الشيعة، والرّد عليها ومناقشتها د. ناصر بن عبدالله القفاري في كتابه الماتع:

«أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد-»، (١/٤٠-٤٩).

المطلب الثاني: نشأة التشيع

ثمّة اختلافٌ في الأحوال عن نشأة التشيع، وظهوره، ولا شك أن التبع التاريخي والعقائدي للمراحل التي مرّ بها التشيع يحتاج إلى بحث مستقل وليس هذا مجال بسطه؛ لكننا نستطيع أن نُجملها في رأيين؛ أحدهما يحمل طابع الدّعاية للشّيعَة وإثبات أصالتها، وثانيها يهدف إلى الوصول للحقيقة في نشأتهم:

الرأي الأول: يُزعم بعض الرّوافض -في القديم والحديث- أن النبي ﷺ هو الذي بذّر بذرة التشيع، وأنّ الشيعة ظهرت في عصره!، وأن بعض الصحابة تشيعوا لعلّي في زمنه ﷺ! ونقلنا آنفاً قول القمّي بأنّ «الشيعة: هم فرقة علي بن أبي طالب ﷺ المسمون بشيعة علي ﷺ في زمان النبي ﷺ وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته»^(١).

ويقول أحد مُجتهدِيهم المُعاصرين محمد حسين آل كاشف الغطاء (ت: ١٣٧٣هـ): «إنّ أول من وضع بذرة التشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة، فبذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنباً إلى جنب، وسواء بسواء، ولم يزل غارسها يتعهدها بالسقي والعناية حتى نمت وازدهرت في حياته، ثم أثمرت بعد وفاته»^(٢).

مناقشة هذا الرأي:

أولاً: أنّ أول من قال بهذا الرأي: القمّي، والنّوبختي -وهما من فيات القرن الرابع!- ولم يُسبقهما أحدٌ بهذا القول! ولعلّ أهم أسباب نشوء هذا الرأي: أن بعض علماء المسلمين أرجع التشيع في نشأته وجذوره إلى أصول أجنبية، وذلك لوجود ظواهر واضحة تثبت ذلك؛ فكان هذا الرّأي كمحاولة لإعطاء التشيع صفة شرعية!، ولرد على خصومهم القائلين برد التشيع إلى أصل أجنبي؛ فوضعوا الرّوايات المكذوبة لتأييد ذلك^(٣)، وتجرّأوا فنسبوا إلى النبي ﷺ، وزعموا أنها رويت من

(١) انظر: «المقالات والفرق»؛ القمّي، (ص ٢١) وما بعدها.

(٢) «أصل الشيعة وأصولها»؛ محمد حسين آل كاشف الغطاء، (ص ١٨٤).

(٣) في كُتب أهل العلم روايات كثيرة من وضع الرّافضة في هذا الباب؛ انظر: «الموضوعات»؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (١/ ٣٣٨)، «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»؛ محمد بن علي الشوكاني، (ص ٣٤٢) وما بعدها، و«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الشيعة الموضوعة»؛ علي بن محمد بن عراق الكفائي، (١/ ٣٥١) وما بعدها.

طرق أهل السنة، وهي - كما قال ابن خلدون رحمته الله (ت ٨٠٨هـ) - روايات «لا يعرفها جهابذة السنة، ولا نقلة الشريعة؛ بل أكثرها موضوع! أو مطعون في طريقه!، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة!»^(١). وهذا ليس بمستغرب منهم، ف«الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم بمعرفة الأدلة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب، بل وبالإلحاد!... وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم؛ ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»^(٢).

ثانياً: هذا الرأي المزعوم لا أصل له في الكتاب والسنة، ولا سند تاريخي ثابت؛ بل هو رأي يجافي أصول الإسلام، وينافي الحقائق الثابتة، فمن المعلوم أن الإسلام جاء لجمع الأمة على كلمة سواء، لا ليفرقها شيعاً وأحزاباً، ولم يكن - ألبتة - بين يدي المصطفى صلى الله عليه وسلم شيعة ولا سنة، والله - سبحانه - يقول: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]. لا التشيع ولا غيره، والعجب أنهم يعترفون أن التشيع شيءٌ مُغاير عن الإسلام في قولهم: «بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنباً إلى جنب...». والله - تعالى - يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ومن الحقائق التاريخية المتواترة الدامغة لكذبهم وافتراءهم؛ أنه لم يكن للشيعة أي وجود زمن الخلفاء: أبي بكر، وعمر، وعثمان رضي الله عنهم. وقد اضطر بعض شيوخهم للإذعان لهذه الحقيقة، وهم الذين مرّدوا على إنكار الحقائق المتواترات. يقول مجتهدهم الأكبر في زمنه محمد حسين آل كاشف الغطاء: «... ولم يكن للشيعة والتشيع يومئذ^(٣) مجال للظهور؛ لأن الإسلام كان يجري على مناهجه

(١) «مقدمة ابن خلدون»؛ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، (٢/٥٢٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية»، (١/٢٦) - مختصراً -.

(٣) يقول شيخ الإسلام رحمته الله: «ففي خلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يكن أحد يسمى من الشيعة، ولا تضاف الشيعة

إلى أحد؛ لا عثمان ولا علي ولا غيرهما...». «منهاج السنة النبوية»، (٢/٤٩).

(٤) في الزمان الأول، وتحديدًا في عهد أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

القومية...»^(١). ويقول شيخهم محمد حسين العاملي: «إن لفظ الشيعة قد أهمل بعد أن تمت الخلافة لأبي بكر، وصرار المسلمون فرقة واحدة إلى أواخر أيام الخليفة الثالث»^(٢).

فبالخلاصة أن لفظ الشيعة لم يوجد أصلاً حتى يُهمل! لا قبل خلافة الصديق، ولا بعدها، فضلاً أن يكون في حياة النبي ﷺ، وهل كان المسلمون أشتاتاً في حياة النبي؛ ليصيروا فرقة واحدة في عهد خلافة الصديق؟!!

ثالثاً: زعموا أن الشيعة في عهدها الأول تألفت من عمار، وأبي ذر، والمقداد! فهل قالت هذه الصفوة بعقيدة من عقائد الشيعة؛ من تكفير الشيخين: أبي بكر وعمر، والبراء والسب والكراهية للصحابة؟ كلا؛ لم يوجد شيء من ذلك، وكل ما قاله الشيعة من دعاوى في هذا وملاًوا به المجلدات لا يعدو أن يكون وهمًا من الأوهام نسجته خيالات الحاقدين والأعداء.

قال ابن المرتضى -وهو شيعي زيدي-: «فإن زعموا أن عماراً، وأبا ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي كانوا سلفهم؛ لقولهم بإمامة علي عليه السلام أكذبهم كون هؤلاء لم يظهروا البراءة من الشيخين ولا السب لهم، ألا ترى أن عماراً كان عاملاً لعمر بن الخطاب في الكوفة»^(٣)، وسلمان الفارسي في المدائن»^(٤). وهذه الحقائق التاريخية الثابتة تنسف كل ما شيده الشيعة من دعاوى في هذا عبر القرون.

رابعاً: أن هذا الزعم منهم مغالطة فاحشة، خرجت من حدود كل أدب، فهو افتراء على النبي ﷺ، يقول الشيخ موسى جار الله رحمه الله (ت: ١٣٦٩ هـ) متعجباً من قولهم: «إن أول من وضع بذرة التشيع هو نفس صاحب الشريعة»: «أي حبة بذر النبي حتى أنبت سنابل اللعن والتكفير للصحابة وخير الأمة؟ وسنابل الاعتقاد بأن القرآن محرف بأيدي منافقي الصحابة، وأن وفاق الأمة ضلال، وأن الرشاد في خلافها؟ حتى توارت العقيدة الحقة في لُج من ضلال الشيعة جم»^(٥).

(١) «أصل الشيعة وأصولها»، (ص ١٩٦).

(٢) «الشيعة في التاريخ»؛ محمد الحسن الحر العاملي، (ص ٣٩-٤٠).

(٣) انظر: «أسد الغابة»؛ لابن الأثير، (٤/ ٦٤)، و«الإصابة»؛ لابن حجر، (٢/ ٥٠٦).

(٤) «طبقات ابن سعد»، (٤/ ٨٧).

(٥) «المنية والأمل في شرح الليل والنحل»، (ص ١٢٤-١٢٥).

(٦) «الوشية في كفرات الشيعة»، موسى جار الله، (ص ٥) -يتصرف-.

الرأي الثاني: وهو المختار:

إنَّ الشيعة بأصولها ومعتقداتها لم تولد فجأة، بل مرت بمراحل كثيرة، ونشأت تدريجياً.. وانقسمت إلى فرق كثيرة، وُمكننا القول: إنَّ طلائع العقيدة الشيعية، وأصل أصولها ظهرت على يد عبدالله بن سبأ اليهودي؛ الذي أظهر الإسلام، وأبطن الكفر لهدف إفساد الإسلام وعقائده كما فعل بولس بدين النصراري^(١)، باعتراف كتب ومراجع الشيعة التي قالت بأن ابن سبأ أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي، ورجعته، وأن علياً وصي محمد وهذه عقيدة النص على علي بالإمامة، وهي أساس التشيع، يقول شيخهم القمّي: «عبدالله بن سبأ كان يهودياً فأسلم، ووالى علياً، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وصي موسى بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله ﷺ في علي بمثل ذلك، وهو أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب وأظهر البراءة من أعدائه.. وأكفرهم، فمن هاهنا قال من خالف الشيعة أن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية»^(٢).

وشهدت كتب الشيعة بأن ابن سبأ وجماعته أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان أصهار رسول الله ﷺ، وأقرب الناس إليه ﷺ، والطعن في الصحابة الآخرين، وهذه عقيدة يدين بها الروافض عبر التاريخ إلى يومنا، يقول القمّي -أيضاً-: «عبدالله بن سبأ أول من أظهر الطعن على أبي بكر، وعمر، وعثمان، والصحابة، وتبرأ منهم، وادّعى أن علياً أمره بذلك»^(٣).

ويقول شيخهم الناشئ الأكبر (ت ٢٩٣ هـ) -في غلو ابن سبأ في علي ﷺ-: «وفرقه زعموا أن علياً حي لم يموت، وأنه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، وهؤلاء هم السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان عبد الله بن سبأ رجلاً من أهل صنعاء يهودياً.. وسكن المدائن»^(٤).

كما أن ابن سبأ قال برجعة علي^(٥) والرجعة من أصول الشيعة، ويتخصيص علي وأهل البيت بعلوم سرية خاصة. كما أشار إلى ذلك الحسن بن محمد بن الحنفية، وهذه المسألة أوضحت من

(١) قال ابن تيمية رحمه الله: «وأول من ابتدع القول بالعصمة لعلي وبالنص عليه في الخلافة: هو رأس هؤلاء المنافقين عبدالله بن سبأ الذي كان يهودياً فأظهر الإسلام وأراد فساد دين الإسلام كما أفسد بولص دين النصراري، وقد أراد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قتل هذا لما بلغه أنه يسب أبا بكر وعمر حتى هرب منه». مجموع الفتاوى (٥١٨/٤).

(٢) «المقالات والفرق»؛ القمي، (ص ٢١).

(٣) المرجع السابق، وبه تماماً قال النوبختي في كتابه: «فرق الشيعة».

(٤) «مسائل الإمامة»؛ للناشئ الأكبر، (٢٢-٢٣).

أصول الاعتقاد عند الشيعة، وقد ثبت في صحيح البخاري ما يدل على أن هذه العقيدة ظهرت في وقت مبكر، وأن علياً عليه السلام سئل عنها، وقيل له: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ومما ليس عند الناس؟، فنفي ذلك نفيًا قاطعاً^(١).

هذه أهم الأصول التي تدين بها الشيعة، وقد وجدت إثر مقتل عثمان رضي الله عنه في عهد علي رضي الله عنه ولم تأخذ مكانها في نفوس فرقة معنية معروفة، بل إن السبئية ما كادت تطل برأسها حتى حاربها علي رضي الله عنه التي أظهر صاحبها ابن سبأ الغلو في علي رضي الله عنه فزعم أولاً أنه نبي، ثم قال: إنه الإله في الحقيقة وكان يدعو الخلق إلى مقاتله فأجابته جماعة فلما رفع خبرهم إلى علي رضي الله عنه أمر بحفر حنرتين وكان يحرقهم فيهما^(٢).

وأما السبابة الذين يسبون أبا بكر وعمر فإن علياً لما بلغه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: إنه أراد قتله، فهرب منه.

وأما المفضلة الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر فروي أنه قال: «لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفترى»^(٣). ولكن ما تلا ذلك من أحداث هيا جواً ملاماً لظهور هذه العقائد، وتمثلها في جماعة وذلك كمعركة صفين، وحادثة التحكيم التي أعقبتها، ومقتل علي، ومقتل الحسين رضي الله عنه، كل هذه الأحداث دفعت القلوب والعواطف إلى التشيع لآل البيت، فتسلل الفكر الوافد من نافذة التشيع لعلي وآل بيته، وصار التشيع وسيلة لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد ومنافق وطاغوت، ودخلت إلى المسلمين أفكار ومعتقدات أجنبية اكتست بثوب التشيع وتيسر دخولها تحت غطاءه، وبمرور الأيام كانت تتسع البدعة ويتعاضم خطرها، حيث قد وجد لابن سبأ خلفاء كثيرون.

(١) انظر: «فرق الشيعة»؛ للنوبختي، (ص ٢٣)، «مسائل الإمامة»؛ للناشي الأكبر-مسائل الإمامة-، (ص ٢٢-٢٣)،

«مقالات الإسلاميين»؛ للأشعري، (١/٨٦)، «التنبيه والرد على أهل الأهواء»؛ للملطي، (ص ١٨).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» في مواضع منها، برقم: (١١١).

(٣) فقد أمر عليه السلام بإحراق غلو فيه فادعوا فيه الألوهية، انظر: «التنبيه والرد على أهل الأهواء»، (ص ١٨)، «منهاج

السنة»، (١/٢١٩).

(٤) «منهاج السنة»، (١/٢١٩-٢٢٠).

ولم يكن استعمال لقب (الشيعة) في عهد علي عليه السلام إلا بمعنى الموالية والنصرة، ولا يعني بحال الإيمان بعقيدة من عقائد الشيعة اليوم.

فإذن كانت الأحداث التي جرت على آل البيت (مقتل علي، مقتل الحسين، الخ) هي من العوامل المؤثرة للاندفاع إلى التشيع لآل البيت، وكان التعاطف والتأثر لما حل بالآل هو شعور كل مسلم، ولكن قد استغل هذا الأمر من قبل الأعداء الذين يتربصون بالمسلمين الدوائر فدخلوا من هذا المنفذ، وأشاعوا الفرقة في صفوف الأمة، وحققوا بالكيد والحيلة ما عجزوا عنه بالسلاح والسنان، ودخل أتباع الديانات الأخرى، والمتآمرون، والمتربصون في التشيع، وبدأوا يضعون أصولاً مستوحاة من دينهم، ألبسوها ثوب الإسلام^(١). وإلى هذا الرأي يميل الباحث.

* غاية ابن سبأ من ابتداء بدعة التشيع:

قال شيخ الإسلام رحمته الله في كشف حقيقة دوافع ابن سبأ وقصده في ابتداعه للتشيع والرّفص: «وذلك أن أول هذه الأمة هم الذين قاموا بالدين تصديقاً وعلماً وعملاً وتبليغاً، فالطعن فيهم طعن في الدين موجب للإعراض عما بعث الله به النبي، وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع فإنما كان قصده الصد عن سبيل الله وإبطال ما جاءت به الرسل عن الله، ولهذا كانوا يظهرون ذلك بحسب ضعف الملة، فظهر في الملاحظة حقيقة هذه البدع المضلة؛ لكن راج كثير منها على من ليس من المنافقين الملحدين لنوع من الشبهة والجهالة المخلوطة بهوى فقبل معه الضلالة، وهذا أصل كل باطل»^(٢)

ثم ما لبث أن سرى هذا الداء في العالم الإسلامي تحت ستار الكيد والتآمر والخداع، وقد امتلأ تاريخ الأمة الإسلامية بخيانات الشيعة؛ وتواطئهم مع اليهود والصليبيين والتتار على مدار جميع العصور حتى يومنا هذا.

ويتركز الوجود الشيعي الآن في دولة إيران، التي تتخذ من العقيدة الشيعية الإمامية مذهباً رسمياً لها، وتقوم—كما يرى ويُعاین الجميع—بدور كبير في دعم أنشطة التشيع في كل بلاد العالم، حتى حدثني شيخنا د. فخر الدين بن الزبير المحسني أنه ذهب لزيارة دولة (أوغندا)، ولم يكن فيها أي وجود شيعي يُذكر، ومع ذلك وجد حُسينية قد بُنيت وهَيَّأت للتبشير الشيعي في قابل الأيام.

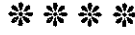
(١) انظر: «أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية»؛ د. ناصر بن عبدالله القفاري، (ص ٥٧-٨١).

(٢) «منهاج السنة النبوية»، (٦/١).

وفي تفاني الرفضة ودولتهم إيران يستخدمون كل ما هو متاح؛ كسفاراتها وقنصلياتها المنتشرة في جميع أنحاء العالم؛ ليُعزِّروا بضعاف العقل والدين، تحت ستار (حب آل البيت)، وأداتهم الأموال، وإنشاء الجمعيات الخيرية، والمنح الدراسية؛ بل واستخدام النساء كأداة قوية من خلال نكاح المتعة وغير ذلك.

هذا؛ وقد أخذت الدعوة إلى التشيع توسعًا خطيرًا، ووجهًا أكثر جرأة، وبدأت تطرح نفسها خلال انتشار كتب الشيعة، وقنواتهم الفضائية، وانتشارها، بعد أن ظلَّت دهرًا تستخدم التقية، وقد زال -بتصورهم- عُذر الاستضعاف، والإكراه.

ولكنَّ الله لا يصلح عمل المُفسدين، والله ناصر دينه، ولو بعدَ حين.



المبحث الخامس: الشيعة، وفرقها

أسلفنا في مبحث سابق ذكر أسباب الاختلاف؛ وما آلت إليه الأمة من كثرة الفرق، وتنازعها وتضاربها في الآراء والمعتقدات؛ وعلى رأسها الشيعة، التي تفرَّع عنها فرقٌ كثيرة على مدى الأحداث المتكررة، ويصطدم الباحث بالفرق كثيرة العدد والآراء؛ ولكن من العجب أنها كلها تتخذ من التشيع ديناً لها لا ترضى به بديلاً، بينما تختلف فيما بينهما اختلافاً يسيراً حيناً، وشديداً أحياناً أخرى. ولم تكن كلمة علماء الفرق في ذكر أصول فرق الشيعة على وتيرة واحدة، فمنهم من قال أن الشيعة ثلاثة أصناف؛ وأنهم قيل لهم الشيعة؛ لأنهم سبَّعوا علياً عليه السلام وقدموه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله.^(١)

ومنهم من يرى أن الرافضة افتردت بعد زمان علي عليه السلام أربعة أصناف: زيدية، وإمامية، وكيسانية، وغلاة، ثم افتردت الزيدية فرقاً، والإمامية فرقاً وهكذا.^(٢)

ومنهم من أوصلها إلى اثنتي عشرة فرقة؛ جعل في طليعتها: الغلاة السبئية، والقرامطة، ثم المختارين أتباع المختار بن أبي عبيد، وينتهي بفرقة الإمامية وينسبهم إلى هشام بن الحكم ويطلق عليهم أيضاً الرافضة.^(٣)

ومن علماء الشيعة؛ يرى عالم المشرق الشيرازي أن أصول فرق الشيعة ثلاثة، وهو ما تفرَّع عنها باقي الفرق.^(٤)

غير أن أجمع هذه الأقوال وأقربها للصواب ما ذهب إليه الشهرستاني رحمته الله من جعله أصول التشيع خمس فرق^(٥)، وإليه يميل الباحث.

(١) «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين»، (ص ٥).

(٢) «الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية»؛ لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، (ص ١٥).

(٣) انظر: «التبئية والرد على أهل الأهواء والبدع»؛ لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي، (٢٥-٣١).

(٤) انظر: «فرق الشيعة»؛ للنوبختي والقمي (ص ٣٠) وما بعدها.

(٥) «الملل والنحل»، (١/١٤٧).

وهي: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية، وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم أقرب إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه، وفيما يلي لمحة عن كل فرقة:

١. الكيسانية: أصحاب كيسان مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وقيل: إنه تلميذ محمد بن الحنفية عليه السلام، وهم فرق كثيرة ترجع عند التحصيل إلى فرقتين؛ إحداهما تزعم أن محمد بن الحنفية لم يمت! وهم على انتظاره، ويزعمون أنه المهدي المنتظر، والفرقة الثانية منهم مقرون بإماميته في وقته وبموته، وينقلون الإمامة بعد موته إلى غيره ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه. والفرقة الأولى يعتقدون فيه اعتقادًا فوق حده ودرجته، من إحاطته بالعلوم كلها، واقتباسه من السيدين الأسرار بجملتها من علم التأويل والباطن وعلم الآفاق والأنفس، ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل، حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج وغير ذلك على رجال^(١).

٢. الزيدية: أما الزيدية من الرافضة فمطمعها ثلاث فرق: الجارودية، والسليمانية - وقد يقال الحريرية أيضًا-، والبترية وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب عليه السلام في أيام خروجه، وكان ذلك في زمان هشام بن عبد الملك، وقد ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة عليها السلام، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخي خرج بالإمامة أن يكون إمامًا واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين عليهما السلام، وعن هذا جوز قوم منهم إمامة محمد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن ابن الحسن اللذين خرجا في أيام المنصور وقتلا على ذلك، وجوزوا خروج إمامين في قُطرين يستجمعان هذه الخصال ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة وزيد بن علي لما كان مذهبه هذا المذهب أراد أن يحصل الأصول والفروع حتى يتحلى بالعلم فتتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الأثني رأس المعتزلة ورئيسهم مع اعتقاد واصل أن جده علي بن أبي طالب عليه السلام في حروبه التي جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأهل الشام ما كان على يقين من الصواب وأن أحد الفريقين منهما كان على الخطأ لا بعينه فاقتبس منه الاعتزال وصارت أصحابه كلهم معتزلة وكان من مذهبه جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل^(٢).

(١) انظر: «الفرق بين الفرق»، (ص ١٦-١٧)، «الملل والنحل»، (١/١٤٧) وما بعدها.

(٢) انظر: المرجع السابق، (ص ١٦)، «الملل والنحل»، (١/١٥٣) وما بعدها.

٣. الإمامية: هم القائلون بإمامة علي عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله نصًا ظاهرًا وتعيينًا صادقًا من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين.

وهي خمس عشرة فرقة وهن: المحمدية، والباقرية، والناوسية، والشميطية، والعمارية، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والقطعية، والاثني عشرية، والهشامية من أتباع هشام بن الحكم أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقي، والزرارية من أتباع زرارة بن أعين، واليونسية من أتباع يونس القمي، والشيطانية من أتباع شيطان الطاق، والكاملية من أتباع أبي كامل وهو أفحشهم قولاً في علي، وفي سائر الصحابة عليهم السلام.

قالوا: وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام حتى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملاً يرى كل واحد منهم رأياً ويسلك كل واحد منهم طريقاً لا يوافقه في ذلك غيره بل يجب أن يعين شخصاً هو المرجوع إليه وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه وقد عين علياً عليه السلام في مواضع تعريضاً وفي مواضع تصريحاً^(١).

٤. الغالية: وإنما سُموا الغالية؛ لأنهم غلوا في علي عليه السلام، وقالوا فيه قولاً عظيماً^(٢)، وقيل إنهم: هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة وحكموا فيهم بأحكام الإلهية فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالإله وربما شبهوا الإله بالخلق وهم على طرفي الغلو والتقصير وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ومذاهب التناسخية ومذاهب اليهود والنصارى إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق والنصارى شبهت الخلق بالخالق فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة حتى حكمت بأحكام الإلهية في حق بعض الأئمة وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة وإنما عادت إلى بعض أهل السنة بعد ذلك وتمكن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول وأبعد من التشبيه والحلول وبدع الغلاة محصورة في أربع: التشبيه والبداء والرجعة والتناسخ ولهم ألقاب وبكل بلد لقب: فيقال بأصبهان: الخرمية والكوزية، وبالري: المزدكية والسبناذية، وبأذربيجان: الدقولية، وبموضع المحمرة وبما وراء النهر: المبيضة^(٣).

(١) انظر: «الفرق بين الفرق»، (ص ١٧)، «الملل والنحل»، (١/١٦١) وما بعدها.

(٢) مقالات الإسلاميين؛ (ص ٥).

(٣) انظر: «الملل والنحل»، (١/١٧٢) وما بعدها.

٥. الإسماعيلية: من فرق الشيعة الباطنية قالوا أن جعفرًا نصب ابنه إسماعيل للإمامة بعده فلما مات إسماعيل في حياة أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه إسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمد بن إسماعيل. قالوا: ولم يتزوج الصادق عليه السلام على أمه بواحدة من النساء ولا تسرى بجارية كسنة رسول الله صلى الله عليه وآله في حق خديجة رضي الله عنها وكسنة علي رضي الله عنه في حق فاطمة رضي الله عنها. فمنهم من قال: إنه مات وإنما فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة كما نص موسى على هارون عليهما السلام ثم مات هارون في حال حياة أخيه وإنما فائدة النص انتقال الإمامة منه إلى أولاده فإن النص لا يرجع قهقري والقول بالبداء محال ولا ينص الإمام على واحد من أولاده إلا بعد السماع من آبائه والتعيين لا يجوز على الإبهام والجهالة ومنهم من قال: إنه لم يمت ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل^(١).



(١) انظر: «الفرق بين الفرق»، (ص ٤٦)، «الملل والنحل»، (١/١٩٠) وما بعدها.

المبحث السادس: الرفضية، وأبرز عقائدها

المطلب الأول: تعريف الرفضية:

أ. المعنى اللغوي:

١. قال الأزهرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٣٧٠هـ):

«قال الليث: الرَّفُضِيُّ: تركك الشيء، تقول: رفضني فرفضته. قال: والروافض: جنود تركوا قائدهم وانصرفوا، فكل طائفة منهم رافضة. والنسب إليهم رافضيّ.
وذكر عمر بن شبة عن الأصمعي أنه قال: سموا رافضة؛ لأنهم كانوا بايعوا زيد بن علي، ثم قالوا له: ابرأ من الشيخين نقاتل معك، فأبى، وقال: كانا وزيري جدّي، فلا أبرأ منهما، فرفضوه ورفضوا عنه، فسموا رافضة»^(١).

٢. قال الفيومِيُّ المُقْرِي رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٧٠هـ):

«الرَّافِضَةُ: فرقة من شِيعَةِ الكَوْفَةِ سُمُوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَفَضُوا أَي: تركوا زَيْدَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حِينَ نَهَاهُمْ عَنِ الطَّعْنِ فِي الصَّحَابَةِ، فَلَمَّا عَرَفُوا مَقَالَتَهُ وَأَنَّهُ لَا يَبْرَأُ مِنَ الشَّيْخَيْنِ؛ رَفَضُوهُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ هَذَا اللَّقْبُ فِي كُلِّ مَنْ عَدَا فِي هَذَا الْمَذْهَبِ وَأَجَازَ الطَّعْنَ فِي الصَّحَابَةِ.
و(رَفَضَ) الرَّبِيسُ بِبَابِ سَرَبٍ: نَزَّتْ فِي السَّرْعَى: زَيْدَتَانِي بِالْأَنْثَى فِي الْأَكْمَرِ: نَيْتَال: (أَرْفَضْتُهَا) وَفِي لُغَةِ بَنِيهِ»^(٢).

٣. قال مجد الدين الفيروز آبادي رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٨١٧هـ):

«الروافض: كلُّ جُنْدٍ تَرَكَوا قَائِدَهُمْ. والرافضة: الفرقة منهم، وفرقة من الشيعة بايعوا زيد بن علي، ثم قالوا له: تبرأ من الشيخين، فأبى وقال: كانا^(٣) وزيري جدّي فتركوه، ورفضوه، ورفضوا عنه. والنسبة: رافضيّ»^(٤).

(١) «تهذيب اللغة»؛ محمد بن أحمد الأزهرى، (١/٣٢٦).

(٢) «المصباح المنير»، (ص ١٢٢).

(٣) قال مُحَقِّقُو «القاموس المحيط»، (ص ٦٤٣): في بعض النسخ: أنا مع وزيري جدّي ا.هـ فانظر وتأمل.

(٤) «القاموس المحيط»؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ص ٧٣٥).

ت. التعريف الاصطلاحي:

أولاً: عند علماء السنة:

١. قال أحمد بن حنبل رحمته الله (ت: ٢٤١هـ):

«الرافضة: هم الذين يتبرؤن من أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويسبونهم، ويتقصونهم، ويكفرون الأمة، إلا الأربعة: علي، وعمار، والمقداد، وسلمان وليست الرافضة من الإسلام في شيء»^(١).

٢. قال ابن تيمية رحمته الله (ت: ٧٢٨هـ) في وصف حالهم وندمهم:

«الرافضة: هم أكذب طوائف أهل الأهواء، وأعظمهم شركاً، فلا يوجد في أهل الأهواء أكذب منهم، ولا أبعد عن التوحيد منهم، حتى إنهم يخربون مساجد الله التي يذكر فيها اسمه فيعطلونها عن الجماعات والجمعات، ويعمرون المشاهد التي على القبور، التي نهى الله ورسوله عن اتخاذها، والله سبحانه في كتابه إنما أمر بعمارة المساجد لا المشاهد، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾»^(٢).

٣. قال ابن حجر رحمته الله:

«والتشيع: محبة علي، وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر = فهو غالٍ في تشيعه، ويطلق عليه: رافضي، وإلا فشيوعي!»^(٣).

٤. قال الشوكاني رحمته الله (ت: ١٢٥٠هـ):

«صرح جماعة أن الرافضة هم: الذين يسبون الصحابة من غير تقييد»^(٤).

والتعريف المختار: الرافضة: لقب أطلقه زيد بن علي بن الحسين على الذين تفرقوا عنه ممن بايعوه بالكوفة؛ لإنكاره عليهم الطعن في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وهم الذين يتبرؤن من الصحابة، ويسبونهم، ويتقصونهم»^(٥).

(١) «طبقات الحنابلة»؛ محمد بن محمد بن الحسين ابن القراء، المعروف بـ(ابن أبي يعلى)، (١/٣٣).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم»، (٢/٢٨٢).

(٣) «فتح الباري»، (١١/٢٧٨).

(٤) «إرشاد الغني إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي»؛ محمد بن علي الشوكاني - (١/٩) - بتصرف يسير.

(٥) انظر: «مقالات الإسلاميين»، (ص ٦٥)، «الفرق بين الفرق»، (ص ٢٥).

المطلب الثاني: سبب تسميتهم بالرافضة:

اصطلح علماء العقيدة، وعلماء الفرق على إطلاق اسم الرافضة على فرق الشيعة -خاصة غلاتهم-، ولهذه التسمية جذور، نفث -بحول الله- في هذا المبحث عليها:

فقد ظهر وشاع نعتهم بالرافضة عندما قام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام بدعوته؛ فحين خرج على هشام بن عبد الملك -أحد خلفاء بني أمية-، امتحنه أصحابه -وكان منهم أولئك الغلاة الذين اندسوا منذ زمن علي عليه السلام، وحصل الخلاف بين شيعة علي، خاصة في الإمامة، خرج زيد على هشام، وتبعه أقوام على خروجه، وخرج معه آخرون، وجاؤوا إليه يسألونه عن موقفه من الشيخين أبي بكر وعمر عليهما السلام، وطلبوا منه التبرؤ منهما؛ فرفض ذلك وأبى وترضى عنهما -وهذا خير دليل على حب آل البيت للشيخين، والصحابة- فرفضوا إمامته؛ فقال: رفضتموني؟! فسماوا رافضة لرفضهم إمامة زيد بن علي، وصار شعارهم من البداية لعن وسب الشيخين، فصارت هذه الكلمة علماً عليه، وهذا أصح ما قيل في سبب التسمية، وسندل على ذلك فيما يلي، أما الذين أيّدوا زيد بن علي بن الحسين فقد سماوا زيدية^(١).

ومما يحسن التنبيه له: أن فرقة (الحوثية) في اليمن ليست زيدية كما يتوهم البعض -جهلاً-؛ بل هي جارودية الأصول، وخلطت بأخرة مع العقائد الجارودية، العقائد الاثني عشرية، على الطريقة الحمينية^(٢).

أولاً: عند علماء أهل السنة:

١. قال محمد بن جرير الطبري رحمته الله (ت: ٣١٠هـ) في حادثة مقتل زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سنة (١٢٢هـ) أن الشيعة زعمت: «أن أبا جعفر محمد بن علي أخا زيد بن علي هو الإمام، وكان قد هلك يومئذ -وكان ابنه جعفر بن محمد حياً- فقالوا: جعفر إمامنا اليوم بعد أبيه؛ وهو أحق بالأمر بعد أبيه، ولا تتبع زيد بن علي فليس بإمام! فسماهم زيد الرافضة، فهم اليوم يزعمون أن الذي سماهم الرافضة المغيرة حيث فارقه...»^(٣).

(١) انظر: (ص ٥٠).

(٢) لمزيد تفصيل، يُنظر: «براءة الزيدية من الحوثية»، أ.د. ناصر القفاري، مجلة البيان، العدد: (٣٣٧).

(٣) تاريخ الطبري «تاريخ الأمم والملوك»، محمد بن جرير الطبري، (٤/٢٠٤).

٢. قال أبو الحسن الأشعري رحمته الله (ت: ٣٢٤هـ):

«إنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر»^(١). وقال -أيضاً-: «يقال إنهم سموا الرافضة لقول زيد لهم: رفضتموني»^(٢).

٣. قال ابن كثير رحمته الله (ت: ٧٧٤هـ) في حادثة مقتل زيد بن علي:

«... فلما علمت الشيعة ذلك اجتمعوا عند زيد بن علي، فقالوا له: ما قولك يرحمك الله، في أبي بكر وعمر؟ فقال: غفر الله لهما؛ ما سمعت أحداً من أهل بيتي يتبرأ منهما، وأنا لا أقول فيهما إلا خيراً. قالوا: فلم تطلب إذا بدم أهل البيت؟ فقال: إنا كنا أحق الناس بهذا الأمر؛ ولكن القوم استأثروا علينا به ودفعونا عنه، ولم يبلغ ذلك عندنا بهم كُفراً، قد ولوا فعدلوا، وعملوا بالكتاب والسنة. قالوا: فلم تقاتل هؤلاء إذا؟ قال: إن هؤلاء ليسوا كأولئك، إن هؤلاء ظلموا الناس، وظلموا أنفسهم، وإني أدعو إلى كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وإحياء السنن وإمارة البدع، فإن تسمعوا يكن خيراً لكم ولي، وإن تأبوا فلست عليكم بوكيل. فرفضوا وانصرفوا عنه، وتقصوا بيعته وتركوه؛ فلهذا سُموا الرافضة من يومئذ»^(٣).

ثانياً: عند علماء الشيعة:

قال مرجعهم الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري:

«فالرافض هم أولئك الذين رفضوا من أهل الكوفة صحبة زيد بن علي رضي الله عنه حين منعهم من الطعن في الخلفاء الراشدين الذين سبقوا علياً رضي الله عنه جميعاً وتبرأوا منه حيث لم يتبرأ منهم»^(٤).
قال الباحث: ومما تقدم يتبين أن سبب تسميتهم بالرافضة؛ أنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي حين نهاهم عن الطعن في الصحابة، وذلك لما عرفوا أنه يتولى الشيخين، ولا يبرأ منهما رفضوه، فاستعمل هذا اللقب في كل من غلا في هذا المذهب، وأجاز الطعن في الصحابة، وقد أطلق عليهم هذا الاسم سنة اثنتين وعشرين ومائة هجرية.

(١) «مقالات الإسلاميين»، (ص ١٦).

(٢) المرجع السابق، (ص ٦٥).

(٣) «البداية والنهاية»، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (١٣/١٠٦-١٠٧).

(٤) «روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات»؛ ميرزا محمد الباقر، (١/٣٢٤).

المطلب الثالث: أبرز عقائد الرافضة:

إنَّ النَّاطِرَ فِي عَقَائِدِ الرَّافِضَةِ؛ يَجِدُ أَنَّهَا مَزِيجٌ مِنَ الْعَقَائِدِ الْبَاطِلَةِ وَالدِّبَانَاتِ الْمُحَرَّفَةِ وَالرَوَايَاتِ الْمَكْذُوبَةِ؛ بَلْ مَنْ دَقَّقَ النَّظْرَ يَجِدُ أَنَّهَا أَخَذَتْ أَسْوَأَ مَا فِيهَا لِتَجْعَلَهُ دِينًا لَهَا، وَصَدَقَ مَنْ قَالَ فِيهِمْ: بَذْرَةٌ يَهُودِيَّةٌ، بِأَيْدِ نَصْرَانِيَّةٍ، بِأَرْضِ مَجُوسِيَّةٍ^(١)، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ الْأَصْبَهَانِيِّ: سَمِعْتُ شَرِيكًَا يَقُولُ: «أَحْمَلُ الْعِلْمَ عَنْ كُلِّ مَنْ لَقِيَتهُ إِلَّا الرَّافِضَةَ، فَإِنَّهُمْ: يَصْعُقُونَ الْحَدِيثَ، وَيَخْذُلُونَ دِينًا»^(٢).

قَالَ الشَّعْبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْ كَانَتِ الشَّيْعَةُ مِنَ الطَّيْرِ، لَكَانُوا رَحْمًا»^(٣). وَقَالَ كَهْلَبِيُّ: «أَحْذَرُكُمْ الْأَهْوَاءَ الْمُضْلَةَ وَشَرَّهَا الرَّافِضَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْهُمْ يَهُودًا يَغْمِصُونَ الْإِسْلَامَ لِتَجَاوِزَ بِضَلَالَتِهِمْ كَمَا يَغْمِصُ طُوَيْسُ بْنُ شَاوِلٍ مَلِكَ الْيَهُودِ وَالنَّصْرَانِيَّةَ لِتَجَاوِزَ ضَلَالَتِهِمْ. ثُمَّ قَالَ: لَمْ يَدْخُلُوا فِي الْإِسْلَامِ رَغْبَةً عَنْهُ وَلَا رَهْبَةً مِنَ اللَّهِ -عَزَّ وَجَلَّ-؛ وَلَكِنْ مَقْتًا لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ وَبَغْيًا عَلَيْهِمْ، قَدْ حَرَقَهُمُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بِالنَّارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَاهُمْ فِي الْبِدَانِ، مِنْهُمْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنُ زَائِدَةَ سَبَّأَ نِفَاهَهُ إِلَى إِسْبَاطِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَسَارٍ نَفَاهَهُ إِلَى حَازِهِ، وَأَبُو الْكُرُوسِ، وَآيَةٌ ذَلِكَ أَنَّ مَحَنَةَ الرَّافِضَةِ مَحَنَةُ الْيَهُودِ...»^(٤).

وَلَا غُرُوبَ فَمُؤَسَّسُهُمْ يَهُودِيٌّ (ابن سبأ)، حَتَّى عَلِمَاؤُهُمْ بَعْضُهُمْ مِنْ أَسْلَمِهِ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ!

(١) مع شهرتها، ومطابقتها لحالهم؛ إلا أنني لم أفق عليها!

(٢) قال الباحث: وشريك هو شريك بن عبد الله النخعي، القاضي الكوفي، من أقران الثوري، وأبي حنيفة، وهو من الشيعة الأوائل! انظر: «سير أعلام النبلاء»؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (٢٠٠-٢١٦)، و«تقريب التهذيب»؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ص ٢٦٦). يقول عنه شيخ الإسلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ولهذا كانت الشيعة المتقدمون الذين صحبوا علياً أو كانوا في ذلك الزمان لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وثمان وهذا مما يعترف به علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر، حتى ذكر مثل ذلك أبو القاسم البلخي، قال: سألت سائلاً شريك بن عبد الله ابن أبي نمر فقال له أيهما أفضل أبو بكر أو علي؟ فقال له: أبو بكر فقال له السائل أتقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: نعم؛ إنما الشيعي من قال مثل هذا، والله لقد رَفَى علي هذا الأعواد، فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، أفكنا نرد قوله؟ أكننا نكذبه؟ والله ما كان كذاباً». «مناهج السنة النبوية»، (٤/١) - وترجمتُ لبيان معنى التشيع الأول!-

(٣) الرَّحْمَةُ: طائر يأكل العذرة، وهو من الخبائث وليس من الصيد ولهذا لا يجب على المُحْرِمِ الفدية بقتله؛ لأنه لا يؤكل والجمع: رَحْمٌ. «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»، (١/٢٢٤).

(٤) «السنة والرّد على الجهمية»، لعبدالله ابن الإمام أحمد بن حنبل، (٢/١٧١).

(٥) «السنة»، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي، الشَّهير بـ(الخلّال)، (٣/٤٩٧-٤٩٨).

قال شيخ الإسلام رحمته الله: «وليس في شيوخ الرافضة إمام في شيء من علوم الإسلام؛ لا علم الحديث، ولا الفقه، ولا التفسير، ولا القرآن، بل شيوخ الرافضة إما جاهل وإما زنديق، كشيوخ أهل الكتاب»^(١).

وفي هذا المطلب - لأهميته، وتشعبه - نُسلط الضوء على أبرز معتقداتهم الباطلة؛ دون حصرها إذ لو أردنا حصرها وتفصيلها؛ لطلال بنا المقام وخرجنا عن المقصود! ولست مُفترياً على القوم؛ بل أورد ما يُدلل على عقائدهم من أصول كتبهم، ومراجع أئمتهم، ومن هذه العقائد الباطلة ما يلي:
أولاً: طعنهم في رب العزة - تبارك وتعالى - وزعمهم البداء على الله ونسبتهم الجهل إليه.
والبداء قول غاية في القبح، وفيه نسبة الجهل إلى الله ببعض الأمر، وأنه يظهر له اليوم ما كان عنه بالأمس خافياً! - تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً -.

والبداء لغة: نشأة الرأي الجديد، قال الفراء: بدا لي بداء أي: ظهر لي رأي آخر، وقال الجوهري: بدا له في الأمر بداء أي: نشأ له فيه رأي^(٢).

وهذا بعد أن لم يكن! وهذا المعنى هو المراد عند الرافضة الإمامية^(٣).
ولست أسبح بقلمي في أمات كتبهم تدليلاً خشية الإطالة، وأكتفي ببعض ما نقله شيخهم محمد ابن يعقوب الكليني (ت: ٣٢٩ هـ)^(٤) - الملقب بثقة الإسلام - في «أصول الكافي»^(٥)، إذ زعم عن جعفر الصادق عليه السلام أنه قال: «ما عبد الله بشيء مثل البداء!»^(٦).

(١) «منهاج السنة النبوية»، (٧/ ٢٠٥-٢٠٦)

(٢) «الصحاح»، (٦/ ٢٢٧٨)، و«اللسان العرب» (١٤/ ٦٦).

(٣) انظر هذا المعنى في: «مجمع البحرين» للطريحي، (١/ ٤٥).

(٤) انظر ترجمته: «رجال النجاشي»؛ لأحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، رقم الترجمة (١٠٢٦).

(٥) قال الباحث: كتاب: «الكافي» عندهم ثمانية أجزاء، أول اثنين هما الأصول، ثم أربعة في الفروع، واثنان هما روضة روضة الكافي! وهو أشرف كتبهم على الإطلاق بلا منازع، وانظر ما نقله محققه (علي أكبر الغفاري) في مقدمته من الغلـ

قال مرجعهم عبد الحسين شرف الدين: «أحسن ما جمع منها الكتب الأربعة، التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان وهي: الكافي،... وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها». المراجعات؛ عبد الحسين شرف الدين الموسوي، (ص ٣٧٠)، مراجعة رقم (١١٠).

(٦) «أصول الكافي»، كتاب التوحيد، باب البداء: (١/ ١٤٦).

وكان شيوخ الشيعة يُمتنون أتباعهم بأن الأمر سيعود إليهم، والدولة ستكون لهم، حتى إنهم نسبوا ذلك إلى بعض أمتهم مُتَقَيِّدًا بسبعين سنة، فلمَّا مضت السبعون ولم يتحقَّق شيء من تلك الوعود؛ اشتكى الأتباع من ذلك، فحاول مؤسسو المذهب الخروج من هذا المأزق بقولهم: قد بدا لله - سبحانه - ما اقتضى تغيير هذا الوعد!^(١).

والعجيب أنهم يقولون بعصمة الأئمة من البشر - كما سيأتي -، ولا يُزهدون الله عن الخطأ!، «فكثير من شيوخ الرافضة من يصف الله تعالى بالنقائص كغزارة بن أعين وأمثاله، يقولون يجوز البداء عليه، وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له ما لم يكن علمه؛ فينتقض حكمه لما ظهر له من خطئه، فإذا قال مثل هؤلاء بأن الأنبياء والأئمة لا يجوز أن يخفى عليهم عاقبة فعلهم فقد نزهوا البشر عن الخطأ مع تجويزهم الخطأ على الله»^(٢).

ثانيًا: طعنهم في النبي ﷺ:

١ - فمن ذلك نسبة الجُبْن إليه، كما نقل ذلك نعمة الله الجزائري (ت ١١١٢ هـ)^(٣): «روى الصدوق طاب ثراه عن النبي - صلى الله عليه وآله - قال: أعطيت ثلاثًا وعلي مشاركي فيها، وأعطي علي ثلاثًا ولم أشاركه فيها، فقليل يا رسول الله: وما الثلاث التي شاركك فيها علي ﷺ؟ قال: لواء الحمد لي وعلي حامله، والكوتر لي وعلي ساقيه، والجنة والنار لي وعلي قسيمهما، وأما الثلاث التي أعطي علي ولم أشاركه فيها!، فإنه أعطي شجاعة ولم أعط مثله! وأعطي فاطمة الزهراء ولم أعط مثلها، وأعطي ولديه الحسن والحسين ولم أعط مثلهما»^(٤).

٢ - ومن ذلك أنهم نسبوا له ﷺ ما يلزم منه الديانة! - حاشاه - فقد زعم المجلسي أن عليًا عليه السلام قال: "سافرت مع رسول الله ﷺ وليس له خادم غيري، وكان معه لحاف وليس له غيره، ومعه عائشة،

(١) انظر: «تفسير العياشي»، (٢/٢١٨)، «الغيبة» للطوسي، (ص ٢٦٣)، «بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار»؛ محمد باقر المجلسي، (٤/٢١٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية»، (٢/٢٣٤ - ٢٣٥) - بنوع اختصار -.

(٣) ولعلي أسط في القول أكثر من سالفه، لا لشيء إلا لأن الله تعالى لا تضره أذية أحد، وليس هذا في حق رسوله ﷺ، فوجب الوقوف على شيء من ذلك!

(٤) انظر ترجمته: «أعيان الشيعة» محسن الأمين، (١٠/٢٢٦ - ٢٢٧)، «الأعلام» خير الدين الزركلي (٨/٣٩).

(٥) «الأنوار العمانية في معرفة النشأة الإنسانية»؛ نعمة الله بن عبد الله الموسوي الجزائري، (١/١٧).

وكان رسول الله ينام بيني وبين عائشة ليس علينا ثلاثنا لحاف غيره، فإذا قام إلي الصلاة - صلاة الليل - يحيط بيده للحاف من وسطه بيني وبين عائشة حتى يمس للحاف الفراش الذي تحتنا^(١).

٣- ومن ذلك طعنهم في عفته عليه السلام، نقل الصدوق «عن الرضا عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ..﴾ [الأحزاب: ٣٧] قال الرضا مفسراً هذه الآية: إن رسول الله صلى الله عليه وآله قصد دار زيد بن حارثة في أمر أراده، فرأى امرأته زينب تغتسل، فقال لها: سبحان الذي خلقك!^(٢).

وكفى بهذا للعاقل تبصرةً أكان يرضاه لرسول الله صلى الله عليه وآله؛ بل لمن هو دونه؟!

ثالثاً: قولهم بتحريف القرآن الكريم^(٣):

لا ريب أن الأمة قاطبة -بتعدد فرقها واختلاف مشاربها- من لدن النبي صلى الله عليه وآله إلى يومنا هذا مُجمِعة على أن القرآن الذي بين أيدينا محفوظ بحفظ الله، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴿... نَزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

غير أن الرافضة خالفت نصوص الوحيين وإجماع الأمة -وليس أول مخالفتها- وقالت بتحريف القرآن، وأن الذي بين أيدينا غير الذي نزل به الوحي الأمين من عند رب العالمين، وزعموا أن هناك مصحف فاطمة، وبه سورة الولاية!، وأن أهل السنة أخفوا ذلك!

وليزدادنَّ عجبك إن علمت أن أحد أخبارهم، وهو المحدث الشيعي حسين النوري الطبرسي الطوسي (ت ١٣٢٠ هـ)^(٤) أشهرُ تأليفه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرياب! الذي عقد فيه أبواباً جمع فيها أكثر من ألفي رواية مكذوبة تقول بتحريف القرآن! وحصول الزيادة والنقصان!

وأورد هنا نقولاً عن ثلاثة من أركان المذهب قائلين بالتحريف، ولا أزيد على ذلك بل لا أطيل ذيوله خوفاً على شرف المقام!:

(١) «بحار الأنوار»، (٢/٤٠).

(٢) «عيون أخبار الرضا»؛ محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، (ص ١١٣).

(٣) لولا أن الغرض من التمهيد هو إعطاء فكرة مجملّة للقارئ يتسلح بها لفهم الكتاب لكنت بسطت القول في هذا الباب؛ لأهميته، وانتشار القول به!

(٤) انظر ترجمته في: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»؛ آغا بزرك الطهراني، (٢٣١/١٦).

- ذكر علامتهم محمد بن يعقوب الكليني: عن جابر الجعفي، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام - يعني الإمام الباقر - يقول: ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب!، وما جمعه وحفظه كما أنزل إلا علي بن أبي طالب، والصحابة من بعده»^(١).

- وذكر «عن ابن بصير، عن أبي عبد الله - جعفر الصادق - عليه السلام قال: إن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريك ما مصحف فاطمة عليها السلام! قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام? قال: مصحف فاطمة فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد: قال: قلت هذا والله أعلم»^(٢).

- وقال مرجعهم محمد بن باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ)^(٣)، في «بحار أنواره» زاعماً أن القرآن اعترأه التغيير والتحريف والتبديل كما زعم على أئمة أهل البيت عليهم السلام، ومن ذلك:

١. بوب باباً بعنوان: «باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله»^(٤).

٢. إيراده تحت باب: «ما جاء في كيفية جمع القرآن وما يدل على تغييره» سبعة وأربعين وجهاً من أوجه تحريف القرآن!^(٥).

٣. إيراده تحت باب «تأليف القرآن، وأنه على غير ما أنزل الله عز وجل» عشرين مثلاً كأدلة قاطعة على ذلك!^(٦).

- ويرى المجلسي أن أخبار التحريف متواترة لا سبيل إلى إنكارها، فيقول في معرض شرحه لحديث هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية»: «ولا يخفى أن هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندني أن الأخبار في هذا الباب متواترة معني، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد

(١) «الكافي في الأصول والفروع»، (٢٢٨/١)، طبعة سنة ١٣٨١ هـ.

(٢) «أصول الكافي»، كتاب الحجّة، (٢٩٥/١).

(٣) انظر ترجمته في: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة».

(٤) «بحار الأنوار»، (٦٦/٨٩).

(٥) المرجع السابق، (٨٩/٤٠ - ٦٠).

(٦) المرجع السابق، (٦٦/٨٩ - ٧٧).

عن الأخبار رأساً؛ بل ظني أنَّ الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتونها بالخبر؟^(١)

أي كيف يثبتون الإمامة بالخبر ولا يثبتون التحريف به وقد اتفقت جميعها في التواتر!

- وقال نعمة الله الجزائري (ت ١١١٢هـ):

«إن الصحابة قاموا بتغيير القرآن وتحريف كلماته وحذف ما فيه من مدائح آل الرسول، وفصائح المنافقين، وإظهار مساوئهم»^(٢).

رابعاً: تكفيرهم وطعنهم في الصحابة:

إنَّ من أصول مذهب الرافضة -الذين شرقت نفوسهم بنور الإسلام- السب والطعن في صحابة النبي ﷺ، ولم تقف شقاوتهم عند هذا الحد؛ بل تعدى إلى تكفيرهم ﷺ، والنَّبِيُّ ﷺ يقول: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ! فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»^(٣).

قال الذهبي رحمه الله (ت: ٧٤٨هـ): «مَنْ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ ﷺ ودونه: يَا كَافِرُ! فَقَدْ بَاءَ الْقَائِلُ بِالْكَفْرِ هُنَا قِطْعًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- قَدْ رَضِيَ عَنِ السَّابِقِينَ الْأُولَى... وَمَنْ سَبَّ هَؤُلَاءِ فَقَدْ بَارَزَ اللَّهَ -تَعَالَى- بِالْمَحَارَبَةِ؛ بَلْ مَنْ سَبَّ الْمُسْلِمِينَ وَأَذَاهُمْ وَأَزْدَرَاهُمْ فَقَدْ قَدِمْنَا -فِي الْكَبِيرَةِ الْخَمْسِينَ- أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْكِبَائِرِ؛ فَمَا الظن بمن سَبَّ أَفْضَلَ الْخَلْقِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟!»^(٤).

فهم في ذلك مارقون من الدين، متبعون سبيل الزائعين، وطريق الملحدين، ﴿فَبَاءُوا بِعَصِيْبِ عَلِيٍّ

عَصَبٌ وَالْكُفْرَيْنَ عَدَاؤٌ مُّهِمٌ﴾ [القرة: ٩٠].

وقد رصدت لنا أصول مراجعهم، وكتبهم المعتمدة من ذلك ما يقرع الأسماع، من كبير تجنيهم على جيل القدوة، ورميهم بالعظائم. وههنا أذكر لهم نصاً في تكفير جملة الصحابة، ثم أذكر شواهد لطعونهم في آحادهم - بل خيرتهم - كأبي بكر، وعمر، وعائشة أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق ﷺ.

(١) «مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول»، (١٢/ ٥٢٥).

(٢) «الأنوار النعمانية»، (٩٧/ ١).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم (٥٧٥٢)، ومسلم في «صحيحه»، برقم (٦٠).

(٤) «الكبائر»؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، (ص ٤١٦).

أما تكفيرهم لعموم الصحابة، فقد ذكر الكَلْبِيُّ في (الكافي) عن جعفر عليه السلام قال: «كان الناس أهل رِدَّةٍ بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة! فقلت: مَنْ الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي»^(١).

وورد في كتاب «جواهر البحار»^(٢) نقلاً عن الكشي^(٣): «قال الإمام الباقر عليه السلام: ارتدَّ الناس إلا ثلاثة نفر: سلمان، وأبو ذر، والمقداد، قلت: فعمَّار؟ قال: قد كان حاص حيصه، ثم رجع ..». وجاء في كتاب «اختيار معرفة الرجال»، عن الإمام الباقر، عن أبيه، عن جدّه عليّ بن أبي طالب، قال: «صاقت الأرض بسبعة، بهم ترزقون، وبهم تنصرون، وبهم تمطرون، منهم: سلمان الفارسي، والمقداد، وأبو ذرّ، وعمَّار، وحذيفة»^(٤).

وأما تكفيرهم للشيخين فحدث عنه ولا حرج، فهما عندهم الجبت والطاغوت! وهما الفحشاء والمنكر! ومما جاء به القوم في تكفيرهما ما يلي:

- روى أبو الصلاح الحلبي بسنده، عن أبي علي الخراساني، عن مولى لعلي بن الحسين عليه السلام قال: كنت مع علي بن الحسين عليه السلام في بعض خلواته؛ فقلت إنَّ لي عليك حقاً، ألا تخبرني عن الرجلين، عن أبي بكر وعمر؟ فقال: «كافران، كافر من أحبَّهما!»^(٥).

- وروى الكليني بسنده، عن سدير الصيرفي، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: «إنَّ الشيخين فارقا الدنيا ولم يتوبا، ولم يتذكَّرا ما صنعا بأمر المؤمنين عليهم السلام، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»^(٦).

(١) انظر: «كتاب سليم بن قيس»، (ص ٧٤-٧٥) ولعلَّه أول مَنْ ذكر هذه الأُكْذُوبَةَ، «الكافي»، (٢/٢٤٤)، «رجال الكشي»، (ص ٦، وما بعدها)، «تفسير العياشي»، (١/١٩٩)، «البرهان في تفسير القرآن»، هاشم البحراني، (١/٣١٩)، «تفسير نور الثقلين»؛ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، (١/٣٩٦)، «الاختصاص»؛ للمفيد، (ص ٤-٥)، «بحار الأنوار»، (٢٢/٣٤٥ وما بعدها).

(٢) كتاب الإمامة، الباب الرابع، (٢٨/٢٣٩).

(٣) «رجال الكشي»، (ص ١١).

(٤) «اختيار معرفة الرجال»؛ محمد بن الحسن بن علي الطوسي، (١/٣٢-٣٣).

(٥) «تقريب المعارف»؛ أبو الصلاح تقي بن نجم الحلبي، (ص ٢٤٤).

(٦) «الكافي»، (٨/٢٤٦).

- وزعم أيضاً عن الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، لما سُئِلَ عن أبي بكر وعمر أنه قال: «هما الكافران عليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، والله ما دخل قلب أحد منهما شيء من الإيمان، كانا خدّاعين مرتابين منافقين حتى توفتهما ملائكة العذاب إلى محل الخزي في دار المقام»^(١).

خامساً: طعنهم في أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها^(٢)، ورميها بالفاحشة وخيانة رسول الله صلى الله عليه وسلم - حاشاها-، ونجمل طعنهم فيها في خطوط رئيسة كما يلي:

١- ادعاؤهم كفرها، وزعمهم أنها من أهل النار:

فقد أورد العياشي بسنده إلى جعفر الصادق -وحاشاه- قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَبَتْ﴾ [النحل: ٩٢]: «التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكابتا: عائشة، هي نكثت إيمانها»^(٣).

وهذه الرواية من كذباتهم التي بلغت الآفاق، فالمرأة التي نقضت غزلها = امرأة خرقاء من أهل الجاهلية تُسمّى (ريطة)، كانت تغزل هي وجوار لها من الغداة إلى الظهر، ثم تأمرهن فينقضن ما غزلن! كما أجمع المفسرون^(٤).

وزعم الرافضة أيضاً أن لعائشة رضي الله عنها باباً من أبواب النار تدخل منه!

فقد أورد العياشي -أيضاً- بسنده إلى جعفر الصادق أنه قال في تفسير قوله تعالى حكاية عن النار: ﴿لَمَّا سَبَا مَثْوَاهُ نُذِرُوا﴾ [الحجر: ٤٤]: «يؤتى بهم لها سبعة أبواب.. والباب السادس بعسكر»^(٥) إلخ^(٦).

(١) «الكاظم»، (١٢٥/٨).

(٢) قال الباحث: وقد أفردت القول في ذلك لكبر ما جاءوا به من الفرية في حقها، ولاشتهار الخوض في عرضها من كل عویر وكسیر! وقد شابهوا في ذلك اليهود في طعنهم في مريم عليها السلام، -كما سيمر معنا في النصّ المحقق- فانظر واعتبر!

(٣) «تفسير العياشي»، (٢/٢٦٩)، وانظر: «البرهان»؛ للبحراني، (٢/٣٨٣)، «بحار الأنوار»، (٧/٤٥٤).

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير»، (٤/٥٩٩)، «فتح القدير»؛ للشوكاني (٣/١٩٠).

(٥) ووجه الكناية عن اسمها بعسكر، كونها كانت تركب جملاً -في موقعة الجمل- يقال له عسكر. ذكر ذلك علامتهم العلية المجلسي، في «بحار أنواره»، (٤/٣٧٨).

(٦) «تفسير العياشي»، (٢/٢٦٩) وما بعدها.

٢- ومن ذلك رميها بفاحشة الزنا - عياداً بالله - :

فمن تحريفهم للكليم عن مواضعه أنهم قالوا: في قوله تعالى: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا أَمْرَاتَ نُوحٍ وَأَمْرَاتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنَّا عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمَّا زَوَّجْنَا عَنْهُمَا مِنَّا اللَّهُ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [التحریم: ١٠] مَثَلٌ ضربه الله لعائشة وحفصة!

قال القمي في تفسير هذه الآية: «والله ما عنى بقوله: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ إلا الفاحشة وليقيم الحد على عائشة فيما أتت في طريق البصرة وكان طلحة يحبها، فلما أرادت أن تخرج إلى البصرة قال لها فلان: لا يحل لك أن تخرجي من غير محرم، فزوّجت نفسها من طلحة»^(١).
ويقول الشيعي رجب البرسي: «إنَّ عائشة جمعت أربعين دينارًا من خيانه وفرقتها على مبغضي علي»^(٢).

وقال الطبرسي: «إنَّ عائشة زينت يوماً جارية كانت عندها، وقالت: لعلنا نصطاد شاباً من شباب قريش بأن يكون مشغوفاً بها»^(٣).

وهذا طعن في النبي ﷺ؛ الذي لقي الله وهو في حجرها، وهو عنها راض، وبهذا القدر من نقولهم أكتفي؛ وإلا فتىء القوم أكثر من أن يسعه سفر، بل ينوء به الجفر الجامع!
سادساً: القول بعصمة الأئمة الاثني عشر، وأنَّ علمهم علمٌ لديني أزلي، وأن طاعتهم واجبة وجوب طاعة الله ورسوله! ومن ذلك:

١- نقل الكافي في الكافي: «قال الإمام جعفر الصادق: نحن خُزَّانُ عِلْمِ اللَّهِ، نحن تراجمه أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، ونحن حجة الله البالغة على من دون السماء وفوق الأرض»^(٤).

٢- ونقل كذلك في (باب ما نص الله عزَّ وجلَّ ورسوله على الأئمة ﷺ واحداً فواحداً): «عن أبي جعفر ﷺ في قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ يُوعَىٰ بِهِمْ وَأُوتُوا الْأَرْحَامَ

(١) «تفسير القمي»، (٢/٣٧٧)، وانظر: «تفسير القرآن الكريم»؛ عبدالله شبر، (ص ٣٣٨) الذي أوردها بتمامها.

(٢) «مشارك أنوار اليقين»؛ لرجب البرسي، (ص ٨٦).

(٣) «الاحتجاج»؛ أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ص ٨٢).

(٤) «أصول الكافي»، كتاب الحجّة، (ص ١١٧).

بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ... [الأحزاب: ٦] فيمن نزلت؟ فقال نزلت في الأُمرة، إن هذه جرت في ولد الحسين عليه السلام ومن بعده فنحن أولى بالأمر وبرسول الله صلى الله عليه وآله من المؤمنين والمهاجرين والأنصار، قلت: فولد جعفر لهم فيها نصيب؟ فقال: لا، قال فقلت: فولد عباس فيها نصيب؟ قال: لا، فعددت عليه بطون بني عبدالمطلب، كل ذلك يقول: لا، ونسيت ولد الحسن عليه السلام، فدخلت بعد ذلك عليه فقلت: هل لولد الحسن فيها نصيب؟ قال: لا، والله يا عبدالرحيم ما لمحمدي فيها نصيب غيرنا»^(١).

٣- وفي فرض الطاعة لهم نقل الكليني عن أبي الصباح قال: «أشهد أني سمعت أبا عبد الله - جعفر الصادق عليه السلام يقول: أشهد أن علياً إمام فرض الله طاعته، وأن الحسن إمام فرض الله طاعته، وأن الحسين إمام فرض الله طاعته، وأن علي بن محمد بن علي إمام فرض الله طاعته»^(٢).

٤- يقول المجلسي: «وقد اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً ولا عمداً ولا نسياناً، ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسها من الله سبحانه»^(٣).

٥- قول إمامهم الخميني: «إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل»^(٤).

وضرورات المذهب عندهم - المعلوم من دينهم بالضرورة!

سابعاً: تكفيرهم لعموم المسلمين:

لقد استحقَّ الخوارج - بتكفيرهم للمسلمين - ألقاباً فظيعة، وأوصافاً شنيعة؛ والمُتأمل في السُّنة النبوية يجد أنهم وُصفوا بـ: «كِلَابِ أَهْلِ النَّارِ»^(٥)، و«يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ»^(٦)،

(١) «أصول الكافي»، (ص ١٧٧).

(٢) المرجع السابق، (ص ١٠٩).

(٣) «بحار الأنوار»، (٢٥/٢١١).

(٤) «الحكومة الإسلامية»، مصطفى الخميني الموسوي، (ص ٥٢).

(٥) رواه ابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٧٦)، والحاكم في «مستدرکه»، برقم: (٢٦٥٤)، والطبراني في «الكبير» في

مواضع، منها برقم (٨٠٣٦)، وحسنه الألباني في تخريجه لـ«المشكاة»، برقم: (٣٥٥٤).

(٦) متفق عليه؛ رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٣٤٤)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (١٠٦٨) - واللفظ له -.

وغير ذلك كثير^(١)؛ فكيف بالرَّوافض الذين جمعوا إلى جانب طعنهم في الشَّرآن والسُّنَّة، وطعنهم في الصحابة، وأمّهات المؤمنين، وغير ذلك من الشَّنائع؛ التَّكفير لكلِّ مَنْ عداهم من المُسلمين، حتى أضحى ذلك عقيدةً راسخةً يتديّنون بها، وأصلاً من أصول مذهبهم يُعقد عليه لواء الولاء والبراء، ومن خُبثهم لا يظهره في كتبهم السياسية! وهو محفوظ في بطون أُمّتات كتبهم، فأهل السُّنَّة عندهم أنجس من اليهود!؛ بل أنجس من الكلب!.

وقد نصّت عليه صراحةً - مروياتهم، وصرّحت به أقوال علمائهم؛ ومن ذلك أورد روايات ونصوصاً يحصل بها المراد بغير إسبال^(٢):

١. تكفيرهم لجاحدي الإمامة ومنكري ما أوجب الله تعالى للأئمة من فرض الطاعة:
قال المفيد^(٣) - رئيس مذهب الإمامية في وقته - «واتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار»^(٤).

٢. ومنع المفيد الشيعة الإمامية من تغسيل أموات سائر المسلمين من غير الشيعة، وإن صلي عليه مضطراً أن يلعنه بدل أن يدعو له!، فقال: «ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفاً للحق في الولاية، ولا يصلي عليه إلا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقية، فيغسله تغسيل أهل الخلاف، ولا يترك معه جريدة، وإذا صلي عليه لعنه في صلاته ولم يدع له»^(٥).

٣. قال شيخ طائفتهم محمد بن الحسن الطوسي معلّقاً على كلام المفيد السابق وموضحاً وجه ذلك: «فألوجه فيه أن المخالف لأهل الحق كافر فيجب أن يكون حكمه حكم الكفار إلا ما خرج بالدليل، وإذا كان غسل الكافر لا يجوز، فيجب أن يكون غسل المخالف أيضاً غير جازي، وأما الصلاة عليه فيكون على حد ما كان يصلي النبي - صلى الله عليه وآله - والأئمة عليهم السلام على المنافقين،

(١) لمزيد بيان عن هذه الفرقة يُنظر: «الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام»؛ أ. د. ناصر بن عبد الكريم العقل.

(٢) انظر: «الفكر التكفيري عند الشيعة حقيقة أم افتراء؟»؛ لعبد الملك بن عبد الرحمن الشافعي، تقديم أ. د. محمد بن عبد المنعم البري. و«الشيعة الاثنا عشرية وتكفيرهم لعموم المسلمين»؛ لعبد الله بن محمد السلفي، تقديم عبدالعزيز الراجحي.

(٣) سيأتي الحديث عن ترجمته (ص ١٣٦).

(٤) «أوائل المقالات»؛ محمد بن محمد بن النعمان الشَّهير بـ(المفيد)، (ص ٤٤).

(٥) «المقتعة»؛ محمد بن محمد بن النعمان الشَّهير بـ(المفيد)، (ص ٨٥).

وسنين فيما بعد كيفية الصلاة على المخالفين إن شاء الله تعالى والذي يدل على أن غسل الكافر لا يجوز إجماع الأمة؛ لأنه لا خلاف بينهم في أن ذلك محظور في الشريعة»^(١).

٤. أفتى مرجعهم ورئيس مذهبهم في وقته جعفر كاشف الغطاء بترك جُثْثِ المسلمين طعاماً للكلاب أو بإلقائها في دورات المياه مع القاذورات، فقال في كتابه: «ولا تجهيز - وجوباً ولا ندباً - لغير المؤمن، مسلماً كان أو لا، ويطون الكلاب ومواضع الخلاء أحقُّ به»^(٢).

٥. ومما انفردت به الإمامية: القول بأن الزكاة لا تجزئ إلا إذا انصرفت إلى إمامي، ولا تسقط عن الذمة بدفعها إلى مخالف، والحجة في ذلك مضافاً إلى الإجماع «أن الدليل قد دل على أن خلاف الإمامية في أصولهم كفر وجار مجرى الردة، ولا خلاف بين المسلمين في أن المرتد لا تخرج إليه الزكاة»^(٣).

٦. قال علامتهم ابن المُطَهَّرِ الحِلِّي: «ولا يكفي الإسلام؛ بل لا بد من اعتبار الإيمان، فلا يعطى غير الإمامي، ذهب إليه علماؤنا أجمع، خلافاً للجمهور كافة، واقتصروا على اسم الإسلام. لنا: أن الإمامة من أركان الدين وأصوله، وقد علم ثبوتها من النبي - صلى الله عليه وآله - ضرورة، فالجاحد بها لا يكون مصدقاً للرسول ﷺ في جميع ما جاء به، فيكون كافراً، فلا يستحق الزكاة، ولأن الزكاة معونة وإرفاق، فلا يعطى غير المؤمن؛ لأنه محادد لله ولرسوله، والمعونة والارفاق موادّه، فلا يجوز فعلها مع غير المؤمن»^(٤).

وبمثل هذه النقول عن أصول كتب الشيعة، ومراجعهم لا يبقى مجال للشك أن عقيدتهم تقوم على تكفير سائر المسلمين ممن يخالفهم، ومن هنا نعرف أبرز أسباب العداء لأهل السنة، أنه نابع من عقيدة التكفير.

(١) «تهذيب الأحكام»؛ محمد بن الحسن الطوسي، (١/ ٣٣٥).

(٢) «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء»؛ جعفر كاشف الغطاء، (٢/ ٢٥٥).

(٣) «الاتصاف»؛ الشريف المرتضى، (ص ٢١٧).

(٤) «متهى المطلب»؛ ابن المطهر الحلي، (١/ ٥٢٢).

ثامناً: القول بالتقية^(١):

أولاً: تعريف التَّقِيَّةِ لُغَةً:

التقية بفتح التاء وتشديدها، وكسر القاف، وفتح الباء وتشديدها تطلق في اللغة على عدة معانٍ، منها: الخوف، والحذر، والكتمان.

قال ابن منظور رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «وَقَدْ تَوَقَّيْتُ، وَأَتَّقَيْتُ الشَّيْءَ، وَتَقَيْتُهُ أَتَّقِيهِ، وَأَتَّقِيهِ تُقِيٌّ وَتَقِيَّةٌ، وَتَقَاءٌ: حَذِرٌ تُهٌ»^(٢).

وقال رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «التقية والتقاء بمعنى، يريد أنهم يتقون بعضهم بعضاً، ويظهرون الصلح والاتفاق، وباطنهم بخلاف ذلك»^(٣).

ثانياً: تعريف التَّقِيَّةِ مِنْ مَصَادِرِ الشَّيْعَةِ:

١- قال شيخهم المُفِيد (ت ٤١٣ هـ)^(٤) في تعريف التَّقِيَّةِ: «التقية كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا»^(٥).

٢- وعرفها أحد علمائهم المعاصرين بقوله: «التقية.. أن تقول أو تفعل غير ما تعتقد لتدفع الضرر عن نفسك أو مالك أو لتحفظ بكرامتك»^(٦).

قال د. ناصر القفاري -مُعلِّقاً على تعريف المفيد-: وهذا التعريف للتَّقِيَّةِ لا ينطبق على حالات التقية عندهم، وهم يقولون بالتقية في غير مجال الضرورة والحاجة الشرعية، إنَّ التقية التي هي في الإسلام رخصة عند الضرورة العارضة، وليست من أصول الدين المُتَّبَعَةِ -هي عند الشيعة من أسس

(١) وما أورده في هذا الباب من نقول عن الشيعة فهو نقل عن كتاب: «التقية في الفكر الاسلامي»، (ص ٧٠-٧٧).

(٢) «لسان العرب»، (٤٠٢/١٥).

(٣) المرجع السابق، (٤٠٤/١٥).

(٤) سياي الحديث عن ترجمته في (ص ١٣٦).

(٥) «شرح عقائد الصدوق»؛ للمفيد، (ص ٢٦١)، (ملحق بكتاب أوائل المقالات).

(٦) «الشيعة في الميزان»؛ محمد جواد مغنية، (ص ٤٨).

عقائدها وركائز إيمانها؛ بل غالوا في قيمتها حتى قالوا - في حديث لهم عن أبي عبد الله جعفر الصادق -
: «تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له»^(١).

فهي عندهم أصلاً من أصول دينهم، وهي عين النفاق؛ إذ يظهرون الموافقة للمخالف - ولو
كان محقاً - مع إبطان مخالفته، أمّا أهل السُّنة فالتقية عندهم المداراة - دون المداهنة - عند الحاجة
إلى المداراة، والنطق بما لا يعتقد الشخص إذا خاف المسلم على نفسه، وقلبه مطمئن بالإيمان^(٢).

ثالثاً: تعريف التَّقِيَّةِ مِنْ مَّصَادِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ:

التَّقِيَّةُ - عند بعض الفرق الإسلامية - : إخفاء الحق ومصانعة الناس في غير دولتهم تحرزاً من
التلف^(٣).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «الرَّافِضَةُ هُمْ أَجْهَلُ الطَّوَائِفِ، وَأَكْذَبُهَا وَأَبْعَدُهَا عَنْ
مَعْرِفَةِ الْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ، وَهُمْ يَجْعَلُونَ التَّقِيَّةَ مِنْ أُصُولِ دِينِهِمْ، وَيَكْذِبُونَ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ كَذِبًا لَا
يُحْصِيهِ إِلَّا اللهُ؛ حَتَّى رَوَوْا عَنْ جَعْفَرِ الصَّادِقِ أَنَّهُ قَالَ: «التَّقِيَّةُ دِينِي، وَدِينُ آبَائِي». وَالتَّقِيَّةُ هِيَ شِعَارُ
النَّفَاقِ؛ فَإِنَّ حَقِيقَتَهَا عِنْدَهُمْ أَنْ يَقُولُوا بِالْإِسْتِخْفِ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَهَذَا حَقِيقَةُ النَّفَاقِ»^(٤).

ومما يُثَبِّتُ التَّقِيَّةَ مِنْ كَلَامِ الْقَوْمِ - من باب: من فمك أدينك - ما يلي:

١ - عن أبي عمر الأعجمي، عن أبي عبد الله رَحِمَهُ اللهُ، قال: «يا أبا عمر، إن تسعة أعشار الدين في

التقية، ولا دين لمن لا تقية له»^(٥).

٢ - عن معمر بن خلاد، عن أبي الحسن رَحِمَهُ اللهُ، قال: قال أبو جعفر رَحِمَهُ اللهُ: «التقية من ديني ودين

آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له»^(٦).

(١) «الكافي»، (٢/٢١٧).

(٢) «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة»، (١/٣٣٠، ٣٣١) - بتصرف يسير -.

(٣) لمزيد بيان في الفرق بين أهل السنة والشيعة في مسألة التقية، ينظر: «مشروعية التقية بين الاعتدال والانحلال»؛

لشيخنا أ.د. جابر السميري، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (١).

(٤) «المعجم الوسيط»؛ إبراهيم مصطفى، وآخرون، (٢/١٠٥٢).

(٥) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (١٣/٢٦٣).

(٦) «أصول الكافي»، (٢/٢١٧)، باب التقية.

(٧) المرجع السابق، (٢/٢١٩).

٣- عن عبد الله بن أبي يعفور، عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «اتقوا على دينكم فاحببوه بالتيق، فإنه لا إيمان لمن لا تيق له»^(١).

تاسعاً: عقيدتهم في المسجد الأقصى:

لا تغرن أحدًا دندنات القوم حول المسجد الأقصى مهما علت، فالقوم لا يقيمون له وزنًا، ولا يرفعون به رأسًا، بل المسجد الأقصى عندهم مسجد في السماء غير الذي في أرض فلسطين، وكربلاء خير منه ومن الكعبة!، وسأورد هنا بعضًا من هذه الروايات والنقول، عسى أن يتم بها المراد:

١- يقول الشيعة إن المسجد الأقصى مسجد في السماء غير الذي بفلسطين!.

- جاء عند المجلسي: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المساجد التي لها الفضل فقال: المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وآله، قلت: والمسجد الأقصى جعلت فداك؟ قال: ذاك في السماء، إليه أسرى برسول الله صلى الله عليه وآله، فقلت: إن الناس يقولون إنه بيت المقدس! فقال: مسجد الكوفة أفضل منه!»^(٢).

- ومن هذا ما ذكره أحد أحبارهم المعاصرين جعفر العاملي^(٣)، حيث قال: «حين دخل عمر بيت المقدس لم يكن هناك مسجد أصلاً، فضلاً عن أن يسمى أقصى»^(٤).

٢- مسجد الكوفة خير من المسجد الأقصى:

بالإضافة لما أسلفنا من رواية المجلسي، أنقل هنا نقلاً من العجب والجرأة بمكان، فقد روى الشيخ الصدوق في الخصال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، ومسجد الكوفة»^(٥)!

(١) «أصول الكافي»، (٢/٢١٨)، باب التيق.

(٢) «بحار الأنوار»، (٩٠/٢٢)، «تفسير الصافي»، (٣/١٦٦).

(٣) هو: جعفر مرتضى بن مصطفى مرتضى الحسيني العاملي، ولد سنة (١٣٦٤هـ) الموافق (١٩٤٥م). في بلدة دير قانون رأس العين، ثم عاش قضاء بنت جبيل بلبنان، تعلّم على يد والده، ثم توجه إلى النجف (١٣٨٢هـ)، ثم انتقل للحوزة العلمية في قم سنة (١٣٨٨هـ)، وأسس فيها بعض المدارس الدينية. عاد إلى جبل عامل سنة (١٩٩٣م). وأسس (حوزة الإمام علي بن أبي طالب)، له مؤلفات كثيرة، منها كتابه المعروف: «الصحيح من سيرة النبي الأعظم». ينظر ترجمته في موقعه على الشبكة: <http://www.al-ameli.com/edara/index.php>.

(٤) «الصحيح من سيرة النبي الأعظم»؛ جعفر مرتضى العاملي، (٣/١٣٧)، وكتابه هذا نال عليه جائزة إيران للكتاب الأول سنة (١٩٩٢م)، وكرّمه الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بنفسه!، وعلى هذا فليكن التكرم وإلا فلا!!.

فأسقطوا ذِكر المسجد الأقصى، وحرّفوا الحديث باستبدالهم مسجد الكوفة! والكلام في هذا يطول ويرخي الذبول، فكر بلاء خيرٍ منه، والنجف خيرٌ منه! وتحرير قبة سامراء أولى وأهم من تحريره^(١)!

ولا عجب -والله- أن نرى ونسمع هذه الترهات (العقائد!!) من أمثال هذه الأفواه! وكل إناء بالذي فيه ينضح! «وهذا حال أهل البدع المخالفة للكتاب والسنة؛ فإنهم إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، فقيهم جهل وظلم، لا سيما الرافضة! فإنهم أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظُلماً، يُعادون خيار أولياء الله -تعالى- من بعد النبيين، من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه، ويوالون الكُفَّار والمُتَافِقِينَ مِنَ الْيَهُودِ والنصارى والمشركين وأصناف الملحدين؛ كالنصيرية والإسماعيلية وغيرهم من الضالين... وتجددهم يعاونون المشركين وأهل الكتاب على المسلمين أهل القرآن كما قد جربه الناس منهم غير مرة في مثل إعاتتهم للمشركين من الترك وغيرهم على أهل الإسلام بخراسان والعراق والجزيرة والشام وغير ذلك، وإعاتتهم للنصارى على المسلمين بالشام ومصر وغير ذلك في وقائع متعددة من أعظمها الحوادث التي كانت في الإسلام في المائة الرابعة والسابعة، فإنه لما قدم كفار الترك إلى بلاد الإسلام وقتل من المسلمين ما لا يحصى عدده إلا رب الأنام، كانوا من أعظم الناس عداوة للمسلمين ومعاونة للكافرين وهكذا معاونتهم لليهود أمر شهير حتى جعلهم الناس لهم كالحمير»^(٢).



(١) «كامل الزيادات»، (ص ١٣٧).

(٢) للاستزادة يُنظر كتاب: «الشيعة والمسجد الأقصى» لطارق أحمد حجازي، وما في هذا المبحث مستفاد منه.

(٣) «منهاج السنة النبوية»، (١/٨).

المبحث السابع: موقف أهل السنة من الرافضة:

مما لا شك فيه أن فرقة الشيعة الاثنا عشرية (الرافضة) من أكثر الفرق التي أخذت حيزًا كبيرًا من ردود علماء الإسلام -رحمهم الله- على الفرق المبطلّة، ذلك أن «الرافضة؛ هم أكذب طوائف أهل الأهواء، وأعظمهم شرًا». فلا يوجد في أهل الأهواء أكذب منهم، ولا أبعد عن التوحيد، حتى إنهم يخربون مساجد الله التي يُذكر فيها اسمه؛ فيعطلونها عن الجُمُعاتِ والجماعات، ويُعمرون المشاهد التي أُقيمت على القبور، التي نهى الله ورسوله عن اتخاذها... وهي أمةٌ مخذولةٌ، ليس لها عقلٌ صحيحٌ ولا نقلٌ صريحٌ!، ولا دينٌ مقبولٌ! ولا دُنيا منصورَةٌ!«^(١). فنقص العلماء أقوالها، وكشفوا عن أصول مُعتقداتها الفاسد، ومنهجها الكاسد في الاستدلال.

وإن اختلفت كلمة بعض العلماء في إخراج جُمليتهم عن ملة الإسلام، فلم يختلفوا قطُّ في أنّ مجموعهم واقعون في الضلال، غارقون في أودية الباطل والانحلال، لا يرجون فيما ذهبوا له لله وقارًا، وابتغوا بالباطل الذي نطقوا به عوجًا على هدى الإسلام العظيم.

«وبغض الطرف عن اختلاف العلماء في الحكم عليهم، وعمّا يُورده أصحاب كل رأي من أدلة؛ فإنّ الواقع يدل على أن الحكم على الشيعة أو غيرهم من الفرق بحكم واحد يحتاج إلى تفصيل، فالشيعة ليسوا جميعًا على ميا أرواح، في غير عصر التشيع، فمنهم الغلاة الخارجون عن الملة بدون شك، ومنهم من يصدق عليهم أنهم مبتدعون متفوتون في بدعتهم.

ثم إن الثبوت في تكفير المعين أمر لا بد منه، إذ ليس كل من انتسب إلى طائفة خارجة عن مذهب السلف قيل بكفره، ومعلوم أنه ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، وليس معنى هذا أننا نطلق على الطائفة الخارجة عن الحق ألفاظ التبديع والتضليل والكفر والخروج عن الجماعة، خاصة من وجدنا نصًّا فيهم؛ ولكن المقام هنا مقام التفصيل!

وعلى هذا فالحكم العام على الشيعة أنهم ضالّون، فساق، خارجون عن الحق، وهالكون مع الفرق التي أخبرت عنها الأحاديث حكمًا لا غبار عليه، لما مر معنا من عقائدهم.

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم»؛ شيخ الإسلام ابن تيمية، (٢/ ٢٨١-٢٨٢)، (٢/ ٣٥٢-٣٥٣) -بنوع اختصار-

وأما كبارهم وعلماءهم ومن اعتقد عقائدهم الكفرية، من القول بتحريف القرآن، وتكفير الصحابة وغيرها عالماً بحكمها فهو كافر!

وأما من لم يعتقد ذلك، وكانت له اعتقادات أخرى لا تخرجه من الدين، أو قال مقالة الكفر أو فعل فعلته جاهلاً أو متأولاً، فتقام عليه الحجة ثم يحكم عليه بعد ذلك حسب قبوله الحق أو رده له^(١).

قال الباحث: هذا الكلام والتفصيل إن صحَّ نظرًا؛ فإنَّ هناك ثمَّ ملحظًا مهمًّا، وتفريقًا دقيقًا، فالواقع -اليوم- يشهد أنَّ جُلَّ -إن لم نُقل: كُلِّ- الطوائف والمذاهب المُتسمية للشيعة، لا تتدين بالتشيعُ الأوَّل -وهو تقديم عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما-^(٢)؛ بل يدينون بتكفير الصحابة ولعنهم، وتكفير أهل السنَّة قاطبة الذين يُسمونهم النواصب -تارة-، والوهابية -أخرى-؛ لذا؛ فإنَّهم لا يرقبون بحرهم المجوسية -التي أوقدوا نارها في (الأحواز)، و(العراق)، و(سورية)، و(اليمن)، و(لبنان)، ويحاولون في (البحرين)، وغيرها من أقطار الإسلام- في مؤمنٍ إلَّا ولا ذمَّة، يحرقونهم أحياءً، ويحزون رؤوسهم أشتاتًا، ويغتصبون نساءهم جهازًا نهارًا، ويحرقون مساجدهم، وفي ذلكم بلاءٌ عظيم.

حتَّى من كانوا إلى عهدٍ قريبٍ زيديةً -وهي أقرب الطوائف إلى السنَّة وليست منها!- أضحوا اليوم رافضة اثنا عشرية -يتبعون لولاية الفقيه في قم وطهران، وتعجُّ مجالسهم بسبِّ أمهات المؤمنين، وتكفير الصحابة الميامين، وما أن أعلنَ رأس حُرَيْبِهم الحوثي الحربَ على سنَّة اليمن، حتى أمعنوا فيها قتلاً وتقتيلًا، وإجرامًا، ودمارًا سنَّة من سلفهم من المجوس، والرافضة، فليتنبَّ لهذا.

وقد حكم النبي صلى الله عليه وآله، بشرك الشيعة الإمامية حكمًا عامًا؛ بل أمر صلى الله عليه وآله، بقتلهم وأوصى بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وآله، وعنده علي رضي الله عنه، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «يا علي سيكون في أمتي قوم يتحلون حينا أهل البيت، لهم نيز يسمون الرافضة فاقتلوهم فإنهم مشركون»^(٣).

(١) انظر: «فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها»، د. غالب عواجي، (١/٤٦٢) -ملخصًا-

(٢) انظر: (ص ٥٤).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم: (١٢٩٩٨)، وحسن إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد»، برقم:

(١٦٤٣٤)، وقال الألباني: الإسناد ضعيف جدًا. «السلسلة الضعيفة»، (١٣/٥٧٠).

وقد حكم غير واحد من أهل العلم بكفرهم مطلقاً، وذهب آخرون إلى التفصيل، قال شيخ الإسلام رحمته الله: «وأما تكفيرهم وتخليدهم، ففيه أيضاً للعلماء قولان مشهوران، وهما روايتان عن أحمد، والقولان في الخوارج والمارقين من الحرورية والرافضة ونحوهم، والصحيح أن هذه الأقوال التي يقولونها التي يعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي كفر أيضاً، وقد ذكرت دلائل ذلك في غير هذا الموضوع؛ لكن تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه، فإننا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق، ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم فيه المقتضى الذي لا معارض له، وقد بسطت هذه القاعدة في «قاعدة التكفير» ولهذا لم يحكم النبي ﷺ بكفر الذي قال: «إذا أنا متُّ فأحرقوني ثم ذروني في اليمِّ، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحدًا من العالمين»^(١) مع شكه في قدرة الله وإعادته، ولهذا لا يكفر العلماء من استحل شيئاً من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأته ببادية بعيدة، فإن حكم الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة، وكثير من هؤلاء قد لا يكون قد بلغته النصوص المخالفة لما يراه ولا يعلم أن الرسول بعث بذلك، فيطلق أن هذا القول كفر، ويكفر متى قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها دون غيره...»^(٢).

وسأوردُ جملةً من أقوالِ أئمة الإسلام وأهل العلم قديماً وحديثاً في الحكم عليهم:

١- قال طلحة بن مصرف (ت: ١١٢هـ) رحمته الله:

«الرافضة لا تنكح نساءهم ولا تؤكل ذبائحهم؛ لأنهم أهل ردة»^(٣).

٢- قول سفيان الثوري رحمته الله (ت: ١٦١هـ):

— عن محمد بن يوسف الفريابي قال: سمعت سفيان ورجل يسأله عن من يشتم أبا بكر؟

فقال: «كافر بالله العظيم. قال: نصلي عليه؟ قال: «لا، ولا كرامة»^(٤).

(١) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٤٨١)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٧٥٦).

(٢) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٢٨/٥٠٠-٥٠١).

(٣) «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة»؛ عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري، (ص ١٦١). وطلحة بن مصرف

رحمته الله الذي نقلت عنه -أنفأ- هو صاحب المقولة الشهيرة: «لولا أني على وضوء لأخبرتكم ببعض ما تقولون الشيعة!».

«شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، (٧/١٢٦٩)

(٤) «سير أعلام النبلاء»، (٧/٢٥٣).

- عن عبد العزيز بن أبان: سمعت الثوري يقول: «من قدم على أبي بكر وعمر أحدًا، فقد أزرى على اثني عشر ألفًا من أصحاب رسول الله ﷺ توفي رسول الله وهو عنهم راضٍ»^(١).

٣- قول الإمام مالك بن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت: ١٧٩هـ):

روى الخلال بسنده عن مالك أنه قال: «الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس لهم سهم، أو قال: نصيب في الإسلام»^(٢).

٤- قال الإمام البخاري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت: ٢٥٦هـ):

«ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى! ولا يُسلم عليهم ولا يُعادون - أي لا يُزارون في مرضهم -، ولا يُناكحون، ولا يُشهدون - أي لا تُشهد جنازتهم -، ولا تُؤكل ذبائحهم»^(٣).

٥- قال ابن حزم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت: ٤٥٦هـ):

«فإن الروافض ليسوا من المسلمين إنما هي فرق حدث أولها بعد موت النبي ﷺ خمس وعشرين سنة وكان مبدؤها إجابة من خذله الله تعالى لدعوة من كاد الإسلام، وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصارى في الكذب والكفر وهي طوائف أشدهم غلوًا يقولون بالهية علي بن أبي طالب والالهية جماعة معه وأقلهم غلوًا يقولون إن الشمس ردت على علي بن أبي طالب مرتين فقوم هذا أقل مراتبهم في الكذب أيستشع منهم كذب يأتون به وكل من يزره عن الكذب ديانة أو نزاهة نفس أمكنه أن يكذب ما شاء وكل دعوى بلا برهان فليس يستدل بها عاقل سواء كانت له أو عليه ونحن إن شاء الله تعالى نأتي بالبرهان الواضح الفاضح لكذب الروافض فيما افتعلوه من ذلك»^(٤).

٦- ويقول القاضي عياض رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «وكذلك نقطع بتكفير غلاة الرافضة في قولهم إن الأئمة أفضل من الأنبياء»^(٥).

٧- قال ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عند تفسيره لآية (٢٩) من سورة الفتح:

(١) المرجع السابق، (٢٥٤/٧).

(٢) «السنّة» للخلال، (١/٤٩٣)، وأخرجه ابن بطة في «الإبانة الصغرى»، (ص ١٦٦).

(٣) «خلق أفعال العباد»؛ محمد بن إسماعيل البخاري، (ص ١٢٥).

(٤) «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، (٢/٦٥).

(٥) «الشفا بالتعريف بحق المصطفى»؛ عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، (٢/٢٩٠).

«..وأعظمها وأفضلها أصحاب رسول الله ﷺ، وقد نوه الله بذكرهم في الكتب المنزلة والأخبار المتداولة؛ ولهذا قال هاهنا: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ [الفتح: ٢٢٩]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَثَلُهُ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْحٍ أَخْرَجَ شَطْرَهُ فَكَارِهَةٌ فَاسْتَقَلَّتْ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩]... فكذلك أصحاب محمد ﷺ أزره وأيدوه ونصروه فهم معه كالشطء مع الزرع، ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]. ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ - في رواية عنه - تكفير الروافض الذين يعضون الصحابة، قال: لأنهم يغيظونهم، ومن غاظ الصحابة فهو كافر لهذه الآية. ووافق طائفة من العلماء على ذلك. والأحاديث في فضائل الصحابة والنهي عن التعرض لهم بمساءة كثيرة، ويكفيهم ثناء الله عليهم، ورضاه عنهم»^(١).

قال القرطبي رَحِمَهُ اللهُ مُعَلِّقًا عَلَى مَا قَالَه الإمام مالك: «لقد أحسن مالك في مقالته، وأصاب في تأويله، فمن نقص واحدًا منهم أو طعن عليه في روايته فقد ردَّ على الله ربَّ العالمين، وأبطل شرائع المسلمين»^(٢).

٨ - قال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «فمن طَعَنَ فِيهِمْ، أو سَبَّهُمْ فقد خرج من الدِّين! و مَرَقَ مِنْ مِلَّةِ المُسْلِمِينَ!؛ لأنَّ الطعنَ لا يكون إلا عن اعتقادٍ مساوِيهِمْ، وإضمارِ الحقدِ فِيهِمْ، وإنكارِ ما ذكره الله تعالى في كتابه من ثنائه عليهم، وما لرسول الله ﷺ مِنْ ثنائه عليهم، وفضائلهم، ومناقبهم، وحبهم، ولأنهم أرضى الوسائل من المأثور والوسائل من المنقول، والطعن في الوسائل طعنٌ في الأصل والازدراء بالناقل ازدراء بالمنقول، هذا ظاهرٌ لمن تدبره، وسَلِمَ من النفاق، ومن الزندقة، والإلحاد في عقيدته»^(٣).

٩ - قال محمود سُكْرِي الألويسي رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١٣٤٢ هـ) في ردِّه على الرَّافِضِي الذي طعنَ في عرضِ الصَّحَابِي الجليل معاوية بن أبي سُفْيَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

«أَتَظُنُّ يَا لِعَيْنِ! يَا حَطَبَ سَجِينٍ؛ أَنْ كُلَّ النَّاسِ كَالرَّوَاغِضِ؛ أَوْلَادُ مُتَعَةٍ وَزَنَى! وَمِنْشَوِّهِمِ مِنَ الْفَوَاحِشِ وَالْحَنَاتِ؟ كَلَّا مَا شَارَكَكُمْ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ، وَلَا ضَاهَاكُمْ فِيهَا هُنَالِكَ إِلَّا مَنْ كَفَرَ وَجَحَدًا!»^(٤).

(١) «تفسير ابن كثير»، (٧/ ٣٦٢).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن»، (١٦/ ٢٩٧).

(٣) «الكبائر»، (ص ٢٥٠).

(٤) «صَبُّ الْعَذَابِ عَلَى مَنْ سَبَّ الْأَصْحَابَ»، (ص ٤٠٤).

١٠- قال عبد العزيز بن باز رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت: ١٤٢٠هـ): «وأفيدكم بأن الشيعة فرقٌ كثيرة، وكل فرقة لديها أنواع من البدع، وأخطرها فرقة الرافضة الخمينية الاثنا عشرية؛ لكثرة الدُّعاة إليها، ولما فيها من الشرك الأكبر، كالاستغاثة بأهل البيت، واعتقاد أنهم يعلمون الغيب، ولا سيما الأئمة الاثنا عشر حسب زعمهم، ولكونهم يكفرون ويسبون غالب الصحابة، كأبي بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا نسأل السلامة مما هم عليه من الباطل»^(١).

وأما تكفير المُعِينين منهم، فأمر معروف إذا توفرت شروط التكفير فيه وانتفت عنه موانعه، وأضرب على ذلك مثالين:

الأول: ما جاء في بيان مؤتمر رابطة العالم الإسلامي الثالث، ما نصه: «لقد تبين للمشاركين في المؤتمر، أن الخميني داعيةٌ ضلال»^(٢)، جرَّ على المسلمين من المصائب والفتن، ما مزق الشمل، وأن منهجه خارجٌ على الإسلام وتعاليمه، ويشكل خطورة على أمة الإسلام؛ لذا فإنهم يطلبون الحكام والمنظمات، والشعوب الإسلامية، بمقاطعته على مختلف المستويات، والتصدي لتحركاته على الساحة الإسلامية»^(٣).

الثاني: قال محمد ناصر الدين الألباني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت: ١٤٢٠هـ)، مجيباً على سؤالٍ وجه إليه^(٤)، عن حكمه في الخميني، ما نصه: «فقد وفقت على الأقوال الخمسة التي نقلتموها عن كتب المسمى بـ(روح الله الخميني) راغبين مني بياناً حكيمي فيها، وفي قائلها، فأقول، وبالله تعالى وحده أستعين: إنَّ كل قول من تلك الأقوال الخمسة كفر بواح، وشرك صراح؛ لمخالفته للقرآن الكريم، والسنة المطهرة، وإجماع الأمة، وما هو معلوم من الدين بالضرورة؛ ولذلك فكل من قال بها، مُعتقداً، ولو ببعض ما فيها، فهو مشرك كافر، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم»^(٥).

(١) «مجموع فتاوى ومقالات عبد العزيز بن باز»، ٤/ ٤٣٩.

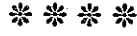
(٢) ولمعرفة عقيدته وأقواله، يُنظر: «عقيدة الخميني - دراسة تحليلية نقدية -»؛ للباحث محمد يحيى سكيك، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

(٣) البيان صدرَ في ربيع الأول، لعام (١٤٠٨هـ).

(٤) والسؤال هو الدكتور بشار عواد معروف؛ الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي - آنذاك -.

(٥) صورة الفتوى منشورة على موقع الشيخ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (<http://www.alalbany.net/5355>).

وبعد؛ فهذا حُكم أئمة الإسلام، الحُقَّاق الأعلام في الرَّافضة، ومَن اعتقد عقيدتهم الفاسدة،
وانتحل آراءهم الكاسدة، التي فاقت في السُّوء الأديان والمِلل، وبزَّت في الضلال الفِرَق والتَّحل.
فيا لثبور أعداء الصَّحابة، وأمَّهات المؤمنين، ويا ويل الطاعنين في كتاب رب العالمين، وسُنَّة
الهادي الأمين.



الفصل الثاني: ترجمة المُصنّف

ويشتمل على تمهيد، وأحد عشر مبحثًا:
تمهيدٌ.

المبحث الأول: اسمه، وكُنيتُه، ونسبُه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية.

المبحث الثالث: هجرته في طلب العلم.

المبحث الرابع: شيوخه.

المبحث الخامس: تدريسه في المسجد النبوي.

المبحث السادس: تلاميذه، والآخذون عنه.

المبحث السابع: علمه، وعمله، وأخلاقه، وورعه.

المبحث الثامن: نبذه للتقليد، واهتمامه بالعقيدة.

المبحث التاسع: مصنفاته.

المبحث العاشر: مكانته، وثناء العلماء عليه.

المبحث الحادي عشر: وفاته.



ترجمة محمد حياة السندي رحمته الله (١)

وابنُ حياة العارف السندي ❖ وهو المحدث الضي السندي (٢)

تمهيد:

لا شك أن السندي — وهي من بلاد باكستان الآن — من البلاد السعيدة التي هبت عليها نفحة الإسلام في أواخر القرن الأول من الهجرة؛ فقرت به أعين أهلها، ونبع فيها نوابغ من العلماء الأعلام، وأدباء وشعراء الإسلام؛ شاركوا في خدمة الدين والعلم بنصيب وافر، فكان لهم مؤلفات نافعة، وآثار طيبة، في مختلف العلوم الإسلامية، من تفسير، وحديث، وعقيدة، وسيرة، وفقه، وأصول، وأدب، وتاريخ، وغيرها من علوم الشريعة والعربية.

(١) انظر مصادر ترجمته:

- «شُبة المرجان في آثار هندستان»؛ غلام علي آزاد البلكرامي، (ص ١٧٧) — وما بعدها.
 - «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»؛ محمد خليل بن علي المرادي، (٤/ ٣٤).
 - «السحاب المروم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم» الشهير بـ «أبجد العلوم»؛ صديق حسن خان القنوجي، (٣/ ١٦٩).
 - «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين»؛ إسماعيل باشا الباياني البغدادي، (٢/ ٣٢٧).
 - «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» المسمى: «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر»؛ عبدالحق بن فخر الدين الحسني، (٦/ ٨١٥).
 - «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المُشرَّفة»؛ محمد بن جعفر الكتاني، (ص ١٣٦).
 - «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمُسلّسات»؛ عبدالحق بن عبدالكبير الكتاني (١/ ٢٦٤).
 - «جليّة البشر في تاريخ القرن الثالث عشر»؛ عبدالرزاق بن حسن البيطار، (٢/ ١٧٤). 1247845
 - «الأعلام»؛ خير الدين بن محمود الزركلي، (٦/ ٣٤٤).
 - «الإمام المحدث الفقيه الشيخ محمد حياة السندي مستند الحجاز ورئيس علماء المدينة المنورة في عصره»؛ لأخي عبد الباقي ابن شيخنا محمد إدريس السندي — الذي جاد عليّ بنسخته بخط يديه.
 - «سطور من حياة محدث المدينة الإمام محمد حياة السندي»؛ أ. د. عبدالغفور بن عبدالقيوم السندي.
 - مقدمة تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي لكتاب: «فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور»، (ص ٨-٢٢).
- (٢) «سلك الدرر»، (١/ ١٧٧).

وَمِنْ أَبْرَزَ مَنْ ظَهَرَ فِيهَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقُدَامَى: الْإِمَامُ أَبُو يَعْقُبَ نَجِيجُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّنْدِي، ثُمَّ الْمَدِينِي، صَاحِبُ كِتَابِ «الْمَعَاذِي» وَالْإِمَامُ فِيهَا، الْمُتَوَفَى سَنَةَ (١٧٠هـ)^(١)، وَمِنْ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ أَخْرَجَ أَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةَ حَدِيثَهُمْ فِي كُتُبِهِمُ الْمَعْرُوفَةَ، كَالْمُحَدِّثِ النَّبِيلِ الْحَافِظِ خَلْفِ بْنِ سَالِمِ السُّنْدِي، الْبَغْدَادِي، الْمُتَوَفَى سَنَةَ (٢٣١هـ)^(٢)، وَقَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَهُ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِهِ: «السُّنَنِ».

وَامْتَدَّتْ مَآثِرُهُمْ هَؤُلَاءِ الْأَسْلَافِ السُّنْدِيِّينَ فِي أَعْقَابِهِمْ إِلَى الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ، فِيهِ سَطَعَ نَجْمُهُمْ، وَنَبَغَ عُلَمَاؤُهُمْ، وَكَثُرَ مُتَعَلِمُوهُمْ كَثْرَةً بِالْغَيْةِ، وَكَانَ فِيهَا آفَافٌ مِنَ الطُّلَبَةِ وَالْمُحَصِّلِينَ، وَمَثَلٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُعَلِّمِينَ^(٣).

وَبَرَّرَ مِنْ جَمَاهُورِ عُلَمَائِهَا جَمَاهِرَةٌ مِنْ رِجَالِهَا عُرِفُوا بِالْعِلْمِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَالْفِقْهِ، وَالتَّحَدِيثِ، فِي مَخْتَلَفِ الْأَصْقَاعِ شَرْقًا وَغَرْبًا، عَجْمًا وَغَرْبًا.

وَكَانَ مِنْ أَبْرَزِهِمُ الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ الْفَقِيهُ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ السُّنْدِي الْكَبِيرُ، نُوْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي، صَاحِبُ الْحَوَاشِي الشَّهِيرَةِ عَلَى كُتُبِ الْحَدِيثِ السِّتَةِ، وَمُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ^(٤)، الَّذِي نَبَغَ بِهِ تَلْمِيزُهُ مُؤَلَّفَ هَذِهِ الرَّسَالَةِ «الرُّكُضَةُ» الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ، مُحَدِّثِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ مُحَمَّدِ حَيَاةِ السُّنْدِي - رَحِمَهُ اللَّهُ وَبَلَّلَ بِاللُّدَى مِثْوَاهُ-^(٥).



-
- (١) انظر ترجمته: (سير أعلام النبلاء)، (٧/٤٣٥).
- (٢) انظر ترجمته: (سير أعلام النبلاء)، (١١/١٤٨).
- (٣) انظر: نزهة النواظر، (٦/٣٠١) وما بعدها.
- (٤) انظر ترجمته: سلك الدرر، (٤/٣٤)، فهرس الفهارس، (١/٣٥٦).
- (٥) هذه المقدمة اقتبسها الباحث - مع إضافات منه - من مقدمة عبدالفتاح أبو غدة على كتاب: «درهم الصرة في وضع الديدن تحت الشرة»؛ لمحمد هاشم التتوي السندي، (ص ١٠-١١).

المبحث الأول: اسمه، وكُنْيته، ونسبُه:

- اسمه، وكُنْيته:

هو العلامة الشَّهير، والمُحدِّث الكبير، والمُسنِّدُ النَّحْرِير أبو البقاء^(١) محمد حياة بن إبراهيم الشَّهير بـمُلا فلاربه) السَّنْدِيُّ أصلاً ومولداً، المَدَنِيُّ إقامةً ووفاءً، الحَنَفِيُّ مذهباً، الأَثَرِيُّ اعتقاداً ومَشْرَباً.

- نسبه:

يرجع نسبه إلى قبيلة سَنَدِيَّة عُرِفَتْ بقبيلة (جاجر)، يُقال: إنَّها هاجرت مِن (راجبوتانه) أحد أقاليم الهند، وما قِيلَ: إنَّ أصول الشيخ ترجع إلى العباسيين؛ فليس له مُستند، ولا دليل^(٢). يقول تلميذه العلامة الأديب غلام علي آزاد البلكرامي (ت ١٢٠٠هـ): «سألتُ الشيخ يوماً عن أصله ونسبه؛ فكتب لي عن رقعة قرطاس ما نصَّه: والدُ الفقير محمد حياة السندي المدني اسمه: ملا فلاربه^(٣) من قبيلة (جاجر) الساكن في أطراف (عادل بور)، والسيد موسى القادري الساكن في (كوته) يعرفه^(٤)».

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية:

- مولده:

وُلِدَ المُترجم له في بيت العلم والعلماء، في قرية صغيرة قريبة من مدينة (عادل بور) من محافظة (كهرتكي) من ضبانات (سَنَدِكُر)، ولم أقتب في مصادر ترجمته حتى تحديد تاريخ ولادته^(٥).

(١) لم تذكر مصادر ترجمته كُنْيته، ولم تُشر إليها، خلا ما وجدته في: «حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر»؛ عبدالرزاق بن حسن البيطار، (١٧٤/٢).

(٢) «محمد حياة السندي مُسنِّد الحجاز ورئيس المُحدِّثين بالمدينة المنورة في عصره»، (ص ٧).

(٣) تباينت المصادر في ذِكْر اسم أبيه، فتلميذه البلكرامي ينقلُ عنه: أن اسم والده (ملا فلاربه) والمرادي واللكنوي وباقي المصادر: (إبراهيم)، ولعلَّ إبراهيم اسمه بالعربية، و(ملا فلاربه) لقبه بالسندية، والله أعلم، وانظر لمزيد تفصيل: المرجع السابق، (ص ٨-١٠).

(٤) «سبحة المرجان»، (ص ١٧٧).

(٥) ويُرجَّح د. عبدالقيوم السندي أنَّه وُلِدَ في حدود سنة (١٠٨٠هـ). انظر: «سطور من حياة مُحدِّث المدينة محمد حياة السندي»، (ص ٦).

- نشأته العلمية:

المصادر التي بين أيدينا شحيحةً بأخبار أسرته وتفاصيل نشأته العلمية، إلا أنه يمكننا القول بأنه **كَلَّمَهُ** نشأ في مسقط رأسه وترعرع فيه، وتربى في حجر والده الذي كان من علماء وقته، فلُقِبَ (مُلاً) الذي يُطلق على أهل العلم، والمعهود في طلب العلم البدء بتعلم القرآن الكريم، ومبادئ اللغة العربية، والعلوم الدينية على مشايخ منطقته كما هو السائد في تلك الحقبة.

ثم خرج منها طلباً للعلم إلى بعض مراكزه من المدارس الدينية داخل إقليم السند، حتى وصل إلى عاصمة البلاد - في تلك الأيام - مدينة (تته) فبدأ ينكب على طلب العلم، والأخذ على علمائها ومشايخها^(١).

قال الباحث: المُتأمل يجد أن العلامة المؤرخ خليل المُرادى أخطأ في تسمية المدينة، فقال: (تستر)، وذلك في كتابه: «سلك الدرر»، كما أخطأ في أن المُترجم سافر إليها، على الرغم أنه ابن المدينة نفسها، وفيها كانت ولادته! وكانت هي قاعدة لبلاد السند، ولا توجد فيها مدينة باسم (تستر)، وتبعه في ذلك غيره من المترجمين للإمام السندي^(٢).

المبحث الثالث: هجرته في طلب العلم:

من تَمَثَّل سير سلفنا الصالحين، ونظر في حياة أئمتنا المُصلحين، وسرَّ طريقة مَنْ بعدهم من التابعين؛ عِلِمَ أَنَّ الرحلة في طلب العلم سُنَّةٌ مَضُووا عليها، وَسِمَةٌ اتصفوا بها، وما بَرَزَ مِنْهُمْ مَنْ بَرَزَ إِلَّا بِالرَّحَلَةِ.

يقول ابنُ خَلْدُون **كَلَّمَهُ**: «إِنَّ الرحلة في طلب العلوم، ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما يتحلون به من المذاهب والفضائل: تارة علماً وتعلماً وإلقاءً، وتارة محاكاةً وتلقيناً بالمباشرة؛ إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها. فلقاء أهل العلوم، وتعدد المشايخ، يفيد تمييز الاصطلاحات، بما يراه من اختلاف طرقهم فيها، فيجرد العلم عنها ويعلم أنها أنحاء تعليم وطرق توصيل. وتنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام في

(١) «سطور من حياة محدث المدينة محمد حياة السندي»، (ص ٦).

(٢) انظر: «موجز ترجمة الإمام أبي الحسن السندي الكبير»، د. عبدالقيوم السندي، (ص ١-٢).

الملكات. ويصحح معارفه ويميزها عن سواها مع تقوية ملكته بالمباشرة والتلقين وكثرتها من المشيخة عند تعددهم وتنوعهم فالرحلة لا بد منها في طلب العلم، لاكتساب الفوائد والكمال بقاء المشايخ ومباشرة الرجال»^(١).

ومن يُدقق النظر في أحوالهم ووسائل تنقلهم يُدرك كبر المعاناة التي كابدها، وكثرة المشاق التي كانوا يلاقونها، ولم يمنعهم ذلك عن هجرة الأوطان والخِلاَن؛ للحوق بركب العلماء. وصاحبنا المترجم رَحَلَ في شبابه إلى الحجاز استجابةً لنداء العلم، ورغبةً في التحصيل على أكابر المُحدِّثين والعلماء، «فمشى على الرأس عَوْضَ القدمين، وسارع إلى تحصيل السعادة في الحرمين -زادهما الله مهابةً وكرامةً- وتشرف بمناسك البيت الحرام، وتوطن مدينة النبي ﷺ، وركز قدمه في مقام التَّبَتُّل، وما ادَّخَرَ مِنْ أسباب المَعاشِ سوى التَّوَكُّل، وتشمَّرَ لتحصيل العُلُوم، وفضَّ الخِتَامَ عن رحيقِ مختم، وتلمذ على العلامة الفهامة مولانا الشيخ أبي الحسن السندي نزيل المدينة السكينة -نور الله ضريحه-»^(٢) وتعلم على كثير من علماء الحرمين الشريفين، ثم انتهى به المُقام في طيبة الطيبة، ولم يزل مُتعلِّمًا، وعالمًا باذلاً إلى أن اخترمته مَنِيَّتُهُ، ولقي ربه -سبحانه وتعالى- بعد حياة حافلة بالعلم والتعليم، والدعوة إلى الله، والمنافحة عن سنَّة رسول الله ﷺ.

المبحث الرابع: شيوخه:

ابتدأ بكبار علماء بلده، وأجلَّة مشايخ قُطْرِهِ -ولم ترصد كُتُب التراجم مزيدَ تفصيل عن هذه الحقبة- ثمَّ لَمَّا حطَّ رَحَلُهُ في أرض الحجاز حجَّ البيت الحرام، وأخذ عن علماء مكة الأعلام، ثمَّ يَمَمَ وجهه صوب المدينة النبوية وتوطنَ فيها وكانت أهمَّ محطات حياته العلمية تحملاً وأداءً، وفي هذا المبحث نُسلطُ الضوء على أهمِّ شيوخه:

١- والده الشيخ الملا إبراهيم (فلاريه) العادلَقوري السندي رَحِمَهُ اللهُ: تربي في حجره، وأسهمت

هذه التربية الحسنة في تكوين شخصية المترجم وجنوحه نحو العلم والتحصيل.

(١) «مقدمة ابن خلدون»، (١/٣٤٨) -ملخصاً-.

(٢) «سبحة المرجان»، (ص ١٧٧-١٧٨).

٢- محدّث الحجاز، المُسنِّد أبو البقاء وأبو الأسرار حسن بن علي العُجيمي، المكي رَحِمَهُ اللهُ (ت ١١١٣هـ) الإمام الشهير بشيخ الشيوخ؛ كان لا يخلي أوقاته من قراءة الحديث وسماعه، تصدر للتدريس بالمسجد الحرام، ووُلِّي إمامة المقام الحنفي وخطابة المسجد الحرام زمنًا^(١).

٣- الشيخ العلامة المُحدِّث أحمد بن محمد بن أحمد النَّخَلي، المكي رَحِمَهُ اللهُ (ت ١١٣٠هـ) لازم التدريس بالمسجد الحرام، وانتفع به الناس، ووُلِّي إمامة المقام الشافعي بالمسجد الحرام زمنًا، وكان يُقدِّم للصلاة على جناز العلماء تقديرًا له^(٢).

٤- الشيخ العلامة، مُسنِّد الحِجَاز عبدالله بن سالم بن محمَّد البصري، المكي رَحِمَهُ اللهُ (ت ١١٣٤هـ). قال الزَّبيدي: الإمام المُحدِّث حافظُ البلاد الحِجَازِيَّة ا.هـ. صنَّف: «الإمداد بمعرفة علوم الإسناد» طُبِع بتحقيق العربي الدائر الفرياطي، و«ضياء الساري شرح صحيح البخاري» لم يُتمه، قال عنه الوجيه الأهدل: إنَّ شرحه على الصَّحيح عزَّ أن يلقى له وِشال^(٣)، وغيرها، انتفع به الكثيرون ممَّن ورد الحِجَاز، ومِنهم المُترجم له، وقد أجاز له بمروياته. وقد ساق السنديُّ أسانيدَه لكتب السنة عن شيخه في رسالة خاصة، وذكرَ فيها روايته لصحيح البخاري، وصحيح مُسلم، وسنن أبي داود، والجامع الكبير للترمذي، والسنن الصغير للنسائي، وسنن ابن ماجه، ومسنن الدارمي، وسنن الدارقطني، ومسنن الإمام أبي حنيفة للحرثي، وموطأ الإمام مالك، ومسنن الإمام الشافعي، ومسنن الإمام أحمد بن حنبل، ومسنن الطيالسي، ومعجم الصغير للطبراني، ونوادير الأصول للحكيم الترمذي، وسنن البيهقي ودلائل النبوة له، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والأربعين للنووي، والمصابيح للبخاري، والجامع الكبير والصغير للسيوطي، وختمها برواياته للحديث المسلسل عن شيخه البصري^(٤). تُوفي يوم الاثنين، رابع رجب من السَّنة المذكورة^(٥).

(١) ترجمته في: «فهرس الفهارس»، (٢/ ٨١٠).

(٢) المرجع السابق، (٢/ ٢٥١).

(٣) المرجع السابق، (١/ ١٩٧).

(٤) وعندي نسختان من الرسالة، الأولى مصورة من مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، والثانية من مركز جمعة الماجد، انظر الملاحق: (٢)، (٣) في نهاية الرِّسالة.

(٥) انظر: «تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار»؛ عبدالرحمن بن حسن الجبري، (١/ ١٣٢)، «أبجد العلوم»

(٣/ ١٧٧)، «فهرس الفهارس» (١/ ١٩٣-١٩٩)، وانظر «سبحة المرجان»، (ص ١٧٨).

قال الشيخ محمد حياة : «فقد أجازني بصحيح البخاري الشيخ عبدالله بن سالم المكي حدثني محمد بن علاء الدين البابلي المصري...»^(١) ثم ساق الإسناد المتصل إلى باقي الكتب المذكورة.

قال الباحث: وهؤلاء الشيوخ الثلاثة: (النخلي، والبصري، والعجمي) ينتهي إليهم غالب أسانيد من بعدهم من العلماء في الحجاز واليمن ومصر والشام وغيرها من البلدان.

٥- العلامة المحقق أبو الحسن محمد بن عبدالهادي السندي، المدني رحمته الله (ت ١١٣٨) المدرّس بالمسجد النبوي، وشارح مسند الإمام أحمد، ومُحشي الأُمّت السّت، نزيل المدينة المنورة، لم تكن علاقة الشيخ محمد حياة بشيخه أبي الحسن تلمذة عابرة، بل كانت علاقة صُحبة ومُلازمة واقتداء، حتى أنه جلس مجلسه بعد وفاته أربعاً وعشرين سنة، فليسَ بغريب أن يُعدَّ عمدة سُيوخه (٢).

قال الباحث: يشبه على كثيرين الشيخ محمد حياة، بشيخه أبي الحسن، وكذا تلميذه أبي الحسن (الصغير) بشيخه أبي الحسن (الكبير)، والأخير هو صاحب الحواشي المشهورة على كُتب السنة.

٦- الشيخ العلامة أبو الطاهر محمد بن إبراهيم بن حسن الشافعي الكُردي الكُوراني، المدني رحمته الله (ت ١١٤٥هـ)، الإمام العالم العلامة النحرير الفهامة المُسند الثقة، صنّف: «اختصار شرح شواهد الرّضي للبغدادي»، تُوفي بالمدينة النبوية من السنة المذكورة، ودفن بالبقيع^(٣).

وقد خرّج لنفسه مشيخة، ذكر فيها أعيان العلماء الذين سمع منهم، وأجازوا له في مختلف كتب الحديث وغيره.

قال الباحث: أما ما ذكرته بعض التراجم وقلّدها بعض المعاصرين من تلمذة الشيخ محمد حياة على علامة الهند الشيخ ولي الله الدهلوي، وملازمته لمحمد معين بن محمد أمين التتوي السندي؛ فلا دليل عليه ولا مُستند من كُتب أصول التراجم، والله أعلم^(٤).

(١) «ثبت مرويات الشيخ محمد حياة السندي»، مخطوطة، (ق ١).

(٢) ترجمته في: «سلك الدرر»، (٢/١٠٤)، وكتب الأستاذ الدكتور عبدالقيوم السندي رسالة نال بها الدكتوراه من جامعة أم القرى بعنوان: «الإمام أبو الحسن السندي (الكبير) حياته، وآثاره».

(٣) انظر: «سلك الدرر»، (٢/٧٩)، «معجم المؤلفين»؛ عمر رضا كحّالة، (٢/٨).

المبحث الخامس: تدريسه في المسجد النبوي:

كَانَ الْعَلَمَةُ السَّنْدِي رَحَلَةَ الطَّالِبِينَ، وَغَايَةَ الْمُسْتَجِيزِينَ، لَا سِيَّمَا بَعْدَ تَوَلِيهِ التَّدْرِيسَ وَالِإِسْمَاعَ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ حَلَفًا لِشَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ السَّنْدِي؛ وَظَلَّ عَلَى السَّنَةِ مُدَّةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً^(١)؛ مِمَّا أَتَا حِلْمًا وَافِرَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَطُلَّابِهِ التَّلْمِذَ عَلَى يَدَيْهِ، وَالْأَخْذَ عَنْهُ، وَالِاتِّصَالَ بِسُنْدِهِ. قَالَ تَلْمِيزُهُ الْبَلْكَرَامِي رَحِمَهُ اللهُ: وَشَدَّ حِزَامَهُ عَلَى دَرَسِ الْحَدِيثِ الْمَحْمَدِيِّ، وَأَفْنَى عَمْرَهُ فِي خِدْمَةِ الْكَلَامِ الْمَصْطَفَوِيِّ، وَكَانَ يَعْظُ النَّاسَ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بِالْمَسْجِدِ الْمَعْلِيِّ، وَيَقْتَحِمُ عَلَيْهِ جَمَّ غَفِيرٍ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمَصْطَفِيِّ^(٢).

وَيُخْبِرُنَا الْعَلَمَةُ مُحَمَّدُ عَابِدُ السَّنْدِي رَحِمَهُ اللهُ^(٣) عَنْ شَيْخِهِ الْعَلَمَةِ صَالِحِ الْفَلَانِيِّ عَنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ سَعِيدِ سَفَرٍ (تَلْمِيزُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ حَيَاةً) عَنْ قِصَّةِ تَرْشِيحِ الْمُتَرْجِمِ لِلتَّدْرِيسِ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ: «لَمَّا قَرَّبَ وَقْتُ رَحِيلِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ التَّفَّ حَوْلَهُ تَلَامِذَتَهُ وَاسْتَشَارَوْهُ فِي اسْتِخْلَافِ أَحَدٍ تَلَامِذَتِهِ عَلَى مَسْنَدِ دَرَسِهِ، فَأَمْرَهُمْ بِمَلَازِمَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ حَيَاةً، وَأَمْرَهُمْ بِالْحَضُورِ فِي حَلْقَةِ دَرَسِهِ بِالْحَرَمِ الشَّرِيفِ، فَتَعَجَّبُوا مِنْ ذَلِكَ وَاسْتَكْرَهُوا الْأَمْرَ إِلَّا أَنَّهُمْ سَكَنُوا جَمِيعًا، فَلَمَّا خَرَجُوا مِنْ مَجْلِسِ الشَّيْخِ بَدَعُوا يَتَكَلَّمُونَ فِي الشَّيْخِ مُحَمَّدِ حَيَاةً، وَيَعْدُونَ مَعَايِيهِ، وَبَعْدَ وَفَاةِ الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ اجْتَمَعُوا حَوْلَ الشَّيْخِ وَتَظَاهَرُوا بِرِضَاهِمُ لِلْحَضُورِ فِي حَلْقَتِهِ، وَأَرَادُوا إِظْهَارَ عِجْزِهِ، فَلَبَّى الشَّيْخُ طَلِبَهُمْ -عَمَلًا بِأَمْرِ شَيْخِهِ- وَبَدَأَ دَرَسَهُ بِشَرْحِ تَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ، فَلَمَّا فَرَّغَ الطَّالِبُ مِنْ قِرَاءَةِ الْعِبَارَةِ -عَلَى طَرِيقَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي التَّدْرِيسِ- بَدَأَ الشَّيْخُ بِشَرْحِ الْكِتَابِ وَبَيَانَ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَأَتَى بِشَرْحِ عَجِيبٍ وَتَحْقِيقٍ بَدِيعٍ مَعَ فِصَاحَةِ الْكَلَامِ وَرُوعَةِ الْبَيَانِ -وَقَدْ أَطْلَقَ اللهُ لِسَانَهُ وَحَلَّ عَقْدَتَهُ- فَتَحِيرَتْ عَقُولُ

(١) لعلَّ أولَ مَنْ ذَكَرَ تَلْمِيزَةَ الْمُصَنَّفِ عَلَى مُحَمَّدِ مَعِينِ التَّنَوِيِّ هُوَ الْمُرَادِيُّ، كَمَا فِي كِتَابِهِ: «سَلَكُ الدَّرَرِ»، (٤/٣٤)، وَتَبِعَهُ عَبْدِ الْحَيِّ الْحُسَيْنِيُّ فِي كِتَابِهِ: «نَزْهَةُ النَّوَظِرِ»، (٦/٨١٥)، حَيْثُ قَالَ: قَرَأَ الْعِلْمُ عَلَى مُحَمَّدِ مَعِينِ التَّنَوِيِّ!، وَمِنْ الْمُعَاصِرِينَ د. عَبْدِ الْمَجِيدِ جَمْعَةَ طَهَ، فِي مَقْدَمَةِ تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ الْمُصَنَّفِ: «رِسَالَةٌ فِي حُكْمِ إِعْفَاءِ اللَّحْيِ»، (ص ٢٠)، وَالنَّظَرُ فِي تَرَاجُمِ تَلَامِيزَةِ الْمُصَنَّفِ لِشَيْخِهِمْ، مِثْلُ: غَلَامِ عَلِيِّ آزَادِ الْبَلْكَرَامِيِّ فِي كِتَابِهِ: «سَبِيحَةُ الْمَرْجَانِ» (ص ١٨٧)، - وَهُوَ أَسْبَقَ مِنْ تَرْجَمِ لَهُ -، يَجِدُ أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا الشَّيْخَيْنِ ضَمَّنَ شَيْوِخَهُ! وَلَعَلَّ اللَّبْسَ حَصَلَ بِسَبَبِ مُعَاصِرَتِهِمْ لَهُ.

(٢) انظر: (سلك الدرر)، (٤/٣٤).

(٣) انظر: «سبيحة المرجان»، (ص ١٧٨).

(٤) انظر ترجمته الموسعة: «الإمام المحدث الفقيه محمد عابد السندي الأنصاري رئيس علماء المدينة المنورة في

عصره»؛ د. سائد بن محمد يحيى بكداش.

الطلبة واندھشوا مما سمعوا ما لم يكن يخطر على بالهم، وفي نهاية الدرس التفوا حول شيخهم الجديد فاعترفوا بفضلهم عليهم، ولازموا درسه^(١).

المبحث السادس: تلاميذه، والآخذون عنه:

أشادَ المُترجمونَ للعلامة السُّنْدي بعلوِّ كعبه، وكبير قدره؛ مما حدا بطلبة العلم أن يقصدوه، وبالرحلة يُفردوه، ومن علمه الرُّوي ينهلوا، ومن عذب نمير فقهه يرتوا «فانتفع به خلق كثير من العرب والعجم، وارتوى بمنهله عطاءش هيم من أصحاب الهمم، وأقبل عليه قُطان الحرمين، ومصر، والشام، والروم، والهند بالاعتقاد والانقياد، فتح الله عليه بمواهب سنبة، وعاش عيشة مرضية»^(٢) وقد تخرَّجَ به ما لا يكاد يُحصى من التلاميذ، ومما يُتطرف به أن المُترجم «رُزق السُّعد في تلاميذه؛ فقد نَجِبَ به ثلاثةٌ من أصحابه كُلُّهم اسمه (محمد): محمَّد بن عبد الوهاب -عالم نجد-، ومحمَّد بن إسماعيل الصُّنعاني -عالم صنعاء-^(٣)، ومحمد بن أحمد السُّفاري -عالم الشام-^(٤)، وسنذكر في هذا المبحث أبرز تلاميذه^(٥):

- ١- العلامة الفقيه السيد علي بن إبراهيم بن جمعة العبسي سبط الكيلاني الشهير بـ(العطار) الحنفي، الحلبي كَتَبَهُ (ت ١١٧١ هـ)، أخذ عن علماء المدينة الحديث وغيره، وأخذ عن الشيخ محمد حياه السندي^(٦).
- ٢- العلامة عبد الرحمن بن جعفر الشافعي، الدَّمشقي الشهير بـ(الكردي) كَتَبَهُ (ت ١١٧٢ هـ)^(٧).

(ت ١١٧٢ هـ)^(٨).

-
- (١) انظر القصة: جزء تراجم مشايخ الشيخ محمد عابد (مخطوطة)، (ق ١٦)، بواسطة مقدمة أ.د. عبد القيوم السُّنْدي على كتاب: «الجنة في عقائد أهل السنة»؛ للعلامة محمد حياة السندي، (ص ١٤).
 - (٢) «سبحة المرجان»، (ص ١٧٨).
 - (٣) لم أقف في مصادر ترجمة المُصنِّف على ذكرٍ لتلمذة الصُّنعاني كَتَبَهُ عليه!
 - (٤) من كلمات الشيخ صالح بن عبد الله العصيمي في التعليق على رسالة المُصنِّف: «فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور» -شريط مسموع-.
 - (٥) رتبتهُم حسب سني الوفاة.
 - (٦) انظر: «سلك الدرر»، (٥/٢).
 - (٧) انظر: المرجع السابق، (١/٣٥٣-٣٥٤).

٣- مُحدِّثُ حَلَبَ عبدالكريم بن أحمد بن علوان المعروف بـ(الشراباتي)، الشافعي، الحلبي
رحمته الله (ت ١١٧٨)^(١).

٤- الشَّيْخُ النَّبِيلُ محمد زين العابدين بن عبدالله بن عبد الكريم المدني الحنفي الشهير
بـ(الخليفتي العباسي) رحمته الله (ت ١١٨٢)، ولد بالمدينة المنورة، ونشأ بها وطلب العلم فقرأ على أبيه في
عدة فنون وأخذ عن الشيخ محمد حياه السندي^(٢).

٥- الشيخ العالم عبدالمحسن بن محمد بن أسعد الأسكداري المدني الحنفي رحمته الله
(١١٨٣هـ). ولد بالمدينة ونشأ بها وطلب العلم فأخذ عن الشيخ محمد حياه السندي^(٣).

٦- الشيخ علي بن عبدالرحمن الإسلامبولي، الحنف الشهير بـ(الدفرداري) رحمته الله (ت
١١٨٣)، قَدِمَ المدينة وجاور بها وطلب العلم فقرأ على الشيخ محمد حياة السندي^(٤).

٧- مفتي الحنفيَّة في بلاد الشَّام علي بن محمد بن مراد بن علي المعروف بـ(المُرادي)،
البُخاري رحمته الله (ت ١١٨٤) أخذ عن الشيخ محمد حياة السندي، صنَّفَ: «الروض الرائض في عدم
صحَّة نكاح أهل السنة للروافض»^(٥).

٨- المُحدِّثُ أبو الحسن (الصغير) محمد بن صادق السَّنْدِي رحمته الله (ت: ١١٨٧) له «تَبَّتْ كَبِيرٌ»
و«شرح النخبة» في أصول الحديث^(٦).

(١) انظر: المرجع السابق، (١/٤١٥-٤١٦).

(٢) انظر: المرجع السابق (٢/١٠١).

(٣) انظر: المرجع السابق، (١/٤٦٠).

(٤) انظر: المرجع السابق، (٢/١٦).

(٥) انظر: المرجع السابق، (٢/١٨-٢٣).

قال الباحث: كتابه الروض الرائض؛ طبع طبعان: في دار ابن عباس، مصر، عام (٢٠١٠م)، دراسة وتحقيق د. عبدالله
عبدالقادر الطويل، ود. عبد الناصر قاسم تعتاع، وفي مكتبة الإمام البخاري، مصر، تحقيق وتعليق عبد العزيز بن صالح
المحمود، وفي تأليفه دلالة على اهتمام الشَّيْخ محمد حياة وتلاميذه بالرَّذِّ على هذه الفرقة الضَّالَّة.

(٦) انظر: «الأعلام»، (٦/١٦٠) ورأيت أنَّ العلامة الأهدل ينسب هذا الشرح لأبي الحسن السندي (الكبير). كما في
«النفس اليماني»، (ص ١٨٦).

٩- الإمام محمد بن أحمد بن سالم السَّفَّاريني، الحنبلي (ت: ١١٨٨)، قال رَحِمَهُ اللهُ في كلامه عن سُيُوخِهِ: «ومن مشايخي: الشَّيخ مُحَمَّد حياة السُّنْدِي؛ فقد أخذتُ عنه الحديث المُسلسل بالأولِيَّة، وقرأتُ عليه أوَّل الكُتُب السُّنَّة، وغيرها»^(١).

١٠- الشَّيخ الفقيه أحمد بن الحسن بن سعيد بركات الصَّنَعَانِي رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١١٩٦هـ)، لَمَّا حَجَّ أخذ عن الشَّيخ محمد حياة^(٢).

١١- مفتي زَيْد العلامة أبو المحاسن سُليمان بن يحيى بن عُمر مقبول الأهدل رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١١٩٧هـ) نجل العلامة اليماني الكبير يحيى الأهدل، من كتبه: «وشي حبر السَّمَر في شيء من أحوال السَّفَر» وهي رحلته التي استجازَ فيها من عُلماء الحرمين وغيرهم، وكان ممن لقي منهم الشَّيخ محمد حياة^(٣).

١٢- الشَّيخ العالم عبدالكريم بن عبدالرحيم بن إسماعيل الطاغستاني -المولد والشهرة- رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١١٩٨هـ) نزيل دمشق الشافعي -أجاز له-^(٤).

١٣- العلامة علي بن صادق بن محمد بن إبراهيم الحنفي الطاغستاني رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١١٩٩هـ) مدرس الحديث بها تحت قبة النسرة، رحل إلى الحجاز وجاور هناك مدة وأخذ بالمدينة عن الشَّيخ محمد حياة^(٥).

١٤- العلامة المُسنَد القاضي أحمد بن مُحَمَّد بن عبدالهادي قاطن رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١١٩٩هـ) من وُجَّهَاء عصره، وأعيان عُلماء صنعاء وقُضَّاتها، له مشيخة جلييلة، واشتغال بالأسانيد، وجمع أسانيده

(١) «تَبَّتْ الإمام السَّفَّاريني الحنبلي، وإجازَ أُنَّة لطائفَة من أعيان عُلماء عصره»؛ تحقيق وتعليق شيخنا مُحَمَّد بن ناصر العَجَمي، (ص: ١٩٣).

(٢) انظر: «البدرة الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»؛ محمد بن علي الشوكاني، (٢/٣٨٨).

(٣) انظر: المرجع السابق، (١/٢٢٦)، و«النَّفس اليماني والرُّوح الرُّوحاني في إجازة القضاة من بني الشوكاني»؛ للعلامة عبدالرحمن بن سليمان الأهدل (٣٤-٤٥).

(٤) انظر: «سلك الدرر»، (١/٤١٧).

(٥) انظر: المرجع السابق، (٢/١٥).

في كتاب سمّاه: «قُرّة العُيُون في أسانيد الفُنون»^(١)، وله مُصنّفات عديدة، ورسائل مفيدة، منها: «نفحات الغوالي في الأحاديث العوالي»، و«تحفة الإخوان بسند سيد ولد عدنان -منظومة في سند صحيح الإمام البخاري-» وفي اللغة: «نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف»، وفي التراجم: «إتحاف الأحاب بدمية القصر الناعمة لمحاسن بعض أهل العصر»، وغيرها^(٢).

١٥- الشيخ العالم علي بن محمد بن علي الزهري الشرواني الحنفي المدني رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٢٠٠هـ)، رئيس علماء الحنفية بالمدينة، ولد بالمدينة نشأ بها، أخذ عن جملة من العلماء كالشيخ محمد حياه السندي ولازمه إلى أن توفي^(٣).

١٦- العلامة الأديب غلام علي آزاد الواسطي، البلكرامي رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٢٠٠هـ)، من كُبراء شعراء الهند، يُلقَّب بـ(حَسَّانَ الهِنْد) يقول عن نفسه: «وقرأت أيام إقامتها صحيح البخاري على شيعي ومولاي محمد حياة السندي المدني وأخذت عنه إجازة الصحاح الستة وسائر مقروءاته، واقتطفت ثمارًا أيا نفع من غصون بركاته»^(٤).

١٧- الإمام المُجدِّد محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التَّميمي رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٢٠٦هـ)، تردد على علماء مكة المشرفة، والمدينة المنورة وأقام بها مدة يقرأ فيها على العالم الشهير محمد حياة السندي المدني، صاحب الحاشية المشهورة على صحيح الإمام البخاري!^(٥).

قَالَ الْبَاحِثُ: وَهَيْمَ صَاحِبِ «مَشَاهِيرِ عُلَمَاءِ نَجْدٍ» فِي نَسَبِ حَاشِيَةِ صَاحِبِ الْبُخَارِيِّ لِمُحَمَّدِ حَيَاةٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا لِشَيْخِهِ أَبِي الْحَسَنِ السَّنْدِيِّ الْكَبِيرِ.

١٨- المُحدِّثُ المُسنِّدُ عبد القادر بن أحمد بن عبد القادر الكوكباني رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٢٠٧هـ)^(٦).

(١) قال إبراهيم بن عبدالله بن إسماعيل الصنعاني -عن ثبّت قاطن-: «من أجلّ المؤلفات في هذا الباب؛ فإنه لا يكاد يشذ عنه كتاب في كلّ فنٍّ إلا وقد ذكر إسناده إلى مُصنّفه». «نفحات العنبر في تراجم أعيان وفضلاء اليمن في القرن الثاني»، (٤٢٧/١).

(٢) انظر: «نفحات العنبر»، (٤٢٣-٤٣٤)، «النفس اليماني» (٢٠٣-٢١٢).

(٣) انظر: «سلك الدرر»، (٢٤/٢).

(٤) انظر: «سبحة المرجان»، ص ٣٠٢ -بتصرف يسير-

(٥) انظر: «مشاهير علماء نجد وغيرهم»، عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، (١/٩-١٠).

(٦) ترجمته في: «حلية البشّر»، (٤٠٦-٤٠٧).

١٩- مفتي بعلبك العلامة هبة الله بن محمد بن يحيى بن عبد البعلي، الدمشقي رحمته الله (ت ١٢٢٤هـ) الشهير بالتاجي^(١).

٢٠- العلامة المُجتهد عبدالقادر بن أحمد بن عبدالقادر الحسيني رحمته الله (ت ١٢٠٧هـ) فخر اليمن، صَحِبَ العلامة محمد حياة زمانًا واستفاد منه، له من المُصنَّفات ما يزيد على الأربعين، منها: «حاشية القسطلاني»، «حاشية الجالين»، وفي اللغة «شرح نظم فصيح ثعلب» وغيرها^(٢).

٢١- الشيخ المُسنِد أمر الله بن عبدالخالق بن الزين المزجاجي رحمته الله (ت ١٢١٥هـ) أجازه الشيخ محمد حياة بثبت شيخه أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي، الموسوم بـ «الوجازة في الإجازة» لكتب الحديث مع ذكر بعض الأحاديث الممتازة» وكذلك أجاز والده الشيخ عبدالخالق^(٣).

المبحث السابع: علمه، وعمله، وأخلاقه، وورعه:

كان رحمته الله من العلماء العاملين، والمُصلحين المُربين، عظمت شمائله، واشتهرت فضائله، فكان يعيش في غير زمانه، مُنتطعًا على العلم والعبادة، حتى عدَّ من أعيان أوانه، ومن عاجل بُشراه، ثناء من خبره وشرف بُلقياه، ومن ذلك:

١- قال العلامة المؤرخ محمد خليل بن علي المُرادِي رحمته الله (ت ١٢٠٦هـ): «كان ورعًا متجرّدًا منزعلاً عن الخلق إلا في وقت قراءة الدروس، مثابرًا على أداء الجماعات في الصف الأول من المسجد النبوي»^(٤).

٢- قال تلميذه العلامة عبدالقادر بن أحمد بن عبدالقادر الحسيني رحمته الله (ت ١٢٠٧هـ) عن شيخه: «العلامة الوليُّ محمد حياة السندي، صحبته زمانًا طويلًا، ما سمعته يتكلم بمباح»^(٥).

٣- قال تلميذه المؤرخ غلام علي آزاد البلكرامي رحمته الله: «قَرَنَ العلم بالعمل، وَرَانَ الحسن بالحلل»^(٦).

(١) انظر: المرجع السابق، (٢ / ١٧٩-١٨٠).

(٢) ترجمته في «النفس اليماني» (١٨٥-١٩٥).

(٣) انظر: المرجع السابق، (٥٨-٦٦).

(٤) (سلك الدرر)، (٢ / ٨٤).

(٥) النفس اليماني، ص ١٩٠-بتصرف يسير جدًا.

(٦) «سبحة المرجان»، (ص ١٧٧).

المبحث الثامن: نبذة للتقليد، واهتمامه بالعقيدة:

أولاً: نبذة للتقليد:

رُغم أن المترجم رحمته الله نشأ في بيئة مذهبية على مذهب الأحناف، تميل في أغلب أحيائها للتعصب للمذهبي، حتى إنها قد تركت الدليل نصراً للمذهب؛ إلا أنه كان من العلماء المتمسكين بالدليل، لا يحدد عنه إلى اجتهادات العلماء، وأقوال الرجال، ولا أدل على ذلك رسالته الشهيرة الموسومة بـ «تحفة الأئام بالعمل بحديث النبي عليه الصلاة والسلام»^(١)، ومن غرر أقواله فيها:

«إن كان الرجل متبعاً لأبي حنيفة، أو مالك، أو الشافعي، أو أحمد رحمته الله، ورأى في بعض المسائل أن مذهب غيره أقوى منه فاتبعه كان أحسن في ذلك، ولم يقدح في دينه ولا في عدالته بلا نزاع؛ بل هذا أولى بالحق وأحب إلى الله ورسوله رحمته الله فمن يتعصب لواحدٍ معين غير الرسول رحمته الله ويرى أن قوله هو الصواب الذي يجب أتباعه دون الأئمة الآخرين فهو ضال جاهل؛ بل قد يكون كافراً يستتاب، فإن تاب وإلا قتل فإنه متى اعتقد أن يجب على الناس أتباع واحد بعينه من هؤلاء الأئمة رحمته الله أجمعين دون الأئمة الآخرين فقد جعله بمنزلة النبي رحمته الله وذلك كفر! بل غاية ما يقال أنه يسوغ أو يجب على العاتي أن يتخذ واحداً من الأئمة من غير تعيين زيد ولا عمرو...»^(٢)

وبدا كان رحمته الله من المناوئين للتعصب للمذاهب الفقهية على حساب الدليل والأثر، فعرف عنه دعوته للتمسك بالحديث والعمل به وإن خالف المذهب المتبوع، وعن ذلك يقول العلامة صالح بن محمد الفلاني رحمته الله (ت ١٢١٨ هـ): (قال شيخ مشايخنا محمد حياة السندي: «اللازم على كل مسلم أن يجتهد في معرفة معاني القرآن، وتتبع الأحاديث، وفهم معانيها، وإخراج الأحكام منها، فإن لم يقدر فعلية أن يقلد العلماء من غير التزام بمذهب؛ لأنه يشبه اتخاذه نبياً! وينبغي له أن يأخذ بالأحوط من كل مذهب، ويجوز له الأخذ بالترخيص عند الضرورة، أمّا بدونها فالأحسن الترتك.

(١) سيأتي الحديث عنه وعن طبعاته في (المبحث العاشر: مصنفاته).

(٢) «تحفة الأئام»، (ص ٣٠-٣١).

وأما ما أحدثه أهل زماننا من التزام مذاهب مخصوصة، لا يرى ولا يجوز كل منهم الانتقال من مذهب إلى مذهب = فجهل وبدعة وتعسف، وقد رأيناهم يتركون الأحاديث الصحاح غير المنسوخة، ويتعلقون بمذاهبهم من غير سند، إنا لله وإنا إليه راجعون» (١) هـ.

وقد عُرف عنه التركيزُ على لزوم الأثر، وأتباع الدليل والخبر، بل أخذ ذلك حيزًا كبيرًا من دعوته، إذ هو السبيلُ إلى السعادة والخير، كما أنَّ الجرمان كُلَّ الجرمان هو ترك العمل بالحديث النبوي، وينقل الفلاني -أيضًا- عن المترجم قوله: «لو تتبع الإنسان من النقول؛ لوجد أكثر ما ذكره، ودلائل العمل على الخير أكثر من أن تُذكر، وأشهر من أن تُشهر؛ ولكن لبس إبليس على كثير من البشر = فحسن لهم الأخذ بالرأي لا الأثر! وأوهمهم أن هذا الأولى والأخير! فجعلهم بسبب ذلك محرومين عن العمل بحديث خير البشر ﷺ، وهذه البلية من البلايا الكبرى» (٢).

وقد قرَّرَ ﷺ أنَّ من أهم أسباب تسليط الأعداء على بلاد الإسلام كثرة التفرق والتعصب، حيث قال:

«ومن جملة تسليط الله الفرنج على بعض بلاد العرب، والتتر على بعض بلاد الشرق كثرة التعصب والتفرق والفتن بينهم في المذاهب وغيرها. وكل ذلك من أتباع الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى» (٣).

ومما سجله له التاريخ في المنافحة عن السنة، والذب عنها، والوقوف في وجه تيار التعصب ولو كان أربابها من بني قومه أنه أَلَفَ رسالة سماها: «الدرة في إظهار غش نقد الصرة»؛ انتصر فيها إلى أن وضع اليدين على الصدر هي السنة في الصلاة، اتباعًا للأحاديث الواردة في ذلك، وإن كانت تخالف ما عليه الحنفية، وردَّها على رسالة: «درهم الصرة في وضع الأيدي تحت الصرة» لبلديه الشيخ محمد هاشم بن عبد الغفور السندي الحنفي.

ولمَّا بلغت «الدرة» الشيخ محمد هاشم، ردَّ عليها في رسالتين إحداهما: «ترصيع الدرة في درهم الصرة»، والثانية: «معيار النقاد في تمييز المغشوش من الجياد».

(١) «إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار»؛ صالح بن محمد بن نوح العمري، الشهير بـ(الفلاني) (ص ١٩٢).

(٢) المرجع السابق، (ص ١٩٣).

(٣) «تحفة الأنام»، (ص ٣١).

ولم يزل الشيخ في مُناقحته عن السُّنة، وردّه على مُخالفتها، فكتب ردًّا ثانيًا سَمّاها: «فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور».

وقد وُرت هذه الطريقة السُّنية تلاميذه من بعده، فهذا العلامة الكُتّاني يقول في معرض حديثه عن تلميذ المؤلف، الشيخ أبي الحسن السندي الصَّغير مُنوِّهاً باتباعه، وحرصه على الحق على ما علّمه عليه شيخه محمد حياة:

«وتَرَجَمَهُ الْفُلَّانِي فِي بُيْتِهِ الْكَبِيرِ قَائِلًا: كَانَ إِمَامًا عَالِمًا بِالسُّنَةِ وَأَثَارَهَا عَامِلًا بِهَا مُجْتَهِدًا، لَا عَصِيَّةَ فِيهِ، قَدْ يَعْمَلُ بِخِلَافِ مَذْهَبِهِ فِيمَا ظَهَرَ لَهُ فِيهِ الْحَقُّ عَلَى خِلَافِ مَذْهَبِ إِمَامِهِ؛ كَشَيْخِهِ مُحَمَّدِ حَيَاةِ السَّنْدِيِّ»^(١).

ويمكننا القول - في خلاصة هذا المطلب - أنَّ الشَّيخ مُحَمَّدَ حَيَاةٍ - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ نُشُوءِهِ فِي بَيْتَةِ طَغَتْ عَلَيْهَا الْمَذْهَبِيَّةِ - إِلَّا أَنَّ اتِّبَاعَهُ لِلسُّنَّةِ، وَتَمَسُّكُهُ بِالْعِلْمِ سَمًا بِهِ إِلَى أَنْ يَنْفَكَّ عَنْ أَغْلَالِ بَيْتِهِ، وَجُمُودِ بَعْضِ أَهْلِ زَمَانِهِ، ظَهَرَ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي مُصَنَّفَاتِهِ، وَمُدْرَسَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، الَّتِي بَرَزَ مِنْهَا أَعْلَامٌ فِي الْإِتِّبَاعِ، وَالِدَعْوَةِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالِدَّلِيلِ، بَعِيدًا عَنِ التَّقْلِيدِ وَالْجُمُودِ.

ثانيًا: اهتمامه بالعقيدة:

على الرغم من أنَّ الشَّيخ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نشأ في بيئة يغلب عليها المذهب الماتريدي^(٢) في العقيدة، والتَّعَصُّبُ لِلْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ فِي الْفَقْهِ - كَمَا أَسْلَفْنَا -، وَلَا شَكَّ أَنَّ لَهُذِهِ الْحَقْبَةَ تَأْثِيرًا فِي تَكْوِينِ

(١) «فهرس الفهارس والأبواب»، (١/١٤٩).

(٢) الماتريديَّة: فرقة كلامية (بدعية)، تُنسب إلى مؤسسها أبي منصور الماتريدي، قامت على استخدام البراهين العقلية والكلامية في محاجة خصومها من المعتزلة والجهمية، وغيرهم؛ لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية. ومُرت بأربع مراحل رئيسة من نشأتها إلى يومنا، وأشهر شخصيات هذه المراحل: أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ)، وأبو القاسم إسحاق بن محمد السمرقندي (٣٤٢هـ)، أبو اليسر محمد بن محمد البزدوي (٤٩٣هـ)، وأبو المعين ميمون بن محمد النسفي (٥٠٨هـ)، ومحمد زاهد الكوثري الجركسي الحنفي (١٣٧١هـ)، من منهجها إثبات العقائد باستقلال العقل، والنقل تابع له!، وقولهم أنَّ القرآن ليس كلام الله على الحقيقة، وإنما هو كلامه النفسي!، وأنَّ الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، وغير ذلك من العقائد الضالة، واشتهروا بالطعن في أئمة الإسلام، وجعلهم مجسمة ومشبهة، وجعل كتب أئمة السلف ككتب: التوحيد، الإبانة، الشريعة، والصفات، والعلو، وغيرها، كتب وثنية وتنجسيم وتشيبي، كما يظهر فيها أيضًا شدة الدعوة إلى البدع الشركية وللتصوف من تعظيم القبور والمقبورين تحت ستار التوسل.

شخصيته العلمية في البداية، وكما قيل: «الناس أبناء زمانهم»؛ إلا أنَّ العِلْم، واتباع السُّنَّة، ولزوم طريقة العلماء سَمَّا به عن هذه الدُّروب، لا سمياً ملازمته لشيخه أبي الحسن السَّندي الكبير، قاده إلى اطِّراح طُرُق أهل البدع الرَّديَّة، واتباع منهج أهل السنة وطريقتهم المرضيَّة، وظهر ذلك جلياً في: تصانيفه الرائقة، ودعوته لنبذ الشُّركيات، ونهيه أشدَّ النَّهي عن قصد الأضرحة، التي فشت في زمانه، وردّه—كما أسلفنا—على أرباب التقليد والداعين له.

أولاً: تصانيفه في مجال الاعتقاد:

مَنْ سَبَرَ مؤلفات ورسائل وأجوبة الشيخ كَتَبَهُ، يجد أنه لم يكن بمنأى عن أحداث عصره، وقوارع دهره؛ بل كان يكتب ويؤلِّف ويردِّ بحسب ما يستجد في زمانه من بدع وضلالات فينقضها وينقدها، وسنورد ما كتبه في الردِّ على القبوريين، والرَّافضة، وأهل الكلام والفلسفة؛ فيُخاطب كلَّ بما يفهم، ويعقل؛ فيفحهم، وهذا منه—لعمرك الله—من الجهادِ في سبيل الله، وإقامة شعيرة الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر.

١. دعوته للتوحيد، ومحاربهته للشرك، ويتمثل هذا بجلاء فيما كتبه: «رسالة في إبطال الضرائح» التي ندَّد فيها بعباد الأضرحة، وقاصديها بالعبادة من دون الله تبارك وتعالى، ورائده في ذلك قول الله—جل وعلا—: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَمْ يَنْجِبْ لَهُ: إِلَهٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَفِلُونَ ﴾ [الأحاف: ٥]، وقوله ﷺ: «لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» تقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «يُحَدِّثُ مَا صَنَعُوا»^(١).

٢. رسالته الرائقة: «الجنت في عقيدة أهل السُّنَّة»، التي كتبها في بيان المُعتقد الصحيح، وقربها ما أمكنه ناشئة المسلمين بعبارات واضحة، مُحافظاً فيها على منهج السلف الصالح، بعيداً عن شقشقة المتكلمين، وفذلثة الفلاسفة المُضلين.

٣. ردوده على الفرق المُخالفة في العقيدة، وأبرزهم الرَّافضة، ومنها رسالتنا التي بين أيدينا: «ركضة في ظهر الرِّفْضة»؛ التي أبان فيها عن قبائح الرَّافضة، ومُشابهتهم لليهود والنَّصارى، وضلالهم في الطعن في الصحابة، وعائشة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وغير ذلك من قبائحهم.

انظر: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة»؛ إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف د. مانع بن حماد الجهني، (٩٥/١) —وما بعدها—.

(١) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٤٣٥)، (٤٣٦)، ومُسلم في «صحيحه»، برقم: (٥٣١).

٤. وفي ذات الموضوع كتب رسالة موجزة في الرد على بلديّه المُتَشِيع محمد معين التتوي ورسالته: «قرة العين في البكاء على الحسين»^(١) الذي وافق الرافضة في إقامة المآتم والبدع والمُنكرات في يوم موت الحسين عليه السلام، فكتب الشيخ: «ردّ قرة العين في البكاء على الحسين»^(٢).

٥. وفي مقابل الرد على الرافضة، كتب في فضائل الصحابيِّ الجليل معاوية رضي الله عنه: «رسالة في فضائل معاوية»^(٣).

ثانياً: دعوته لنبد الشَّرِكيات، ونهيه أشدَّ النَّهي عن قصد الأضرحة:

اشتهر بذلك، حتى صارَ علامةً عليه، وممَّا يُدَلِّك على ذلك في حرصه على التوحيد والعقيدة، - ما وردَ في ترجمة تلميذه الإمام محمد بن عبد الوهاب - مما قاله ابن بشر:

«وحكي أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وقف يوماً عند الحجرة النبوية عند أناس يدعون ويستغيثون عند حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرآه محمد حياة - أي: السندي - فأتى إليه فقال الشيخ ما تقول في هؤلاء؟ قال: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَّبِعَاتُهُمْ فِيهِ وَيُنظَلُّ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٩]»^(٤).

يقول الشيخ د. صالح العبود مُعلقاً على هذا الموقف: «هذا هو الشيخ محمد حياة السندي ومنهجه السلفي، والذي صار الشيخ محمد بن عبد الوهاب من تلامذته الخواص ومكث عنده زمناً طويلاً»^(٥)، وأخذ عنه علماً نبويًا نافعا في المدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام»^(٦).

(١) يمتلك الباحث نسخة خطية منها.

(٢) كَتَبَ الشيخ العلامة محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي التتوي السندي رحمته الله (ت ١١٧٤ هـ) - في الردّ على محمد معين التتوي (ت: ١١٦١ هـ) - كتاباً سمّاه: «الحجة القوية في الردّ على من قدح في الحافظ ابن تيمية»، بعدما بلغَ الشيخ محمد هاشم طعن محمد معين في شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، واعتراضه على ما جاء في كتابه: «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية»، وحكمه عليه في مواضع عديدة بـ: القبح! والشناعة! وعدم الصحة! والمجازفة!.. الخ، بل وصفه شيخ الإسلام بأنه: خارجي، عدو لأهل البيت، ملعون، شقي!! وما إلى ذلك من الأوصاف القبيحة التي حملته عليها عداوته لأهل الحق من أهل السنة محبي الصحابة رضي الله عنهم؛ وحب العميق لمذهب الروافض أعداء الصحابة، فرد عليه العلامة الحارثي في تلك الأقاويل، موضحاً كلام شيخ الإسلام، بكلام موجز جميل يترشح منه حبه للصحابة، ولأهل السنة والجماعة، وتعظيمه وإجلاله لشيخ الإسلام ابن تيمية باعتباره علماً من أعلام الأمة الإسلامية. انظر: «الحجة القوية»، مقدمة المحقق أ.د. عبد القيوم السندي، (ص ٧) - وما بعدها.

(٣) يمتلك الباحث نسخة خطية منها.

(٤) «عنوان المجد في تاريخ نجد»؛ عثمان بن عبدالله بن بشر النجدي، (١/٣).

قال الباحث: وبمثل هذا يتضح جلياً موقف العلامة السُّنْدي من هذه البدع والمُخالفات.
وعن حَقبة تلمذة ابن عبد الوهاب على شيخه السُّنْدي يقول العلامة أحمد بن حجر آل بو طامي
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ١٤٢٣ هـ):

«ثم وصل الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن سيف جبل الشيخ محمد، بجبل المحدث الشيخ
محمد حياة السُّنْدي، وعَرَفَه به وبما هو عليه من عقيدة صافية، وبما تجيش به نفسه من مقت الأعمال
الشائعة في كل مكان من البدع، والشرك الأكبر والأصغر، وأنه إنما خرج من نجد للرحلة في طلب
العلم، وسعيًا إلى الاستزادة من السلاح الديني القوي، الذي يعينه على ما هو مصمم عليه من القيام
بالدعوة والجهاد في سبيل الله»^(١).

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١٢٩٢ هـ) في بيان أثر تلمذة الشيخ ابن
عبد الوهاب على شيخه السُّنْدي: «وكان له أكبر الأثر في توجيهه إلى إخلاص توحيد عبادة الله،
والتخلص من رق التقليد الأعمى، والاشتغال بالكتاب والسنة»^(٢).

وَمِنْ عَظِيمِ وصاياه، التي افتتحها بوصيته بالعقيدة:
«ينبغي للإنسان أن يتعلم أولاً ما يُصحح به اعتقاده، ثم يتعلم ما يُقدِّرُ به على تحصيل ما يحبُّه
الله -تعالى- من الأعمال والأحوال، واجتناب ما يكرهه من الأفعال، ثم يجتهد في إتيان الأمور،
وترك المنهيات خالصاً لوجه ربِّ المخلوقات، ويبالغ في التوبة والاستغفار من جميع الخطيئات،
ويرى نفسه أحقر الموجودات، ويعلم أن مولاه مُطَّلَعٌ عليه في جميع الحالات، ويذكر الموت، وما
يلاقي عنده من السُّكْرَاتِ، والقبر وما فيه من الصعوبات، وليتزوَّد له أحسن الحسنات، ويذكر النُّشُور
من القبور، وما يلاقي بعده من الأهوال المنكرات، ولا يَنْسَى الحساب، وإعطاء الكتاب، ورجحان
الحسنات والسيئات، ولا يغفل عن النار التي فيها أشد العقوبات، وليتخذ جُنَّةً من أعمال الخير تقيه

(١) انظر: «محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومُفتري عليه»؛ مسعود النَّدوي، (ص ٤١).

(٢) «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي»؛ أ.د. صالح بن عبد الله العبود،
(ص ٤٤-٤٥) - بنوع اختصار -.

(٣) «الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه»؛ أحمد بن حجر آل
بو طامي، (ص ١٦-١٧).

(٤) «مصباح الظلام»، (ص ١٣٩).

حرَّها وشرَّها بفضل خالق المصنوعات، وليتشوق إلى الجَنَّة التي فيها ما تشتهيهِ الأنفس وتلذ الأعين، وفيها فليتنافس المتنافسون، ولمثلها فليعمل العاملون، وإليها فليشاق المشتاقون. اللهم نَجِّنَا من نعمتك، وأدخلنا جنتك برحمتك، وَصَلِّ وَسَلِّمْ على أشرفِ خلقك.

كتبه محمد حياة السندي المدني - عفى الله عنه تعالى - (١).

ولا شكَّ أنَّ دعوته مع إخوانه المُصلحين استفاد منها القاصي والداني؛ بل أحدثت «حركة الانطلاق الفكري بالهند، وجهود الشاه ولي الله الدهلوي رَحِمَهُ اللهُ فِيهَا» وفي غيرها من نشاطات إسلامية والجامعة السلفية في بنارس بالهند التي أنشئت في سنة (١٣٨٣ هـ)، تحت إشراف جمعية أهل الحديث الهندية.

وهذه كلها وإن لم تكن قد أخذت عن الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية مباشرة فهي تلتقي معه في عقيدة السلف الصالح على الأغلب، وهذا ما تحرص على أن تؤكد كتاباتهم ففي كتاب بعنوان حركة الانطلاق الفكري بالهند وجهود الشاه ولي الله الدهلوي، تأليف محمد إسماعيل السلفي وتعريب مقتدي حسن الأعظمي يقولون: إنهم هم الذين أخذوا علم الحديث من الهند، أو استفادوا من العلامة حياة السندي والحافظ الشوكاني في الحديث، فكان علماء الدعوة التجدية أيضا قد أخذوا السلفية من الهند أو اليمن والحجاز» (٢).

* * * *

(١) وهذه الوصية توجد ضمن مجموع مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، يتضمن رسالة للمُصنَّف في الرد على القائلين بوحدة الوجود، وغير ذلك، جاد بمصورتها عليّ الشيخ عادل العوضي، تُنظر في الملاحق، ملحق رقم: (١).
(٢) نقلا عن مجلة الجامعة السلفية (صوت الجامعة) السنة السادسة العدد الأول شعبان ١٣٩٤ هـ. (ص ٧٧-٧٨)، بواسطة: عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية - (١٥ / ٦٤) - بتصرف يسير -.

المبحث التاسع: مصنفاته:

توفي المُترجم رَحِمَهُ اللهُ تَارِكًا آثارًا عديدة، ومصنّفات مفيدة، أثرت المكتبة الإسلامية، منها:

١- شرح «الترغيب والترهيب»؛ للحافظ المنذري

قال العَلامة محمد بن جعفر الكَتّاني: «الترغيب والترهيب» للحافظ أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، وهو في مجلدين متوسطين، له شرحٌ للشيخ محمد حياة بن إبراهيم السندي وهو في مجلدين ضخمين»^(١).

٢- «تُحفةُ المحبِّين شرح الأربعين»؛ شرح فيه الأربعين النووية؛ للإمام النووي رَحِمَهُ اللهُ.

طُبِعَ مُؤَخَّرًا مُحَقَّقًا عَلَى نُسخَتَيْنِ خَطِيئَتَيْنِ مَدِينَتَيْنِ، بِتَحْقِيقِ وَتَعْلِيقِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ الدَّاهِ بْنِ أَحْمَدِ الْأَمْسِيِّ الشَّنْقِيطِيِّ، عَنِ دَارِ الْحَضَارَةِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ - الرِّيَّاضِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م^(٢).

٣- «فتحُ الغُفُورِ فِي وَضْعِ الْأَيْدِي عَلَى الصُّدُورِ»؛ يعد هذا الكتاب رَدًّا عَلَى أَحَدِ الْفُقَهَاءِ فِي

مَسْأَلَةِ وَضْعِ الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ وَأَنَّهَا تَكُونُ عَلَى الصُّدُورِ وَذَكَرَ الْأَدْلَةَ عَلَى أَنَّ الْأَيْدِي تَوْضَعُ عَلَى الصُّدُرِ فِي الصَّلَاةِ لَا تَحْتَ السَّرَةِ

قَالَ الْبَاحِثُ: وَقَفْتُ عَلَى نَسْخَةٍ قَدِيمَةٍ جَدًّا تَرَجَمَهَا الْمَوْلِيُّ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْأَتَاوِيِّ، اعْتَنَى بِهَا مُحَمَّدُ أَبِي الْقَاسِمِ الْبِنَارِسِيِّ، طُبِعَتْ فِي مَطْبَعَةِ سَعِيدِ الْمَطَابِيعِ، بِنَارِسِ - الْهِنْدِ (١٣٣٣هـ)، وَعِنْدِي نَسْخَتُهَا كَامِلَةٌ.

٤- «شرح الأربعين» شرح فيه الأربعين؛ للمُلا علي القاري رَحِمَهُ اللهُ.

٥- «مختصر الزواجر» اختصر فيه «الزواجر عن اقتراف الكبائر» للشيخ ابن حجر الهيتمي.

٦- «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد».

٧- «تُحفةُ الأنامِ فِي الْعَمَلِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ»؛ سَبَقَ إِلَى طَبْعِهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ

حَسَنُ بَجَنْوَرِي، عَنِ الْمَكْتَبَةِ السَّلْفِيَّةِ بَدَلْهِي، ثُمَّ حَقَّقَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ عَطَاءُ اللَّهِ حَنِيفُ الْفِيوجَانِي، ثُمَّ طُبِعَتْ بِتَحْقِيقِ الشَّيْخِ صِلَاحِ الدِّينِ مَقْبُولِ أَحْمَدِ، الطَّبَعَةُ الْأُولَى، مَكْتَبَةُ الْمَعْلَا، (١٤٠٦هـ =

(١) «الرسالة المستطرفة» محققة ومعها والتعليقات المستطرفة، (١٠ / ١٥ - ١٦) - بتصرف -.

(٢) وقد وهم المُحَقِّقُ فِي اسْمِ الْمُصَنِّفِ فَقَالَ (ص ٦): «الإمام محمد بن حياة بن إبراهيم السندي»، واسم المُصَنِّفِ كما لا يخفى مُرَكَّبًا (محمد حياة)، فتأمل!.

١٩٨٥م). وطُبعت الطبعة الثانية عن دار غراس، الكويت ثم طُبِع بعدها بتحقيق وتعليق أ.د. أبي علي طه بوسريح، عن دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م^(١).

وهي رسالة لطيفة تعرض فيها المُصنّف لمسألة مهمة وهي العمل بحديث النبي ﷺ بالنسبة للعامة، وموقف الأئمة الفقهاء في ذلك، وقد استقصى أقوال فقهاء الأحناف، وساق نبذة من أقوال غيرهم من الأعلام، فهي رسالة مفيدة لمن أراد الله أن يبصره بحقيقة العمل بالسنة.

٨ - «شرح الحُكْم العطاءية»، طبع بتحقيق نزار حمّادي، الطبعة الأولى، (١٤٣١هـ = ٢٠١٠م)، دار مكتبة المعارف - بيروت.

٩ - «شرح مقدمة في العقائد»، طبع بتحقيق نزار حمّادي.

١٠ - «الجنّة في عقائد أهل السنة»، طُبِع بتحقيق أ. د. عبد القَيُّوم بن عبد الغفّار السّندي، عن مكتبة الأسدي، بمكة.

١١ - «الإيقاف على سبب الاختلاف»؛ طُبعت هذه الرسالة بتحقيق الأخ الكبير الشّيخ مشعل بن باني الجبرين عن دار ابن حزم، وهي رسالة مفيدة، ودرّة علمية نفيسة، ضمنها مصنفها أسباب الخلاف بين الأئمة الأعلام، وبيان الأعذار لهم في مخالفة ما صحّ من الأحاديث والآثار.

١٢ - «رسالة في إبطال الضرائح».

١٣ - «الأحاديث المُسلسلة».

١٤ - «رسالة في النهي عن عشق المرد والنّسوان».

١٥ - «رسالة في حُكْم إعفاء اللّحي»؛ حققها وعلّق عليها الدكتور أبو عبد الرّحمن عبد المجيد بن جمعة، راجعها وقدم لها الدكتور أبو عبد المعز محمد بن علي فركوس، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ)، مكتبة الحافظ الذهبي، ودار الفضيلة، الجزائر العاصمة.

١٦ - «رسالة في كراهية الاختضاب بالسواد».

١٧ - «درّة في إظهار غشّ نقد الصّرة»؛ كتب الشّيخ المُحدّث محمد هاشم بن عبد الغفور السّندي، الحنفي (ت ١١٧٤هـ) في مَجَل وضع اليدين في الصّلاة حال القيام: «درهم الصّرة في وضع

(١) قال أ.د. بوسريح - سدّده الله - (ص ٧) في ترجمته للمُصنّف في مُقدّمة الرّسالة المذكورة: «تلاميذه: لم أجد فيما لديّ من المصادر ذكراً لمن أخذ عنه من العلماء!!»، قال الباحث: «أوردت في ترجمته ما ناف عن عشرين عالماً من أبرز تلامذة المُصنّف، منهم الإمام، والمُحدّث، والفقير - رحم الله الجميع -».

الأيدي تحت الشِّرة»، فردَّ عليه مُصنِّفنا العلامة محمد حياة في رسالتين: إحداهما لم يُسمَّها، والأخرى رسالته هذه: «درة في إظهار غش نقد الصِّرة»، ولا يبعد أن تكون الأخرى رسالته: «فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور»؛ فإنَّه ذكر كتاب الشيخ محمد هاشم ونقل منه^(١). ورسالة «الدِّرة»، والرَّد عليها «درهم الصِّرة» وما تبع ذلك من ردود الشيخ محمد هاشم: «ترصيع الدِّرة على درهم الصِّرة»، و«مِيعار النَّقَّاد في تمييز المغشوش عن الجياد» جميعها طُبعت في مجموع واحد سنة (١٤١٤هـ)، طبعته إدارة القرآن والعُلوم الإسلامية، كراتشي، باعتناء نعيم أشرف نور أحمد.

١٨ - «فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور».

سبق الحديث عنه، طُبِع بتحقيق فضيلة الشيخ د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، وطبع ثلاث طبعات، عن دار الغرباء الأثرية، المدينة النَّبويَّة.

١٩ - «شرح الحِكَم الحدَّادية»؛ لعبدالله باعلوي الحدَّاد الحضرمي، طُبِع باعتناء نزار حمَّادي، الطبعة الأولى، (١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت.

٢٠ - «فتح الودود في التكلّم في مسألة العينية ووحدة الوجود»

صوَّر الباحث نُسختها الخطيَّة من دار الكتب المصرية أثناء زيارته لها، وحصلَ على نسخةٍ أُخرى، وسرَّع في تحقيقها، ثمَّ أثر بها الشيخ محمد عُزير شمس في زيارته له بمكة، عام (١٤٣٤هـ).

٢١ - «الركضة في ظهر الرفضة» - وهو كتابنا الذي بين يديك -.

٢٢ - «الرَّد على كتاب الحجَّة الجليَّة في الرَّد على من قطع بالأفضلية» لمحمد معين التتوي.

٢٣ - «مختصر مسلسلات السخاوي»، يعمل على تحقيقه أخي الشيخ هاني بن سالم الحارثي

- كما أخبرني -^(٢).

٢٤ - «رسالة في فضائل معاوية»؛ ويمتلك الباحث نسخة خطية منها!

٢٥ - رسالة «آداب المعلمين» تحدث فيها عما يجب على المعلم من إخلاص نية، وعدم إرادة الدنيا، واعتناء بالطلبة، وشكرهم، وغيره من الآداب، حققها على نسختين خطيتين أخي الشيخ حسن بن داود بوقليل الجزائري، ولم تنشر بعد^(٣)!

(١) انظر مقدمة تحقيق د. الأعظمي لرسالة: «فتح الغفور»، (ص ٤).

(٢) رسالة أرسلها لي على الهاتف الجوال، بتاريخ ٢٢/٤/١٤٣٦هـ، وفق: ٢٠١٥/٢/١١م.

(٣) أخبرني برسالة أرسلها لي عبر (الفايس بوك) بتاريخ ١٢/٩/١٤٣٦هـ، وفق: ٢٠١٥/٦/٢٩م.

وغيرها كثير، حتَّى قال المرادي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بعدما ذكر بعض مصنِّفاته: «وله رسائل أُخِرُّ لطفية،
وتحقيقات عجيبة منيفة»^(١).

(١) سلك الدرر، (٤ / ٣٤).

المبحث العاشر: مكانته، وثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على الشيخ السندي رحمته كل من ترجم لسيرته، وأشاد بعلمه، وعُلُو كعبه، حتى عدّه العلامة صديق حسن خان رحمته (ت ١٣٠٧ هـ) من المجددين، حيث قال: «والمجدد للدين لا بد أن يكون عالمًا بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة، ناصرًا للسنّة، قاصرًا للبدعة، والمراد برأس المائة أولها من الهجرة فيأتي الله من الخلف يعوض من السلف إما واحدًا ومتعددًا في مكان واحد، أو أمكنة متعددة كما وقع في رأس هذه المائة الحاضرة وقبلها بقليل زمان في الهند والعرب وغيرها من البلدان وهم أمثال: الشاه ولي الله المحدث الدهلوي، والمولى محمد إسماعيل الشهيد، والشيخ محمد فاخر الإله آبادي والشيخ محمد حياة السندي المدني»^(١) وفي هذا المبحث نذكر طرّفًا من ذلك:

١. وصفه العلامة المؤرخ محمد أسعد بن هاشم الحسيني الطيّار الشهير بـ(العجيجي) رحمته (ت ١١٧٤ هـ) بـ«الهام»^(٢).

٢. قال تلميذه المؤرخ الأديب غلام علي آزاد الواسطي البلكرامي رحمته: «مولانا الشيخ محمد حيات السندي المدني؛ من العلماء الربانيين، والعظماء المحدثين»^(٣).

٣. قال العلامة المؤرخ محمد خليل بن علي المرادي رحمته (ت ١٢٠٦ هـ): العلامة الشهير الإمام الشيخ محمد حياة السندي رحمته المحدث الفهامة، حامل لواء السنّة سيّد الإنس والجنّة»^(٤).

٤. وقال المؤرخ الشهير عثمان بن عبدالله بن بشر النجدي الحنبلي رحمته (ت ١٢٩٠ هـ): «كانت له اليد الطولى في معرفة الحديث وأهله، وصنف مصنفًا سماه: «تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام»، وله مصنفات غيرها، رأيت له مصنفًا عجيبًا، شرحًا على الأربعين النووية، سماه: تحفة المحبين في شرح الأربعين»^(٥).

(١) انظر: «الحطّة في ذكر الصحاح الستة»؛ صديق حسن خان القنوجي، (ص ١٥٣).

(٢) «الأعيان الخيار في أسلاف الرجال»؛ محمد أسعد بن هاشم الحسيني الطيّار، (ص ٣٣).

(٣) «سبحة المرجان»، (ص ١٧٧).

(٤) «سلك الدرر»، (١/ ٣٥٤).

(٥) المرجع السابق، (٤/ ٣٤).

(٦) «عنوان المجدد»، (١/ ٦٤).

٥. وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٢٩٣ هـ) وهو يتحدث عن شيوخ جده الإمام محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللهُ: «وأجازهُ الكثير منهم؛ ومن أعلامهم محدث الحرمين الشيخ محمد حياة السندي، وكان له أكبر الأثر في توجيهه إلى إخلاص توحيد عبادة الله، والتخلص من رِق التقليد الأعمى، والاشتغال بالكتاب والسنة»^(١).

٦. وقال العلامة صدِّيق بن حسن خان القنوجي رَحِمَهُ اللهُ: «كان من العلماء الربانيين، وعظماء المحدثين»^(٢). وقال في موضع آخر: «الحافظ المسند»^(٣).

٧. وقال مؤرِّخ الهند العلامة عبدالحَي بن فخر الدين الحسيني رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٣٤١ هـ): «الشيخ الإمام الكبير المحدث محمد حياة بن إبراهيم السندي المدني أحد العلماء المشهورين»^(٤).

٨. قال العلامة المؤرِّخ محمد بن جعفر الكتاني رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٣٤٥ هـ): «حامل لواء السنة بالمدينة المنورة»^(٥).

٩. قال العلامة مسعود عالم التَّدوي رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٣٧٣ هـ): «كَانَ مِنْ أَسَاتِذَةِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمِدِينَ فِي الْمَدِينَةِ»^(٦).

١٠. وحلَّاه العلامة عبد الحي الكتاني رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٣٨٢ هـ) بـ: «محدث الحجاز»^(٧).

١١. ووصفه العلامة عبدالرحمن الأهدل رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٢٥٠ هـ) بـ «الشيخ العلامة المُسند (الحافظ)»^(٨).

١٢. وقال عنه الشيخ د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي: «إمامٌ من أئمة المسلمين، العلامة الشيخ محمد حياة السندي -رحمة الله عليه-»^(٩).

(١) «مصباح الظلام في الرد على من كذَّب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام»؛ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ، (ص ٢٥٥).

(٢) «أبجد العلوم»، (٣/١٦٩).

(٣) المرجع السابق، (٣/١٨٨).

(٤) «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام»، (٦/٨١٥).

(٥) «الرسالة المستطرفة محققة ومعها والتعليقات المستطرفة»، (١٠/١٦١).

(٦) «محمد بن عبدالوهاب، مصلح مظلوم»؛ مسعود التَّدوي، (ص ٤١).

(٧) «فهرس الفهارس»، (١/٣٥٦).

(٨) «النفس اليماني»، في موضعين: (ص ٣٨)، (ص ١٨٦).

• المبحث الحادي عشر: وفاته:

بعد حياة حافلة بالعلم والتعليم، والإقراء والإسماع لحديث رسول الله في مسجد رسول الله ﷺ، والتأليف والتصنيف في مختلف العلوم والفنون، رحل مُحدِّث المدينة، وحامل لواء السُّنَّة فيها، فوافاه الأجل ليلة آخر أربعماء، السادس والعشرين، من شهر صفر، سنة ثلاث وستين ومائة وألف (١١٦٣هـ)، ودفن بالبقيع بجوار الصحابة الأخيار (رضي الله عنهم).

فرحمة الله رحمة واسعة، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وأحسن العطاء.



(١) مقدمة تحقيقه لرسالة: «فتح الغفور»، -بتصرف يسير جدًا-، (ص ٣).



الفصل الثالث: دراسة الكتاب

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تحقيق عنوانه، وإثبات نسبته لمؤلفه.
 - المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه.
 - المبحث الثالث: الأحداث التاريخية زمن المؤلف وانعكاسها على كتابه.
 - المبحث الرابع: نسخ المخطوط.
 - المبحث الخامس: صور المخطوط.
-



البحث الأول:
تحقيقُ عنوانه، وإثباتُ نسبته لمؤلفه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المطلب الأول: عنوان الكتاب

اسم الكتاب الذي بين أيدينا: «رَكُضَةٌ فِي ظَهْرِ الرَّفْضَةِ»، ويُدلُّ على ذلك:

١. أنَّ ذا الاسم مُثبَّتٌ ومكتوبٌ على خاتمة النسخة الأصلية (أ)، والتي كُتبت في حياة المؤلِّف، في أوائل شهر رجب، من سنة (١١٥٨هـ)، وكاتبها تلميذه المعروف بأبي الحسن السندي (الصغير)، واسمه الذي ذُيِّلَ المخطوط به هو: جمال الدين محمد ابن الشيخ عبدالواسع والتي كتبها في المدينة النبوية ومسجدها، في الروضة الشريفة.

حيث قال: «تمَّت الرسالة الشريفة المُسمَّاة بـ«رَكُضَةٌ فِي ظَهْرِ الرَّفْضَةِ»، للعالم العلامة، والتحرير الفهامة، منبع العلوم... حاوي المكارم العمليَّة شيخنا ومولانا الشيخ محمد حياة السندي».

فائدة: قال د. سائد بكداش في كتابه الحافل «محمد عابد السندي الأنصاري رئيس علماء

المدينة المنورة في عصره» (ص ١٠):

«وجدتُ في آخرِ «حَصْرِ الشَّارِدِ» للشيخ محمد عابد، من نسخته التي هي بخطه، وقد وضع فائدةً على غلافها الأخير، كتبَ فيها بخطه ما يلي: «فائدة: الشيخ أبو الحسن السندي الصغير تلميذ الشيخ محمد حياة السندي اسمه: الشيخ محمد ابن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ عبدالواسع؛ فليُحفظ» ١هـ.

قال الباحث: قد ذكرت كُتُبُ التَّراجم—كما مرَّ معنا في مبحث: تلاميذ محمد حياة—أنَّ اسم أبي

الحسن: محمد بن صادق^(١)، وذهب آخرون أن اسمه: محمد صادق^(٢)، والتوفيقُ بين هذا وما وردَ أعلاه، أن أبا الحسن يكون اسمه مُركَّبًا (محمد صادق) كاسم شيخه (محمد حياة) وكعادة أهل بلده في التسمية بالأسماء المُركبة، والله أعلم.

٢. كذا باقي النسخ الخطيَّة.

٣. ذكر صاحب كتاب «إيضاح المكنون»، (١/٥٨٢) كتاب: «الرَكُضَةُ فِي ظَهْرِ الرَّفْضَةِ»،

ناسبًا إياه للشيخ السندي.

(١) انظر: «الأعلام»، للزركلي، (٦/١٦٠)، «فهرس الفهارس»، (١/١٤٩).

(٢) انظر: «نزهة رياض الإجازة المستطابة بذكر مناقب المشايخ أهل الرواية والإصابة»، عبدالحق بن علي بن الزين اليزجاني، (ص ٢٦٠).

٤. رسالة الركضة - بهذا الاسم - ذكرها الشيخ السيد عبدالرحيم المفتي اللاجوري رحمة الله في كتابه: «الفتاوى الرحيمية»، (ص ٨٦)^(١).



(١) انظر: «الإمام محمد حياة السندي مسند الحجاز»، (ص ٢١٦).

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه

لاريب عندي في صححة نسبة كتاب: «ركضة في ظهر الرّفضة» إلى مؤلفه العلامة محمد حياة السندي رحمته الله، ويُدلُّ على ذلك أدلة وشواهد تُؤكد صححة هذه النسبة، وهي كما يلي:

١. وجود اسم المؤلف على صفحة غلاف الكتاب، حيث جاء في الصفحة الأولى من نسخة (ب): (هذه رسالة مُسمّاة بـ«ركضة في ظهر الرّفضة» للمسكين محمد حياة السندي -ولادة- المَدني -إقامة-، هداؤه مولاهُ إلى ما فيه رضاه. أمين) ١هـ.

٢. وجاء أيضًا في حرد المتن في نهاية الكتاب من النسخة (أ): (تمت الرسالة الشريفة المُسمّاة بـ«ركضة في ظهر الرّفضة» للعالم العلامة، والنحرير الفهامة، منبع العلوم المنقول، مجمع المعارف المعقول، جامع الفضائل العلمية، حاوي المكارم العملية شيخنا ومولانا الشيخ محمّد حياة السندي ولادة، والمدني إقامة -نفعنا الله ولجميع المسلمين- بآثار علومه، ونورنا بأنوار معارفه ويقينه...).

٣. أنَّ المخطوط لم يُعزَّ إلى غير الإمام السندي، إذ من خلال بحثي لم أرَ من نسب هذا العنوان إلى غير مؤلفه، أو نفى هذا الكتاب عنه، ولم أجد من شكك في صححة هذه النسبة إليه، وعليه فيبقى إثبات الكتاب: «ركضة في ظهر الرّفضة» لمؤلفه العلامة محمد حياة السندي رحمته الله أمرًا لا شك فيه!

٤. أنَّ عددًا ممن ترجم للسندي رحمته الله أشار إلى نسبة هذا الكتاب إليه، كإسماعيل باشا بن محمد سليم الباباني في كتابه الشهير: «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون»^(١).

٥. ذكره الشيخ السيّد عبدالرحيم المفتي اللاجوري في كتابه: «الفتاوى الرحيمية»، ص ٨٦^(٢).

٦. الكتاب مختصر من «النواقض»؛ لمحمد البرزنجي، وهو شيخ شيخ المُصنّف (أبي الحسن السندي الكبير).

٧. أنَّ الأسلوب هو نفسه أسلوب العلامة السندي في رسائله، حتّى استخدامه لفظة (الرّفضة) التي أكثر منها في الكتاب، قد استخدمها في رسالة أخرى له بعنوان: «رد فُرة العين في البكاء على الحسين» -ويملك الباحث مصورتها الخطية- وكذا استشهاده بكلام الشيخ السمهودي في كتابه هذا وفي غيره.

(١) «إيضاح المكنون»، (١/ ٥٨٢).

(٢) انظر: «الإمام محمد حياة السندي مسند الحجاز»؛ عبدالباقي السندي، (ص ٢١٦).

٨. عُرفَ السندي بكلامه في الروافض وجهره بذلك، وله: «ردُّ قُرة العين في البكاء على الحسين» - كتبه في الرد على بَلَدِيهِ محمد معين بن محمد أمين التتوي السندي الحنفي (ت ١١٦١هـ) - ، وكتب في «فضائل معاوية رضي الله عنه» ويمتلك الباحث نُسخة خطية عنها.

المبحث الثاني:

منهج المؤلف في كتابه

من خلال دراستي وتحقيقي للكتاب؛ اجتهدتُ في وصف منهج العلامة السندي وطريقته فيه، ويمكن إجمال ذلك من خلال ما يلي:

١. استدلاله بالنصوص من القرآن والسنة على ما ذكره من مسائل، ويختلف هذا الاستدلال قلة وكثرة من مَطْلَبٍ إلى آخر.

٢. قَسَمَ كتابه إلى مطالب، جاعلاً كل موضوع مستقلاً في مطلب—غالبًا—!

٣. استدلاله على قبائح الرافضة من كتبهم، ومن أقوال أئمتهم، بإيجاز واختصار!

٤. لم يقتصر على نقل الأسانيد؛ بل استعمل نقد المتون، وهذا أقوى في الرد في مناقشة الرافضة، مثال ذلك (ص ١٣٨-١٣٩) في الرد على نقل المُفيد ابن المُعلم.

٥. ردَّ على شبههم بنصوص الوحيين، وأحيانًا كان يستدلُّ بأقوال العلماء، وردّه في الغالب يكون مقتضبًا ولكن وافيًا.

٦. لأنَّ المُصنّف من المُحدّثين تجده مُهتَمًا بعزو الأحاديث والتطويل في ذلك أحيانًا، فيقول—

مثلاً:— روى عبدُ الرزاق، وأحمد، وعبدُ بن حميد، والبُخاري، وابنُ جرير، وابنُ المُنذر، وابنُ أبي حاتم، وابنُ مردويه، والبيهقيُّ في شعب الإيمان عن عائشة... ويذكر مُختصرًا أحيانًا.

٧. من منهجه أنه يحكم—أحيانًا— على السند بعد إيراده تخريج الحديث.

٨. يقتصر على أحكام المُتقدِّمين في التّصحیح والتّضعيف؛ فإن لم يجد يجتهد بنفسه في الحكم في بعض المواضع.

٩. وضع علامة انتهى: (أ.ه) بعد إيراده الحديث، مثل: "من كنت مولاه" أ.ه. وهذا في الغالب.

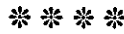
١٠. المُصنّف أورد بعض الأحاديث بالمعنى، أو تصرّف فيها.

١١. استخدام لازم القول (دلالة الإلزام) في مناقشة القوم، وإبطال قبائحهم، وكل ذلك من جملة كلامهم وأدلتهم.

١٢. أعرض عن ذكر بعض الأدلة لشهرتها، أو رَوَمًا للاختصار، مثال ذلك قوله: «وفي ذلك

تكذيبٌ لنصوصٍ واردةٍ في خلافة الخلفاء الراشدين، وخلافة قريش».

١٣. استدَلَّ على بُطلان مُعتقدهم بأقوالهم، مِثَالُ ذلك: (قَالَ فِي التَّجْرِيدِ: «الإمام لطف»).
١٤. أهمل التفصيل في مواطن الرد عليهم تحتاج إلى تفصيل، مِثَالُ ذلك: عدم تعليقه على زيادتهم في الأذان: أن عليًّا وليَّ الله، ولعلَّ عُدْر المؤلف في ذلك قصْدَ الاختصار، وعدم الإطالة.
١٥. مِن براعته في نقض مذهبهم استدلاله بأحاديثٍ أئمتهم، وأقوال الخليفة عليٍّ عليه السلام الذي ينسبون أنفسهم إليهم، مثال ذلك: الرد على نكاح المُتعة.
١٦. كان يُورد عبارة: قال بعضُ السَّادة، وربما قصد فيهم بعض الفقهاء الأحناف.
١٧. كان يُعمل قلمَ التحرير في الرد أكثرَ من التقرير، وهذا يدلُّ على نباهته، واجتهاده.
- أحيانًا يكتبني بدحض الشُّبهة بإيراد الآية أو الآيتين.
١٨. أوردَ في كتابه في غير موضعٍ لفظة (الكُفر)، كأن يقول: «..ومن اعتقد ما يُخالف كتاب الله؛ فقد كفر»، ومثل: «ومن نسب جمهور أصحابه عليهم السلام إلى الفسق والظلم، وجعل اجتماعهم على الباطل؛ فقد ازدرا بالشيء عليه السلام، وازدراؤه كفر».
- وقوله: «يلزم من هذا تكفير الصحابة حتى علي، حيث رضوا بذلك..».
- وهو في أحكامه هذه مُصيب في الغالب؛ فإنكار أو ترك ما هو معلومٌ بالدين بالضرورة كفر؛ لكنه في بعض المواطن، يُطلق هذا الحكم بأخذه بلازم القول!
- وليس هذا موطن ذكر اختلاف العلماء في هذه المسألة؛ لكن حسيبي أن أنقل ما قاله شيخ الإسلام رحمته الله: «ولو كان لازم المذهب مذهبًا للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات إنه مجاز ليس بحقيقة، فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه حقيقة»^(١).
- قال الباحث: ولعل هذا مما يُؤخذ على مُصنفا في بعض المواطن اليسيرة، ومع ذا فهو من العلماء المُجتهدين، فقوله رحمته الله بين الأجر والأجرين.



(١) «مجموع الفتاوى»، (٢٠/٢١٧).

المبحث الثالث: الأحداث التاريخية زمن المؤلف وانعكاسها على كتابه

لا نكاد نُبالغ إن قلنا: إن قيام الدولة الصفوية في إيران ما بين سنة (٩٠٧هـ) إلى (١١٤٨هـ) شكّل كارثة لإيران والعالم الإسلامي معاً، إذ ظلت إيران قرابة تسعة قرون تتبع مذهب أهل السنة والجماعة، فكانت الصبغة السُّنية واضحة في جميع ألوان النشاط البشري لأهلها، وهو ما مكّن هذا القطر من المساهمة في بناء صرح الحضارة الإسلامية بواسطة علمائها وعلماء ما حولها، أمثال: سيويه، والبخاري، ومسلم، وغيرهم -رحم الله الجميع-.

لكن بقيام الدولة الصفوية في إيران؛ تغيّر مسار النشاط البشري فيها تغيّراً جذرياً في جميع مجالات الحياة: العقديّة، والفكرية، والفنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ووُجّه الإيرانيون إلى وجهة مغايرة تتسم بالعداء الصارم لكل ما له صلة بأهل السُّنة.

فقد كان قيام هذه الدولة مقترناً بالقضاء على مذهب أهل السنة في إيران، كما تزامن مع ارتكاب مذابح ومظالم بحقهم، والتضييق عليهم في أغلب عهود الحكم الصفوي.

كما أن التعصب المذهبي أوقع الصفويين في محذور عقدي؛ وهو التحالف مع الدول النصرانية في أوروبا؛ أملاً في إضعاف الدولة العثمانية السنية التي كانت تقود الجهاد ضد الصليبيين؛ رافعة راية الإسلام، فاتحة القسطنطينية، غازية في أوروبا، مما أضعف الفتوحات الإسلامية في هذه الجهة وأعاقها^(١).

ومن الحوادث التي سجّلتها كتبهم، أن الإمامية ودولتهم الصفوية صاروا يُعلنون بعقائدهم - بعد تمكّنهم -؛ فصار سبّ الشيخين - على سبيل التّمثيل - تصريحاً دونما مُواربة؛ فقد صرح شيخ الدولة الصفوية علي بن عبد العالي الكركي^(٢) - الملقب بالمحقق الثاني - بسبّ الشيخين؛ أبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، كما ينقله علامتهم علي أصغر بن محمد شفيع البروجردي (١٣١٣هـ)^(٣) قائلاً: «وكان لا

(١) انظر: مقالة «الدولة الصفوية في إيران.. التاريخ والمنهاج»؛ د. محمد أمحزون،

<http://islamstory.com/ar>

(٢) سنّاتي ترجمته: (ص ١٢٨).

(٣) ترجمته، في مقدمة كتابه: «طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال»، (١/٨).

يركب ولا يمضي إلى موضع إلا والشُّبَّان يمشون في ركاہم جاهرًا بلعن الشيخين ومن على طريقتهما^(١) انتهى.

وثمة تنبيه مهم ها هنا، وهو أنَّ الكركي كان يسبُّ الشيخين، ومن على طريقتهما! أي: كل من سار على طريقتهما إلى يوم الدين!؛ ليطول بذلك كل المسلمين من أهل السنة في مشارق الأرض ومغاربها، وفي كل العصور حتى تقوم الساعة، وهو أولى وأحق باللعن، عامله الله بعدله. ولما اعترض عليه بعض علماء الإمامية بأن المجاهرة بسبِّ الشيخين مخالفٌ لأخبار التقية، ردَّ عليهم البروجردي بأنه كان في حال التمكين والغلبة، فلا تشمله أحكام التقية التي تكون مع الضعف والخوف، فقال: «إن فعل الشيخ من ترك التقية والمجاهرة بالسبِّ لعله كان واجبًا! أو مندوبًا في زمانه، والتقية لازمة مع الخوف!، وهو غير منظور في حقه، مع كمال السلطنة والاستيلاء، خصوصًا مع إطاعة سلطان الزمان له بلا شبهة»^(٢). وهذه هي حقيقة بمذهب بوضوح وجلاء.

ومما يدل على حقدهم على أئمة المسلمين، ما نقله لنا مُحدِّثهم نعمة الله الجزائري، الذي مثل وثيقة خطيرة لكشف الحقد الصفوي الفارسي، وذلك من خلال موقف الشاه عباس، وجده إسماعيل تُجاه قبر الإمام أبي حنيفة النعمان^(٣) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فيقول:

«إنَّ السلطان الأعظم شاه عباس الأول لَمَّا فتح بغداد أمر بأن يُجعل قبر أبي حنيفة كُنيًّا. وقد أوقف وقفًا شرعيًّا بغلتين! وأمر بربطهما على رأس السوق حتى أن كل من يريد الغائط يركبهما ويمضي إلى قبر أبي حنيفة لقضاء الحاجة! . وقد طلب خادم قبره يومًا فقال له: ما تخدم في هذا القبر، وأبو حنيفة الآن في أسفل الجحيم؟ فقال: أن في هذا القبر كلبًا أسودَ دفنه جدك الشاه إسماعيل لما فتح بغداد قبلك فأخرج عظام أبي حنيفة وجعل موضعها كلبًا أسودَ فأنا أخدم ذلك الكلب! ..» ثم أكد الجزائري وقوع الاعتداء الأثم على قبر أبي حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقال: «وكان صادقًا في مقالته؛ لأنَّ المرحوم شاه إسماعيل فعل مثل هذا»^(٤)

(١) «طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال»، (٢/٤١٦-٤١٧).

(٢) المرجع السابق، (٢/٤١٦-٤١٧).

(٣) ومصنف هذه الرسالة العلامة السُّندي من أعيان المذهب الحنفي، فتأمَّل.

(٤) «الأنوار النعمانية»، (٢/٣٢٤).

وفي هذه الحِقْب الزَّمَنِيَّة، وأحداثها التاريخيَّة نهدَّ جمعٌ من العُلَماء الأعلام؛ لبيان ما انطوت عليه عقيدة الرافضة ودينهم، خاصة في ظلِّ دولة صفويَّة ترعاهم، وتشر عقيدتهم!
فقام العلامة معين الدين أشرف، الشهير بـ(ميرزا مخدوم) الحسن بن الشريف رحمته الله (ت ٩٩٥هـ)^(١) مُجاهداً بقلمه، فكتب كتابه: «النواقض لظهور الروافض».

يقول محمد خير بن رمضان يوسف -حفظه الله- في معرض كلامه عن أهمية كتاب العلامة ميرزا مخدوم -الذي هو أصل مادة كتابي البرزنجي وتلميذه السندي كما سيأتي-:
«تأتي أهمية هذا الكتاب من كون مؤلفه عايش تحول الفرس من السنة إلى الشيعة، وقد كانت له جهود واضحة في الدفاع عن السنة وأهلها، والقيام بمناظرة كثير من علماء الرافضة، وقد اعترف له مؤرخوهم بذلك.

كما أنه كان داعياً إلى مذهب السنة في تلك البلاد، وقد تكلمت جهوده بالنجاح؛ حين استطاع إقناع ابن سلطان العجم ببطلان مذهب أبيه، وقد تولى هذا الابن الحكم بعد موت أبيه، فكان متن أول أعماله أن قرَّب المؤلف وعلماء السنة من بلاطه، كما أنه قتل عدداً كبيراً من الرافضة، ومَنَعَ سبَّ الشيخين، إلا أن شيوخ الرافضة لم يعجبهم ذلك؛ فقتلوه، وسجنوا المؤلف بدعوى أنه من أهل السنة، إلا أنه استطاع الهروب من السجن متجهاً إلى الدولة العثمانية؛ التي ولي فيها قضاء مكة، وألَّف في تلك المدة هذا الكتاب، الذي يعد مرجعاً تاريخياً لعصر غامض؛ حوَّل فيه كثير من بلاد السنة في فارس إلى بلاد شيعية، وذلك بواسطة سلاطين الدولة الصفوية، الذين ألزموا الناس باعتراف المذهب الشيعي.

ولقد صوَّر المؤلف -بواقع الخبير المعاش- أحوال أهل السنة في فارس، كما أنه فضح الروافض، وبيَّن معتقداتهم الفاسدة، مع ذكر الأدلة على ذلك من كتبهم»^(٢).

ثمَّ جاء العلامة السَّيِّد محمد بن عبدالرسول^(٣) بن عبدالسيد الحسن بن البرزنجي رحمته الله (١١٠٣هـ)^(٤)، وصنَّف كتابه: «النواقض للروافض»، بعد اختصاره لكتاب ميرزا مخدوم سابق الذكر.

(١) انظر ترجمته: «هدية العارفين»، (٨٣/٢)، ومما ذُكر في ترجمته: أنه سافر من تضييق الشيعة إلى القسطنطينية، ليؤول حاله مُدرِّساً في الحرم المكي!

(٢) مسن مقال له بعنوان: كتب قيِّمة.. إسلاميَّة بيِّنة (٥)، شبكة الألوكة،

<http://www.alukah.net/culture/0/969>

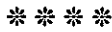
ولا زالت الحاجة تشتد لتجلية خطر عقيدة الرّوافض، وبيان قبائح مذهبهم؛ فقام مُصنّفنا العلامة محمد حياة السّندي رَحِمَهُ اللهُ، وكتب رسالته -التي بصدّد تحقيقها-: «ركضة في ظهر الرّفضة» التي لخصّها من كتاب العلامة البرزنجي، حيث قال في المقدمة: «...فهذا مختصرٌ جُلّه من «النّواقض» للسّيّد محمد البرزنجي».

وهذا من أعظم الدلائل على جهود علماء ذلك العصر في التّصدّي للمدّ الصّفوي، وكشف حقيقة مُعتقد الرّافضة.

قال الباحثُ:

١- كتاب: «النّواقض للرّوافض»؛ للعلامة السّيّد محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد البرزنجي؛ حَقَّقَهُ الباحث محمد هداية نور وحيد بن شكري، بإشراف الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، سنة (١٤١٣هـ).

٢- كتاب: «النّواقض لظهور الرّوافض» للعلامة معين الدين أشرف، الشهير بـ(ميرزا مخدوم) الحسيني الشريف؛ حَقَّقَهُ الأخوان أحمد وأنس ابني سعيد بن مسفر القحطاني، في رسالتي (ماجستير) بإشراف د. عبد الشكور بن محمد أمان العروسي، بجامعة أم القرى، سنة (١٤٢١هـ).



(١) قال الباحث: حكى ابن حزم رَحِمَهُ اللهُ في «مراتب الإجماع»: تحريم كل اسم مُعبّد لغير الله!، وقد فصلّ القول وأجاد فيه د. بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ في كتابه: «مُعجم المناهي اللفظية»، (ص ٣٧٤-٣٨٦)؛ فليُنظر.

(٢) ستأتي ترجمته في أوّل النّص المُحقق.

المبحثُ الرابع نُسخُ المخطوط

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وصف النُسخ الخطيَّة.

المطلب الثاني: نقد المطبوع.



المطلب الأول:

وصف النسخ الخطية

اعتمدتُ في تحقيقي لهذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية توفرت حين الشروع في التحقيق:

النسخة الأولى:

هي نسخة من محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض (ضمن مجموع)، محفوظة

برقم: (٥/٣٩٠٩).

وهي نسخة مُتقنة، كاملة، معتنى بها، تداولتها أيدي طلبة العلم بالنظر والتعليق^(١)، وفيها بعض الهوامش. وفيها تعقيية، خطها نستعليق، تَسْرُ النَّاطِرُ، وتُبْهَجُ الخاطر، كُتِبَ بالمداد الأسود، وجُعِلَتْ فواصل الفقرات بلونٍ مُغاير (الأحمر).

تألّف هذه النسخة من (١٣) لوحة، ضمن مجموع: (١٣٢ب - ١٤٥)، بمقاس:

$20\frac{1}{2} \times 14\frac{1}{2}$ سم، مسطرتها: ٢١ س. وفي كلِّ لوحة وجهان.

وحالتها جيدة، جُلِّدَتْ بالورق المُقَوَّى، وله لسان، والأحرف والكعب عُلفت بالجلد.

بدايتها: الحمد لله الذي جَعَلَنَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى عَبْدِهِ الَّذِي أَكْمَلَ عَلَيْنَا

بِهِ الْمَنَّةَ..

وتنتهي: ... منحنا الله وإياكم ذلك، وجعلنا من الفائزين برسول الله -صلى الله عليه وسلم-

آوآه [وأصحابه أجمعين، آمين.

وهذه النسخة كُتِبَتْ في حياة المُصَنِّفِ، سنة (١١٥٨ هـ)، بخط تلميذه جمال الدين محمد بن

الشيخ عبدالواسع، المعروف بأبي الحسن السندي (الصغير)^(٢)، وعلى طَرَّة الغلاف الخارجي بعض

الفوائد بالخطِّ الفارسي. جعلتُ هذه النسخة الأصل، ورمزتُ لها بـ(أ).

جاءَ بمصورتها أخونا الأستاذ الفاضل إبراهيم بن عبدالعزيز اليحيى.

(١) من أدلة ذلك: الزيادات على الهوامش، مثل: قال ابنُ الجوزي: موضوع؛ آفته: أبو عمرو؛ متروك.

(٢) في الحديث على إثبات ذلك، انظر: (ص ١١٠).

النسخة الثانية:

هي نسخة من معهد المخطوطات العربية ب(باكو)، أذربيجان (ضمن مجموع)، ومن مصورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ب(دبي)، ذات الرِّقْم التسلسلي: (١٠٠٨١١). ورقمها بمركز الماجد: (٥٧٦).

وهي نسخة كاملة مُقابلة، كُتبت بخطٍ أقرب إلى خط الشكسته، خلا بعض الصفحات بالنستعليق، خطها سيء!، فيها تعقيبة، تتألف هذه النسخة من (١٢) لوحة، مسطرتها (١٩ س)، ضمن مجموع: (١٧٩-١٩٠).

بدايتها: الحمد لله الذي جعلنا من أهل السنة، والصلاة والسلام على عبده الذي أكمل علينا به المنة....

وتنتهي: .. منحنا الله وإياكم ذلك، وجعلنا من الفائزين برسول الله ﷺ [وآله] وأصحابه أجمعين، آمين.

وهذه النسخة كُتبت بخط الناسخ مصطفى بيك حاجي مُراد، سنة (١٢٦٤هـ)، من منهجية ناسخها: وضع خط تحت الآيات، واختصار بعض الجمل الدعائية -أحياناً-، ك(صلى الله عليه وسلم) إلى (صلعم)، و(رضي الله عنه) إلى (رضه).

ومما يُميّز هذه النسخة: أنها تحمل في هوامشها أسماء مطالب المخطوط، وبين أسطرها تفسير بعض الكلمات الغريبة، مثل ما جاء في لوحة (١/أ) كلمة: (ازدراء)، وكتب فوقها: تحقير. ورمزت لهذه النسخة ب(ب).

جاد بمصورتها أخي الحبيب الشيخ عادل العوضي، بواسطة مركز جمعة الماجد.

النسخة الثالثة:

وهي نسخة من مكتبة خاصة بالهند، (ضمن مجموع)، وهي نسخة ناقصة الآخر بقدر صفحة، وهي مصححة، فيها تعقيبة.

خطها نسخي مُعتاد، لم أقف على اسم ناسخها، ويُقدَّر تاريخ نسخها: (ق ١٢هـ).

تتألف هذه النسخة من (١٩) لوحة، مسطرتها: (٢١ س)، في كل لوحة وجهان، خلا الأخيرة.

كُتبت بمداد أسود وبعض العبارات عليها خط تنبيه أحمر، ويفصل بين مطالب المخطوط بلونٍ أحمر، في حواشيها خروم الأربعة التي لم تؤثر على سلامة النص، عليها تملك مطموس، وتملك آخر

مؤرخ سنة (١٢٠١هـ)، ثم تملك ثالثٌ باسم محمد بن محمد صالح بن عبد الباقي بن أحمد بن أحمد بن محمد المدني الشعاب الحنفي سنة (١٢٠٨هـ).

بدايتها: اعائلحمدٌ لله الذي جعلنا من أهل السنة، والصلاة والسلام على عبده الذي أكمل

علينا به المنة... .

نهايتها: ... وملبوسهم الاقتصاد، ومشيمهم التواضع، نجعوا لله بطاعته، وخضعوا إليه بعبادته،

مَضَوْا غَاصِينَ أَبْصَارَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ.

رمزتُ لهذه التُّسخة بـ(ج). وجادَ بمصورتها الأستاذ الفاضل إبراهيم بن عبدالعزيز الـيحيى.

ومِن الجدير ذكره أنَّ نسخة (أ)، و(ب) مُتشابهتان إلى حدِّ كبير.



المطلب الثاني:

نقد المطبوع

اشتهر بين الباحثين وطلاب العلم، والمُعتنين كتاب حمل اسم: «رسالة في الردّ على الرافضة» منسوباً للشيخ المُجدد محمّد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ)، ونشرَ غيرَ مرّةٍ على أنه له، دونما أن يُشكَّك أحدٌ في نسبته إليه! رُغمَ أنَّه لم يُذكر ضمن كُتب الشيخ؛ فلم يذكره الشيخ عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كما في «الدرر السنوية في الأجوبة النجدية»، (١٦/ ٣٣٧-٣٣٨).

ولعل أول من نسبها للشيخ محمد بن عبد الوهاب د. ناصر بن سعد الرشيد حيثُ أخرج الرسالة بتحقيقه قبل ما يُقربُ عن أربعة عقود، وتحديدًا سنة (١٣٩٨هـ)، ونشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة، ونشرت ضمن ملحقات مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، وطبعت ثانية سنة (١٤٠٠هـ) بدار المأمون للتراث.

وعلى نشرته اعتمد من جمع مؤلفات الشيخ، وكلُّ من طبع الكتاب بعده، أو حقَّقه تابعه في

ذلك!

ولا شك أن من المُتعارف عليه في منهجية التحقيق أن يناقش المحقق مسائل ذات علاقة بالكتاب، أو مؤلفه تجعل القارئ على علم ودراية ومعرفة بالكتاب ومؤلفه، ومن ضمن تلكم المسائل: صحة العنوان، وصحة نسبته لمؤلفه^(١).

فالمحقق د. الرشيد نشر تحقيقه سنة (١٤٠٠هـ)، فلم أجد تحقيق صحة العنوان، وصحة النسبة للمؤلف!؛ لذا أرى أن تحقيق الكتاب غير علمي؛ فالأخطاء المنهجية كثيرة في تحقيقه، بدءًا

(١) يقول العلامة عبد السلام هارون رحمه الله: «الكتاب المُحقَّق هو الذي صَحَّ عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان منه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه، وعلى ذلك؛ فإن الجهود التي تُبذل في كل منخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية:

١- تحقيق عنوان الكتاب .

٢- تحقيق اسم المؤلف .

٣- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

٤- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقارنًا لنص مؤلفه». «تحقيق النصوص»، (ص ٤٢).

بالعنوان، ثم نسبة الكتاب لغير مؤلفه، وكان بوسعه أن يخرج من الخلاف، ويكتب فوق اسم المصنف (المنسوب له)؛ ولم يقف -عفا الله عنه- عند هذا الحد بل تصرف في النص، مثال ذلك:
قال في الحاشية الأولى من الصفحة الأولى: (في الأصل: فهذا مختصر جل من النواقض وهو من كلام الناسخ!!)

وهو خطأ فادح إذ الكلام للمؤلف، وليس للناسخ!
وقد ذكر د. الرشيد في مقدمة تحقيقه أنه اعتمد على مخطوط جلبه من العراق من مكتبة الأوقاف ببغداد، وأنه عمل عليه وحققه!

قال الباحث: أخبرني الأستاذ إبراهيم بن عبدالعزيز اليعحي أنه فتش في فهرس أوقاف بغداد فوجد أكثر من رسالة بعنوان «رسالة في الرد على الرافضة» الأولى: لعبد الله بن أحمد الربتكي الموصلبي (ت ١١٥٩هـ)، والثانية: لأبي الثناء الألووسي (ت ١٢٧٠هـ). وأنه لم يجد بحسب الفهارس الرسالة المشار إليها منسوبة للشيخ محمد.

وفي جمادى الآخر، سنة (١٤٣٤هـ) نشر الأستاذ إبراهيم اليعحي -حفظه الله- رئيس قسم المخطوطات بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض في الشبكة العنكبوتية نسخة مخطوطة من مكتبة عبد العزيز العامة بالرياض، وعليها عنوان: «ركضة في ظهر الرافضة» لمؤلفها محمد حياة السندي رَحِمَهُ اللهُ، شيخ الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، كما أثبتته الناسخ، وقد كتب هذه النسخة في حياة المصنف (أعني: السندي)، والناسخ من خواص تلاميذه -كما تقدم-، وهو الشيخ أبي الحسن السندي (الصغير)، ونسخته تكاد تكون خالية من الأخطاء!

ولمَّا وُفِّتْ -بفضل الله- لاختيار هذه الرسالة، ونسختها وطابقتها على النسخ الخطية، تبين لي ثلاثة أمور تقدر ولا شك في المطبوع، وكل واحدة منها على حدة سبب داعٍ لإعادة نشر الكتاب على الأسس الصحيحة:

١. تحرّف اسم الكتاب من: «ركضة في ظهر الرافضة» -كما تقدم بيانه-، إلى: «رسالة في الرد

على الرافضة»!

٢. نسبة الكتاب لغير مؤلفه، فمؤلفه محمد حياة السندي، ونُسبَ لتلميذه محمد بن

عبد الوهاب.

٣. تحرّف في متن الكتاب!، بل تغيير في النّص!، وتبديل للأسماء!، وقد ذكرت ذلك في

الحواشي، ومن أمثلته:

أ. جاء في النسخ الخطية: فهذا مختصر جُلّه من «النواقض» للسيد محمد البرزنجي، وتحرف في

المطبوع إلى: «فهذا مختصر مفيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب!»، وهو تصرف كبير من المُحقق،

حيث أثبتت في الحاشية هذه العبارة: «في الأصل: فهذا مختصر جُل من النواقض، وهو من كلام

الناسخ!» وهذا غير سليم؛ لأنّ العبارة المذكورة من المؤلف كما في النسخ الثلاث.

ب. جاء في النسخ الخطية: من موجبات الإيمان، وفي المطبوع زيادة: من موجبات الإيمان بالله.

ت. جاء في النسخ الخطية: (إنّ الله يعلمُ بعض أصحابي لعليّ)، وفي المطبوع: إن الله بغض

أصحابي لعلي!

ث. جاء في النسخ الخطية: (ومن لم يستحل ذلك فقد نفّس)، وتحرف في المطبوع إلى:

(ومن يستحل ذلك فقد نفّس!).

ج. جاء في النسخ الخطية: (ودعوى علمه بكونه نصّاً على خلافته)، وفي المطبوع: ودعوى

علمه يكون نصّاً على خلافته.

ح. جاء في النسخ الخطية: (وازدراؤه كُفراً)، وفي المطبوع: (وازدراؤه كُفراً).

خ. جاء في النسخة الخطية: (ما أُنخَع صنيع قوم يعتقدون في جمهور أصحاب النبي ﷺ الفسوق)،

وفي المطبوع: ما أُنخَع صنيع قوم يعتقدون في جمهور النبي ﷺ الفسوق.

د. جاء في النسخ الخطية: (رواه أحمد، والترمذي وحسنه، وابن ماجه) وفي المطبوع: (رواه

أحمد، والترمذي، وحسنه ابن ماجه).

ذ. جاء في النسخ الخطية: (عن حذيفة رضي الله عنه)، وفي المطبوع إلى (عن حذيفة رضي الله عنه).

ر. جاء في النسخ الخطية: «صَغَ حَجْرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجْرِ عُمَرَ»، وفي المطبوع

سقطت هذه العبارة بأكملها!

ز. جاء في النسخ الخطية: (وهذا التقديم من أقوى آمارات حقيّة خلافة الصديق)، وفي المطبوع

(وهذا التقديم من أقوى آمارات حقيقة خلافة الصديق).

س. جاء في النسخ الخطية: (ومن اعتقد ما يخالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ المُتواترة فقد كفر) وفي المطبوع: (ومن اعتقد ما يخالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فقد كفر).

ش. في النسخ الخطية: (الحجاج قتلهم) تحرّف في المطبوع إلى: (الحجاج مثلهم!!).
ص. في النسخ الخطية: (سموا إحداهما سورة التورين وأخرى سورة الولاية) وفي المطبوع: (سموا إحداهما سورة التورين وأخرى سورة الولاية) إلى عند (ص ١٦).

ض. جاء في النسخ الخطية: «قال العلامة السيد الشريف نور الدين علي السمهودي رَحِمَهُ اللهُ: اعلم -وقفني الله وإياك- أنّ ما أصيب به الحسين رَحِمَهُ اللهُ من الشهادة في يوم عاشوراء إنما كان كرامة من الله عز وجل» وتحرّف في المطبوع: «قال الشيخ ابن تيمية الحنبلي الحراني اعلم -وقفني الله وإياك- أنّ ما أصيب به الحسين رَحِمَهُ اللهُ من الشهادة في يوم عاشوراء إنما كان كرامة من الله عز وجل».

ط. جاء في النسخ الخطية: «قال الحافظ جمال الدين محمد بن يوسف -عقب نحو ذكر ذلك- وهذا كما زين لقوم آخرين معارضة هؤلاء في فعلهم فاتخذوا هذا اليوم عيدًا وأخذوا في إظهار الفرح والسرور»، وجاء في المطبوع: «قال الشيخ -ويعني به ابن تيمية- وهذا كما زين لقوم آخرين معارضة هؤلاء في فعلهم فاتخذوا هذا اليوم عيدًا وأخذوا في إظهار الفرح والسرور».

ظ. جاء في النسخ الخطية: «قال السيد السمهودي» وتحرّف في المطبوع إلى: «قال الشيخ!».
وأثناء عملي في التحقيق وقفتُ على طبعة حديثة قلد صاحبها د. الرشيد، في نسبة الكتاب لغير مؤلفه، وتحريف العنوان، والتمن، وقد سار المحقق على نفس الأخطاء، مع زيادة في التخريج، وهي طبعة دار الآثار بصنعاء، بتحقيق الشيخ أبي بكر عبد الرزاق بن صالح النهمي، سنة (١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م)، وتقريظ الشيوخ محمد بن عبد الوهاب الوصايي، وعبد العزيز بن يحيى البرعي، ومحمد بن عبد الله الإمام، ويحيى بن علي الحجوري، وعبد الله عثمان الذماري.

وما قلناه في طبعه د. الرشيد نقوله في هذه الطبعة سواء بسواء!

قال الباحث: وليست هذه الرسالة بأول الرسائل التي تُنسب للإمام محمد بن عبد الوهاب

خطأ!

فقد جاء في كتاب: «الرسالة الغزنوية»، للشيخين عبد الواحد وعبد الرحيم ابني الشيخ عبد الله الغزنوي رحمهم الله-، دراسة وتحقيق عبد الله بن حمد العسكر ما مُلخصه: أن الرسالة المشهورة: «نصيحة المسلمين بأحاديث خاتم المرسلين» التي تُسبّت عُقودًا للإمام محمد

ابن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦ هـ)، هي للإمام محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي -رحمهما الله- (ت ٧٣٧ هـ)، وتحديدًا من كتابه: «مشكاة المصابيح».

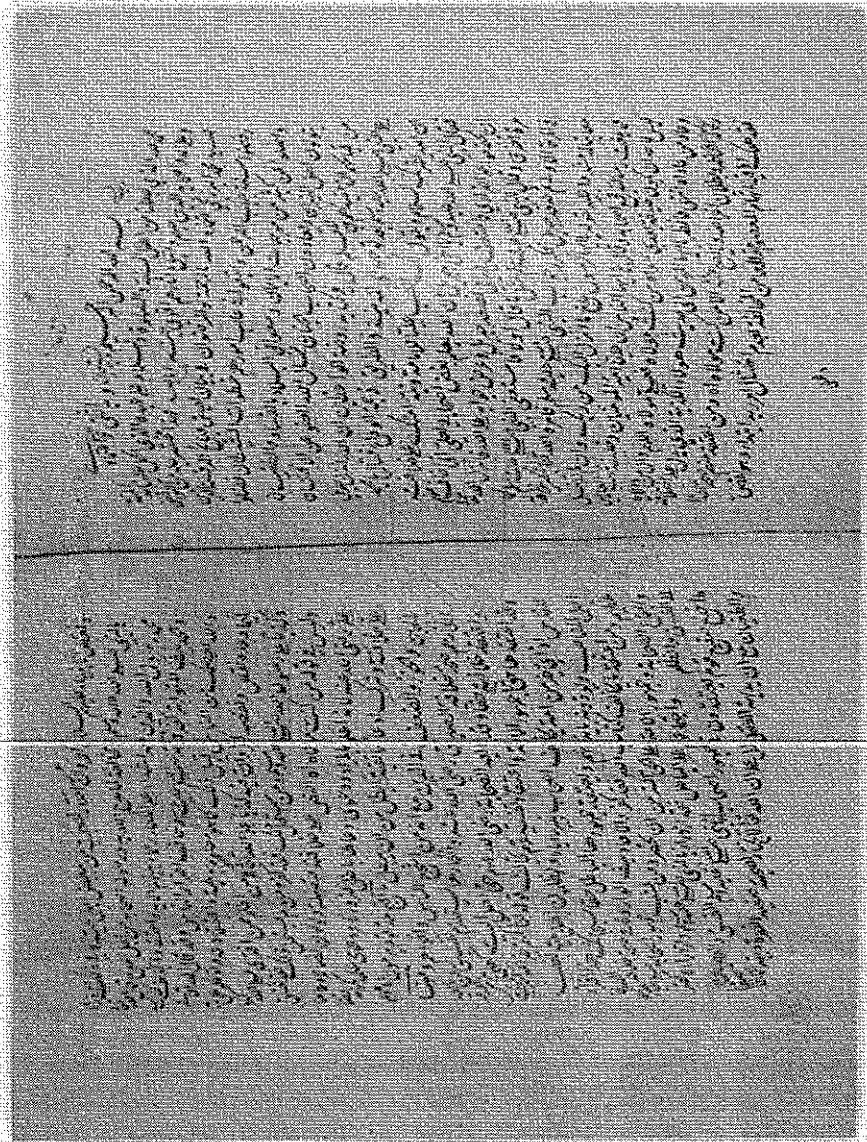
وقد نُشرت وطبعت مرارًا منسوبة للشيخ ابن عبد الوهاب، ويبدو أنَّ سبب ذلك عائدٌ لكون هذه النَّصِيحة وُجِدَت بخط الشيخ ابن عبد الوهاب، أو مُلحقةً مع بعض رسائله؛ فاعتقد مَنْ وجدها بأنها له! وممن نسبها للشيخ محمد بن عبد الوهاب أحد ناشرها، وهو العلامة محب الدين الخطيب صاحب المكتبة السلفية بمصر، والعلامة الزُّركلي في «أعلامه»، (٢٥٧/٦)، والعلامة عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ في «مشاهير علماء نجد»، (ص ٣٢)، والقاضي محمد عثمان في «روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين»، (١٨٤/٢)، وأ.د. عبد الله بن محمد بن أحمد الطريقي في «معجم مصنفات الحنابلة» (٣١/٦)، و.د. أحمد بن محمد الضبيب في «آثار الشيخ محمد ابن عبد الوهاب»، وغيرهم ممن نقل عنهم، أو عمن قبلهم^(١).



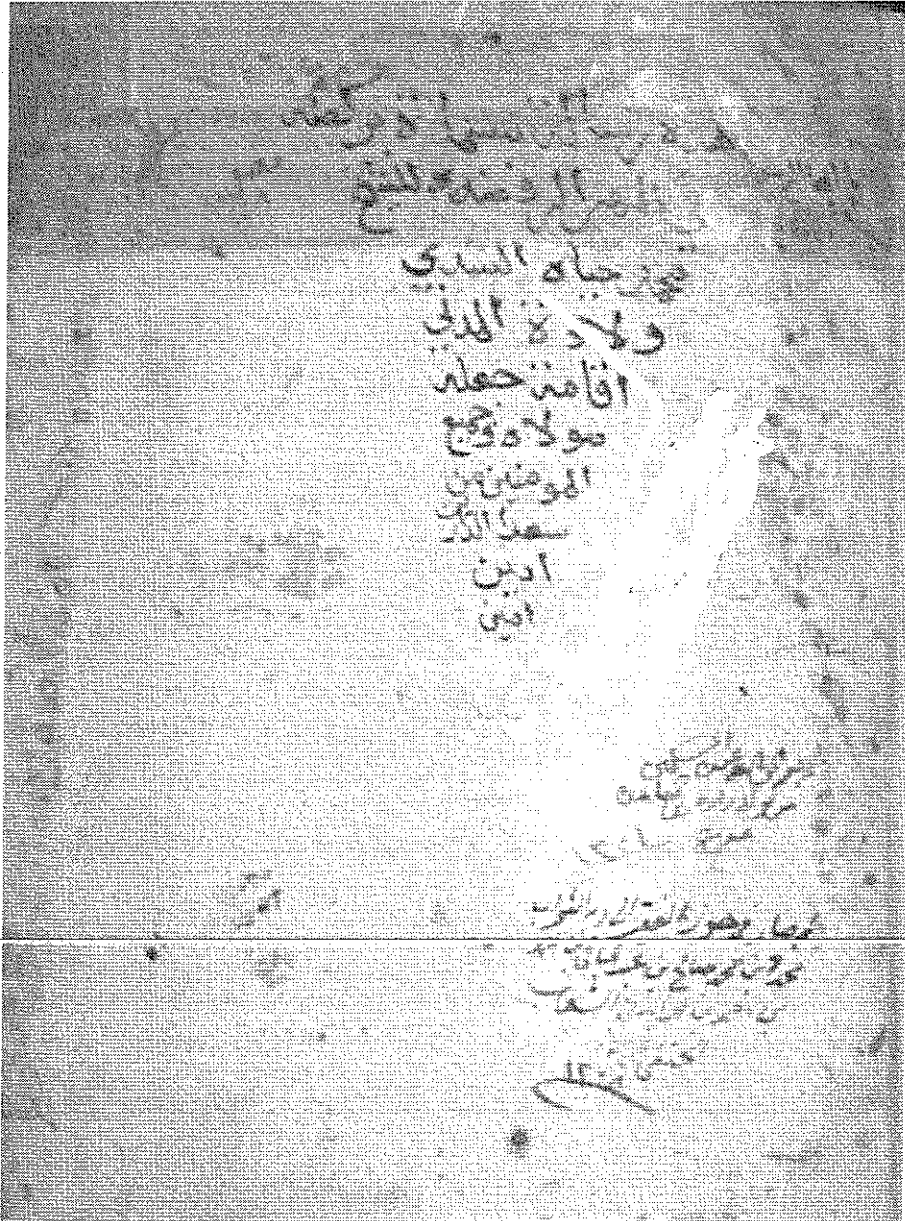
(١) انظر: «الرَّسالة العَرَنونية في أسماء بعض الكتب العربية والرسائل النَّجْدية التي طُبعت في البلاد الهندية إلى عام (١٣١٤ هـ)»، (ص ٤٨)، حاشية رقم (٣)، بتصرف.

المبحث الخامس

نماذج من مصورة النسخ الخطية



الصفحة الأولى من النسخة (أ)



الصفحة الأولى من النسخة (ج)

فانذره يومئذ وحران والطائفتان سندا ما سطر
من السند النبوي والماضي من الراعي من فتره يومئذ
ان يكون يوم عاشوراء حتى يقرر سبحانه من السنن
عنه من الميراث والاشجوات فلا يفتقر في نظرنا
واليسالنا وفي الكون من كلام السند ما استار
هو الطائفة الطائفة الذين ان تترك وفضلهم
من ان تترك وفيها السند كما يدعي معرفته من حيث
وتوكلنا في ما قد روي صاحب الطائفة العالي
المكان ان طياره يومئذ خرج يوم الجرد وقد اولى اليه
من تبيد الرجع بن تميم وبن ابي عامر بن خزيمة وبن
المراسم القديس فانهم على وجه تعدد في شرفه
فما روي في الحديث في تاريخ الفوم فقال ان من
بالسنة من قتل الحسين قال ما هو الا ما لا يرد
سنة فيضاد طيننا فامسك الفوم حياء فاقول
عند الرجوع وقال لا تدع ما سويت فيك يا ابن
فانك لا تدع ما سويت فيك يا ابنك الذي اقل
وتسليم وبعث الى انما سويت فيك قال فما سويت
ووضع في ملكهم وقال سويت فيك يا ابن
الاطول من الجدا من الضمير الماطون بالسوا
الوقد يلوهم الاخذ ويمنون الواسع
بما سويت وخصوا اليه بياوتهم مضمون ما سويت

الصفحة الأخيرة من النسخة (ج)

القسم الثَّاني:

تحقيق الكتاب
(رَكُضَةٌ فِي ظَهْرِ الرَّفْضَةِ)

رَبِّ يَسَّر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين، وبه أتقي، وعليه اعتمادي

الحمدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنَا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى عَبْدِهِ الَّذِي أَكْمَلَ عَلَيْنَا بِهِ الْمِنَّةَ،
وعلى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ حُبُّهُمْ وَاتِّبَاعُ آثارِهِمْ أَقْوَى جُنَّةً، أَمَّا بَعْدُ:
فهذا مختصرٌ (جُلُّهُ مِنْ «النَّوَاقِضِ» لِلسَّيِّدِ مُحَمَّدِ الْبِرَزْجِيِّ^(١)) - تَعَمَّدَهُ اللهُ بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ -
في بيان^(٢) بعض قبائح الرَّفْضَةِ^(٣) الذين رفضوا سُنَّةَ حَبِيبِ الرَّحْمَنِ، واتبعوا في غالب أُمُورِهِمْ خُطُواتِ

(١) هو: شيخُ المُصنِّفِ، المحقق النحري: محمد بن عبد الرسول بن عبد السيد بن قلندر الحسيني، البرزنجي الأصل والمولد، ثم المدني، من فقهاء الشافعية وله علم بالتفسير والأدب، ولد بشهر زور سنة (١٠٤٠هـ)؛ قرأ القرآن على والده وبه تخرج في بقية العلوم، وقرأ في بلاده على الملا محمد شريف الكوراني، ولازم خاتمة المحققين إبراهيم بن حسين الكوراني، واتفق بصحته، وأخذ عن عبد الباقي الحنبلي لَمَّا نَزَا دِمَشْقَ، وبمصر عن محمد بن أبي رجيل إلى كثير من البلاد: همدان، وبغداد، وماردين، وحلب، وقسطنطينية وأخذ عن أعلامها، ولما نزل الحرمين أخذ عن الوافدين إليهما كالشيخ إسحق الزبيدي، وعبد الملك السجلماسي، ثم توطن المدينة وتصدر للتدريس، صنَّف تصانيفَ عجيبة، وكان مُكثِّراً، منها: «أنهار السلسيل لرياض أنوار التنزيل» في شرح تفسير البيضاوي، و«الإشاعة في أشراف الساعة»، و«النواقض للروافض»، مختصر «النواقض على النواقض» لميرزا مخدوم، و«القول السديد والنمط الجديد في وجوب رسم الإمام والتجويد»، وغيرها، وكان من أفراد العالم علماً وعملاً، توفي بالمدينة سنة (١١٠٣هـ). انظر: «سلك الدرر»، (٤/٦٥)، «الأعلام» (٦/٢٠٤)، «هدية العارفين»، (٢/١٠٦).

(٢) تحرَّف في المطبوع إلى: «فهذا مختصر مفيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب!» وهو تصرف من المُحقِّق - عفا الله عنه -، حيث أُثبِتَ في الحاشية هذه العبارة: «في الأصل: فهذا مختصر جُلُّ من النواقض، وهو من كلام الناسخ!» وهذا غير سليم؛ لأنَّ العبارة المذكورة من المؤلف كما في النسخ الثلاث.

(٣) (بيان): ساقطة في (المطبوع).

(٤) في (المطبوع): (الرافضة)، وفي النسخ الخطيَّة: (الرَّفْضَةُ) وقد استعملها المُصنِّف في جُلِّ كتابه.

الشَّيْطَانُ؛ فَصَلُّوا وَأَصَلُّوا عَنْ كَثِيرٍ مِنْ مُوجِبَاتِ الْإِيمَانِ^(١)، وَسَعَوْا فِي الْبِلَادِ بِالْفَسَادِ وَالطُّغْيَانِ؛ يَتَوَلَّوْنَ
أَهْلَ النَّيِّرَانِ، وَيُعَادُونَ أَصْحَابَ الْجِنَانِ. نَسَأَلُ اللَّهَ الْعَفْوَ^(٢) عَنِ الْإِفْتِنَانِ.

(١) جاء في (المطبوع): (موجبات الإيمان بالله).

(٢) وقع في نسخة (ب): (نسأل العفو).

مَطْلَبٌ:

الْوَصِيَّةُ بِالْخِلَافَةِ

* مِنْ قِبَائِهِمْ: أَنَّ مُفِيدَهُمْ ابْنَ الْمُعَلِّمِ^(١) قَالَ فِي كِتَابِهِ: «رُوضَةُ الْوَاعِظِينَ»^(٢):

«إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ جَبْرِيْلَ^(٣) عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ تَوَجُّهِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، فِي الطَّرِيقِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يُقَرِّطُكَ السَّلَامَ، وَيَقُولُ لَكَ: انْصُبْ عَلَيَّ لِلْإِمَامَةِ! وَبَنَّهُ أُمَّتَكَ عَلَى خِلَافَتِهِ!».
فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا أَخِي جَبْرِيْلُ^(٤)؛ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ^(٥) بَعْضَ أَصْحَابِي لِعَلِّيَّ!، إِنِّي أَخَافُ مِنْهُمْ أَنْ يَجْتَمِعُوا^(٦) عَلَى إِضْرَارِي فَاسْتَعْفِ^(٧) لِي رَبِّي!^(٨) فَصَعَدَ جَبْرِيْلُ، وَعَرَّضَ جَوَابَهُ عَلَى اللَّهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ -

(١) هو عالم الرافضة أبو عبد الله ابن المعلم؛ محمد بن محمد بن نعمان، الملقب بـ(الشيخ المفيد)، صاحب التصانيف الدِّعْيَةِ الكَثِيرَةِ (ماتنا مصنف)، طعن فيها على السلف! وكان ذا صولة عظيمة في دولة عضد الدولة، شيعة ثمانون ألفاً! وهو ممن يعتقد بتحريف القرآن! يقول في كتابه «أوائل المقالات»، (ص ٩١): «إِنَّ الْأَخْبَارَ قَدْ جَاءَتْ مَسْتَفِيزَةً عَنْ أُمَّةِ الْهَدْيِ مِنْ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ، بِاخْتِلَافِ الْقُرْآنِ! وَمَا أَحَدُهُ بَعْضُ الظَّالِمِينَ فِيهِ مِنَ الْحَذْفِ وَالنَّقْصَانِ!»، مات سنة (٤١٣هـ). انظر: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ»؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَازِ الذَّهَبِيِّ، (٤/٢٦، و٣٠)، و«الشَّيْبَةُ وَتَحْرِيفُ الْقُرْآنِ»؛ محمد مال الله الخالدي.

(٢) قَالَ الْبَاحِثُ: وَهَمَّ الْمُصَنِّفُ كِتَابَهُ فِي نَسْبَتِهِ: «رُوضَةُ الْوَاعِظِينَ» لِلْمُفِيدِ؛ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لِأَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْفَتَّالِ النِّسَابُورِيِّ الْفَارْسِيِّ، أَخَذَ عَنْ أَبِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ الْمَعْرُوفِ بِالسَّيِّدِ الْمَرْتَضِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، تَلَمَّذَ عَلَيْهِ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ شَيْبَةَ أَشُّوبِ الْمَازَنْدَرَانِيِّ، وَعَلِيٌّ بْنُ الْحَسَنِ النِّسَابُورِيِّ، وَغَيْرُهُمْ، «رُوضَةُ الْوَاعِظِينَ وَبَصِيرَةُ الْمُتَعَزِّبِينَ»، وَ«التَّنْوِيرُ فِي مَعَالِمِ التَّفْسِيرِ» مِنْ الْكُتُبِ الْمَعْتَبَرَةِ عِنْدَ الشَّيْبَةِ. قَتَلَهُ أَبُو الْمُحَاسَنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ -حَاكِمُ نِسَابُورٍ- سَنَةَ (٥٠٨هـ). وَدُفِنَ فِي نِسَابُورٍ بِإِيرَانَ. انظر ترجمته: «طبقات أعلام الشيعة»؛ آغا بزرك الطهراني، (١/٢٤٢) «معجم المؤلفين»، (٩/٢٠٠).

(٣) فِي (ب): (جبرائيل).

(٤) فِي (المطبوع): (إن الله تعالى).

(٥) فِي (ب): (جبرئيل).

(٦) (يعلم): سقطت في (المطبوع).

(٧) فِي (ب): (تجمعوا).

(٨) الْإِسْتِعْفَاءُ: أَنْ تَطْلُبَ إِلَى مَنْ يَكْلِفُكَ أَمْرًا أَنْ يُعْفِيَكَ مِنْهُ. «معجم مقاييس اللغة»؛ أحمد بن فارس بن زكريا، الشهير الشهير بـ(ابن فارس)، (٤/٥٧).

(٩) فِي (ب): (فاستعف ربي).

تعالى - مرةً أخرى، وقال للنبي ﷺ مثل ما قال أولاً؛ فاستعفى النبي ﷺ كما في المرة الأولى، ثمَّ صعد جبريل، فكرر جواب النبي ﷺ، فأمره الله تعالى ﷻ بتكرير نزوله^(١) - مُعَاتِبًا لَهُ مُشَدِّدًا عَلَيْهِ - بقوله: بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ...﴾ [المائدة: ٦٧].
فجمع أصحابه وقال: «يا أيها الناس، إنَّ عليًّا أمير المؤمنين، وخليفة ربِّ العالمين، ليس لأحد أن يكون خليفة بعدي سواه!، مَنْ كنت مولاه فعليٌّ مولاه، اللهم وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»^(٢). انتهى.

فانظر - يا أيها المؤمن - إلى حديث هؤلاء الكذّبة الذي يدلُّ على اختلاقه^(٣):

- رِكَازَةُ الْفَاطِمَةِ^(٤)،

- وَبُطْلَانُ أَعْرَاضِهِ،

- وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ إِلَّا «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ»^(٥)، ا.هـ.

- وَمَنْ اعْتَقَدَ مِنْهُمْ صِحَّةَ هَذَا فَقَدْ هَلَكَ!؛ إذ فيه اتِّهَامُ الْمُعْصُومِ - قِطْعًا - مِنَ الْمَخَالَفَةِ بِعَدَمِ

امْتِنَالِ أَمْرِ رَبِّهِ ابْتِدَاءً وَهُوَ نَقْصٌ، وَنَقْصُ الْأَنْبِيَاءِ ﷺ كُفْرٌ^(٦).

(١) وقع في (ب)، و(المطبوع): (وقال النبي).

(٢) في (المطبوع): (فأمره الله).

(٣) وقع في (ج): (فكرر جواب النبي ﷺ بتكرار نزوله).

(٤) «روضه الراعظين»؛ علي محمد بن الحسن بن علي الفُتَالِ، (١/٨٩).

(٥) في الأصل: (١) (٥) انظر أيها المؤمن).

(٦) وقع في (ب): (اختلافه)، وفي (ج): (اختلافهم).

(٧) وقع في (ب): (الفاظ).

(٨) (مولاه) سقطت من: (ب)، و(ج).

(٩) والحديث بتمامه: عن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ قَالَ: تَرَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوَادِي يُقَالُ لَهُ: وَادِي حُمٍّ فَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّاهُ مَا يَهْجِرُ، قَالَ: فَحَطَبْنَا، وَظَلَّلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِتُوبٍ عَلَى شَجَرَةٍ سَمْرَةٍ مِنَ الشَّمْسِ، فَقَالَ: «الْكُفْرُ تَعْلُمُونَ، أَوْ الْكُفْرُ تَشْهَدُونَ، أَنِّي أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَإِنَّ عَلِيًّا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ». رواه الترمذي في «سُنَنِهِ»، برقم: (٣٧١٣)، وأحمد في «مُسْنَدِهِ»، برقم: (١٩٣٢٥) - واللفظ له -، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٦٥٢٣).

(١٠) نقل القاضي عياض رحمه الله الإجماع على كُفْرِ مَنْ انْتَقَصَ الْأَنْبِيَاءَ ﷺ، فقال: «مَنْ أَضَافَ إِلَى نَبِيِّنا ﷺ تَعَمَدَ الْكُذْبِ فِيمَا بَلَّغَهُ وَأَخْبَرَ بِهِ، أَوْ شَكَّ فِي صِدْقِهِ، أَوْ سَبَّهُ، أَوْ قَالَ: إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ، أَوْ اسْتَخَفَّ بِهِ أَوْ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ أَوْ أَرَى عَلَيْهِمْ، أَوْ آذَاهُمْ أَوْ قَتَلَ نَبِيًّا أَوْ حَارَبَهُ فَهُوَ كَافِرٌ بِإِجْمَاعٍ». «الشفا»، (٢/٢٨٤).

- وأن الله اختار لصحبته من يُبغض أجَلَ أهل بيته، وفي ذلك ازدراء^(١) بالنبي ﷺ، ومُخالفة لما لما مدح الله به ورسوله^(٢) أصحابه، من أجَلَ المدح قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ...﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

- واعتقاد ما يُخالف كتاب الله والحديث المتواتر كُفْرًا. وأنه ﷺ خاف إضرار الناس!، وقد قال الله تعالى له^(٣): ﴿..وَاللَّهُ يَعصِمُكَ مِنَ النَّاسِ..﴾ [المائدة: ٦٧] قبل ذلك كما هو معلوم -بديهة-.

- واعتقاد عدم توكله على ربّه! فيما وعده نقضًا، ونقضه كُفْرًا، وأن فيه كَذِبًا على اللّهِ تعالى^(٤) ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا..﴾ [الأنعام: ٢١]، وكذبًا^(٥) على رسول الله ﷺ، ومن استحل ذلك فقد كفر، ومن لم^(٦) يستحل ذلك فقد تَفَسَّقَ.

- وليس في قوله: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ»! هـ. أن^(٧) النَّصَّ على خلافته متصله، ولو كان نصًّا لادّعاها عليّ -رضي الله عنه-؛ لأنه أعلم بالمراد، ودعوى ادّعاها^(٨) باطل -ضرورة-، ودعوى علمه بكونه^(٩) نصًّا على خلافته، وترك ادّعاها^(١٠) تَقِيَّةً أبطل من أن يُبطل!.

ما أفتح مِلَّة قوم يرمون إمامهم بالجنِّ والخور والضعف في الدّين، مع أنه من أشجع النّاس وأقواهم^(١١).

(١) (أهل): غير موجودة في الأصل (أ).

(٢) كتب الناسخ في نسخة (ب) فوق كلمة (ازدراء): (تحقير)؛ مُفسرًا لها. وقد جاء في «مُختار الصّحاح»، (ص ٢٨٠): اَزْدَرَاهُ أَي: حَقَّرَهُ.

(٣) (رقع في نسخة (ج)، و(ح) المطبوع): (أما مدح الله به رسوله وأصحابه).

(٤) (له) زيادة من: (ب).

(٥) كلمة (تعالى) غير موجود في: (ب)، و(ج).

(٦) وقع في (ج): (كذا).

(٧) وقع في (المطبوع): (ومن يستحل!!).

(٨) (أن) زيادة من: (ب)، و(المطبوع).

(٩) في (ب)، و(ج): (ادعاها).

(١٠) في (المطبوع): (يكون).

(١١) في (ب): (ادعاها).

(١٢) ورد في شجاعة علي بن أبي طالب ﷺ أحاديث كثيرة، وأخبار وفيرة، بل صنّف في ذلك المُصنّفات، وألّف المُؤلّفات، من ذلك ما كتبه محمد بن محمد ابن الجَزْرِي رحمه الله: «مناقب الأسد الغالب مُمزق الكتاب ومُظهر العجائب ليث بن غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب»، وقد طبع غير مرّة. ونذكر من الأحاديث ما رواه سلمة

ﷺ - عن يوم خيبر - قال: ... ثُمَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى عَلِيٍّ وَهُوَ أَرْمَدُ، فَقَالَ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» - أَوْ «يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» -، قَالَ: فَاتَيْتُ عَلِيًّا، فَمَجِئْتُ بِهِ أَقْرَدُهُ وَهُوَ أَرْمَدُ، حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَبَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ فَبَرَأَ وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَخَرَجَ مَرْحَبًا، فَقَالَ:

فَدَعَلِمْتُ خَيْرَ أَنِّي مَرْحَبٌ

شَاكِي السَّلَاحِ بَطَلٌ مُجَرَّبٌ

إِذَا الْمُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَبُ.

فَقَالَ عَلِيٌّ:

أَنَا الَّذِي سَمَّيْتَنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ

كَلَبْتُ غَابَاتٍ كَرِيهِ الْمَنْظَرَةَ

أَوْ فِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةَ

قَالَ: فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ فَقَتَلَهُ. رواه مُسْلِمٌ في «صحيحه»، برقم: (١٨٠٧) - بطوله -.

مَطْلَبٌ:

إِنْكَارُ حَقِيقَةِ^(١) خِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ^(٢)

* ومنها: إنكارهم صحَّةَ خلافةِ الصِّدِّيقِ^(٣):

وإنكارها يستلزم تفسيق مَنْ بَايَعَهُ!، واعتقدَ خلافته -حقاً!- وقد بايعه الصَّحَابَةُ^(٤) حتَّى أهلَّ البيتَ؛ كعَلِيِّ^(٥)، وقد اعتقدَها -حقاً- جمهور الأمة^(٦)، واعتقادُ نفيهم يُخالفُ قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾ [آل عمران: ١١٠]؛ إذ أيُّ خيرٍ من أُمَّةٍ يُخالف أصحابَ نبيِّها^(٧)، إياه، ويظلمون أهل بيته بغضبٍ أَجَلِّ المناصب، ويؤذونه بإيذاتهم، ويعتقد جمهورها الباطلَ حقاً؟! سبحانهك هذا افتراءً عظيم.

وَمَنْ اعتقدَ ما يُخالفُ كتابَ اللَّهِ؛ فقد كفر^(٨)!

(١) (حقيقة): غير موجودة في (المطبوع).

(٢) انظر: «بحار الأنوار»؛ للمجلسي، (١٠٢ / ١٤١). «كتاب الأربعين»؛ محمد طاهر القمي الشيرازي، (٢ / ١٢١ - ١٢٢)، و«الوجيز في الإمامة والولاية»؛ أحمد حسين يعقوب، (١ / ٥). ولخص مرجعهم الشيعي محمد باقر الصدر أقوال سلفه، فوصف خلافة الصديق^(٩) بأنها خلافة لم تباركها السماء، ولا رضي بها المسلمون!، فقال: «ومعنى هذا أن الحاكمين زفوا إلى المسلمين خلافة لم تباركها السماء ولا رضي بها المسلمون» -ويقصد بها خلافة الصديق-. وزعم أن خلافته ليس لها لون شرعي، فقال: «والنقطة الأولى التي نؤخذ الصديق عليها هي وقوفه موقف الحاكم في...» مع أن خلافته لم تكتسب لوناً شرعياً. انظر: «فدك في التأريخ»؛ محمد باقر الصدر، (ص ١٣٨)، (ص ١٨٦).

(٣) قال مالك بن أنس رحمه الله: «ما أدركتُ أحداً ممن اقتدي به يشكُّ في تقديم أبي بكر وعمر^(١٠)». «مُسْنَدُ الموطأ»؛ عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري، (ص ١١٠). ويقول ابن كثير رحمه الله: «ومَنْ ظَنَّ بالصَّحَابَةِ^(١١) ذلك -أي كتمان الوصية لعلي بالخلافة- فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ على معاندة رسول الله^(١٢) ومضادته في حكمه ونصه، ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ريقه الإسلام، وكفر بإجماع الأئمة الأعلام، وكان إراقة دمه أحل من إراقة المدام...». «البداية والنهاية»، (٥ / ٢٥٢).

(٤) في (ب): (بيتها).

(٥) أطلق المُصَنِّفُ رحمه الله لفظة الكُفْر في كتابه في غير موضع، وأحياناً يكون ذلك الإطلاق على الفعل، وأحياناً أخرى على لازمه!، ولولا الخروج عن المقصود لأطلنا النَّفْسَ في بيان هذه الجُرْئِيَّةِ، وكلامه هنا ليس بدعاً من القول فقد سبقه بعض أهل العلم في إطلاق الكُفْر على مُنكر خلافة الصديق^(١٣)؛ فقد جاء في «البحر الرائق شرح كنز الدقائق»؛ لزين الدين ابن نجيم الحنفي رحمه الله، (١ / ٣٧٠): «وَالرَّافِضِيُّ إِنْ فَصَّلَ عَلِيًّا عَلَى غَيْرِهِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَإِنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ الصِّدِّيقِ فَهُوَ كَافِرٌ!».

والأحاديث الواردة في صحة خلافة الصديق، وإجماع^(١) الصحابة، وجُمهور الأمة على الحق؛ أكثر من أن تُحصَر، ومن نسب جمهور أصحابه ﷺ إلى الفسقِ والظلم، وجعل^(٢) اجتماعهم على الباطل؛ فقد ازدراء^(٣) بالنبي ﷺ، وازدراؤه كُفراً^(٤).

ما أحنع^(٥) صنيع قومٍ يعتقدون في جمهور أصحاب النبي ﷺ الفسق، والعصيان، والطغيان! مع أن بديهَةَ العقل تدلُّ على أن الله تعالى لا يختار لصحبه صفيه ونُصرة دينه إلا الأصفياء من خلقه^(٦).

والنقل المتواتر يُؤيد ذلك، فلو كان في هؤلاء القوم خيرٌ لما تكلموا في صحب النبي ﷺ وأنصار دينه إلا بخير؛ لكنَّ الله أشقاهم؛ فخذلهم بالتكلم في أنصار الدين. كُلُّ مُيسرٍ لما خُلِق. عن عليٍّ ﷺ قال: دخلنا على رسول الله ﷺ فقلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَخْلِفْ عَلَيْنَا، قَالَ: «إِنْ يَعْلَمَ اللَّهُ فِيكُمْ خَيْرًا يُؤَلِّ عَلَيْكُمْ خَيْرَكُمْ». فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: «فَعَلِمَ اللَّهُ فِيْنَا خَيْرًا؛ فَوَلَّى عَلَيْنَا خَيْرَنَا أَبَا بَكْرٍ ﷺ». رواه الدارقطني^(٧).

وهذه^(٨) أقوى حجة على من يدعي موالاته^(٩) علي ﷺ.

(١) في (المطبوع): (ويأجماع).

(٢) (جعل): زيادة من (ب)، و(المطبوع).

(٣) وقع في (المطبوع): (ازدرى).

(٤) وقع في (المطبوع): (كُفراه)، وسبق الحديث عن كُفر من انتقص النبي ﷺ، (ص ١٣٧).

(٥) وقع في (المطبوع): (١٠٠-الشرح).

(٦) (أصحاب): سقطت من (المطبوع)!

(٧) وما أجمل الأثر عن ابن مسعود ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ فَاضْطَمَقَهُ لِنَفْسِهِ فَأَبْتَعَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَجَعَلَهُمْ وَرَثَةً لِنَبِيِّهِ يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ». سبق تخريجه، (ص ٣٣).

(٨) في (ج): (صحبة).

(٩) في (ب): (يرسول)!

(١٠) في الأصل (أ): (فقال).

(١١) لم أقف عليه عند الدارقطني! غير أن الحاكم رواه في «مستدرکه» برقم (٤٦٩٨)، بلفظ: «خياركم» بدل «خيركم»، وهو ضعيف، في سنده موسى بن مطير كذبته: يحيى بن معين، وقال النسائي وجماعة: متروك. انظر: «ظلال الجنة في تخريج السنَّة»: للآلبي، (٢/٣١٧).

وعن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: «أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ. فَقَالَتْ: «أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ - كَأَنَّهَا تَقُولُ الْمَوْتَ -؟ قَالَ ﷺ: «إِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ» رواه البخاريُّ ومُسْلِمٌ»^(١).

وعن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تسأله شيئاً، فقال لها: «تُعَوِّدِينَ؟» فقالت: يا رسول الله إن عدتُ فلم أجِدْكَ - تُعَرِّضُ بِالْمَوْتِ -؟

فقال: «إِنْ جِئْتُ فَلَمْ تَجِدْنِي؛ فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ ﷺ؛ فَإِنَّهُ الْخَلِيفَةُ بَعْدِي» رواه ابنُ عساکر^(٢).
وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يَكُونُ خَلْفِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً: أَبُو بَكْرٍ، لَا يَلْبَثُ إِلَّا قَلِيلًا..» رواه البغويُّ بسندٍ حسنٍ^(٣).

وعن حُدَيْفَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٤) رواه أحمد، والترمذي وحسنه، وابن ماجه^(٥)، والحاكم وصححه، ورواه الطبراني عن أبي الدرداء، والحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنهما.

(١) في (المطبوع): (وهذا).

(٢) لعل المُصنّف قصدَ (خلافة) بدل (موالاة).

(٣) (قال): سقطت من (ج).

(٤) في الأصل (أ): (قالت).

(٥) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٦٥٩) - واللفظ له -، ومُسْلِمٌ في «صحيحه»، برقم (٢٣٨٦). قال ابن حجرٍ رحمه الله في «فتح الباري»، (١٣/٣٣٣): «وه دلالته لما على أبي بكرٍ مطابقٌ لذلك العموم و قول بعضهم هذا يدل على أن أبا بكر هو الخليفة بعد النبي ﷺ صحيح، لكن بطريق الإشارة لا التصريح، ولا يعارض جزم عمر بأن النبي ﷺ لم يستخلف؛ لأن مراده نفي النص على ذلك صريحاً، والله أعلم. قال الكرمانى: مناسبة هذا الحديث للترجمة أنه يستدل به على خلافة أبي بكر ﷺ..».

(٦) (لها): غير موجودة في (ب)، و(ج)، و(المطبوع).

(٧) أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة»، برقم: (٣١٣)، وابنُ عساکر في «تاريخ دمشق»، (٦٣٣١)، قال الألباني: منكر، انظر: «السلسلة الضعيفة»، (٥٥٦١). قال الباحث: وقد ورد الحديث أعلاه بأسانيد - كما هو مُخرَجٌ في الصحيحين - بنصه؛ خلا: «فإنه الخليفة بعدى» وهي داعي النكارة، وفي الصحيح غنية عن غيره!

(٨) رواه الطبراني في «معجمه الكبير»، برقم: (١٢)، و(١٤٢)، والبغويُّ في «معجم الصحابة»، برقم: (١٣٨٩)، من حديث عبدالله بن عمرو، لا كما أورد المُصنّف: عن ابن عمر رضي الله عنهما، وضعف إسناده الألباني في الضعيفة، (١٤/١٣٠).

(٩) رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٣٦٦٢)، وأحمد في «مُسْنَدِهِ» برقم: (٢٣٦٣٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم: (١١٤٢).

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لا أدري ما قدر بقرائي فيكم؛ فاقعدوا باللذنين من بعدي أبي بكرٍ وعمر، وتمسكوا بهدي عمارة، وما حدثكم ابن مسعودٍ فصدفوه» رواه أحمد، وغيره^(١).

وعن أنسٍ قال: قال رسول الله ﷺ: «اقعدوا باللذنين من بعدي أبي بكرٍ وعمر، واهتدوا بهدي عمارة، وتمسكوا بهدي ابن مسعودٍ» رواه ابن عدي^(٢).

وعنه^(٣): «بعتي بنو المصطلق^(٤) إلى رسول الله ﷺ، أن أسأله: إلى من تدفع صدقاتنا بعدك؟ [قال: فأتيتُه فسألته؟]»، فقال: «إلى أبي بكرٍ...» رواه الحاكم، وصححه^(٥).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال [لي] رسول الله ﷺ - في مرضه الذي مات فيه - «أدعي لي أباك وأخاك؛ حتى أكتب كتاباً؛ فإني أخاف أن يتمنى ممتناً^(٦)»، ويقول قائل: أنا أولى! ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكرٍ» رواه مسلم، وأحمد^(٧).

(١) وقع في (المطبوع): (حسنه ابن ماجه)!

(٢) رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٤١٦٩)، وقال: حديث حسن، وأحمد في «مسنده» برقم: (٢٣٣٢٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم: (٢٥١١).

(٣) (من): غير موجودة في (ب)، و(ج).

(٤) رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٣٨٠٥)، وقال: حديث حسن غريب، والحاكم في «مستدرکه» برقم: (٤٤٥٦)، وابن عدي في «الكامل»، برقم: (٤٢٤)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» برقم: (١١٤٤).

(٥) (وعنه): ساقطة من (ج).

(٦) تحرة، في (ب) إلى: (بنو المطلق)!

(٧) زيادة من «المستدرک».

(٨) رواه الحاكم في «مستدرکه» برقم: (٤٤٦٠) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في «التلخيص»، (٨٢/٣)، وقال الألباني: رجاله ثقات، غير نصر بن منصور المروزي! «السلسلة الضعيفة»، تحت رقم: (٦١٩١)،

والرواية -بتمامها- عن أنس رضي الله عنه: بعتي بنو المصطلق إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: سل لنا رسول الله ﷺ إلى من تدفع صدقاتنا بعدك؟ قال: فأتيتُه فسألته، فقال: «إلى أبي بكرٍ»، فأتيتهم فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله، فإن حدث بأبي بكرٍ حدث فإلى من؟ فأتيتُه فسألته، فقال: «إلى عمرٍ»، فأتيتهم فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله، فإن حدث بعمرٍ حدث، فإلى من؟ فأتيتُه فسألته، فقال: «إلى عثمانٍ»، فأتيتهم فأخبرتهم، فقالوا: ارجع إليه فسله، فإن حدث بعثمانٍ حدث فإلى من؟ فأتيتُه فسألته، فقال: «إن حدث بعثمانٍ حدث فإلى منكم الدهر تباً».

(٩) زيادة من «صحيح مسلم».

(١٠) كذا في الحديث، وفي الأصل (أ): (متمني).

(١١) رواه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٣٨٧)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٤٧٥١)، و(٢٥١١٣).

وهذا الحديث يُخْرِجُ مَنْ يَأْبِي خِلَافَةَ الصِّدِّيقِ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ.

وعن^(١) عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى^(٢) أَنْ يَقْدَمَكَ ثَلَاثًا فَأَبَى اللَّهُ إِلَّا تَقْدِيمَ أَبِي بَكْرٍ» وفي رواية -زيادة-: «وَلَكِنِّي خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ وَأَنْتَ خَاتَمُ الْخُلَفَاءِ» رواه الدَّارِقُطَنِيُّ، وَالخَطِيبُ، وَابْنُ عَسَاكِرٍ^(٣).

وَعَنْ سَفِينَةَ قَالَتْ: لَمَّا بَنَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسْجِدَ وَضَعَ فِي الْبِنَاءِ حَجْرًا، وَقَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «ضَعُ حَجْرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجْرِي»، ثُمَّ قَالَ لِعُمَرَ: «ضَعُ حَجْرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجْرِي أَيْ بَكْرٍ»، ثُمَّ قَالَ لِعُمَانَ: «ضَعُ حَجْرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجْرِ عُمَرَ^(٤)»، ثُمَّ قَالَ: «هَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءُ مِنْ بَعْدِي» رواه ابْنُ حِبَانَ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ لَا بَأْسَ بِهِ»، وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَابْنُ بَيْهَقٍ^(٥).

وَرُوِيَ^(٦) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذِ الْأَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ...﴾ [التَّحْرِيمُ: ٣] الْإِخْبَارُ بِخِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

قِيلَ: يُشِيرُ إِلَى خِلَافَةِ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ...﴾ [البقرة: ٢١٧] ٢١٧] الْآيَةَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي جَاهَدَ أَهْلَ الرُّدَّةِ.

وَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّوا إِلَى قَوْمِ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ...﴾ [النَّحْجُ: ١٦] الْآيَةَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي بَاشَرَ قِتَالَ بَنِي حَنِيفَةَ^(٧) الَّذِينَ^(٨) كَانُوا مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ حِينَ ارْتَدَوْا.

(١) في (ب)، و(المطبوع): (عن) بدون واو.

(٢) (تعالى): غير موجودة في (المطبوع).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، برقم: (٥٩٢١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، (٣٢٢/٤٥)، وذكره وذكره ابن الجوزي في كتابه: «العلل المتناهية»، (١٨٩/١)، وقال: هذا لا يصح عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ علي، ويحيى مجهولان.

(٤) (ثُمَّ قَالَ لِعُمَانَ: «ضَعُ حَجْرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجْرِ عُمَرَ»): سقطت من (المطبوع)!

(٥) (مِنْ): غير موجودة في (ب)، و(ج)، و(المطبوع).

(٦) رواه الحاكم في مستدركه، برقم: (٤٢٨٤) وقال: حديث صحيح الإسناد ولم يُخرِّجْناه، ووافقه الذهبي، ورواه ابن أبي عاصم في «السنن»، برقم: (١١٥٧)، والبيهقي في «الدلائل»، (٥٥٣/٢)، وضعفه الألباني في «ظلال الجنة»، برقم: (١١٥٧). قال الباحث: لم أقف على حكم أبي زرعة ككَلْبَةَ، وفي سنده حَشْرَجُ بن نباتة؛ قال عنه النَّسَائِيُّ في كتابه «الضعفاء والمتروكين»، (١٧٠/١): ليس بالقوي. قال العقيلي: لم يُتابع عليه؛ لأنَّ عمر وعليًّا قالا: لم يستخلف النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. «الضعفاء الكبير»، (٣٥٦/٢).

(٧) في (ب)، و(ج)، و(المطبوع): (روي) -بدون واو-.

(٨) (تعالى): زيادة من (ب)، و(المطبوع).

وقوله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَبَلَغَهُمْ دِينَهُمْ الَّذِي كَرِهُوا أَنْ يُرَضُّوا لَهُمْ ﴾ [النور: ٥٥] الآية، وقد مُكِّنَ الإسلامُ بأبي بكر وعمر فكانا خليفَتينِ حَقِينِ لوجوب^(١) صدقِ وعدِ الله - تعالى -.

وما صحَّ من قوله ﷺ: «الْخِلاَفَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً...»^(٢) وفي بعض الروايات: «خِلاَفَةُ [وإرحمة]^(٣)»، وفي بعضها: «خِلاَفَةُ النَّبِيِّ»^(٤).

وما صحَّ من أمره ﷺ أبا بكر في مرض موته بإمامة الناس^(٥)؛ وهذا التقديم من أقوى أمارات حَقِيَّةِ^(٦) خِلاَفَةِ الصِّدِّيقِ، وبه استدلَّ أجلاء الصحابة كعمر وأبي^(٧) عبيدة وعلي - رضي الله عنهم أجمعين -^(٨) فهذه وما تشاكلها^(٩) تُسوِّدُ وجوهَ الرَّفِصَةِ الْمَسْفُوفَةِ الْمُنْكَرِينَ خِلاَفَةَ الصِّدِّيقِ ﷺ.

(١) الحَقِيْقِي: هذه النسبة إلى بني حنيفة، وهم: قوم أكثرهم نزلوا اليمامة، وكانوا قد تبعوا مسيلمة الكذاب المتنبئ؛ ثم أسلموا زمن أبي بكر ﷺ وقُتِلَ مسيلمة. «الأنساب» للسمعاني، (٢/ ٢٨٠)، ثم قال السَّمْعَانِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَلَامًا مَهْمًا فِي الْبَابِ: «وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ، ابْنُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، تُسَبِّبُ إِلَى أُمَّهُ وَاسْمُهَا خَوْلَةٌ، وَوُضِعَتْ الْحَنْفِيَّةُ، وَغَلِبَ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ مِنْ سَبِيِّ بَنِي حَنْفِيَّةٍ أَعْطَاهَا إِيَّاهُ الصِّدِّيقُ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَبِهَذَا يَسْتَدَلُّ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى الشَّيْعَةِ أَنَّ خَوْلَةَ كَانَتْ مِنْ سَبِيِّ بَنِي حَنْفِيَّةٍ، وَقَسَمَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِمَامًا لَمَا صَحَّ قَسَمَتُهُ وَتَصَرَّفَهُ فِي خَمْسِ الْغَنِيْمَةِ، وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَخَذَ خَوْلَةَ وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَ بِهَا». انظر: «المرجع السابق»، (٢/ ٢٨١) - سنن مختصر -.

(٢) في (ج): (الذي).

(٣) في الأصل (أ)، و(المطبوع): (لوجود).

(٤) (سنة): سقطت من (المطبوع).

(٥) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (٢٢٢٦) وقان: حديث حسن، وأبو داود في «سننه»، برقم: (٤٦٤٨)، وابن سبَّان في «مسيمة» برقم: (٦٩٤٣)، والخالد في «السنة»، برقم: (٦٤٧) - واللفظ لهما -، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٣٤١).

(٦) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» بسنده عن معاوية بن جبل وأبي عبيدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ بَدَأَ رَحْمَةً وَنُبُوَّةً، ثُمَّ خِلاَفَةً وَرَحْمَةً»، وصححه الألباني في «ظلال الجنة»، برقم: (١١٣٠).

(٧) رواه أبو داود في «سننه» برقم (٤٦٤٨) بسنده، عن سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خِلاَفَةُ النَّبِيِّ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُلْكَ - أَوْ مُلْكَهُ - مَنْ يَشَاءُ». وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٣٢٥٧).

(٨) رواه البخاري في مواضع من «صحيحه»، منها برقم: (٦٧٨)، باب: أهل العلم والفضل أحق بالإمامة؛ ولترجمة الباب دلالة واضحة على مكانة أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وأحقَّيته بالخِلاَفَةِ والإمامة، ومُسلم في «صحيحه»، برقم: (٤١٨).

(٩) وقع في (ج)، و(المطبوع): (حقيقة).

(١٠) في الأصل (أ): (كعمر أبي عبيدة).

(١١) رواه البخاري في «صحيحه»، منها برقم: (٣٦٦٨).

(١٢) وقع في الأصل (أ): (وما تشاء كلها).

مَطْلَبٌ:

دَعْوَاهُمْ اِرْتِدَادُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ

* ومنها: أنه روى الكشي^(١) منهم - وهو عندهم أعرفهم بحال الرجال وأوثقهم في رجاله وغيره - وغيره - عن الإمام جعفر الصادق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وحاشاه من ذلك - أنه قال لما مات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارتدت الصحابة كلُّهم إلا أربعة: المقداد، وحذيفة، وسلمان، وأبو ذر. فقيل له: كيف حال عمار بن ياسر؟ قال^(٢): حاصَّ حَيْصَةً ثُمَّ رَجَعَ!»^(٣).

هذا العموم المؤكد يقتضي ارتداد علي، وأهل البيت وهم لا يقولون بذلك، وهذا هدم لأساس الدين؛ لأنَّ أساسه القرآن والحديث^(٤)، فإذا فُرِصَ ارتداد مَنْ أخذ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا النفر الذين لا يبلغ خبرهم التواتر، وقع الشك في القرآن والأحاديث، نعوذ بالله من اعتقاد يوجب هدم^(٥) الدين. وقد اتخذ الملاحدة كلام هؤلاء الرَّفِضَةِ^(٦) حجة لهم فقالوا: كيف يقول الله: ﴿كُنْتُمْ حَرَامَةً أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾ [آل

(١) أورد الكليني بسنده لأبي جعفر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: جعلت فداك ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا - وأشار بيده - ثلاثة قال حرمان: فقلت: جعلت فداك ما حال عمار؟ قال: رحم الله عمارًا أبا اليقظان بايع وقتل شهيدًا، فقلت: في نفسي ما شيء أفضل من الشهادة فنظر إلي فقال: لعلك ترى أن هذا عمل الصلاة أيها الرجل. أوردته: «الكافي»، (٢/ ٢٤٤).

(٢) فقيه الإمامية أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز، الكشي؛ نسبة إلى (كش) القرية من سمرقند، اهتم بعلم الرجال وصار ذا معرفة بالأخبار والأحاديث ورواها، فصنَّف كتابه الشهير: «معرفة أخبار الرجال» الذي عُرِفَ بِ«رجال الكشي». من جُملة شيوخه: محمد بن مسعود العياشي، صاحب: «تفسير العياشي»، توفي في داره بسمرقند، سنة (٣٤٠هـ)، وقيل (٣٥٠هـ). انظر: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، (١٥/ ١٧٣)، «طبقات أعلام الشيعة» (١/ ٢٩٥)، «الأعلام»، (٦/ ٣١١).

(٣) في (المطبوع): (ارتد).

(٤) (قال): ساقطة في (ب).

(٥) سبق عزوه إلى مصادرهم، (ص ٦٣) من الدراسة.

(٦) وهذا هدم لأساس الدين؛ لأنَّ أساسه القرآن والحديث: ساقطة في (ج)!

(٧) في (ب): (يهدم).

(٨) في (المطبوع): (الرافضة).

عمران: ١١٠]، وقد ارتدوا بعد وفاة نبيهم إلا نحو خمسة أو ستة أنفس منهم؛ لامتناعهم من تقديم أبي بكر على علي وهو الموصى به^(١).

فانظر إلى كلام هذا الملحد تجده عين كلام الرَّفْضَةِ^(٢)، فهو لاء أشد ضرراً على الدين من اليهود والنصارى.

وفي هذه الهفوة الفساد من وجوه:

- فإنها توجب إبطال الدين، والشك فيه.

- وتجوّز^(٣) كتمان ما عورّض به القرآن، وتجوّز^(٤) تغيير القرآن.

- وتخالف قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا

عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله فيمن آمن قبل الفتح وبعده: ﴿وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]، وقوله في حق

المهاجرين والأنصار ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]،

وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ

أُخْرِجَتِ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وغير ذلك من الآيات والأحاديث الناصّة على أفضلية الصحابة

واستقامتهم على الدين؛ ومن اعتقد ما يخالف كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ المتواترة^(٥)؛ فقد كفر.

ما أشنع مذهب قوم يعتقدون ارتداد من اختاره الله لصحبه رسوله ونصرة دينه!

*** **

(١) في (ب): (المو به).

(٢) في (المطبوع): (الرافضة).

(٣) في (ب): (تجويز)، وفي (ج): (ويجوز).

(٤) في (ب): (تجويز).

(٥) (المتواترة): ساقطة من (المطبوع).

مَطْلَبٌ:

دَعْوَاهُمْ نَقْصُ الْقُرْآنِ^(١)

* ومنها: ما ذكروه في كتبهم الحديثية والكلامية أن عثمان رضي الله عنه نَقَصَ مِنَ الْقُرْآنِ، فإنه كان في سورة الرَّحْمَٰنِ بعد قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤] «وعلياً صهرك»^(٢) فأسقطها بحسد اشترك الصهرية^(٣).

قالوا: وكانت سورة الأحزاب مقدار سورة الأنعام، فأسقط عثمانُ منها ما كان في فضل ذوي القربى، قيل: أظهروا في هذه الأزمنة سورتين يزعمون أنهما^(٤) من القرآن الذي أخفاه عثمان^(٥)، كل سورة سورة مقدار جزء، وألحقوهما^(٦) بآخر المصحف، سموا إحداهما سورة النورين وأخرى سورة الولاية^(٧)؛ الولاية^(٨)؛ يلزم من هذا تكفير الصحابة حتى علي حيث رضوا بذلك!، فهي كالتي قبلها في المفاسد،

(١) فَصَّلْتُ الْقَوْلَ فِي عَقِيدَتِهِمْ فِي الْقُرْآنِ، وَأَدْعَائِهِمْ تَحْرِيفَهُ وَنَقْصَهُ: (ص ٦١) فلتراجع، وكل ذلك من أصول مراجعهم.

(٢) انظر: «بحار الأنوار»، (٣٩٩/٢٤)، «تفسير البرهان»، (٤٧١/٤)، «فصل الخطاب»، (ص ٢١)، (ص ٣٢٣).

(٣) قَالَ الْبَاحِثُ: زَوَّجَ عَلِيٌّ مِنْ فَاطِمَةَ رضي الله عنها كَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، وَأُورِدَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْبَدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» مَا نَقَلَهُ السِّبْهِيُّ مِنْ كِتَابِ «الْمَعْرِفَةِ»؛ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِنْدَةَ أَنَّ عَلِيًّا تَزَوَّجَ فَاطِمَةَ بَعْدَ سَنَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَابْتَنَى بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ سَنَةً أُخْرَى. ثُمَّ عَلِقَ قَائِلًا: فَعَلَى هَذَا يَكُونُ دَخُولُهُ بِهَا فِي أَوَائِلِ السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ فَظَاهِرُ سِيَاقِ حَدِيثِ السَّنَافِرِينَ يَقْضِي أَنَّ ذَلِكَ سَبَقَ وَقْعَةَ بَدْرٍ بِيَسِيرٍ فَيَكُونُ ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَائِلِ السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ، «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ»، (٤١٩/٣). وَهَذِهِ الْفَرِيَّةُ عَلَى الْخَلِيفَةِ عُثْمَانَ رضي الله عنه مِنْ جَهْلِ الرِّوَاظِ فِي الْاِفْتِرَاءِ! فَالسُّورَةُ مَكِّيَّةٌ، وَزَوَّجَ عَلِيٌّ بِفَاطِمَةَ رضي الله عنها كَانَ فِي الْمَدِينَةِ، وَلَكِنْ لَا عَجَبَ فَدِينَهُمُ الْكَذِبُ!

(٤) فِي (ج): (أُهَا).

(٥) قَالَ ابْنُ عَقِيلَةَ الْمَكِّي الْحَنْفِيُّ رحمته الله: «عُدَّةُ الْمَصَاحِفِ الَّتِي كَتَبَهَا سَيِّدُنَا عُثْمَانُ رضي الله عنه، وَأُرْسِلَ بِهَا إِلَى الْآفَاقِ خَمْسَةٌ». خَمْسَةٌ. «الزِّيَادَاتُ وَالْإِحْسَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ»، (٢٧/٢).

(٦) فِي (ج): (أَلْحَقُوهُمَا).

(٧) فِي (الْمَطْبُوعِ): (الْوَلَاءُ).

قَالَ الْبَاحِثُ: سُورَةُ الْوَلَايَةِ أَوْ الْوَلَاةُ مَشْهُورَةٌ عِنْدَ الرَّافِضَةِ، أَوْرَدَهَا شَيْخُهُمُ الطُّبْرَسِيُّ فِي تَسْوِيدِهِ: «فَصَلِّ الْخَطَابَ» (ص ١٨٠-١٨١)، وَنَقَلَهَا عِلْمُهُمُ الْمِيرْزَا حَبِيبُ اللَّهِ الْهَاشِمِيُّ الْخَوْثِيُّ فِي كِتَابِهِ: «مَنْهَاجُ الْبَرَاةِ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ»، (٢١٦-٢١٧)، فَقَالَ: وَمِنْهَا سُورَةُ الْوَلَايَةِ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّيْلِ وَاللَّيْلِ الَّذِينَ بَعْتْنَاهُمَا بِبَيْدِيَانِكُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ نَبِيِّ وَوَلِيِّ بَعْضُهُمَا مِنْ بَعْضٍ، وَأَنَا الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ، إِنَّ الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ لَهُمْ

وتكذيب قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومن اعتقد عدم^(١) حفظه من^(٢) الإسقاط، واعتقد ما ليس منه أنه منه، فقد كفر^(٣).
ويلزم من هذا رفع الوثوق بالقرآن كله!، وهو يؤدي إلى هدم الدين، ويلزمهم عدم الاستدلال به والتعبد بتلاوته؛ لاحتمال التبدل^(٤).

ما أخبث قول قوم^(٥) يهدم دينهم!

روى البخاري أنه قال ابن عباس ومحمد بن الحنفية^(٦): «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَتَيْنِ»^(٧).

جَنَاتُ النَّعِيمِ، فَالَّذِينَ إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا كَانُوا بِآيَاتِنَا مُكَذِّبِينَ، إِنَّ لَهُمْ فِي جَهَنَّمَ مَقَامٌ عَظِيمٌ، نُودِيَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ آيِنُ الصَّالُونَ الْمُكذَّبُونَ لِلْمُرْسَلِينَ، مَا خَلَفَهُمُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُنْظِرَهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَسَجَّ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَعَلَيْهِ مِنَ الشَّاهِدِينَ). فإن لم يكن هذا تحريفاً للكليم عن مواضعه، والحاداً في آيات الله، فماذا يكون!؟

(١) في (المطبوع): (عدم صحة حفظه).

(٢) في الأصل (أ)، و(ج): (عن)، والمثبت من (ب)، و(المطبوع).

(٣) انظر: مقدمة الدراسة عن عقيدة الرافضة في تحريف القرآن الكريم، (ص ٦٠).

(٤) نقل الإجماع ابن حجر قائلًا: «أجمع السلف على أن الذي بين الدفتين كلام الله». «فتح الباري»، (١٣/ ٤٩٣).

(٥) (قوم): ساقطة من (ب).

(٦) في (ب): (بن حنفية).

(٧) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٥٠١٩). قال ابن حجر رحمه الله: (الدفتين) أي: حافتي المصحف. «فتح الباري»

(١/ ١١٧). وقال -في شرحه للحديث أعلاه-: «أي: ما في المصحف وليس المراد أنه ترك القرآن مجموعاً بين الدفتين؛

لأن ذلك يخالف ما تقدم من جمع أبي بكر ثم عثمان، وهذه الترجمة للرد على من زعم أن كثيراً من القرآن ذهب

لذهاب حملته، وهو شيء اختلقه الروافض؛ لتصحيح دعواهم أن التنصيب على إمامة علي واستحقاقه الخلافة عند

موت النبي ﷺ كان ثابتاً في القرآن. وأن الصحابة كنموه! وهي دعوى باطلة؛ لأنهم لم يكتموا، مثل: «أنت عندي بمنزلة

هارون من موسى» وغيرها من الظواهر التي قد يتمسك بها من يدعي إمامته كما لم يكتموا ما يعارض ذلك أو يخصص

عمومه أو يقيد مطلقة، وقد تلطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدعون إمامته

وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه

وكذلك ابن عباس؛ فإنه ابن عم علي وأشد الناس له لزوماً واطلاعاً على حاله». «المرجع السابق»، (٩/ ٦٥).

مَطْلَبٌ:

السَّبُّ^(١)

* ومنها: إيجابهم سَبِّ الصحابة لا سيما الخلفاء الثلاثة^(٢) - نعوذُ بالله-، رَوَوْا في كتبهم المعتمدة عندهم عن رجلٍ من أتباع هشام الأحمول، أنه قال: كنت يوماً عند أبي عبد الله جعفر بن محمد، فجاء^(٣) رجلٌ خياطٌ من شيعته، وبیده قميصان، فقال: يا ابنَ رسولِ الله، خِطْتُ أحدهما وبكلِ عَزْرَةِ إبْرَةَ وَخَدْتُ اللهَ الأكبرَ^(٤)، وَخِطْتُ الآخرَ وبكلِ عَزْرَةِ إبْرَةَ لَعْنَتْ^(٥) الأبعد^(٦) أبا بكرٍ وعمرَ -رضي الله عنهما-، ثم نذرتُ لك ما أحببتُه^(٧) منهما، فما تحبه خذه، وما لا تحبه رُدّه. فقال الصادق: أحب ما تم بلعن أبي بكر وعمر، وأردُّ^(٨) وأردُّ^(٩) إليك الذي خِيطَ بذكرِ الله الأكبر^(١٠).

فانظر إلى هؤلاء الكذّبة الفسقة ماذا ينسبون إلى أهل البيت من القبائح! حاشاهم.

قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ .. ﴾ [البقرة: ١٤٣] فإذا لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ وسطاً فمن يكون^(١١) غيرهم؟.

(١) قال شيخهم المجلسي بعد روايات أوردها-: «الأخبار الدالة على كفر أبي بكر وعمر وأضراهما، وثواب لعنهم والبراءة منهم، وما يتضمن بدعهم، أكثر من أن يُذكر في هذا المجلد أو في مجلدات شتى، وفيما أوردناه كفاية لمن أراد الله هدايته إلى الصراط المستقيم». «بحار الأنوار»، (٣٠ / ٣٩٩). ومن كانت هذه طريقته فهو أخرى يهديهم إلى صراط الجحيم!، وكما قال الله: ﴿ قَدْ بَدَأَ الْبَعْضَاءُ مِنْ أَقْوَاهِمَ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ [آل عمران: ١١٨].

(٢) انظر: «بحار الأنوار»، (٤ / ٣٨٥)، و«أصول الكافي»، (١ / ٤٣٤).

(٣) في (ب)، و(المطبوع): (فجاءه).

(٤) في (ج): (وحدث: الله أكبر).

(٥) في الأصل (أ)، و(المطبوع): (لعن).

(٦) تحرّف في (المطبوع): (إلا بعد أبي بكر وعمر)!

(٧) في (المطبوع): (ما أحببته لك منهما).

(٨) في (المطبوع): (وازدّد).

(٩) في (ج): (بذكر: الله أكبر).

(١٠) لم أقف عليها!

(١١) في (ج): (فمن يكن).

وقال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. فإذا لم يكن أصحابه من خيرهم فمن يكون سواهم؟.

وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنكُمْ وَأُولَئِكَ الَّذِينَ نَسَبْنَاهُمْ بِأِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].
ومن سب^(١) من رضي الله عنه فقد حارب الله ورسوله.

وقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وكيف يسب من رضي عنه مولاة واصطفاه؟.

وقال: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، كيف يجوز سب من يمدحه ربه؟.

وقال تعالى: ﴿..لَا يَسْتَوِي مَنكُرٌ مِّنْ أُنْفُقٍ مِّنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّتِكَ أَكْبَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِ أَوْلِيَّتِكَ وَعَدَّ اللَّهُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الحديد: ١٠]، ومن وعده سيده الجنة كيف يسب؟.

وقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَصْرُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، وقال في الأنصار: ﴿..فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

والقرآن مشحون في^(٢) مدح الصحابة رضي الله عنهم؛ فمن سبهم فقد خالف ما أمر^(٣) الله به^(٤) من إكرامهم، إكرامهم، ومن اعتقد السوء فيهم؛ كلهم أو جمهورهم فقد كذب الله -تعالى- فيما أخبر من كمالهم وفضائلهم، ومكذبه كافراً.

قال رسول الله ﷺ: «النَّجْوَمُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ»، فإذا ذهب النَّجْوَمُ أتى السَّمَاءُ مَا تَوَعَدُ^(٥)، وأنا أَمَنَةٌ^(٦) لأَصْحَابِي، فإذا ذهبَتْ أَمَنِي أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي فإذا ذهبَتْ^(٧) أصحابي أَمَتِي ما يُوعَدُونَ^(٨) رواه مسلم^(٩).

(١) (سب): ساقطة من الأصل: (أ).

(٢) في الأصل (أ)، و(ج)، و(المطبوع): (من)، وما أثبتته من (ب).

(٣) في (ج): (فقد خالف الله ما أمر).

(٤) (به): ساقطة من (ب)، و(ج)، و(المطبوع).

(٥) في (المطبوع): (السما).

(٦) في (ج): (ما توعدون).

(٧) في (ب): (وأنا أمنة أصحابي).

وقد صحَّ عنه عليه السلام أنه قال^(١): «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي»^(٢)، وقال عليه السلام: «خَيْرٌ أُمَّتِي أَوْلَهَا وَآخِرُهَا، وَفِي وَسْطِهَا الْكَذْرُ» رواه الحاكم، والترمذي^(٣).

وقد صحَّ عنه عليه السلام أن الله يفتح على الناس ببركة الصحابة^(٤).

وعن أبي سعيد، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تُسَبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا»^(٥) تصيفه^(٦) رواه مسلم وغيره^(٧).

وعن عمر رضي الله عنه يقول: «لَا تُسَبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم فَلَمَقَامَ أَحَدِهِمْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمْرَةً» رواه ابن ماجه^(٨).

وقد صحَّ عنه عليه السلام أنه^(٩) قال: «لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ؟ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، قَدْ وَجِبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ، أَوْ: قَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ»^(١٠).

(١) في (المطبوع): (ذهب).

(٢) سبق تخريجه، (ص ٣٥).

(٣) (أنه قال): من الأصل (أ) فقط.

(٤) في (المطبوع): (أمتي).

(٥) سبق تخريجه، (ص ١٧).

(٦) (خير): غير موجودة في (ب).

(٧) رواه الحكيم الترمذي في «نوادير الأصول في أحاديث الرسول»؛ (٩٢/٢)، وضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة»، برقم: (٣٥٧٢).

(٨) يشير المصنف إلى الحديث الموثق على صحته، الذي رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِتَامَ مَنْ النَّاسِ، فَيَقُولُونَ: فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِتَامَ مَنْ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، فَيَغْزُو فِتَامَ مَنْ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ» رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٦٤٩)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٥٣٢).

(٩) في (المطبوع): (أو).

(١٠) في (ب): (ولا نصفه).

(١١) سبق تخريجه، (ص ٣٨).

(١٢) رواه ابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٦٢)، وابن أبي شيبة في «مُصنّفه»، برقم: (٣٣٠٨٢)، وحسنه الألباني في

«صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٥٨).

(١٣) (أنه): غير موجودة في (ب).

وقد صحَّ عنه عليه السلام أنه قال: «لا يدخل النَّارَ مَنْ حَضَرَ الْحُدَيْبِيَّةَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى»^(١).

وقد رُوِيَ عنه بطُرُقٍ -إِسْنَادُ بَعْضِهَا رِجَالُهُ^(٢) رجالُ الصَّحِيحِ، غيرَ واحدٍ، وهو ثقةٌ- قال: «لا تُسُبُّوا أَصْحَابِي، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي»^(٣).

وقد رُوِيَ بِأَسَانِيدَ بَعْضُهَا حَسَنٌ؛ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٤) قال: كنت عند النبي عليه السلام وعنده علي عليه السلام فقال النبي عليه السلام: «يَا عَلِيُّ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ يَتَحَلَّوْنَ حُبَّ أَهْلِ الْبَيْتِ لَهُمْ نَبْرٌ^(٥) يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ قَاتِلُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ»^(٦).

وقد تواتر عن النبي عليه السلام ما يدلُّ على كمال الصحابة؛ خصوصاً الخلفاء الراشدين، فإنَّ ما ذُكر في مدح كُلِّ واحدٍ مشهورٌ؛ بل متواترٌ؛ لأنَّ نَقْلَهُ ذَلِكَ أَقْوَامٌ يَسْتَحِيلُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ، وَيُقِيدُ مَجْمُوعَ أَخْبَارِهِمُ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ بِكَمَالِ الصَّحَابَةِ، وَفَضْلِ الْخُلَفَاءِ.

فإذا عرفت أنَّ آيَاتِ الْقُرْآنِ مُتَكَاثِرَةٌ^(٧) فِي فَضْلِهِمْ، وَالْأَحَادِيثُ الْمَتَوَاتِرَةُ بِمَجْمُوعِهَا نَاصَةٌ عَلَى كَمَالِهِمْ، فَمَنْ اعْتَمَدَ فِئْسَقَهُمْ أَوْ فِئْسَقَ جَمَاهُورِهِمْ^(٨)، أَوْ ارْتَدَادَهُمْ^(٩)، أَوْ ارْتِدَادَ مَعْظَمِهِمْ عَنِ الدِّينِ، أَوْ

(١) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم (٣٩٨٣)، ومسلم في «صحيحه»، برقم (٢٤٩٤).

(٢) رواه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٤٩٥)، ولفظه: عن جابر رضي الله عنه أنَّ عَبْدًا لِحَاطِبِ جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام، يَشْكُو حَاطِبًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْدُ خَلْرِ حَاطِبِ النَّارِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: «كَذَبْتَ، لَا يَدْخُلُهَا، إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَّةَ». ورواه ابن ماجه في «سننه» برقم: (٤٢٨١)، ولفظه: عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ عليه السلام: «إِنِّي لَأَرْجُو أَلَّا يَدْخُلَ النَّارَ أَحَدٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى يَمَنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَالْحُدَيْبِيَّةَ»، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَلَنْ يَنْكُرُوا إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ [مریم: ٧١]، قَالَ: «أَلَمْ تَسْمِعِي يَقُولُ: ﴿فَمَنْ تَبِعِي الَّذِينَ أَتَقُوا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًّا﴾ [مریم: ٧٢]».

(٣) في (المطبوع): (رجال الصحيح).

(٤) رواه الطبراني في «الأوسط»، برقم: (٤٧٧١).

(٥) في الأصل (أ)، و(ب): (عن عباس)، والمثبت من (ج) و(المطبوع)، وكذا في المصادر الحديثية.

(٦) (نيز): ساقطة من (ب). والنَّبْرُ: اللَّقْبُ، وَكَانَ يَكْتُرُ فِيهَا مَا كَانَ دَمًا. انظر: «النهاية في غريب الحديث»، (١٧/٥).

(٧) رواه الطبراني في «الكبير»، برقم: (١٢٩٩٨) -واللفظ له-، وأبو يعلى في «مسنده»، برقم: (٢٥٨٦)، وذكره ابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»، (١/١٦٦)، وقال: هذا لا يصحُّ! وقال الألباني: إسناده ضعيفٌ جدًّا، «السلسلة الضعيفة»، (١٣/٥٦٩)، وأحسن منه حالاً حديث علي عليه السلام قال: قال رسول الله عليه السلام: «سيأتي بعدي قوم لهم نيز يقال لهم: الرافضة، فإذا لقيتموهم؛ فاقتلوهم؛ فإنهم مشركون». قلت: يا رسول الله! ما العلامة فيهم؟ قال: «يقرظونك بما ليس فيك، ويظنون على أصحابي ويشتمونهم». رواه ابن أبي عاصم في «السنن»، برقم: (٨١٥). وقال الألباني: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، غير التغلبي! «السلسلة الضعيفة»، (١٣/٥٦٩) -بنوع اختصار-.

(٨) في (المطبوع): (تكاثر).

اعتقدَ حَقِّيَّةَ سَبِّهِمْ أو إباحته، أو سَبَّهِمْ مع اعتقادِ حَقِّيَّةِ سَبِّهِمْ أو حِلِّيَّتِهِ؛ فقد كَدَّبَ^(١) الله -تعالى- ورسوله فيما أخبر من فضائلهم وكمالهم المستلزمة لبراءتهم عما يوجبُ الفسق، والارتداد، وحقِّيَّةَ^(٢) السبِّ أو إباحته، ومَنْ كَدَّبَهُمَا فيما ثبتَ قطعاً صدوره عنهما فقد كَفَرَ.

والجهلُ بالمتواتر القاطع ليس بعذرٍ!^(٣)، وتأويلُهُ وصرْفُهُ من غير^(٤) دليلٍ معتبرٍ غير مفيد؛ كَمَنْ أنكر فرضية الصلوات الخمس جهلاً لفرضيتها؛ فإنه لا يُعذرُ بهذا الجهل؛ بل يصيرُ كافراً^(٥)، وكذا لو أَوَّلَّهَا على غير المعنى الذي نعرفه فقد كفر؛ لأنَّ العلمَ الحاصلَ من نصوص القرآن والأحاديثِ الدالَّةِ على فضلهم قطعياً.

وَمَنْ حَصَّ بعضهم بالسبِّ؛ فإنَّ كان ممن تواترَ النقلُ في فضله وكمالِهِ؛ كالخلفاء، فإنَّ اعتقدَ حَقِّيَّةَ^(٦) سَبِّهِ أو إباحته^(٧) فقد كفر؛ لتكذيبه ما ثبت قطعاً عن رسوله ﷺ؛ ومكذبه كافراً.

وإنَّ سَبَّهُ من غيرِ اعتقادِ حَقِّيَّةِ^(٨) سَبِّهِ أو إباحته فقد تَفَسَّقَ؛ لأنَّ سَبَابَ المسلم فسوق؛ وقد حكم بعضُ فيمن سَبَّ الشيخين بالكفر مُطلقاً^(٩)، والله أعلم.

(١) في (المطبوع): (مجموعهم).

(٢) (أو ارتدادهم): ساقطة من (ب).

(٣) في (المطبوع): (فقد كفر بالله -تعالى- ورسوله).

(٤) في (ج): (حقيقة).

(٥) جعل المصنّف ضابطين لعدم العذر بالجهل: أن يكون مُتَوَاتِرًا، وقطاعًا، وهو ما يُعبَّرُ عنه علماء أصول الفقه: المعلوم من الدين بالضرورة، والتفصيل في مسألة الجهل والعذر به على قسمين: «الأول: جهل من نشأ بين المسلمين فهذا لا يعذر في عبادة غير الله من: الأصنام والأموات؛ لإعراضه عن السؤال وغفلته عن دينه، كما قال الله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنذِرُوا مُعْرِضُونَ﴾ [الأحقاف: ٣]، والثاني: من يُعذر بالجهل، كالذي نشأ في بلاد بعيدة عن الإسلام، وكأهل الفترة؛ فهؤلاء معذورون بجهلهم، وأمرهم إلى الله عز وجل، والصحيح أنهم يمتحنون يوم القيامة، فيؤمرون، فإن أجابوا دخلوا الجنة، وإن عصوا دخلوا النار، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مَعَذِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، ولأحاديث صحيحة وردت في ذلك...». انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة»؛ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز؛ بإشراف د. محمد بن سعد الشويبر، (٤/٢٦-٢٧) -مختصراً-. ولمزيد تفصيل ينظر كتاب: «الجهل بمسائل الاعتقاد» د. عبد الرزاق معاش.

(٦) في (ج): (غيره).

(٧) في (المطبوع): (فإنه بهذا الجهل يصير كافراً).

(٨) في (ج): (حقيقة).

(٩) في (ج): (أو أباحه).

وإن كان ممن لم^(١) يتواتر النقل في فضله وكماله فالظاهر أن سَابِقَهُ^(٢) فاسقٌ، إلا أن يسبه من حيث صحبته لرسول الله ﷺ؛ فإن ذلك كفر.

وغالب هؤلاء الرَّفِضَةُ الَّذِينَ يَسْبُونَ الصَّحَابَةَ لَا سِيَّمَا الْخُلَفَاءَ؛ يَحْتَقِدُونَ حَقِيَّةَ^(٣) سِبْهِهِمْ أَوْ إِبَاحَتَهُ، بِلِ وَجُوبِهِ^(٤)؛ لِأَنَّهُمْ يَتَقَرَّبُونَ بِذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيُرُونَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أُمُورٍ دِينِهِمْ كَمَا نُقِلَ عَنْهُمْ. مَا أَضَلَّ عَقُولَ قَوْمٍ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا يُوجِبُ لَهُمْ خُسْرَانَ الدِّينِ! وَاللَّهُ الْحَافِظُ. هَذَا؛ وَإِنِّي لَا أَعْتَقِدُ كُفْرَ مَنْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ مُسْلِمًا؛ بَلْ أَعْتَقِدُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مُسْلِمًا مُسْلِمًا^(٥)، وَلَا إِسْلَامَ مِنْ كَانَ عِنْدَهُ كَافِرًا؛ بَلْ أَعْتَقِدُ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ كَافِرًا كَافِرًا^(٦)، وَمَا صَحَّحَ عَنِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُكْفَرُ أَهْلُ الْقِبْلَةِ؛ فَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ بَدْعَتَهُ مُكْفَّرَةً؛ لِأَنَّهُمْ اتَّفَقَتْ كَلِمَتُهُمْ عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ كَانَتْ بَدْعَتُهُ مُكْفَّرَةً^(٧)، وَلَا شَكَّ أَنَّ تَكْذِيبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ثَبَتَ عَنْهُ قَطْعًا كُفْرًا، وَالْجَهْلُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ لَيْسَ بَعْدِرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) في (ج): (حقيقة).

(٢) سَيْلُ الإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَمَّنْ يَشْتَمُ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: «مَا أَرَاهُ عَلَى الإِسْلَامِ» وَسئَلَ عَمَّنْ يَشْتَمُ عِثْمَانَ، فَقَالَ: «هَذِهِ زَنْدَقَةٌ». «السُّنَّة»؛ لِلخِلَالِ، (٤٩٣/٣).

قَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدْ صَرَّحَ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَرَاذِيَةِ بِأَنَّ الرَّافِضِيَّ إِذَا سَبَّ الشَّيْخَيْنِ وَطَعَنَ فِيهِمَا كُفْرًا، وَإِنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَيْهِمَا فَمُبْتَدِعٌ، وَفِي الْجَوْهَرَةِ مِنْ سَبِّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ طَعَنَ فِيهِمَا كُفْرًا، وَيَجِبُ قَتْلُهُ، ثُمَّ إِنْ رَجَعَ وَكَتَابَ وَجَدَّدَ الإِسْلَامَ حَلَّ تَقْبُلِ تَوْبَتِهِ أَمْ لَا؟ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ: لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَإِسْلَامُهُ وَتَقْبُلُهُ، وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهُ أَبُو النَّيْتِ السَّمَرَقَنْدِيُّ، وَأَبُو نُضَيْرِ الدِّيْبِيِّ، وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِلْعَتَوِيِّ أَهْلٍ وَحَيْثُ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ عُلِمَ أَنَّ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ كَسَبَ النَّبِيَّ فَلَا يُفِيدُ الإِنكَارَ مَعَ الْبَيْتَةِ؛ لِأَنَّ تَحَعُّلَ الإِنكَارِ الرِّدَّةُ تَبَيَّنَ أَنْ كَانَتْ مَقْهُ لَهْ كَمَا لَا يَخْفَى. «البحر الرائق»، (١٣٦/٥) - سنوع اختصار -.

قَالَ السَّبْكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِنْ سَبَّ الْجَمِيعَ - أَيْ الصَّحَابَةَ - لَا شَكَّ أَنَّهُ كُفْرًا، وَهَكَذَا إِذَا سَبَّ وَاحِدًا مِنَ الصَّحَابَةِ حَيْثُ هُوَ صَحَابِيٌّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ اسْتِخْفَافٌ بِحَقِّ الصَّحْبَةِ فِيهِ تَعَرُّضٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَا شَكَّ فِي كُفْرِ السَّابِّ.. وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَوْ أَبْغَضَ وَاحِدًا مِنْهُمَا - أَيْ الشَّيْخَيْنِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُ - لِأَجْلِ صَحْبَتِهِ فَهُوَ كُفْرًا، بَلْ مِنْ دُونِهِمَا فِي الصَّحْبَةِ، إِذَا أَبْغَضَهُ لِصَحْبَتِهِ كَانَ كَافِرًا قَطْعًا». «فتاوى السبكي»، علي بن عبد الكافي السبكي، (٥٧٥/٢).

(٣) (لم): ساقطة من (ب).

(٤) في (ب): (سبابه).

(٥) في (ج): (حقيقة).

(٦) (بل وجوبه): ساقطة من (ج).

(٧) (مسلمًا): غير موجودة في (المطبوع).

(٨) (كافرًا): الثانية: ساقطة من (ج).

(٩) في (ب): (تكفره).

مَطْلَبٌ:

التَّعَبُّةُ^(١)

* ومنها: إيجابهم التَّعَبَّةَ^(٢)، وَرَوَوْا^(٣) عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «التَّعَبَةُ دِينِي وَدِينِ آبَائِي»^(٤)، حاشاه عن ذلك!

وَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُ﴾ أَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَيْرٌ^(٥) [الحجرات: ١٣]: أَكْرَمَكُمْ تَعَبَّةً وَأَشَدَّكُمْ خَوْفًا مِنَ النَّاسِ^(٦)، وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ فَقَدْ كَفَرَ»^(٧).
وَنَقَلَ عِلْمَاؤُهُمْ عَنْ أَحَدِ ثِقَاتِهِمْ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ جَعْفَرَ الصَّادِقَ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَامَ لَيْلَةً عِنْدَنَا فِي خَلْوَتِهِ الْخَاصَةِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلَّا مَنْ لَمْ نَشْكُ فِي تَشْيِعِهِ، فَقَامَ لِلتَّهْجِدِ، فَتَوَضَّأَ مَاسِحًا أُذُنَيْهِ، غَاسِلًا رِجْلَيْهِ، وَصَلَّى سَاجِدًا عَلَى اللَّبَدِ^(٨) عَاقِدًا يَدَيْهِ، فُكُنَّا نَقُولُ: لَعَلَّ الْحَقَّ ذَلِكَ، حَتَّى سَمِعْنَا صَیْحَةً، فَرَأَيْنَا رَجُلًا أَلْفَى بِنَفْسِهِ^(٩) عَلَى قَدَمَيْهِ يَقْبَلُهُمَا، وَيَبْكِي، وَيَعْتَذِرُ. فَسُئِلَ عَنْ حَالِهِ، فَقَالَ: كَانَ الْخَلِيفَةُ وَأَرْكَانُ دَوْلَتِهِ يَشْكُونَ فِيكَ، وَأَنَا كُنْتُ مِنْ جَمَلَتِهِمْ، فَتَعَهَّدْتُ بِالْفَحْصِ عَنْ مَذْهَبِكَ، وَقَدْ انْتَهَزْتُ الْفُرْصَةَ مُدَّةً مَدِيدَةً، حَتَّى ظَفِرْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِأَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ وَاخْتَفَيْتُ^(١٠)، وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي ذَلِكَ»^(١١)، وَحَسَنَ اعْتِقَادِي بِابْنِ^(١٢) بَنَتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَمْ يُبْقِنِي عَلَى سُوءِ ظَنِّي.

(١) انظر في بيان تعريف التعبة، ومكانتها عندهم: (ص ٦٩).

(٢) في (ج): (إيجابهم).

(٣) في (ج): (وروي).

(٤) «الكافي»؛ للكليني (٢/٢١٩) باب التعبة.

(٥) «المحاسن»؛ أحمد بن محمد البرقي، (ص ٢٥٨). باب التعبة.

(٦) لم أقف على هذه الرواية، والحديث الوارد لفظه: «مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَعْقَدَهُ مِنَ النَّارِ». رواه الترمذي في «سنته»، برقم (٢٩٥٠)، وقال: حديث حسن، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير»، برقم: (٥٧٣٧)، وضعفه أحمد شاكر، في تحقيقه على المسند، حديث (٢٠٦٩)؛ وشعيب الأرنؤوط في تحقيقه على المسند، حديث (٢٠٦٩)؛ لضعف عبد الأعلى بن عامر التعلبي!

(٧) اللَّبَدُ: الصوف، «معجم مقاييس اللغة»، (٣/١٢٦).

(٨) في (ج): (ألقى نفسه).

(٩) في (ب): (واختفت).

(١٠) في (المطبوع): (ذلك عني).

(١١) في (ج) والمطبوع: (يا ابن).

قال الراوي^(١): «فَعَلِمْنَا أَنَّ اللَّهَ لَا يُخْفِي عَنِ الْمَعْصُومِ شَيْئًا، وَعَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ إِنَّمَا كَانَتْ تَقِيَّةً مِنْهُ». انتهى.

(والمنفهوم من كلامهم أَنَّ معنى التَّقِيَّةِ عندهم: كتمان الحق؛ أو ترك البلازم؛ أو ارتكاب المنهي؛ أو خوفًا من الناس، والله أعلم).^(٢) فانظر إلى جهل هؤلاء الكذَّبة! وبنوا على هذه التَّقِيَّةِ المشؤومة كَتَمَ عَلِيُّ نَصَّ خِلافَتِهِ، ومبايعته^(٣) الخلفاء الثلاثة، وعدم تخليصه حتَّى فاطمة من إرثها، على زعمهم وعدم^(٤) التَّعَرُّضِ^(٥) لعمر حين اغتصب بنته من فاطمة عليها السلام، وغير ذلك. قالوا: فعل ذلك تقيه؛ فَبَحَّهْمُ اللهُ -تعالى-.

وقد وردت نصوص كثيرة^(٦) عن عليٍّ وأهل بيته دالة على براءتهم عنها، وإنما افتراها عليهم الرِّفْضَةُ؛ لترويج مذهبهم الباطل، وهذا يقتضي عدم الوثوق بأقوال أهل البيت وأفعالهم^(٧)؛ لاحتمال أنهم قالوها أو فعلوها تقيَّةً.

وإن أرادوا بقوله: «ودين آبائي» النبي صلى الله عليه وآله ومن بعده، فقد جَوَّزُوا عليه عدم تبليغ ما أمره^(٨) الله -تعالى- بتبليغه؛ خوفًا من الناس، ومخالفة أمر الله في أفعاله وأقواله خوفًا منهم، ويلزم من هذا عدم الوثوق بنبوته، حاشاه عن ذلك.

ومن جَوَّزَ عليه ذلك فقد نقضه^(٩)، ونقص الأنبياء عليهم السلام كفرًا، ما أشنع قول قوم يلزم منه^(١٠) نقص أئمتهم المبرِّئين عن ذلك.

(١) في (المطبوع): (قال الشيخ).

(٢) في الأصل (أ): (فعلنا أن لا يخفي علم المعصوم شيئًا) وفي باقي النسخ ما أثبت.

(٣) في (ج): (على).

(٤) (إنما): ساقطة من (المطبوع).

(٥) ما بين القوسين كله ساقط من (ب).

(٦) في (المطبوع): (مبايعه).

(٧) في الأصل (أ): (وعلى زعمهم عدم التعريض) وما أثبت من (ب)، و(ج).

(٨) في الأصل (أ): (التعريض).

(٩) (كثيرة): زيادة من (ب)، و(ج)، و(المطبوع).

(١٠) في (ب): وأقولهم.

(١١) في (ج): ما أمر.

(١٢) في الأصل (أ): (نصه).

(١٣) في (ج): فيه.

مَطْلَبُ:

سَبُّهُمْ لِعَائِشَةَ الْمُبَرَّاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

* ومنها: نسبتهم الصديقة الطيبة المبرأة عما يقولون فيها إلى الفاحشة^(١)، وقد شاع في هذه الأزمنة بينهم ذلك كما نُقِلَ عنهم.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لَا نَحْسِبُوهُ شَرًّا لَّكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لِّكُلِّ لَمِيٍّ مِّمَّنْهُمْ مَا كَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ أَوَلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾ أَوَلَا جَاءَهُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ قَاتَلْنَاكَ فَأَوْلِيكَ عِندَ اللَّهِ هُمْ الْكَافِرُونَ ﴿١٣﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾ إِذْ تَلَقَوْهُمُ بِالْحَمِيَّةِ وَقَالُوا لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ هَيَّأَ وَهَرَعْنَا وَعِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴿١٦﴾ يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُدُّوا لِلشَّيْءِ أَبدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾ وَيَسِّنُّ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٨﴾ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفُحْشَةُ فِي الدُّنْيَا ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٩﴾ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٠﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَةِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢١﴾

[النور: ١١-٢١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْفَاحِشَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لَأُنزِلَنَّ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢٢﴾ يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ وَآيَاتُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٢٣﴾ يَوْمَ يُؤْمِرُ اللَّهُ ذُرِّيَّتَهُ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴿٢٤﴾ أَلَمْ يَجْعَلْ لِّلْمُحْسِنِينَ وَالْمُحْسِنَاتِ اللَّيْبَتِ وَالصَّالِحِينَ وَالصَّالِحَاتِ لَطِيفَتًا أُولَٰئِكَ أَجْرُ اللَّهِ يُعْطَوْنَ بِهَا وَمَا يُعْطَوْنَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٢٥﴾﴾ [النور: ٢٣-٢٦].

(١) انظر في ثبوت هذه الباقعة على القوم: «الكافي»؛ للكليني، (٢/٤٠٢)، «تفسير نور الثقلين»؛ للحوزي، (٥/٣٧٥)، (٥/٣٧٥)، «تفسير عبدالله شبر»، (ص٣٣٨)، «تفسير البرهان»؛ للبحراني، (٤/٨٥٣)، «بحار الأنوار»؛ للمجلسي، (٢٢/٢٤٠-٢٤١). وسؤالنا: هل يمكن أن يُقال بعد ذلك أنَّ الرافضة مسلمون، وهم يلغون في عرض حبيبة رسول ﷺ، ويكذبون القرآن العظيم؟.

(٢) ساق اللالكائي رحمته الله بسنده: أنَّ الحسن بن زيد -الداعي بطبرستان-، كان يحضرته رجل ذكر عائشة بذكر قبيح من من الفاحشة! فقال: يا غلام اضرب عنقه، فقال له العلويون: هذا رجل من شيعتنا، فقال: معاذ الله، هذا رجل طعن على النبي ﷺ، فإن كانت عائشة رضي الله عنها حبيبة فأنبي خبيث! فهو كافر فاضربوا عنقه، فضربوا عنقه. «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، (٧/١٢٦٩) -بنوع اختصار-. وقال ابن كثير رحمته الله في تفسيره لهذه الآية: «هذا وعيد من الله تعالى للذين يرمون المحصنات الغافلات... فأمهات المؤمنين أولى بالدخول في هذا من كلِّ مُحْصَنَةٍ، ولا سيما التي كانت سبب النزول،

وقد رَوَى عبد الرزاق، وأحمد، وعبدُ بنُ حُمَيْدٍ، والبخاريُّ، وابنُ جريرٍ، وابنُ المنذر، وابنُ أبي حاتم، وابنُ مَرْدُوَيْه، والبيهقيُّ في: «شُعَبُ الإِيْمَانِ» عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّهَا هِيَ الْمَبْرَأَةُ الْمُرَادَةُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ^(١).

وَرَوَى سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَأَحْمَدُ، وَابْنُ الْبَخَارِيِّ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ مَرْدُوَيْهٍ عَنْ أُمِّ رُوْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا هِيَ الْمَبْرَأَةُ الْمَقْصُودَةُ بِهَذِهِ الْآيَاتِ^(٢).

وَرَوَى الْبَزَّازُ، وَابْنُ مَرْدُوَيْهٍ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَا يُوَافِقُ مَا تَقْدَمُ^(٣).

وَرَوَى ابْنُ مَرْدُوَيْهٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مِثْلَمَا سَبَقَ^(٤).

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ، وَابْنُ مَرْدُوَيْهٍ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا مَا يَطَابِقُ السَّابِقَ^(٥).

وَرَوَى ابْنُ مَرْدُوَيْهٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي الْيَسَّرِ الْأَنْصَارِيِّ^(٦) مَا يُوَافِقُ مَا تَقْدَمُ^(٧).

وَرَوَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مَا يُوَافِقُ مَا تَقْدَمُ^(٨).

وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ مِثْلَ ذَلِكَ^(٩).

وهي عائشة بنت الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وقد أجمع العلماء -رحمهم الله- قاطبة على أن من سبها بعد هذا، ورماها بما رماها به بعد هذا الذي ذكر في الآية فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن. «تفسير ابن كثير»، (٦/٣١-٣٢).

(١) رواه البخاري في «صحيحه» -في مواضع نافذة على العشرين ما بين مُطَوَّلٍ ومُختَصِرٍ-، منها برقم: (٢٦٦١)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٤٣٢١)، وعبد بن حميد في «مسنده»، برقم: (١٥٢٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» برقم: (٦٦٢٨). وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢/٤٢٧)، (٢٠٠٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»، (٨/٢٥٣٩)، (١٤٢٠٦)، والبيهقي في «تفسيره» -جامع البيان-، (١٧/٦٠٦).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٤١٤٣)، وأحمد في «مسنده» برقم، (٢٧٠٧٠)، و(٢٧٠٧١).

(٣) رواه البزاز في «مسنده»، برقم: (٨٠١١).

(٤) رواه الطبراني في «الكبير»، (١٦٢)، و(١٦٨).

(٥) رواه الطبراني في «الكبير»، (١٦٤).

(٦) تحرف في المطبوع إلى: (أبي يئاس)، وفي النسخ الخطية: (أبي اليسر) وهو الصواب، وهو: كعب بن عمرو بن عباد السلمى -بفتح- الأنصاري، أبو اليسر -بفتح- التختانية والمهملة-؛ صحابي، بدري، جليل، مات بالمدينة سنة خمس وخمسين، وقد زاد على المائة. انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»؛ يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف الميزي، (٣٤/٤١٢). «تقريب التهذيب»، (ص ٤٦١).

(٧) رواه الطبراني في «الكبير»، (١٦٣).

(٨) (أبي) سقطت من الأصل: (أ).

(٩) رواه الطبراني في «الكبير»، (١٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»، (٨/٢٥٤٣)، (١٤٢٠٧).

وَرُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ مَا يُوَافِقُهُ^(١).

وَرُوِيَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمَسِيبِ، وَعَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ، وَعَبِيدِ اللَّهِ^(٢) بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتْبَةَ^(٣) بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، وَأَبِي^(٤) سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَالْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدٍ، وَعَبَّادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَمِقْسَمَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِثْلَهُ^(٥) عَنْ عَائِشَةَ^(٦) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وكونها هي المبرأة المرادة من الآيات مشهور^(٧) بل متواتر.

فإذا عرفت هذا؛ فاعلم أنه من قذفها بالفاحشة مع اعتقاده^(٨) أنها زوجة رسول الله ﷺ وأنها بقيت في عصمته بعد هذه الفاحشة، فقد جاء يكذب ظاهرًا!، واكتسب الإثم!، واستحق العذاب!، وظنَّ بالمؤمنين سوءًا، وهو كاذب، وأتى بأمر ظنه حينًا، وهو عند الله عظيم، وأنهم أهل البيت النبوي بالسوء، ومن هذا الاتهام يلزم نقص النبي ﷺ، ومن نقصه فكأنما نقص الله، ومن نقص الله ورسوله فقد كفر!، وهو بفعله هذا خارج عن أهل الإيمان ومتبع لخطوات الشيطان، وملعون في الدنيا والآخرة، ومكذب الله^(٩) - تعالى - في قوله: ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ...﴾ [النور: ٢٦] الآية. ومن كذب الله فقد كفر!

ومن قذفها مع زعمه أنها لم تكن زوجته أو لم تبق في عصمته بعد هذه الفاحشة، فإن قلنا: إنه ثبت قطعًا أنها هي المرادة بهذه الآيات^(١٠) وهو الظاهر، يلزمه من قذفها ما تقدم من القبائح^(١١).

(١) رواه الطبراني في «الكبير»، (٢٥١).

(٢) رواه البيهقي في «صحيحه»، تحققت حديث عائشة - الطبراني - في حادثة الإفك، برقم: (٢٦٦١)

(٣) في (ج): (عبدالله).

(٤) في (ب): (عبيد الله بن عتبة)، بإسقاط (عبدالله)!

(٥) (أبو): سقطت من النسخ!، وأثبتها من معجم الطبراني في الكبير، برقم: (١٤٧).

(٦) (مثله): سقطت من (ج).

(٧) رواه البخاري في «صحيحه»، في مواضع كثيرة، منها: (٢٦٣٧)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٧٧٠)، وغيرهما.

(٨) في (ج): (مشهورة).

(٩) في الأصل (أ): مع اعتقاده. واعتقاده) من: (ب)، و(ج).

(١٠) في (ب): (مكذب لله).

(١١) (الآيات): ساقطة من (ب).

(١٢) قال القاضي أبو يعلى رحمه الله: من قذف عائشة بما برأها الله منه كفر بلا خلاف، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم؛ فروي عن مالك: .. من سب عائشة قتل، قيل له: لم؟ قال: من زماها

والحاصل؛ أنّ قذفها كيفَ ما كان يُوجب تكذيب الله - تعالى - في إخباره عن تبرئتها عما يقول القاذف فيها، وقد قال بعض المحققين من السادة: «وأما قذفها - الآن - فهو كفرٌ وارتداد، ولا يُكتفى فيه بالجلد»؛ لأنه تكذيبٌ لسبع عشرة^(١) آية من كتاب الله كما مرَّ، فيقتل ردةً.

وإنما اكتفى رسول الله ﷺ بجلدهم، أي: من قذفها^(٢) في زمنه - مرة أو مرتين -؛ لأنّ القرآن ما كان أنزلَ في أمرها، فلم يُكذِّبوا القرآن، وأما الآن فهو تكذيبٌ للقرآن، أما تتأمل^(٣) في قوله تعالى: ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ...﴾ [النور: ١٧] الآية، ومكذبُ القرآن كافرٌ؛ فليس له إلا السيف وضرب العُنُق. انتهى.

ولا يخالف هذا قوله: ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ صَكَتَا فَتَحَتَّ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَزُيْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ سَخِيَةً...﴾ [التحریم: ١٠] الآية؛ لأنه روى عبد الرزاق، والفريابي، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن أبي الدنيا في: «الصمت»، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم وصححه من طريقي، عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ قال: «مَا زَنَّتَا!»، أمّا خيانة امرأة نوح؛ فكانت تقول للناس: إنه مجنون!، وأمّا خيانة امرأة لوط؛ فكانت تدلُّ على الضيف!، فتلك خيانتها^(٤).

فقد خالف القرآن؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يَعْظُمُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧]. «الصارم المسلول على شاتم الرسول»، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، (ص ٥٦٨).

قال القرشي رحمه الله: «إن من رضى عائشة بما برأها الله من أن قال: زنت، أو أنكروا مسجدة أبي بكر، أو إسلام المشرك، أو إسلام جميع الصحابة، أو كفر الأربعة، أو واحدًا منهم كفر». «شرح مختصر خليل»، (٧٤ / ٨).

(١) في (ب): الجلد.

(٢) في (ب): (لسبع عشر).

(٣) (رسول الله): زيادة من الأصل (أ).

(٤) تحرّف في (المطبوع) إلى: (تحذفها)!

(٥) في (المطبوع): (أما تتأمل).

(٦) (عن) ساقطة في: (المطبوع).

(٧) (ما زنتا): ساقطة في (المطبوع).

(٨) رواه الحاكم في «مستدرکه»، برقم: (٣٨٣٣)، وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه، ووافقه الذهبي، وابن أبي الدنيا في «الصمت»، برقم: (٢٦٩)، والطبري في «تفسيره»، برقم: (١٨٢٢٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»، برقم: (١٨٩٢٧)، وقال أبو إسحاق الحويني في تحقيقه لـ «الصمت»: رجاله ثقات.

وَرَوَى ابْنُ عَسَاكِرٍ عَنْ أُشْرَسٍ^(١)، يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا بَعَثَ امْرَأَةً نَبِيًّا قَطُّ»^(٢).

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ^(٣) عَنْ مُجَاهِدٍ: «لَا يَنْبَغِي لَامْرَأَةٍ كَانَتْ تَحْتَ نَبِيِّ أَنْ تَفْجُرَ»^(٤).

وَمَنْ يَقْدِفُ الطَّاهِرَةَ الطَّيِّبَةَ، أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، زَوْجَةَ رَسُولِ رَبِّ الْعَالَمِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ كَمَا صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ^(٥)؛ فَهُوَ مِنْ حِزْبِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بِنِ سَلُولٍ رَأْسِ^(٦) الْمُنَافِقِينَ، وَلِسَانُ حَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يَقُولُ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ؛ مَنْ يَعْذِرُنِي فَيَمُنْ آذَانِي فِي أَهْلِي^(٧).

﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾^(٨) وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ

الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَعَثَ مَا أَنكَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿٨٨﴾ [الأحزاب: ٥٧-٥٨].

فَأَيْنَ أَنْصَارِ دِينِهِ لِيَقُولُوا: نَحْنُ نَعْذِرُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَيَقُولُونَ بَسِيوفَهُمْ إِلَى هَؤُلَاءِ^(٩) الْأَشْقِيَاءِ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُؤْذِنُهُمَا وَالْمُؤْمِنِينَ؛ فَيُفِيدُوهُمْ^(١٠)، وَيَتَقَرَّبُوا^(١١) بِذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَيَسْتَوْجِبُوا بِذَلِكَ شَفَاعَتَهُ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنْ قَوْلِهِ هَؤُلَاءِ الْمَطْرُودِينَ.

(١) فِي الْأَصْلِ (أ)، وَ(ب)، وَ(ج): (أُتْرِم)؛ وَالصَّوَابُ: (أُشْرَس)، وَهُوَ: أُشْرَسُ بْنُ أَبِي الْأَشْرَسِ؛ رَوَى عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةٍ، رَوَى عَنْهُ الثَّوْرِيُّ سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أُشْرَسُ بْنُ أَبِي الْأَشْرَسِ جَلِيسٌ وَهَبُ بْنُ مَنبِهِ. «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ»؛ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ، (٢/٣٢٢).

(٢) رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقٍ»، (٥٠/٣١٨)، بِرَقْمٍ: (١٠٦٩)، وَلَمْ يَصِحِّ مَرْفُوعًا، وَصَحَّ مَوْفُوعًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، انظُرْ: «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ»، (١٥/٣٤٣).

(٣) فِي التَّنْسِخِ النَّحْلِيَّةِ: (ابْنُ جُرَيْرٍ)؛ وَفِي (الْجَاهِلِيَّةِ): (ابْنُ جَرِيرٍ)، وَهُوَ الصَّوَابُ. انظُرْ: تَفْسِيرُهُ، (١٥/٣٤٤).

(٤) أَوْرَدَ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، (١٥/٣٤٤) عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: مَا فَجَرَتْ امْرَأَةٌ نَبِيًّا قَطُّ.

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَا فَجَرَتْ امْرَأَةٌ نَبِيًّا قَطُّ.

(٥) يُشِيرُ الْمُصَنِّفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، بِرَقْمٍ: (٣٧٧٢) بِسَنَدِهِ إِلَى أَبِي وَائِلٍ قَالَ: لَمَّا بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى الْكُوفَةِ لِيَسْتَنْفِزَهُمْ، حَطَبَ عَمَارٌ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ....

(٦) فِي (ب): (رئيس).

(٧) يُشِيرُ الْمُصَنِّفُ إِلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي آذَانَهُ فِي أَهْلِي، فَإِنَّهُ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا...». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، بِرَقْمٍ: (٢٦٦١) — وَاللَّفْظُ لَهُ —، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»، بِرَقْمٍ: (٢٧٧٠).

(٨) فِي (ب): لَهُؤُلَاءِ.

(٩) فِي (ب): فَيُفِيدُوهُمْ.

(١٠) فِي (المطبوع): فَيُفِيدُوهُمْ، وَيَتَقَرَّبُونَ.

(١١) لَعَلَّ الْمُصَنِّفَ مِنْ غَيْرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَضْبُطِ الْعِبَارَةَ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْقُرْبَةَ حَقٌّ مُحَضَّصٌ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا تُصَرَّفُ لِغَيْرِهِ.

مَطْلَبٌ:

تَكْفِيرٌ مِنْ حَارَبَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ

* ومنها: تكفيرهم من حارب عليًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ (١) مرادهم بذلك: عائشة، وطلحة، والزبير، وأصحابهم، وأصحابيهم، ومعاوية وأصحابه! (٢).

وقد تواتر منه عَلَيْهِ السَّلَامُ ما يدلُّ على إيمان هؤلاء (٣)، وكون بعضهم مُبَشَّرًا بالجنة (٤)، وفي تكفيرهم تكذيبٌ لذلك؛ فإن لم يصيروا كفرةً بهذا التكذيب؛ فلا شكَّ أنَّهم يصيرون فسقةً، وذلك يكفي في خسارتهم في تجارتهم.

(١) انظر تفصيل ذلك في: «بحار الأنوار»؛ للمجلسي، (٣٣/٣١٩)، وعقد شيخ الطائفة الطوسي في كتابه «الاقتصاد، فصلاً: (في أحكام البغاة على أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ)» قال تحتها: «ظاهر مذهب الإمامية أن الخارج على أمير المؤمنين عَلَيْهِ السَّلَامُ والمقاتل له كافر؛ بدليل إجماع الفرقة المحقة على ذلك، وإجماعهم حجة لكون المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطأ داخلًا فيهم، وأنَّ المحاربين له كانوا منكرين لإمامته ودافعين لها، ودفع الإمامة عندهم وجحدتها كدفع النبوة وجحدتها سواء!»، «الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد»؛ محمد بن الحسن الطوسي، (ص ٢٢٦).

(٢) قال مرجعهم - المعاصر - الخميني في كتابه «الطهارة»: «وأما سائر الطوائف من النصاب بل الخوارج فلا دليل على نجاتهم وإن كانوا أشدَّ عذابًا من الكفار، فلو خرج سلطان على أمير المؤمنين (ع) لا بعنوان التدين؛ بل المارضة في الدنيا، أو مرض آخر، كعائشة وزبير وطلحة ومعاوية وأشباههم؛ أو نهب، أحد عداوة له أو لأحد من الأئمة (ع) لا بعنوان التدين، بل لعداوة قريش أو بني هاشم أو العرب أو لأجل كونه قاتل ولده أو أبيه أو غير ذلك لا يوجب ظاهراً شيء منها نجاسة ظاهرية. وإن كانوا أخبث من الكلاب والخنازير لعدم دليل من إجماع أو أخبار عليه.» «كتاب الطهارة»؛ آية الله الخميني، (٣/٤٥٧).

(٣) وردة في فضل معاوية عَلَيْهِ السَّلَامُ خال المؤمنين، وكاتب الوحي الأمين خيراً كثيراً، من ذلكم:

١. عن العرياض بن سارية عَلَيْهِ السَّلَامُ قال: سمعتُ رسولَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: «اللهم علِّم معاوية الكتاب، والحساب، وقب العذاب». رواه أحمد في «مُسْنَدِهِ»، برقم: (١٧٢٠٢)، وصححه - بشواهد - الألباني في «السلسلة الصحيحة»، برقم: (٣٢٢٧).

٢. أن النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَعَى له عَلَيْهِ السَّلَامُ قائلاً: «اللهم اجعلهُ هادياً مهدياً، واهديه، واهد به». رواه الترمذي في «سُنَنِ»، برقم: (٣٨٤٢)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»، برقم: (١٩٦٩).

٣. عن أم حَرام الأنصارية عَلَيْهَا السَّلَامُ أنها سمعت النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ يقول: «أول جيش من أمتي يغزون البحر؛ قد أوجوا». رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٩٢٤). قال الحافظ ابن حجر: «قال المهلب: في هذا الحديث منقبة لمعاوية؛ لأنه أول من غزا البحر». هـ. «فتح الباري»، (٦/١٢٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى «(٢٨٨/٤): «إن معاوية ثبت بالتواتر أنه أمره النبي ﷺ كما أمر غيره، وجاهد معه، وكان أميناً عنده يكتب له الوحي، وما اتهمه النبي ﷺ في كتابة الوحي، وولاه عمر بن الخطاب الذي كان أخبر الناس بالرجال، وقد ضرب الله الحق على لسانه وقلبه، ولم يتهمه في ولايته». اهـ.

* هذا ما بعض ما ورد في فضله، أما حبُّ معاوية ﷺ وإجلاله لآل بيت النبي ﷺ فقد أخرج ابن كثير بسند صحيح، أنَّ معاوية ﷺ، كان إذا لقي الحسن بن علي ﷺ قال: مرحباً بابن رسول الله وأهلاً، و يأمر له بثلاثمائة ألف، ويلقى ابن الزبير ﷺ فيقول: مرحباً بابن عمه رسول الله وابن حواريه، ويأمر له بمئة ألف. «البداية والنهاية»، (١٣٧/٨).

(١) يشير المصنّف رحمه الله إلى حديث النبي ﷺ: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمن بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة، وسعيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة». رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (٣٧٤٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٥٠).

مَطْلَبٌ:

إِهَانَتُهُمْ^(١) بِأَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

* ومنها: إهانتهم^(٢) بأسماء الصحابة، ولا سيما العشرة، وقد تواتر عنه^(٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ما يُدُلُّ على وُجوبِ تعظيمهم، وإكرامهم، وقد أرشد الله -تعالى- إلى ذلك في مواضع من كتابه^(٤)، ويلزم من إهانة هؤلاء إِيَّاهم استحقاقهم^(٥) لذلك عندهم!.

وَمَنْ اعتقدَ فيهم^(٦) ما يوجب إهانتهم فقد كَذَّبَ رسولَ الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فيما أُخبرَ مِنْ وجوبِ إكرامهم وتعظيمهم؛ وَمَنْ كَذَّبَهُ فيما تَبَيَّنَ عنه قطعًا فقد كَفَرَ!.

وَمِنْ العَجَبِ^(٧)؛ أَنَّهُمْ يَتَجَنَّبُونَ التَّسْمِيَةَ بِأَسْمَاءِ الْأَصْحَابِ^(٨)، وَيُسَمُّونَ بِأَسْمَاءِ الْكِلَابِ!، فَمَا^(٩) أبعدهم عن الصَّوابِ! وأشبههم بأهل الضَّلالِ والعِقَابِ!.

(١) في (المطبوع): (استهانتهم).

(٢) في (المطبوع): (استهانتهم).

(٣) في (ب)، (ج)، (ح): (منه).

(٤) ذكرتُ طَرَفًا مِنْ ذلك، (ص ٢٣) من الدراسة.

(٥) في الأصل (أ): (استحقاق).

(٦) في (المطبوع): (منهم).

(٧) في (المطبوع): (عجب).

(٨) لم أقف على ذلك في مراجعهم في حدود بحثي!، ولكن جاء في موقع (مركز الأبحاث العقائدية) وهو مركز إمامي،

الجواب عن سؤالٍ وُجِهَ إليهم: لماذا لا تُسمي الشيعة بأسماء أبي بكر وعمر وعثمان؟

الجواب: أن كثيراً من الشيعة سمووا بهذه الأسماء اقتداءً بأمر المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، لا بعمر بن الخطاب وأبي بكر وعثمان بن عفان!، ومن جملة أصحاب الأئمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الثقات: أبو بكر الحضرمي، وعمر بن أذينة، وعمر بن أبي شعبة الحلبي، وعمر

بن أبي زياد، وعمر بن أبان الكلبي، وعمر بن يزيد بياغ السابري، وعثمان بن سعيد العمري.

رابط / <http://www.aqaed.com/faq/112>.

(٩) في الأصل (أ): (فيما).

مَطْلَبٌ:

دَعْوَاهُمْ^(١) انْحِصَارُ الْخِلَافَةِ بِأَثْنِي عَشَرَ

* ومنها: دعواهم انحصار الخلافة في اثني عشر^(٢)؛ وأنهم^(٣) كلَّهم بالنص والإبصار ممَّن قبله^(٤)، قبله^(٥)، وهذه دعوى بلا دليل، مشتملة على كذب؛ فبطلانها أظهر من أن يُبين!. ويتوسلون بها إلى بطلان خلافة مَنْ سِوَاهُمْ^(٦)، وفي ذلك تكذيبٌ لنصوصي واردة في خلافة الخلفاء الراشدين، وخلافة قريش^(٧).

(١) (دعواهم): ساقطة من (المطبوع).

(٢) ذهبت الإمامية إلى أن الله تعالى أرفد الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة فنصب أولياء معصومين؛ ليأمن الناس من غلظهم وخطئهم؛ فيتقادون إلى أوامرهم لئلا يُخلى الله العالم من لطفه ورحمته، وأنه لما بعث الله محمدًا ﷺ قام بتقل الرسالة، ونص على أن الخليفة بعده علي بن أبي طالب ﷺ ثم من بعده علي ولده الحسن الزكي، ثم علي ولده الحسين الشهيد، ثم علي بن الحسين زين العابدين، ثم علي بن محمد بن علي الباقر، ثم علي بن جعفر بن محمد الصادق، ثم علي بن موسى الكاظم، ثم علي بن موسى الرضا، ثم علي بن محمد بن علي الحواري، ثم علي بن محمد الهادي، ثم علي بن الحسن بن علي العسكري، ثم علي بن الخلف الحجة محمد بن الحسن -عليهم الصلاة والسلام- وأن النبي ﷺ لم يمض إلا عن وصية بالإمامة!. انظر: «منهاج الكرامة في الإمامة»؛ الحسن بن يوسف ابن المُطَهَّر الحلي، (ص ٣١-٣٢).

(٣) في (المطبوع): (فإنهم).

(٤) تحرّف في (المطبوع) إلى: (الإبصار عن قبله!).

(٥) انظر: «أصول الكافي»؛ للكليني، (١/٤٣٤).

(٦) أما دليل خلافة الخلفاء الراشدين، قوله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمُهَيَّبِينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّحُوا بِهَا وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»، سبق تخريجه، (ص ٣١).

وأما خلافة القرشيين؛ فقد روى جابر بن سمرة، قال: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلِيٍّ النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقُضِي حَتَّى يَمْضِيَ فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً»، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٧٢٢٢)، ومُسلَّم في «صحيحه»، برقم: (١٨٢١) -واللفظ له-.

مَطْلَبٌ:

العِصْمَةُ

* ومنها: إيجابهم العصمة للأئمة^(١) الاثني عشر^(٢) بناءً على أنَّ العصمة عندهم شرط في الإمامة!؛ وبطلان هذا أظهر!، ويلزم من اعتقادهم هذا مشاركة الأئمة الاثني عشر الأنبياء^(٣) في وصف العصمة!

فإن قلنا: إنها مخصوصة بهم لا توجد في غيرهم، أو: لا تلزم^(٤) لغيرهم؛ فإثباتها^(٥) للأئمة جُزْمٌ جسيمٌ، قال في التجريد^(٦): «الإمام لطف، فيجب نصبه على الله -تعالى- تحصيلاً للغرض!»^(٧).
قال شارحه: «اختلفوا في أنَّ الإمام هل يجب أن يكون معصوماً أم لا؟ فذهبت الإمامية، والإسماعيلية^(٨) إلى وجوبه، والباقون بخلافه»^(٩).

ثم قال في المتن: «وامتناع التسلسل يُوجِبُ عصمة الإمام... إلى آخر ما ذكر»^(١٠).

(١) (للأئمة): ساقطة من (المطبع).

(٢) نقلت أقوال أبحارهم -المُتقدمين والمتأخرين- في قولهم بعصمة الأئمة، (ص ٦٥)، وما بعدها. وإمعاناً في إثبات ضلالهم في هذا الباب أنقل عن علامتهم المُطَهَّرُ قوله: «عقيدتنا في عصمة الإمام: ونعتقد أن الإمام كالنبي، يجب أن يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن!، من سنَّ الطفولة إلى الموت، عمداً وسهواً. كما يجب أن يكون مسجوراً من الشهوات والنسيان...». «مقالات الإمامية»، ص ١٠٠، رقم ١١١، طائر، (ص ٦٧).

(٣) في (ج): (أولى)!

(٤) في (ج): (فإثباته).

(٥) يُسمى: «تجريد الاعتقاد» أو «تجريد الكلام في تحرير عقائد الإسلام»؛ من أبرز الكُتُب الكلامية عند الشيعة الإمامية، الإمامية، ومؤلفه علامة الشيعة نصير الدين الطُّوسِي (ت ٥٩٧هـ)، ويُعد من أشهر كتبهم الاعتقادية، وقد توارد على شرحه غير واحد من علمائهم. قال عنه آغا بزرك الطهراني: «هو أجل كتاب في تحرير عقائد الإمامية». «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، (٣/٣٥٢). وممن شرحه ابن المُطَهَّر الجَلِّي -وستأتي ترجمته- في كتاب أسماه: «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد» طُبِعَ في مجلده، وهو من منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

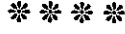
(٦) التجريد مع شرحه كشف المُراد، (ص ٣٣٨).

(٧) سبق الحديث عن فرقة الإمامية، والإسماعيلية، (ص ٥١)، (ص ٥٢).

(٨) انظر: «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد»؛ الحسن بن يُوسُف بن علي ابن المُطَهَّر الجَلِّي، (ص ٣٤٠).

(٩) التجريد مع شرحه، (ص ٣٤٠).

والظاهرُ أنَّ إيجابَ العصمة لأئمتهم من أكذابهم وافتراءهم، لم يرد به دليلٌ من الكتابِ ولا من
السُّنة، ولا من الإجماع، ولا من القياسِ الصَّحيح، ولا من العقلِ السليم، ﴿قَتَلَهُمُ اللَّهُ أَنفَ
يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠].



مَطْلَبٌ:

فَضْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ

ومنها: أنه قال ابن المُطَهَّرِ الحِجْلِيِّ^(١): «اجتمعت الإماميةُ على أنَّ عليًّا - بعدَ نبيِّنا - أفضلُ من الأنبياءِ غيرِ أولي العزمِ!، وفي تفضيله عليهم خلاف!، قال: وأنا من المتوقِّفين في ذلك، وكذلك الأئمة من آلِهِ»^(٢).

وقال الطُّوسِيُّ^(٣) في «تجريدِهِ»: «وعَلِيٌّ أفضلُ الصحابةِ! لكثرةِ جهادِهِ... إلى أنَّ^(٤) قال: وظهورُ المعجزاتِ عنه، واختصاصُهُ بالقرابةِ، والأخوةِ، ووجوبِ المحبةِ والنُّصرةِ، ومساواةِ الأنبياءِ». انتهى.

(١) هو علامة الشيعة الإمامية ومصنفهم، جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي ابن المُطَهَّرِ الحِجْلِيِّ، وُلِدَ سنة (٥٦٤٨هـ)، وهَلِكَ سنة (٥٧٢٦هـ)، والحِجْلِيُّ: نسبة إلى الجَلَّةِ في العراق مولده ووفاته فيها، من كتبه: «تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية»، و«منهاج الكرامة في الإمامة»، الذي رَدَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: «منهاج السنة النبوية»، وَرَدَّ عليه العلامة اللُّغَوِيُّ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي في كتابه: «القَضَابُ المُشْتَهَرُ على رِقَابِ ابنِ المُطَهَّرِ». انظر: «لسان الميزان»؛ أحمد بن حجر العسقلاني (٢/ ٣١٧)، الأعلام، (٢/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٢) قال شيخهم المفيد تحت باب (القول في المفاضلة بين الأئمة والأنبياء): «قد قطع قوم من أهل الإمامة بفضل الأئمة الأئمة (ع) من آل محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على سائر من تقدم من الرسل والأنبياء سوى نبينا محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأوجب فريق منهم الفضل على جميع الرسل والأنبياء سوى أولي العزم!». «أوائل المقالات»؛ الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن المُعَلِّمِ، (ع ٨٨).

(٣) تحَرَّفَ في (المطبوع) إلى: (الطوموسي!)؛ وهو علامة الشيعة أبو جعفر، نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، فيلسوف، كان رأسًا في العلوم العقلية والأرصاء والرياضيات. عَکَّتْ منزلته عند (هولاكو) فكان يطيعه فيما يشير به عليه، ويمدّه بالأموال! وُلِدَ بطوس (قرب نيسابور)، وابتنى بمرآة قبة ورسدا عظيمًا، واتخذ خزانة مالاها من الكتب التي نهب من بغداد والشام والجزيرة، اجتمع فيها نحو أربعمئة ألف مجلد، وقرر منجمين لرصد الكواكب وجعل لهم أوقافًا تقوم بمعاشهم، من كتبه: (تحرير أصول إقليدس) و (تجريد العقائد يعرف بتجريد الكلام)، و (حل مشكلات الاشارات والتنبيهات لابن سينا) و (شرح قسم الالهيات من إشارات ابن سينا) و (أوصاف الاشراف) و (مائة مسألة وخمس من أصول إقليدس)، و (المقالات الست)، و (بقاء النفس بعد بوار البدن) مع شرح للزنجاني، باسم (بقاء النفس بعد فناء الجسد) و (إثبات العقل) وغيرها. توفي ببغداد. انظر: الأعلام، للزركلي، (٧/ ٣٠-٣١).

ومن عجيب ما وقفت عليه، قوله الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فيه: «نصير الشرك والكفر الملحده، وزير الملاحده النصير الطوسي، وزير هولاكو، شفا نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه فعرضهم على السيف حتى شفا إخوانه من الملاحده، واشتفى هو فقتل الخليفة والقضاة والفقهاء والمحدثين واستبقى الفلاسفة والمنجمين والطبائعين والسحرة ونقل

قال الشَّارِحُ: «ويؤيده قوله ﷺ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى آدَمَ فِي عِلْمِهِ، وَإِلَى نُوحٍ فِي تَقْوَاهُ، وَإِلَى إِبْرَاهِيمَ فِي حِلْمِهِ»^(١)، وَإِلَى مُوسَى فِي هَيْبَتِهِ، وَإِلَى عِيسَى فِي عِبَادَتِهِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ»^(٢)؛ فَإِنَّهُ أَوْجِبَ مَسَاوَاتِهِ لِلْأَنْبِيَاءِ فِي صِفَاتِهِمْ». انتهى.

في صحة هذا نَظْرًا! قال ابنُ الجوزي: هذا حديثٌ موضوع، آفته: أبو عمرو؛ متروك^(٣)، ويعدّ قَرَضَ صحته لا يُوجب المساواة؛ لأنَّ المشاركة في بعض الأوصاف لا تقتضي المساواة كما هو بديهي^(٤)!

ومَن اعتقد في غير الأنبياء كونه أفضل منهم أو مُساوي^(٥) لهم فقد كَفَّر!؛ وقد نقل على ذلك الإجماع غير واحد من العلماء^(٦)، فأَيُّ خَيْرٍ في قوم اعتقادُهم يُوجبُ كُفْرهم؟!.



أوقاف المدارس والمساجد والربط إليهم وجعلهم خاصته وأولياءه ونصر في كتبه قدم العالم ويطلان المعاد وإنكار صفات الرب جل جلاله: من علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وأنه لا داخل العالم ولا خارجه وليس فوق العرش إله يعبد ألبتة واتخذ للملاحدة مدارس ورام جعل إشارات إمام الملحدين ابن سينا مكان القرآن فلم يقدر على ذلك فقال: هي قرآن الخواص وذلك قرآن العوام ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين فلم يتم له الأمر وتعلم السحر في آخر الأمر فكان ساحرا يعبد الأصنام، وصارع محمد الشهرستاني ابن سينا في كتاب سماه المصارعة أبطل فيه قوله بقدم العالم وإنكار المعاد ونفي علم الرب تعالى وقدرته وخلقته العالم فقام له نصير الإلحاد وقعد ونقضه بكتاب سماه مصارعة المصارعة ووقفنا على الكتابين نصر فيه: أن الله تعالى لم يخلق السموات والأرض في ستة أيام وأنه لا يعلم شيئاً وأنه لا يفعل شيئاً بقدرته واختياره ولا بيعت من في القبور. وبالجملة فكان هذا السلطان حرّاً وأتباعه من الملحدين الكافرين بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر». «إغاثة اللهفان في مصادب الشيطان»، (٢/ ٢٦٧)

(١) (أن): سقطت من (ج).

(٢) في الأصل (أ): (في خله).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، وقال الألباني: موضوع. «السلسلة الضعيفة»، حديث رقم: (٤٩٠٣).

(٤) عبارة ابن الجوزي في الأصل (أ) كحاشية، وفي (ب) في ضلْب المَتن مع زيادة: آفته أبو عمرو؛ متروك من (أ)، وصوابها: هذا حديث موضوع وأبو عمر متروك. «الموضوعات»، لابن الجوزي، (١/ ٣٧٠).

(٥) قال الباحث: لا يلزم كونه شابه الأنبياء في بعض خصالهم أن يكون نبياً؛ ومع ذا فالحديث لا يصح، ومرتله في الإسلام عظيمة، فهو رابع الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، ولكن الرافضة يريدون أن يجعلوا هذا باباً للقول بعصمته، واستحقاقه بالرسالة، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

(٦) وقع في (المطبوع): مساوياً لهم، وفي (ب): (أو مساوٍ)، وفي (ج): (مساويهم).

(٧) انظر: (ص ١٤٠).

مَطْلَبٌ:

نَفْيُ ذُرِّيَةِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

* ومنها: قولهم: إنَّ الحسن بن علي عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يُعْتَبَ!، وأنَّ عَقِبَهُ انْقِرَضَ!، وأنه لم يَبْقَ مِن نَسْلِهِ الذُّكُورَ أَحَدًا!

وهذا القول شائعٌ فيهم، وهم مُجمِعُونَ عليه!، ولا يُحتَاجُ إلى ^(١) إثباته، كذا قيل.
ومنهم من يدَّعي أن الحجاج ^(٢) قَتَلَهُمْ ^(٣) كُلَّهُمْ، وتوسَّلوا ^(٤) بذلك إلى أن يحصرُوا الإمامةَ في أولاد أولاد الحسين، ومنهم في اثني عشر، وأن يُبطلُوا إمامةَ مَنْ قامَ بالدعوة من آل الحسن مع فضلهم وجلالتهم، وأنصافهم ^(٥) بشروط الإمامة ^(٦)، ومبايعة الناس لهم وصحة نَسَبِهِمْ ^(٧)، ووُفُورَ علمهم؛ بحيث بحيث إنهم كلهم بلغُوا درجةَ الاجتهاد المطلق ^(٨)! ﴿فَكَتَلَهُمُ اللَّهُ أَنْ يُؤَفِّكُوكَ﴾ [التوبة: ٣٠].
انظر إلى هؤلاء الأعداء لأهل ^(٩) البيت، المؤذنين رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وفاطمةَ بإنكار نَسَبِ مَنْ بُنِيَ ^(١٠) نَسَبُهُ قطعًا أنَّه من ذريةِ الحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وثبُوتُ نَسَبِ ذريته متواترٌ لا يخفى على ذي بصيرة، وقد عدَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) في الأصل (أ): (على)، وباقي النسخ (إلى).

(٢) تحرّف في (المطبوع) إلى: (الحجاج)!!

(٣) تحرّف في (المطبوع) إلى: (سئلهم). نأسيبت: (الساج سئلهم)!!

(٤) تحرّف في (المطبوع) إلى: (توصلوا)!

(٥) تحرّف في (المطبوع) إلى (اتفاقهم)، وفي (ج): (انصافهم).

(٦) أراد الرافضةُ بذلك أن يبطلوا مذهب أهل السنة في إثبات أن المهدي من سلالة الحسن!، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في هذا: هذا: «وفي كونه من ولد الحسنٍ سرٌّ لطيفٌ وهو أن الحسن عَلَيْهِ السَّلَامُ تركَ الخِلافةَ لهُ فَجَعَلَ اللهُ مِنْ وَكَيْهِ مَنْ يَقُومُ بِالْخِلافةِ الْحَقِّ المتضمن للعدل الذي يَمَلَأُ الأَرْضَ، وَهَذِهِ سُنَّةُ اللهِ فِي عِبَادِهِ أَنَّهُ مَنْ تَرَكَ لِأَجَلِهِ شَيْئًا أَعْطَاهُ اللهُ أَوْ أَعْطَى ذُرِّيَّتَهُ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَهَذَا بِخِلافةِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ حَرَصَ عَلَيْهَا وَقَاتَلَ عَلَيْهَا فَلَمْ يَطْفُرْ بِهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ» هـ. «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»، (ص ١٥١).

(٧) وقع في (المطبوع): (نسبتهم).

(٨) في (ب): (الاجتهاد والمطلق).

(٩) وقع في (المطبوع): (لآل البيت).

(١٠) (كُتِبَ): (ساقطة من (ج)، وفي (المطبوع): (كُتِبَ)).

الطَّعَنَ فِي الْأَنْسَابِ مِنْ أفعالِ الجاهلية^(١)، وقد ورد ما يدلُّ على أنَّ المَهديَّ من ذرية الحسن عليه السلام كما
كما رواه أبو داود^(٢)، وغيره.



(١) يُشير المصنّف رحمه الله إلى حديث النبي صلى الله عليه وآله الذي رواه ابنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ صلى الله عليه وآله: «خِلَالٌ مِنْ خِلَالِ الْجَاهِلِيَّةِ: الطَّعْنُ
الطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالنِّيَاحَةُ...». رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٨٥٠).

(٢) قال العلامة عبدالرؤف المُنَاوي: «والسر فيه أن الحسن ترك الخلافة لله شفقة على الأمة فجعل القائم بالخلافة
بالحق عند شدة الحاجة وامتلاء الأرض ظلماً من ولده، وهذه سنة الله في عبادِه أنه يعطي المرء الذي ترك شيئاً لله أفضل
مما ترك أو ذريته، وقد بالغ الحسن في ترك الخلافة، ونهى أخاه عنها وتذكر ذلك ليلة مقتله، فترحم على أخيه، وما روي
أنه من ذرية الحسين فضيف جداً». «التنوير شرح الجامع الصغير»، (١٠/٤٩٤).

(٣) يُشير المصنّف للحبر الذي رواه أبو داود بسندٍ لأبي إسحاق قَالَ: قَالَ رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ رضي الله عنه وَرَوَى إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عليه السلام:
«إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ؛ كَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، وَسَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِاسْمِ نَبِيِّكُمْ، يُشَبِّهُهُ فِي الْخُلُقِ، وَلَا يُشَبِّهُهُ فِي
الْخُلُقِ. ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةً: يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا. رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٤٢٩٢)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (٧٧٣)،
ونعيم بن حَمَّاد في كتابه «الفتن»، برقم: (١١١٣)، وضعفه الألباني في تخريجه لـ «مشكاة المصابيح»، برقم: (٥٤٦٢)،
وشعيب الأرنؤوط في تحقيقه لـ «السنن» (٤٢٩٠)؛ لإبهام شيخ أبي داود فيه، وأبو إسحاق - وهو عمرو بن عبد الله
السيعي - رأى علياً عليه السلام، ولم تثبت له رواية عنه.

قال العلامة القاري رحمه الله: «فهذا الحديث دليل صريح على ما قدمناه من أن المهدي من أولاد الحسن، ويكون له
انتساب من جهة الأم في الحسين جمعاً بين الأدلة؛ فيكون جامعاً بين النسبتين الحسينيين، وبه يبطال قول الشيعة: إن
المهدي هو محمد بن الحسن العسكري القائم المنتظر، فإنه حسيني بالاتفاق، لا يقال لعل علياً عليه السلام أراد به غير
المهدي، فإننا نقول: يطله قصة يملأ الأرض عدلاً، إذ لا يعرف في السادات الحسينية ولا الحسينية من ملأ الأرض عدلاً
إلا ما ثبت في حق المهدي الموعود».

«مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، ملا علي بن سلطان القاري (٨/٣٤٤٧) - بنوع اختصار.

مَطْلَبٌ:

خِلَافُهُمْ فِي خُرُوجِ غَيْرِهِمْ مِنَ النَّارِ^(١)

* ومنها: أنه قالَ الجَلِّيُّ في: «شرح التجريد»: اختلف الإمامية^(٢) في أن غير الاثني عشرية^(٣) من الفرق الإسلامية، هل يخرجون من النار ويدخلون الجنة؟ أم يدخلون فيها بأجمعهم^(٤)؟ قال: «والأكثر على الثاني، وقال شاذمة بالأول»^(٥).

وقال ابن نُوبخت^(٦): «يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ»^(٧) ولا يدخلون الجنة^(٨)، بل هم في الأعراف. انتهى.

(١) نقل المجلسي في البحار: «وأما مخالفوه في الإمامة فقد اختلف قول علمائنا فيهم، فمنهم من حكم بكفرهم؛ لأنهم دفعوا ما علم ثبوته من ضرورة، وهو النص الجلي الدال على إمامته مع تواتره، وذهب آخرون إلى أنهم فسقة وهو الأقوى، ثم اختلف هؤلاء على أقوال ثلاثة: أحدها أنهم مخلدون في النار لعدم استحقاقهم الجنة!، الثاني: قال بعضهم: إنهم يخرجون من النار إلى الجنة، الثالث: ما ارتضاه ابن نوبخت وجماعة من علمائنا أنهم يخرجون من النار لعدم الكفر الموجب للخلود، ولا يدخلون الجنة لعدم الإيمان المقتضي لاستحقاق الثواب!». «بحار الأنوار»، (٨/ ٣٦٤-٣٦٥).

ثم علق المجلسي -بيان الحق في المسألة- فقال: «القول بعدم خلودهم في النار نشأ من عدم تبعهم للأخبار، والأحاديث الدالة على خلودهم متواترة أو قريبة منها، نعم؛ الاحتمالان الأخيران آتيان في المستضعفين منهم كما ستعرف. والقول بخروج غير المستضعفين من النار قول مجهول القائل، نشأ بين المتأخرين الذين لا معرفة لهم بالأخبار ولا بأقوال القدماء الأخير». «بحار الأنوار»، (٨/ ٣٦٥).

(٢) وقع في (المطبوع): (الأئمة).

(٣) في (ج): (في غير أن الاثني عشرية).

(٤) في (ب): (جمعهم).

(٥) لم أقف عليه!، ووقفت على كلام قريب منه، انظر: «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد»؛ للحلي، (ص ٣٩١).

(٦) هو علامة الشيعة؛ أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي، قال عنه الذهبي: «العلامة ذو الفنون، الشيعي المتفلسف»، وقال عنه النجاشي: «شيخنا المتكلم المبرز على نظرائه في زمانه»، له مصنفات وتوليف في الكلام والفلسفة، منها: كتاب: «الآراء والديانات»، و«الرَّدَّ عَلَى النَّاسِخِيَّةِ»، و«التَّوْحِيدُ وَحَدَثُ الْعَالَمِ»، و«اختصار الكون والفساد» لأرسطو، و«الإمامة» ولم يتم، مات بعد سنة (٣٠٠هـ).

انظر ترجمته: «رجال النجاشي»، (١/ ١٧٩)، «الفهرست»؛ محمد بن إسحاق الوراق البغدادي، المعروف بـ(ابن النديم)، (ص ٢٢٠)، «سير أعلام النبلاء»، (١٥/ ٣٢٧)، «الوفاي بالوفيات»؛ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (١٢/ ١٧٤-١٧٥)، «لسان الميزان»، (٢/ ٢٥٨)، «معجم المؤلفين»، (٣/ ٢٩٨).

(٧) ما بين القوسين () ساقط من (ج).

(٨) تحرف في المطبوع إلى: (السنة).

مَطْلَبٌ:

مُخَالَفَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ^(١)

* ومنها: أَنَّهُمْ جعلوا مخالفةَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة الذين هم على ما الرسول^(ص) عليه وأصحابه؛ أصلاً لِلنَّجَاةِ، فصاروا كُلِّمَا فعل أهل السنة شيئاً^(٢) تركوه!، وإن تركوا شيئاً فعلوه!؛ فخرجوا بذلك عن الدِّينِ رَأْسًا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ، وادَّعَوْا بِأَنَّ هذه المُخَالَفةَ عَلامَةٌ أَنَّهُم الفرقة النَّاجِيَةُ!، وقد قال^(٣): «الفرقة الناجية هي السواد الأعظم، وما أنا عليه وأصحابي»^(٤).

فَلْيَنْظُرْ^(٥) إلى الْفِرْقِ ومعتقداتها وأعمالهم، فَمَا وافقت النَّبِيَّ ﷺ وأصحابه هي الْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ، وأهل السُّنَّةِ هم^(٦) الْمُتَّبِعُونَ لِأَثَارِهِ ﷺ، وآثَارِ أصحابه كما لا يخفى على مُنْصِفٍ^(٧) يَنْظُرُ بعين الْحَقِّ، فَهَمَّ

(١) مُخَالَفةُ الشَّيْعَةِ لما عليه أهل السُّنَّةِ مُسَلِّمٌ مِنَ الْمُسَلِّمَاتِ عندهم، والرسالة برُمتها تكشف عن ذلك في عقائدهم، وأحكامهم، وآرائهم، وأعجب لهذا النُّقل على أكبر مراجعهم المعاصرين، حيث يُورد في كتابه: «التعادل والترجيح»: عن إسحاق الأرجائي رفعه قال: قال أبو عبد الله ﷺ: «أندري لم أمرتم بخلاف ما تقول العامة؟». قلت: لا أدري. قال: إن علياً لم يكن يدين الله بدين إلا خالف عليه الأمة إلى غيره؛ إرادة لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عن الشيء لا يعلمون عنه، فإذا أفتاهم جعلوا له ضدًا من عندهم ليلتبسوا على الناس. «التعادل والترجيح»؛ روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني، (ص ٨٢).

فانعلت عند الخميني نوس يدين بدينه: أَنَّ السَّعَابَةَ ﷺ كانوا يستنون عليه ﷺ نبياً أشكل عليهم، ثم يستدلون وتنتج نقيضه! -حاشاهم-؛ لهذا أمر الشيعة لا يوافق أمر أهل السنة إلا في حال نفاقهم، الذي يسمونه: تقية.

(٢) وقع في (المطبوع): (الذين هم ما عليه رسول الله ﷺ).

(٣) (شيئاً): ساقطة من (المطبوع).

(٤) يُشير المُصنِّفُ إلى حديث أبي أمامة ﷺ قال سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ بَيْنِي وَإِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَيَّ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فُرْقَةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَزِيدُ عَلَيْهِمْ فُرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ...». رواه البيهقي في «سننه الكبير»، برقم: (١٦٧٨٣). زاد الطبراني «.. قالوا: يا رسول الله ومن السواد الأعظم؟ قال: من كان على ما أنا عليه وأصحابي...». رواه الطبراني في «معجمه الكبير»، برقم: (٨٠٥٤). وفي «الأوسط»، برقم: (٧٢٠٢)، وحسن إسناده الأرنؤوط في تعليقه على سنن أبي داود، (٦/٧)، حديث: (٤٥٩٦).

(٥) في (ب)، و(ج): فينظر.

(٦) (هم) زيادة من (ج)، ومن المطبوع.

(٧) في (ج): (مصنّف).

فَهُمْ أَحَقُّ أَنْ يَكُونُوا الْفِرْقَةَ النَّاجِيَةَ، وَأَثَارُ النَّجَاةِ ظَاهِرَةٌ^(١) فِيهِمْ^(٢)؛ لِاسْتِقَامَتِهِمْ عَلَى الدِّينِ مِنْ غَيْرِ
تَحْرِيفٍ، وَظُهُورِ مَذْهَبِهِمْ وَشَوْكَتِهِمْ فِي غَالِبِ الْبِلَادِ، وَوُجُودِ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْأَوْلِيَاءِ
وَالصَّالِحِينَ فِيهِمْ، وَقَدْ نَزَعَ الْوَلَايَةَ عَنِ الرَّفْضَةِ، فَمَا سُمِعَ^(٣) فِيهِمْ وَلِيٌّ قَطُّ.

(١) فِي (ب)، وَالْمَطْبُوعِ: (الظاهرة).

(٢) فِي (ج): (فهم).

(٣) فِي (ج): (سمع).

مَطْلَبٌ: الرَّجْعَةُ

* ومنها: أنه قال أصلهم محمد بن بابويه القمي^(١) في: «عقائده» في: مبحث الإيمان بالرجعة:
«فإنهم -عليهم الصلاة- قالوا: «من لم يؤمن برجعتنا فليس منا»^(٢).

وإليه ذهب جميع علمائهم، قالوا: إن النبي ﷺ، وعلياً -كرم الله وجهه-، والأئمة الاثني عشر -رضوان الله عليهم أجمعين- يحيون في آخر الزمان، ويحشرون بعد خروج المهدي وبعد قتل الدجال^(٣)، ويحى كل من الخلفاء الثلاثة، وقتل الأئمة؛ فيقتل النبي ﷺ والخلفاء حداً، والقتلة قصاصاً، ويصلبون الظالمين^(٤)، ويتدون بصلب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على شجرة؛ فمن قاتل يقول: إن تلك

(١) رأس الامامية، أبو جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، ويعرف بالشيخ الصدوق، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة، من أهل خراسان، ولد سنة (٣٠٦هـ)، ورد بغداد، يقال: له ثلاث مائة مصنف، منها: كتاب «الاعتقادات»، و«دعائم الإسلام»، و«الخواتيم»، و«غريب حديث الأئمة»، و«دين الإمامية»، و«من لا يحضره الفقيه»، و«عيون أخبار الرضى»، وكان أبوه من كبارهم ومصنفهم، حدث عنه جماعة، منهم: ابن النعمان المفيد، والحسين بن عبد الله بن الفحام، وجعفر بن حسن بن القمي. توفي بالرّي سنة (٣٨١هـ).

انظر: «السيرة»، للذهبي، (٣٠٣/١٦)، و«الأعلام»، (٢٧٤/٦)، و«معجم المؤلفين»، (٣/١١).

(٢) «ولئن سئس السائق رضي الله عنه، «ليس سئس سئس يمل يستتنا. ويؤس برستنا». «السائل السؤرية»: للمفيد (ص ٣٠).
وقال ابن بابويه -في عقيدتهم في الرجعة-: «واعتقادنا في الرجعة أنها حق». «الاعتقادات»؛ (ص ٩٠). وقال المفيد:
«واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات». «أوائل المقالات»، (ص ٥١).

(٣) قال الباحث: حُصت هذه اللفظة (كرم الله وجهه) بالصحابي الجليل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقيل إنها من غلو الشيعة فيه، ويقال: أنه من أجل أنه لم يطلع على عورة أحد أصلاً، أو لأنه لم يسجد لصنم قط، وهذا ليس خاصاً به، بل يشاركه غيره من الصحابة الذين ولدوا في الإسلام. انظر: «معجم المناهي اللفظية»، (ص ٤٥٤) يقول الإمام ابن كثير رحمته الله عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ...﴾ [الأحزاب: ٥٦]: «قُلْتُ: وَقَدْ غَلَبَ فِي هَذَا فِي عِبَارَةٍ كَثِيرٍ مِنَ النَّسَاحِ لِلْكَتِّبِ، أَنْ يُفْرَدَ عَلَيَّ رضي الله عنه، بِأَنْ يُقَالَ: رضي الله عنه، مِنْ دُونِ سَائِرِ الصَّحَابَةِ، أَوْ: (كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ)، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحًا، وَلَكِنْ يَبْغِي أَنْ يُسَاوَى بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ تَابِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْرِيمِ، فَالسُّبْحَانِ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ-». ا.هـ. انظر: «تفسير ابن كثير»، (٤٧٨-٤٧٩).

(٤) في (ب): (قتل دجال)، وفي المطبوع: (قتله الدجال).

(٥) في (ج): (الظالمون).

الشَّجَرَةُ رَطْبَةٌ^(١)؛ فنجف تلك الشجرة بعد أن صُلِبَ عليها، فَيُضَلُّ بذلك خلقٌ كثيرٌ من أهلِ الحق، ويقولون: ظلمناهما^(٢).

ومن قائلٍ يقول: إنَّ^(٣) الشَّجَرَةَ تكونُ يابسةً فتحضر بعد الصَّلْب، ويهتدي به جَمٌّ غَفِيرٌ من محبيهما.

قيل: ذَكَرُوا في كتبهم أن تلك الشجرة نخلة، وأنها تطول حتى يراها أهل المشرق والمغرب، وأن الدنيا تبقى بعد ذلك خمسين ألف سنة، وقيل: مائة وعشرين ألف سنة، لكلِّ إمام من الاثني عشر اثنا عشر ألف سنة، وقال بعضهم: إلا المهدي؛ فإنَّ له ثمانين ألف سنة، ثم يرجع آدم ﷺ، ثم شيث^(٤)، ثم إدريس، ثم نوح، ثم بقية الأنبياء ﷺ إلى أن ينتهي إلى المهدي، وأن الدنيا غير فانية، وأن الآخرة غير آتية. كذا نقل عنهم، والله أعلم.

فانظر يا أيها المؤمن إلى سخافة رأي هؤلاء الأغبياء، يختلفون^(٥) ما يرده بديهته العقل، وصراحة النقل.

وقولهم: هذا مُستلزمٌ تكذيبٍ ما ثبت قطعاً في الآيات والأحاديث من عدم رجوع الموتى إلى الدنيا؛ فالمجادلة مع هؤلاء الحُمُر^(٦) تضييعٌ^(٧) الوقت؛ لو كان لهم عقلٌ لَمَا تكلموا^(٨) بما يجعلهم مَسْحَرَةً للضَّيَّان، ويمُجُّ كلامهم أسمع أهل الإيمان؛ لكنَّ الله سَلَبَ عقولهم وحَذَلَهُم في الوَقِيعَةِ في خُلُصِ أوليائِهِ؛ لشقاوة سَبَقَتْ لهم^(٩).



(١) وقع في (المطبوع): (إن تلك تكون رطبة).

(٢) وقع في (المطبوع): (ظلمناهم).

(٣) (إن): ساقطة من (ب)، و(المطبوع).

(٤) في الأصل (أ)، وفي (ب): (ثيت).

(٥) في الأصل (أ)، وفي (ب): (يختلفون!).

(٦) في (ج): (الحمير).

(٧) في الأصل (أ)، و(المطبوع): (تضييع).

(٨) تحرّف في (المطبوع) إلى: (تكلموا).

(٩) (لهم): ساقطة من (ب).

مَطْلَبٌ:

زِيَادَتُهُمْ فِي الْأَذَانِ^(١)

* ومنها: زيادتهم في هذه الأزمنة في الأذان والإقامة والتشهد بعد الشهادتين: «أَنَّ عَلِيًّا وَلِيُّ اللَّهِ؛ وهذه بدعة مخالفة للدين، لم يرد^(٢) بها كتاب ولا سنة، ولم يكن عليها إجماع، ولا فيها قياس صحيح، ومخالفة لأصل^(٣) مذهبهم، فردّها لا يحتاج إليه!».

(١) ورد في أخبارهم المطلقة: «متى ذكرتم محمدًا (صلى الله عليه وآله) فاذكروا آلَهُ، ومتى قلتُم: محمد رسول الله، فقولوا: (علي ولي الله)»، كما نقل عن الاحتجاج، فيكون مثل الصلاة على محمد وآله بعد الشهادة بالرسالة. «مناهج الأحكام (كتاب الصلاة)»: آية الله، الميرزا أبو القاسم القمي، (ص ١٨٠).

وروى الشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج، عن القاسم بن معاوية، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: هؤلاء يروون حديثًا في معراجهم أنه لما أُسري برسول الله (صلى الله عليه وآله) رأى على العرش لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، فقال: سبحان الله! غيروا كل شيء حتى هذا؟! قلت: نعم! قال: إن الله عز وجل لما خلق العرش كتب عليه (لا إله إلا الله محمد رسول الله علي أمير المؤمنين)، ثم ذكر عليه السلام كتابة ذلك على الماء، والكرسي، ... ثم قال عليه السلام: «فإذا قال أحدكم: لا إله إلا الله، محمد رسول الله فليقل: علي أمير المؤمنين». فبدل على استحباب ذلك عمومًا، والأذان من تلك المواضع أ.هـ. «مطالع الأنوار في شرح شرائع الإسلام»، محمد باقر بن محمد تقي الشنقي الأصفهاني، (١/٢٤٩). بل يرى شيخهم محسن الأعسم استحباب هذه الزيادة، فيقول: ومنه يظهر جواز زيادة (إن محمدًا وآله) - (إني آخره - ونداء (عليًا وولي الله)، مع عدم فصد الشرعيه في خصوص الأذان، وإلا فيحرم قطعًا. ولا أظنهما من الكلام المكروه أيضًا؛ للأصل، وعدم انصراف إطلاق النهي عنه إليهما بحكم عدم التبادر، بل يستفاد من بعض الأخبار استحباب الشهادة بالولاية بعد الشهادة بالرسالة. «رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالادلة»، السيد علي بن محمد علي الطَّبْطَبَائِي، (٣/٩٦-٩٨).

قال الباحث: هذه الألفاظ زيادة مبتدعة في الأذان، إذ لم يرد بها دليل يشرعها لا في الكتاب، ولا في السنة، والتبني عليه السلام يقول: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ». رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٦٩٧)، بل الوارد المنع من ذلك، يقول القاسمي رحمته: «إنَّ ألفاظ الأذنين مأثورة متعبد بها، رويت بالتواتر خلفًا عن سلف، في كتب الحديث الصحاح والحسان والمسانيد والمعاجم، ولم يرو أحد قط استحباب هذه الزيادة - يقصد لفظه (سيدنا) - عن صحابي ولا تابعي، بل ولا فقيه من فقهاء الأئمة ولا أتباعهم». «إصلاح المساجد من البدع والعوائد»، محمد جمال الدين القاسمي، (ص ١٣٩). ومثلها زيادة (علي ولي الله).

(٢) في (ب)، و(ج): (لم ترد).

(٣) في (ب)، و(المطبوع): (لأهل).

مَطْلَبٌ:

الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ^(١)

* ومنها: تجويزهم الْجَمْعَ بَيْنَ الظُّهْرِ والعَصْرِ^(٢)، والمغربِ والعشاءِ من غيرِ عُدْرٍ^(٣)، وَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ لغيرِ عذرٍ فقد أتى بابًا من الكبائر»^(٤).
وقد ورد: أَنَّ مِنْ أَشْرَاطِ^(٥) السَّاعَةِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ^(٦) عَنْ أَوْقَاتِهَا^(٧)!، وَمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه مِنْ الْجَمْعِ بَيْنَ العَصْرَيْنِ^(٨)، والعشاءَيْنِ^(٩) فَمَوْوَلٌ بِتَأْخِيرِ الأُولَى إِلَى آخِرِ وَقْتِهَا، وَأَدَاءِ الأُخْرَى^(١٠) فِي أَوَّلِ أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١١).

(١) (بين الصلاتين): زيادة من (المطبوع).

(٢) تحرّف في (ج) إلى: (العطرا!).

(٣) انظر: «تفصيل وسائل الشريعة إلى تحصيل مسائل الشريعة»؛ محمد بن الحسن الحر العاملي، (٤/٢٢٠-٢٢٣).

(٤) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (١٨٨)، والدارقطني في «سننه»، برقم: (١٤٧٥)، والحاكم في «مستدرکه»، برقم:

(١٠٢٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه، وفي إسناده الحديث راوٍ ضعيف، وهو الحسين بن قيس، ويسمى كَنَشًا، وقال

الألباني: ضعيف جدًا، انظر: «ضعيف الجامع»، برقم: (٥٥٤٦).

(٥) في الأصل (أ): (شرايط)، وما أثبت من باقي النسخ.

(٦) في (ج): (الصلوات).

(٧) يُشِيرُ المُصَنِّفُ كَتَالَةً إِلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «تَبَيَّنَ عَلَيْكُمْ أَمْرٌ يُقْرَبُونَ بِمُتْرَبُونَ شِرَازَ النَّاسِ، وَيُؤَخَّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلَا يَكُونَنَّ عَرِيفًا، وَلَا شَرِيطًا، وَلَا جَابِيًا، وَلَا خَازِنًا». رواه ابن حبان في «صحيحه»، برقم: (٤٥٨٦) وصحيحه، وأبو يعلى في «مسنده»، برقم: (١١١٥)، وقال الهيثمي

في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٥/٢٤٠): «ورجاله رجال الصحيح، خلا عبد الرحمن بن مسعود، وهو ثقة».

(٨) في (ب): (بين العصر).

(٩) يُشِيرُ المُصَنِّفُ كَتَالَةً إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم «جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي سَفَرَةٍ سَافَرَهَا فِي عَزْوَةِ

بَبُوكَ، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ» قَالَ سَعِيدٌ -راوي الحديث-: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا حَسَلَتْ عَلَى

ذَلِكَ، قَالَ: «أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أَقْتَهُ». رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٥٤٣)، ومُسلَّمٌ في «صحيحه»، برقم: (٧٠٥) -

واللفظ له-.

(١٠) في (ج): (الأخيرين).

(١١) قال الباحث: بَيَّنَّ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ العِلَّةَ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَهُوَ رَفْعُ الحَرَجِ؛ وَلِهَذَا أَبَاحَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ

الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِعُدْرِ، مِنْ سَفَرٍ، أَوْ مَطَرٍ، أَوْ حَاجَةٍ عَارِضَةٍ، وَنَحْوِهَا، وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لغيرِ عُدْرِ المُوَدِّي

قيل: إِنَّ سَبَبَ جَمْعِهِم بَيْنَ الظُّهْرَيْنِ، وَبَيْنَ المَغْرِبَيْنِ طُولُ الدَّهْرِ مَعَ اخْتِيَارِ التَّأخِيرِ فِيهِمَا هُوَ: أَنَّهُمْ يَنْتَظِرُونَ (خُرُوجَ المَهْدِيِّ - أعني: إمامهم - الغائب المُتَظَرِّ) ^(١) القَائِمِ المُخْتَفِي فِي السَّرْدَابِ؛ لِيَقْتَدُوا بِهِ!؛ فَيُؤَخِّرُونَ الظُّهْرَ إِلَى العَصْرِ إِلَى قَرِيبٍ غُرُوبِ الشَّمْسِ!، فَإِذَا يَتَسَوَّأَنَّ مِنَ الإِمَامِ وَأَصْفَرَّتْ الشَّمْسُ وَصَارَتْ بَيْنَ قَرْنِي الشَّيْطَانِ نَقَرُوا عِنْدَ ذَلِكَ كَنَقْرِ الدَّيْكَ!؛ فَصَلُّوا الصَّلَاتَيْنِ مِنْ غَيْرِ خَشُوعٍ وَلَا طُمَأْنِينَةٍ؛ فُرَادَى مِنْ غَيْرِ جَمَاعَةٍ، وَرَجَعُوا خَائِبِينَ خَاسِرِينَ! . نَسَأَلُ اللهَ العَافِيَةَ ^(٢)؛ وَلَقَدْ صَارُوا بِذَلِكَ وَبِوَفُوفِهِمْ بِالجِبَلِ عَلَى ذَلِكَ السَّرْدَابِ، وَصِيَّاحِهِمْ بِأَنْ يُخْرَجَ إِلَيْهِمْ صَحِيحَةً لِأُولِي الأَبَابِ .

وَلَقَدْ أَحْسَنَ القَائِلُ:

مَا أَنَّ للسَّرْدَابِ أَنْ يَلِدَ الَّذِي * * * كَلَّمْتُمُوهُ بِجَهْلِكُمْ مَا آتَانَا
فَعَلَى عَقُولِكُمُ العَفَافُ فَإِنَّكُمْ * * * ثَلَّثْتُمُ العِنْفَاءَ وَالعِيْلَانَا ^(٣)

* * * *

إِلَى إِخْرَاجِ الصَّلَاةِ عَنِ وَقْتِهَا، فَلَمْ يُقَلَّ بِهِ أَحَدٌ مِنَ العُلَمَاءِ، بَلْ عَدُّوه مِنْ كِبَائِرِ الذُّنُوبِ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»، بِرَقْمِ: (٨٢٤٨) بِسَنَدِهِ عَنِ أَبِي بِنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: جَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ». عَنِ التِّرْمِذِيِّ رَوَاهُ عَنْهُ عَنِ هَذَا التَّحْدِيثِ. «مَنْ جَمَعَ بَيْنَ صَارَتَيْنِ لغيرِ عُدْرٍ فَقَدْ أُبِيَ بَابًا مِنَ الكِبَائِرِ» قَائِلًا: «وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ: أَنْ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا فِي السَّفَرِ أَوْ بِعَرْفَةٍ. وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ فِي الجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِلْمَرِيضِ. وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: يَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي المَطَرِ. وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ. وَلَمْ يَرَ الشَّافِعِيُّ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ». وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ: «تَأخِيرُ الصَّلَاةِ عَنِ وَقْتِهَا الَّذِي يَجِبُ فَعَلُهَا فِيهِ عَمْدًا مِنَ الكِبَائِرِ». «مَجْمُوعُ الفَتَاوَى»، (٥٣ / ٢٢).

هَذَا، وَقَدْ نَقَلَ الإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ، فَقَالَ: «وَقَدْ اتَّفَقَ المُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأخِيرُ صَلَاةِ النَّهَارِ إِلَى اللَّيْلِ، وَلَا تَأخِيرُ صَلَاةِ اللَّيْلِ إِلَى النَّهَارِ، لَا لِلسَّافِرِ وَلَا لِلْمَرِيضِ وَلَا لِغَيْرِهِمَا. لَكِنْ يَجُوزُ عِنْدَ الحَاجَةِ أَنْ يَجْمَعَ المُسْلِمُ بَيْنَ صَلَاتِي النَّهَارِ وَهِيَ الظُّهْرُ وَالعَصْرِ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا، وَيَجْمَعُ بَيْنَ صَلَاتِي اللَّيْلِ وَهِيَ المَغْرِبُ وَالعِشَاءُ فِي وَقْتِ إِحْدَاهُمَا، وَذَلِكَ لِمِثْلِ السَّافِرِ وَالمَرِيضِ وَعِنْدَ المَطَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الأَعْدَارِ...». «مَجْمُوعُ الفَتَاوَى»، (٤٢٨ / ٣).

(١) مَا بَيْنَ القَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أَصْلِ مِثْنِ المَطْبُوعِ وَمُثَبِّتٌ فِي الحَاشِيَةِ!.

(٢) فِي (المَطْبُوعِ): (نَسَأَلُ اللهَ العِنْفُ وَالعَافِيَةَ).

(٣) أورد هذه الأبيات ابن القيم في كتابه «المنار المنيف»، (١/ ١٥٢)، وفيه: (العفاء)، بدل (العفاف).

مَطْلَبٌ:

العِصْمَةُ^(١)

* ومنها: اشتراطُهم كونَ الإمامِ معصومًا، وإيجابهم على الله عدمَ إخلاء^(٢) الزمانِ من إمامٍ معصومٍ، وحصرِ المعصومين^(٣) في اثني^(٤) عشر^(٥)؛ وبُطلانِ هذا وتناقضه واشتماله على سوءِ الأدبِ مع الله أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يُذَكَّرَ!

وأبطلوا هذا القولَ الباطلَ الجماعَةَ في الصلاةِ التي هي من أعلى^(٦) شعائرِ الإسلامِ، لكنهم ليس لهم نصيبٌ منها!؛ فَحَرِّمُوا هَذِهِ الْكَرَامَةَ الْعَلِيَّةَ.

(١) تَكَرَّرَ عُنْوَانُ هَذَا الْمَطْلَبِ (العِصْمَةُ) فِي مَوْضِعِينَ مِنَ النَّصِّ الْمُحَقَّقِ - كَمَا فِي النِّسْخَةِ الْخَطِيئَةِ -، وَانظُرْ: (١٦٨).

(٢) فِي الْأَصْلِ (أ)، وَفِي (ج): (إِخْلَافٌ)، وَمَا أَثْبَتَ مِنْ (ب)، وَ(الْمَطْبُوعِ).

(٣) فِي (ب)، وَ(الْمَطْبُوعِ): (وَحْصَرَ الْإِمَامَ الْمَعْصُومِينَ).

(٤) فِي (ج): (اِثْنَا).

(٥) أَكْتَفَى بِالِإِشَارِ إِلَى مَا نَقَلْتَهُ مِنْ أَقْوَالِ أَحْبَابِهِمْ - الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ - فِي عَقِيدَتِهِمْ عِصْمَةَ الْأَئِمَّةِ، (ص ٦٥)، وَمَا بَعْدَهَا.

(٦) فِي الْأَصْلِ (أ): (إِعْلَاءٌ)، وَالتَّمْتِثُ مِنْ بَاقِي النَّسْخِ.

مَطْلَبُ:

الْمُتْعَةُ^(١)

* ومنها: إباحتهُم نكاح المتعة!؛ بل يجعلونه^(٢) خيراً من سبعين نكاحاً دائماً!^(٣)، وقد جَوَّزَ لهم شيخهم العالِي علي بن عبد العالِي^(٤) أن يَتَمَتَّعَ اثنا عشر نفساً في ليلةٍ واحدةٍ بامرأةٍ واحدةٍ!؛ وإذا جاءت بوليدٍ منهم أفرعوا!؛ فَمَن خرجت قرعته كان الولد له!

قلتُ: هذا مثل أنكحة أهل^(٥) الجاهلية التي أَبْطَلَهَا الشَّرْعُ كما في الصحيح^(٦).

(١) المتعة: نكاح المتعة هو الموقت في العقد... كأن يقول الرجل لامرأة خذي هذه العشرة وأمتع بك مدة معلومة فقبلته. انظر: «التعريفات»؛ علي بن محمد بن علي الجرجاني، (ص ٦٣٣، ٣١٥).

(٢) وقع في (المطبوع): (يجعلونها).

(٣) وروى الصدوق عن الصادق عليه السلام قال: «إن المتعة ديني ودين آبائي فمن عمل بها عمل بديننا، ومن أنكرها أنكر ديننا، واعتقد بغير ديننا». «من لا يحضره الفقيه»؛ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، (٣/٣٦٦)، وقيل لأبي عبد الله عليه السلام: هل للمتعم ثواب؟ قال: «إن كان يريد بذلك وجه الله لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له بها حسنة، فإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنباً، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مر من الماء على شعره» المرجع السابق.

(٤) في (ج)، و(المطبوع): (علي بن العالِي)، وفي (ب): (علي بن العالِي)، وهو: فقيه الشيعة، وشيخ الدولة الصفوية علي بن حسين بن علي بن محمد بن عبد العالِي الكركي العاملي، ويُنسب اختصاراً إلى جدّه فيقال: (علي بن عبد العالِي)، ولد عام: (٨٦٨هـ)، وقيل: (٨٧٠هـ)، في كرك نوح، إحدى المدن الصغرى بالقرب من بعلبك في لبنان، وبعدها البعض من تروى ومدن جبل سائل لترتيبها من التروى السامية. تلتى علوم: على السنتب الشيبسي في تروى جبل عامل مثل: جزين، وعيناتا، ثم هاجر إلى مصر فأخذ عن علمائها، كما سافر إلى دمشق، ودرس المذهب الشافعي فيها. وبعدها يَمَّ وجهه إلى النجف عام (٩٠٩هـ)، وحضر على كبار علمائها، كذلك ذهب إلى بغداد والحلّة، بقي في العراق حتى إذا أُقيمت الدولة الصفوية توجه إلى إيران فحظي بثقة الشاه إسماعيل الصفوي، وقلّده من المناصب الدينية العالية، وجرى على ذلك خلفه طهماسب الأول. ومن جملة شيوخه: شمس الدين محمد بن خاتون العاملي، زين الدين أبي الحسن علي بن هلال الجزائري، جعفر بن حسام العاملي، عبد الرحمن ابن ابانة الأنصاري (في مصر)، وعلاء الدين البصروي (في دمشق)، يُشتهر في الأوساط الشيعية باسم المحقق الكركي، وله العديد من التحقيقات في الفقه والتي تُدرّس كثيرٌ منها في الحوزات العلمية، وله آراء مثيرة في مسألة ولاية الفقيه. من كتبه: «نفحات اللاهوت في لعن الجبب والطلاغوت»، «قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج»، وغيرها. اختلّف في سنة وفاته، والأكثر على (٩٤٠هـ). انظر: «تكملة أمل الأمل»، السيد حسن الصدر، (ص ٢٩١). «أعيان الشيعة»؛ محسن الأمين العاملي، (٨/٢٠٨).

(٥) (أهل): ساقطة في (المطبوع).

(٦) رواه البخاري في «صحيحه» - بطوله -، برقم: (٥١٢٧) عن عائشة رضي الله عنها - موقوفاً -.

وعن عليّ عليه السلام أنه قال: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ» رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما^(١). وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَباحَ نِكَاحَ الْمُتَعَةِ -ثَلَاثًا- ثُمَّ حَرَّمَهَا» رواه الشيخان^(٢).

وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ سَبْرَةَ نَحْوَ ذَلِكَ^(٣)؛ وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍ رضي الله عنه: «نَهَانَا عَنْهَا -يعني: المتعة- رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله» رواه الطبراني بإسناد قوي^(٤).
وَقَدْ نُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه رَجُوعَهُ عَنْهَا^(٥).
وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «هَدَمَ الْمُتَعَةَ [النِّكَاحُ] وَالطَّلَاقُ، وَالْعِدَّةُ، وَالْمِيرَاثُ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ»^(٦).

(١) رواه البخاري في «صحيحه» في غير موضع، منها برقم: (٤٢١٦)، و(٥١١٥)، ومسلم في «صحيحه» برقم: (١٤٠٧)، ولفظه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ». وكذا رواه الترمذي «سننه»، برقم: (١٧٩٤)، والنسائي في «سننه»، برقم: (٣٣٦٥)، وابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٩٦١).

(٢) (ثلاثًا): ساقطة في المطبوع.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٥١١٨)، ومسلم «صحيحه»، برقم: (١٤٠٥) -واللفظ له- عَنْ إِيَّاسِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله عَامَ أُوطَاسٍ، فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا».

(٤) رواه مسلم في «صحيحه»، برقم: (١٤٠٦) بسنده عن سبرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا».

(٥) رواه الطبراني في «الأوسط»، برقم: (٦٦٦٥). قال ابن حجر في «السخيخ الكبير» في «إرواء الغليل»، (٣١٨/٦).

(٦) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (١١٢٢)، وضعفه الألباني في «ضعيف الترمذي»، برقم: (١١٣٦). قال أبو عيسى الترمذي بعد حديث (١١٢١) وهو حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنِ مَتَاعِ النِّسَاءِ وَعَنِ لِحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْبَرَ»: «حديث علي حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وغيرهم، وإنما روي عن ابن عباس شيء من الرخصة في المتعة ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وأمر أكثر أهل العلم على تحريم المتعة، وهو قول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق». «السنن» (٣/٤٢٩).

قال الألباني في «إرواء الغليل»، (٣١٩/٦): «وجملة القول: أن ابن عباس رضي الله عنه روي عنه في المتعة ثلاثة أقوال؛ الأول: الإباحة مطلقًا. الثاني: الإباحة عند الضرورة. والآخر: التحريم مطلقًا وهذا مما لم يثبت عنه صراحة، بخلاف القولين الأولين فهما ثابتان عنه. والله أعلم».

(٧) رواه البيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: (١٤٥٦٢)، والدراقطني في «سننه» برقم: (٥٤) من باب المهر، وأبو يعلى في «مسنده»، برقم: (٦٦٢٥)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» رقم: (٧٠٢٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: « كانت المتعة في أول الإسلام حتى نزلت هذه الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ - إلى آخرها - [فَنَسَخَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْأُولَى فَخَرَجَتْ الْمُتَعَةُ] وتصديقها من القرآن ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ وما سوى هذا الفرج^(١) فهو حرام» رواه الطبراني والبيهقي^(٢).
والحاصل: أَنَّ المتعة كانت حلالاً؛ ثُمَّ نُسِخَتْ وَحُرِّمَتْ تحريمًا مؤبدًا، فَمَنْ فَعَلَهَا فَقَدْ فَتَحَ عَلَى نفسه باب الزنا.



(١) (الفرج): ساقطة في (المطبوع).

(٢) رواه البيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: (١٤٥٥٢)، والطبراني في «الكبير» برقم: (١٠٧٨٢)، وضعفه الألباني في «إرواء الغليل»، (٣١٦/٦). وما بين معكوفتين []، زيادة من «السنن الكبرى».

مَطْلَبٌ:

النِّكَاحُ بِبِلَا وَوَلِيِّ وَشُهُودٍ

* ومنها: إباحتهم النكاح بلا ولي ولا شهود^(١)، وهذا هو الزنا بعينه، قال الجلي منهم: «ولا يُشترط في نكاح الرشيدة» الولي، ولا يشترط الشهود في شيء^(٢) من الأنكحة، ولو توامرا^(٣) على الكتمان لم يبطل! انتهى.

عن عمران بن حصين أنه رضي الله عنه قال: «لا نكاح» إلا بولي وشاهدي^(٤) عدل^(٥) رواه الشافعي، ورواه الطبراني، والدارقطني، والبيهقي، وهذا وإن كان منقطعاً فإن أكثر أهل العلم يقولون به^(٦).
وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا نكاح إلا بولي» رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وابن ماجه، والحاكم^(٧). وقال: وقد^(٨) صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم؛ عائشة، وزينب بنت جحش، قال: وفي الباب عن علي رضي الله عنه أنه^(٩) قال: «لا نكاح» إلا بولي وشاهدي^(١٠) عدل^(١١) وابن عباس وغيرهما، وسرد تمام ثلاثين صحابياً^(١٢).

(١) في (ب): (بلا ولي وشهود)، بدون (لا).

(٢) في (ج): (الرشيد).

(٣) في (شيء): ساقطة في (ب).

(٤) توامراً: تشاوراً. انظر: «غريب الحديث»؛ لإبراهيم الحربي، (٩٠ / ١).

(٥) في (ب): (لا نكاه).

(٦) في (ب): (شاهد).

(٧) (رواه): ساقطة في (ب)، و(ج).

(٨) رواه الدارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٣١) والبيهقي في «السنن الكبرى»، برقم: (١٤٠٩١)، والطبراني في «المعجم الكبير»، برقم: (٢٩٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٧٥٥٧).

(٩) في (ج): (إلي).

(١٠) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٢٠٨٥)، والترمذي في «سننه»، برقم: (١١٠١)، وابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٨٨١)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (١٩٧٤٦)، والحاكم في «مستدرکه»، برقم: (٢٧١١) وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٧٥٥٥).

(١١) في (ج): (قد صحت الرواية) - بدون واو -.

(١٢) (أنه): ساقطة في (ج).

(١٣) في (ب): (لا نكاه).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَنْكَحْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَانْكَاحَهَا بَاطِلٌ» رواه الشافعي، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأبو عوانة، وابن حبان، والحاكم^(٣).
وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ»، ولا نَفْسَهَا، إِنَّمَا الزَّانِيَةُ الَّتِي تُنْكَحُ نَفْسَهَا».

وفي لفظ: «الَّتِي تُنْكَحُ نَفْسَهَا هِيَ الزَّانِيَةُ» رواه ابن ماجه، والدارقطني^(٤).
وعن عكرمة بن خالد قال: جَمَعَتِ الطَّرِيقُ رَكْبًا، فَجَعَلَتِ امْرَأَةً مِنْهُنَّ تَيْبٌ أَمْرَهَا يَبْدُ رَجُلٍ غَيْرِ وَلِيِّ، فَأَنْكَحَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ «فَجَلَدَ النَّكَاحِ وَالْمُنْكَحِ...» رواه الشافعي، والدارقطني^(٥).
وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ^(٦) عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: «مَا كَانَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَشَدَّ فِي النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيِّ مِنْ عَلِيِّ رضي الله عنه كَانَ يَضْرِبُ فِيهِ» رواه الشافعي، والدارقطني^(٧).
وقد رَوَى عَنْ ابْنِ خَثِيمٍ^(٨) مَرْفُوعًا: «لَا نِكَاحَ إِلَّا» بُولِيِّ وَشَاهِدَيْ عَدْلٍ^(٩).

(١) في (ب): (شاهد).

(٢) انظر: «المستدرک»؛ للحاكم، (١٨٨/٢)، والحديث صحيح، وفيما أوردنا الكفاية، ويُنظر: «صحيح الجامع»، (٧٥٥٧)

(٣) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٢٠٨٣)، والترمذي في «سننه»، برقم: (١١٠٢) وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٨٧٩)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٤٢٠٥)، و(٢٤٣٧٢)، والحاكم في «مستدرکه»، برقم: (٢٧٠٦)، و(٢٧٠٨)، و(٢٧٠٩) وصححه، وابن حبان في «صحيحه»، برقم: (٤٠٧٤)، والشافعي في «مسنده»، برقم: (١١٣٩)، و(١١٤٠)، وأبو عوانة في «مستخرجه»، برقم: (٤٠٣٧) وصححه، وصححه - كذلك - الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٢٧٠٩). وشعيب الأرنؤوط في تحقيقه ل«سنن ابن ماجه»، برقم: (١٨٧٩).

(٤) (المرأة): ساقطة في (ب).

(٥) رواه ابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٨٨٢)، والدارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٣٩)، ولفظه: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا، وَالزَّانِيَةُ هِيَ الَّتِي تُنْكَحُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا».

(٦) رواه الدارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٣٠)، والشافعي في «الأم»، (١٣/٥). وضعف إسناده الألباني في «الإرواء» (٢٤٩/٦)؛ لانقطاعه، فعكرمة لم يسمع من عمر، وسمع من ابنه.

(٧) (وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ): ساقطة في (ب).

(٨) وقع في (ب): (النكاه).

(٩) رواه الدارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٤٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، برقم: (١٥٩٢٢).

(١٠) قال ابن تيمية: «هذا مثل الذي يتخذ صديقة ليس بينهما فرق ظاهر معروف عند الناس يتميز به عن هذا فلا يشاء من يزني بامرأة صديقه له إلا قال: تزوجتها. ولا يشاء أحد أن يقول لمن تزوج في السر: إنه يزني بها إلا قال ذلك فلا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق مبين». «مجموع الفتاوى»، (١٢٧/٣٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً: «لا نكاح إلا» بأربعة: خاطب وولي وشاهدين»^(١).
 وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «أدنى ما يكون في النكاح أربعة: الذي يتزوج، والذي يزوج،
 وشاهدان» رواه ابن أبي شيبة^(٢)، وصححه البيهقي^(٣).
 وروى الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها نحو ذلك^(٤).
 وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الْبَغَايَا اللَّاتِيَّةُ»^(٥) يُنْكَحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ
 بَيِّنَةٍ»^(٦).

رَوَى مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ^(٧)؛ أَنَّ عُمَرَ أَيْ بِنِكَاحٍ، لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلَّا^(٨) رَجُلٌ، وَامْرَأَةٌ. قَالَ: «هَذَا
 نِكَاحُ السَّرِّ»، وَلَا أُجِزُهُ. وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ، لَرَجَمْتُهُ»^(٩).

- (١) تحرّف في (ج) إلى: (خيشم).
- (٢) في (ج): (إلي).
- (٣) رواه الدارقطني في «سننه»، برقم: (١١)، البيهقي في «السنن الكبرى»، برقم: (١٤٠٢١)، قال الألباني: ضعيف مرفوعاً، والصحيح موقوف. انظر: «إرواء الغليل» (٦/ ٢٥١).
- (٤) في (ج): (إلي).
- (٥) رواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٣٥٦-٢٣٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، برقم: (١٣٧٢٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد»، (٣/ ٢٤٤). قال الباحث: في سننه المغيرة ابن موسى، قال البخاري: مُكْرُ الحديث (التاريخ الكبير)، (٧/ ٣١٩).
- (٦) تحرّف في (أ)، و(ب) إلى: (ابن شيبة)، وما أثبتّه من (ج).
- (٧) رواه البيهقي في «معرفة السنن والآثار»، برقم. (٨-١٣٧)، وابن أبي شيبة في «سننه»، برقم: (١٥٩٣٨).
- (٨) رواه الدارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٢٩)، ولفظه: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيِّ وَالرَّوْجِ وَالشَّاهِدَيْنِ» قال الدارقطني: أَبُو الْخَصِيبِ مَجْهُولٌ وَاسْمُهُ: نَافِعُ بْنُ مَيْسَرَةَ. «السنن»، (٤/ ٣٢١).
- (٩) في (أ): (التي).
- (١٠) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (١١٠٣)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مَحْفُوظٌ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، مَرْفُوعًا. وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثَ مَوْفُوعًا. وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ». هَكَذَا رَوَى أَصْحَابُ قَتَادَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْفُوعًا، وَهَكَذَا رَوَى غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ نَحْوَ هَذَا مَوْفُوعًا. وَرواه ابن أبي شيبة في «مصنفه»، برقم: (١٥٩٦٧)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: (١٤٠٩٣)، وَرَجَّحَ البيهقي، والذهبي وقفه في «تنقيح التحقيق»، (٢/ ١٧٩). وضعف رفعه الألباني في «ضعيف الجامع»، برقم: (٢٣٧٥)، وهو صحيح موقوفاً.
- (١١) تحرّف في (ج) إلى: (ابن الزبير).
- (١٢) في (ج): (إلي).

وعن عبدالله بن الزبير أن النبي ﷺ قال: «أَعْلِنُوا النُّكَاحَ» رواه أحمد، والحاكم وصححه^(١).
قال بعض السادة: وإذ^(٢) طَرَقَ سَمْعَكَ ما سردنا عليك مِنَ الأحاديثِ؛ فقد ظَهَرَ لَكَ بُطْلانُ
مذهبيهم في تجويزهم النُّكاحَ بغيرِ وَلِيٍّ ولا شهود، والله أعلم^(٣).

-
- (١) (السَّر): ساقطة في (ب).
(٢) رواه مالك في «الموطأ»، برقم: (١٩٦٠)، والشَّافعي في «الأم»، (٢٣/٥)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم:
(١٣٧٢٦)، عن أبي الزبير به. وضعف إسناده الألباني في «إرواء الغليل»، برقم: (١٨٦١).
(٣) رواه أحمد في «مسنده»، برقم: (١٦١٣٠)، والحاكم في «مستدرکه»، برقم: ٢٧٤٨، وصححه، ووافقه الذهبي في
«التلخيص»، وصححه الضياء المقدسي في «المختارة»، برقم: (٢٦٢)، (٣٠٥/٩)، وحسنه الأناووط في تحقيقه لـ
«المسند» (٥٣/٢٦).
(٤) في (ب)، و(ج): (إذا).
(٥) لم أقف عليه!

مَطْلَبٌ:

وَطُئُ الْجَارِيَةَ بِالْإِبَاحَةِ

* ومنها: تجويزُهُمْ^(١) وِطَاءُ^(٢) الجارية للغير بالإباحة، قال الحلي: يجوز إباحتها للأمة للغير بشرط كون المبيح مالكا للرقبة لجائز التصرف، وكون الأمة مباحة بالنسبة إلى من أبيضت له^(٣).
ويكفي في ردِّ هذا الباطل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَقْرَبِهِمْ حَقُّونَ ۗ﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ... [المؤمنون: ٥ - ٦]، ومعلوم قطعاً أنَّ وطئها ليس بالنكاح ولا يملك البيِّن، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا مُنْيَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ...﴾ [النور: ٢٣].

(١) في (ب): (تجويز).

(٢) في (ب): (وطئ).

(٣) يرى مرجعهم، ومؤسس دولتهم المعاصرة الخميني جواز التمتع حتى بالرضيعة! فقال: (لا بأس بالتمتع بالرضيعة ضمناً وتفخيذاً - أي يضع ذكره بين فخذيها - وتقبيلاً). انظر كتابه (تحرير الوسيلة ٢ / ٢٤١).

مَطْلَبٌ:

الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَالْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا

* ومنها: تجوزهم الجمع بين المرأة وعمَّتَيْهَا، وبين المرأة وخَالَتَيْهَا، ويردُّ هذا ما ورد عن عليٍّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا، وَلَا الْعَمَةَ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا، وَلَا الْمَرْأَةَ عَلَى خَالَتَيْهَا، وَلَا» الخالة على بنت أختها، لا الصغرى على الكبرى، ولا الكبرى على الصغرى رواه البزار^(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال^(٢): «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا» بمثل حديث عليٍّ، رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن حبان. وزاد عن ابن عباس: «إِنكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ»^(٣).
وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ^(٤).
وَرَوَى ابْنُ حَبَانَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رضي الله عنه نَحْوَهُ^(٥).
وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه نَحْوَهُ^(٦) ذَلِكَ^(٧).

(١) (لا): ساقطة في (ب).

(٢) رواه البزار في «مسنده»، برقم: (٨٨٨)، بلفظ: «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا، وَلَا عَلَى خَالَتَيْهَا»، وأبو يعلى في «مسنده»، برقم: (٣٦٠)، (٢٩٦/١) وضعف إسناده حسين سليم أسد في تحقيق لـ «مسند أبي يعلى».

(٣) (قال): زيادة من نسخة (ج).

(٤) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٢٠٦٧)، والترمذي في «سننه»، برقم: (١١٢٥)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٩٣٠)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (١٨٧٨)، و(٣٥٣٠)، وابن حبان في «صحيحه»، برقم: (٤١١٦)، وزاد: «..إِنكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ».

(٥) في (ب): (وعن).

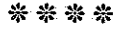
(٦) رواه ابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٩٣٠)، وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٥٦٦)، والأرناؤوط في تحقيقه لـ «السنن»، (١١٤/٣).

(٧) «صحيح ابن حبان»، برقم: (٥٩٩٦)، قال شعيب الأرناؤوط في تخريجه لصحيح ابن حبان: إسناده حسن.

(٨) في (ج): (نحوه).

(٩) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٢٠٦٥)، بلفظ: «لَا تُنْكِحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا، وَلَا الْعَمَةَ عَلَى بِنْتِ أَخِيهَا، وَلَا الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ عَلَى خَالَتَيْهَا، وَلَا الْخَالَتَةَ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا، وَلَا تُنْكِحُ الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى، وَلَا الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى»، والترمذي في «سننه»، برقم: (١١٢٦)، وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في «سننه»، برقم: (٣٢٩٠)، و(٣٢٩٢). وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٧٤٧٣). وأصله في الصحيحين.

وَرَوَى أَحْمَدُ، وَالبخاري، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ عَنْ جَابِرٍ نَحْوَ ذَلِكَ^(١)؛ وَكُلُّهَا مَرْفُوعَةٌ، وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِبَرٍّ^(٢) الإجماعَ عَلَى حُرْمَةِ ذَلِكَ^(٣).
 وَهَذَا وَأَمْثَالُهُ تَعْرِفُ^(٤) أَنَّ رَفْصَةَ أَكْثَرَ النَّاسِ تَرَكًا لِمَا أَمَرَ اللهُ، وَإِتْيَانًا لِمَا حَرَّمَ، وَأَنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ نَاشِئٌ عَنْ نَظْفَةِ حَيْثُمَا مَوْضُوعَةٌ فِي رَجِيمٍ حَرَامٍ؛ وَلِذَا لَا تَرَى مِنْهُمْ إِلَّا الخَيْبَتَ: اعْتِقَادًا وَعَمَلًا؛ وَقَدْ قِيلَ: كُلُّ شَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهِ.



وَقَالَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ: طَرِقَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ مُتَوَاتِرَةً عَنْهُ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ وَليْسَ كَذَلِكَ. «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، (٢٧٦/١٨) وما بعده.
 (١) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٥١٠٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ»، برقم: (١١٢٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ»، برقم: (٣٢٩٧)، وَ(٣٢٩٨)، وَأَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ»، برقم: (١٤٦٣٣)، وَ(١٥٠٩٩).
 (٢) تَحَرَّفَ فِي (ب) إِلَى: (نقل عبدالبر).
 (٣) قَالَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ لَا تَنْكَحْ عَلَى عَمَّتَيْهَا وَلَا عَلَى خَالَئِهَا فإِجْمَاعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْقَوْلِ بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيثِ يَغْنِي عَنْ قَوْلِ كُلِّ قَائِلٍ». «التمهيد»، (٢٧٩/١٨) وَانظُرْ: «الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار»؛ لابن عبدالبر، (٤٥٢/٥).
 (٤) فِي (ب): (وتعرف) - بإضافة واو-.

مَطْلَبٌ:

إباحتهم [إتيان] المرأة في دُبْرهنَّ

* ومنها: إباحتهم إتيان الرّوْجَة والمملوكة في الدُّبْرِ^(١)، وقد صحَّح عن النبي ﷺ وأصحابه ما يدلُّ على أن المراد من قوله: ﴿يَسَأُؤْكُمْ حَرْثُكُمْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْ يَشْتُمُوا﴾ [البقرة: ٢٢٣] هو: الإتيان في القَبْلِ، وإليه يُرشد لفظُ الحَرْثِ^(٢)، بل هو نصٌّ في ذلك، وقد وردَ عنه ﷺ لعنُ مَنْ فعلَ ذلك في الدُّبْرِ، وإطلاق الكفر عليه^(٣)؛ فهو^(٤) خَلِيقٌ أن يكونَ حرامًا قَطْعِيًّا، يُخَافُ على مُسْتَحِلِّه الكُفْرَ، اللّهُ الحافظ.

(١) قال الباحث: جواز إتيان المرأة في الأدبار من مشهور مذهب الرافضة؛ من ذلك ما رواه أبو يعفور قال سأله -يعني أبا عبد الله-: عن إتيان النساء في أعجازهنّ، فقال: «ليس به بأس، وما أحب أن تفعله». «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار»؛ لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، (٢/٤٢٢).

ورود في كتبهم عن أبي عبد الله ﷺ قال: «إذا أتى الرجل امرأة في الدبر وهي صائمة لم يقض صومها؛ ونيس عليها غسل!». «المعتبر في شرح المختصر»؛ جعفر بن الحسن المحقق المحلي، (٢/٦٥٤).

(٢) يُشيرُ المُصنِّفُ إلى حديث ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: «جَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكْتُ قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: حَوَّلْتُ رَحْلِي اللَّيْلَةَ، قَالَ: فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأُوجِبِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْأَيَّةُ: ﴿يَسَأُؤْكُمْ حَرْثُكُمْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْ يَشْتُمُوا﴾ [البقرة: ٢٢٣] أَقْبَلُ وَأَدْبِرُ، وَأَتَى الدُّبْرَ وَالْحَيْضَةَ». رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٢٩٨٠)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وأبو داود «سننه» برقم: (٢١٦٤)، في أحمد في «مسنده»، برقم: (٢٤١٤)، وحسنه الألباني في تخريجه للمشكاة، (٣١٩١). قال الإمام مالك بن أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حينما سئل: ما تقول في إتيان النساء في أدبارهنّ؟ قال: ما أنتم قوم عرب. هل يكون المحرث إلا موضع الزرع؟! لا تعدو الفرج. «تفسير ابن كثير»، (١/٥٩٨).

(٣) ثبت عن أبي هريرة، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا أَوْ كَاهِنًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ مُحَمَّدًا». رواه الترمذي في «سننه» برقم: (١٣٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم: (٦٣٩)، وصححه الألباني في تخريجه ل«مشكاة المصابيح»، برقم: (٥٥١)، (١/١٢٠).

(٤) (فهو): ساقطة في (ب).

مَطْلَبٌ: مَسْحُ الرَّجْلَيْنِ

* ومنها: إيجابهم المَسْحَ على الرَّجْلَيْنِ وَمَنَعَهُمُ غَسْلَهُمَا، وَالْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ؛ وَقَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي قَالَ ﷺ اللهُ فِيهِ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] برواية عليٍّ ﷺ غَسْلَهُمَا وَالْأَمْرَ بِهِ. وكذا عنه برواية عثمان، وابن عباس، وزيد بن عاصم، ومعاوية بن قُرَّة، والمقدام بن مَعْدٍ يَكْرِبُ^(١)، وأنس، وعائشة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وعمرو بن عَبْسَةَ، وغيرهم^(٢).

(١) تنصُّ روايات الشَّيْخَةِ على مسح القدمين بدل غسلهما عند الوضوء، فقد أورد العاملي روايات عن أئمة أهل البيت ﷺ، وهم يسندون إلى النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، المسح، ويحكون وضوءه به. قال أبو جعفر الباقر ﷺ: «ألا أحكي لكم وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟» ثم أخذ كفاً من الماء فصبها على وجهه... إلى أن قال: ثم مسح رأسه وقدميه. «وسائل الشَّيْخَةِ»، الحُرَّ العاملي. (١/ باب ١٥)، وفي رواية أخرى: «ثم مسح ببتية ما بقي في يديه رأسه ورجليه ولم بعدهما في الإناء». المرجع السابق.

(٢) اشتهر الشَّيْخَةُ بمنعهم المسح على الخُفَّيْنِ مطلقاً، فعن محمد بن يعقوب، بسنده عن زرارة قال: قلت له: (في مسح الخُفَّيْنِ) تقية؟ فقال: ثلاثة لا أتقي فيهن أحداً: شرب المسكر، ومسح الخُفَّيْنِ، ومتعة الحج. قال زرارة: ولم يقل الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهن أحداً. ورواه الشيخ بإسناده عن الحسن بن سعيد، عن حماد بن عثمان: «الكافي»، (٣٢/٣).

(٣) في (ج): (قاله).

(٤) في (ب)، و(ج): (معدى كرب).

(٥) أخرج حديث علي بن أبي طالب ﷺ: الترمذي في «سُنَّته»، برقم: (٤٨)، والنسائي في «سُنَّته»، برقم: (١١٥)، وابن ماجه في «سُنَّته»، برقم: (٤٥٦)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (٨٧٦) وصححه الألباني في «صحيح الترمذي». وأخرج حديث عثمان بن عفان ﷺ: البخاري في «صحيحه»، برقم: (١٥٩)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٢٦). وأخرج حديث ابن عباس ﷺ: البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٥٧)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٣١٧). وأخرج حديث المقدام بن مَعْدٍ كَرِبَ ﷺ: أبو داود في «سُنَّته»، برقم: (١٢١)، وابن ماجه في «سُنَّته»، برقم: (٤٥٧)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (١٧١٨٨).

وأخرج حديث عبد الله بن عمرو ﷺ: النسائي في «سُنَّته»، برقم: (١٤٠)، والبيهقي في «سُنَّته الكبرى»، برقم: (٣٧٤)، قال الباحث: فيما أوردتُ كفاية، والله ولي العناية.

وقد صحَّ عنه: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(١).

فمجموع ما ورد عنه في غسلهما: فعلاً، وقولاً؛ يُفيد العلمَ الضروريَ اليقينيَّ؛ ومن أنكر ذلك؛ فقد أنكر المتواتراً، وحالُّ مُنكره معلومٌ، أقلُّ مراتبه أن يكون فاسقاً، بل تكون صلواته باطلة؛ فيُبعث يوم القيامة مُصلباً بلا طهارة شرعيَّة، واللَّه أعلم.

وقد صحَّ عنه ﷺ - برواية نحو خمسين من الصحابة، أو ثمانين أو أزيد - المسحُ على الخفين؛ فمُنكره مبتدعٌ!^(٢)، فلا خيرَ في قوم يتركون المتواتر من فعله ﷺ الذي يجب اتباعه في جميع أموره؛ مَنْ اتَّبَعَهُ وَصَلَّ، وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْهُ صَلَّى وَانْفَصَلَ. أحياناً اللهُ على سُنَّتِهِ، وأمانتنا على مِلَّتِهِ، وحشرنا في رُؤْمَرَتِهِ.

(١) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (١٦٥)، ومسلم «صحيحه»، برقم: (٢٤٢) من حديث أبي هريرة، ورواه مُسلم - أيضاً - في «صحيحه»، برقم: (٢٤٠) من حديث عائشة، وبرقم: (٢٤١) حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٢) جعل أئمة السلف مسألة المسح الخفين - مع كونها مسألة فقهية من رخص الفروع - مع أبواب الاعتقاد، وفي كُتبه؛ ووجه ذلك مخالفة الرافضة التي تُنكر خبرها المتواتر، وكذا الخوارج الذين لا يُجيزون المسح على الخفين؛ الذين قال محمد بن نصر المروزي فيهم - كما في كتابه «السنة»، (ص ١٠٣) -: «وَقَدْ أَنْكَرَ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَرَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ خِلَافٌ لِكِتَابِ اللَّهِ وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ لَزِمَهُ إِنْكَارُ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ السُّنَنِ وَعَبَّرَ ذَلِكَ بِمَا لَمْ نَذْكُرْ، وَذَلِكَ خُرُوجٌ مِنْ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ».

ولعلَّ أول الأئمة المُتقدمين تقريراً لهذه المسألة سفيان الثوري رضي الله عنه حيث قال في عقيدته: «يا شعيب بن حرب، لا ينفعل ما كتبت لك حتى ترى المسح على الخفين دون خلعهما أعدل عندك من غسل قدميك» أخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة»، (١ / ١٥٤). بل قال: «من لم يمسخ على الخفين فاتهموه على دينكم» أخرجه أبو نعيم في «الحلية»، (٧ / ٣٢)، وعدَّ سهل التستري المسح على الخفين من خصال أهل السنة. انظر: «أصول اعتقاد أهل السنة»، (١ / ٣٣). كما قرر ذلك أبو حنيفة، انظر: «الفتح الأكبر»، (ص ٤)، وأبو الحسن الأشعري، انظر: «الإبانة»، (ص ٦١)، والطحاوي، انظر: «العقيدة الطحاوية»، ص ٣٨٦، والبرهاري، انظر: «شرح السنة»، (ص ٣٠). وقال النووي: «أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر سواء كان لحاجة أو لغيرها... وإنما أنكرته الشيعة والخوارج ولا يعتد بخلافهم»، «شرح صحيح مُسلم». وجاء عن الشعبي أنه قال: «واليهود لا يرون المسح على الخفين، وكذلك الرافضة». «منهاج السنة النبوية»، (١ / ٣٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية «وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ بالمسح على الخفين، وبغسل الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة، كما تخالف الخوارج نحو ذلك». «منهاج السنة النبوية»، (٤ / ١٧٤). وقال - أيضاً - وكان سفيان الثوري يذكر من السنة المسح على الخفين؛ لأن هذا كان شعاراً للرافضة. «مجموع الفتاوى»، (٢٢ / ٤٢٣). يقول الطحاوي: «وَتَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ». وقال ابن أبي العزَّ في شرحه على الطَّحَاوِيَّةِ، (ص ٣٧٩): «تَوَاتَرَتِ السَّنَةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَيَغْسِلُ الرَّجُلَيْنِ، وَالرَّافِضَةُ تَخَالِفُ هَذِهِ السَّنَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ».

مطلب:

[الطلاق بالثلاث في لفظ واحد]^(١)

* ومنها: قولهم: إنَّ مَنْ طَلَّقَ امرأته بالثلاث في لفظٍ واحدٍ، ومجلسٍ واحدٍ لا يقع^(٢) شيء!؛ وهذا مخالف^(٣) للأحاديث الصحيحة، وإجماع أهل الإسلام؛ فإنهم أجمعوا على وقوع الطلاق؛ وإنما اختلفوا في عدد الطلاق أهى واحدة أم ثلاث؟.

روى ابن ماجه عن الشَّعْبِيِّ قَالَ: «قُلْتُ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: حَدِّثِي عَن طَلَاكِكَ. قَالَتْ^(٤): طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، وَهُوَ خَارِجٌ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَجَازَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»^(٥).

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ: «لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»^(٦).

وَرَوَى ابْنُ عَدِي عَنْهُ: «إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ^(٧) امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ».

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ مُسْلِمَةَ^(٨) بِنِ جَعْفَرِ الْأَحْمَسِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ: إِنْ أَقْوَامًا يَزْعُمُونَ أَنَّ مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا بِجِهَالَةٍ رَدَّ إِلَى السَّنَةِ، يَجْعَلُونَهَا وَاحِدَةً يَرَوْنَهَا عَنْكُمْ قَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ قَوْلِنَا، مَنْ طَلَّقَ ثَلَاثًا فَهُوَ كَمَا قَالَ.

وتعرف^(٩) بهذا وأضرابه افتراء الرافضة الكذبة على أهل البيت، وأن مذهبهم مذهب أهل السنة والجماعة!، وروى عن غير واحد من الصحابة ما يوافق هذا، وروى عن الحسن رضي الله عنه ما يؤيد ذلك.

(١) عنوان المطلب من صنع الباحث!

(٢) وفي (ب): (ويجلس).

(٣) في (ج): (وهو مخالف).

(٤) في (أ)، و(ب): (قال) — وهو خطأ.

(٥) رواه ابن ماجه في «سننه»، برقم: (٢٠٢٤)، وأصله في «صحيح مسلم»، برقم (١٤٨٠).

(٦) رواه البيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: (١٤٩٥٩).

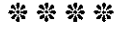
(٧) (الرجل): ساقطة في (ب).

(٨) في (ب)، و(ج): (سلمة)، والصواب ما أثبتته من (أ)، وكما عند البيهقي في السنن، وهو: مسلمة بن جعفر البجلي،

الأحمسي، الكوفي، الأعمور. انظر: (التاريخ الكبير)؛ لليخاري (٣٨٨/٧).

(٩) في (أ): (وتفرق).

فهؤلاء الإمامية خارجون عن السنة! بل عن الملة^(١)!!، واقعون في الزنا!، وما أكثر ما فتحوا على
أنفسهم أبواب الزنا في القُبُلِ والدُّبُرِ!، فما أحقَّهم بأن يكونوا أولادَ الزنا.
حمانا الله وإياكم -مَعَايِرَ الإخوان- من اتَّبَعَ خُطُواتِ الشيطان.



(١) وهذا هو خلاصة قول المُصنِّف في هذه الفرقة، وقد سبقه كثيرٌ من العلماء، قال العلامة ملا علي القاري رَحِمَهُ اللهُ فِي حديثه عن رافضة زمانه: «..الرافضة الخارجة في زماننا.. يعتقدون كفر أكثر الصحابة، فضلاً عن سائر أهل السنة والجماعة؛ فهم كفره بالإجماع بلا نزاع!». «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، (١٤/٨٥).

مطلب:

نفي القدر

* ومنها، قولهم: إن الله لم يُقدر شيئاً في الأزل، وأن الله لم يُرد شيئاً ولا يريدُه^(١)، وقد روى مُسلمٌ أنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٢) [القمر: ٤٩] نزل حين نازع المشركون^(٣) فيه^(٤).
وقد قال بعض السادة: قد وردت في إثبات القدر وما يتعلق به أحاديثٌ رويت عن أكثر من مائة من الصحابة، وقد ورد عنه عليه السلام: «لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين يقولون لا قدر»^(٥).
فإذا علمت ذلك؛ فاعلم أن الله عَلِمَ الأشياء قبل وجودها إجمالاً وتفصيلاً، كُلِّيَّةً وجزئيةً، وعَلِمَ ما يتعلق به، وقدر في الأزل لكل شيءٍ قدرًا، فلا يزيد ولا ينقص، ولا يتقدم ولا يتأخر^(٦)، وأنه لا يُوجد^(٧) شيءٌ إلا بإرادة الله ومشيئته، والله بكل شيءٍ عليم، وما قدر يكون، وما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن^(٨).

(١) عقد شيخهم الحر العاملي في كتابه «الفصول» بابًا بعنوان: (باب أن الله سبحانه خالق كل شيء إلا أفعال العباد!)، وقال: «أقول: مذهب الإمامية والمعتزلة أن أفعال العباد صادرة عنهم وهم خالقون لها». «الفصول المهمة في أصول الأئمة»، (ص ٨٠)، وقال: «أقول: مذهب الإمامية والمعتزلة أن أفعال العباد صادرة عنهم وهم خالقون لها». المرجع السابق، (ص ٨١). وقال شيخهم الطيِّباني: «ذهب الإمامية والمعتزلة إلى أن أفعال العباد وحركاتهم واقعة بقدرتهم واختيارهم فهم خالقون لها، وما في الآيات من أنه تعالى خالق كل شيء وأمثالها إما مخصص بما سوى أفعال العباد، أو مؤول بأن المنحى أنه خالق كل شيء - إما بلا واسطة أو بواسطة مخلوقاته». «مجالس النوحين في بيان أصول الدين»؛ محمد صادق الطيِّباني، (ص ٢١). وهم في هذه المسألة على ما عليه المعتزلة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قدماء الشيعة كانوا متفقين على إثبات القدر، وإنما شاع فيهم نفي القدر من حين اتصلوا بالمعتزلة». «منهاج السنة»، (٢/ ٢٩).

(٢) تحرّف في (أ) إلى: (المشركون).

(٣) رواه مُسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٦٥٦).

(٤) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٤٦٩٢) - واللفظ له -، وأحمد في «مسنده» برقم: (٢٣٤٥٦)، وضعفه الألباني في تخريجه لـ «سنن أبي داود»، والأرناؤوط في تخريجه لـ «المسند».

(٥) في (ب): (لا يتقدم، ولا يتأخر).

(٦) في (ب): (وأن لا يوجد).

(٧) قال شيخ المالكية ابن أبي زيد القيرواني رحمته الله: «والإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره، وكل ذلك قد قدره الله ربنا، ومقادير الأمور بيده، ومصدرها عن قضائه، علم كل شيء قبل كونه، فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به» «ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير» [الملك: ١٤]، يضل من يشاء فيخذه بعدله،

وَتَبَّتْ ذَلِكَ بِدَاهِيَةِ الْعَقْلِ، وَتَوَاتُرِ النَّقْلِ، وَعُلْمِ يَقِينًا، فَمَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْبُدِيهِي وَالْمَتَوَاتِرَ؛ فَإِنْ لَمْ
يَصِرْ كَافِرًا! فَلَا أَقْلَ أَنْ يَصِيرَ فَاسِقًا!.

ويهدي من يشاء فيوقفه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من عمله، وقدره من شقي أو سعيد، تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون لأحد عنه غنى، خالقاً لكل شيء، ألا هو رب العباد، ورب أعمالهم، والمقدر لحركاتهم وأجالهم». مقدمة «الرسالة»؛ عبدالله بن عبد الرحمن ابن أبي زيد القيرواني، (ص ٦-٧).

مَطْلَبٌ:

تَشَابُهُمْ بِالْيَهُودِ

* ومن قبائحهم تشابهم باليهود، ولهم بهم مشابهات، منها^(١):

- أَنَّهُمْ يُضَاهَوْنَ الْيَهُودَ الَّذِينَ^(٢) رَمَوْا مَرِيَمَ الطَّاهِرَةَ بِالْفَاحِشَةِ بِقَذْفِ زَوْجَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ - الْمُبْرَأَةَ - بِالْبُهْتَانِ!، وَسَلَبُوا بِسَبَبِ^(٣) ذَلِكَ الْإِيمَانَ!
- ويشابهونهم في قولهم: إِنَّ دُنْيَا بِنْتِ يَعْقُوبَ خَرَجَتْ وَهِيَ عِذْرَاءٌ فَافْتَرَعَهَا^(٤) مُشْرِكٌ، بِقَوْلِهِمْ: إِنَّ عِمْرًا اغْتَصَبَ بِنْتَ عَلِيٍّ ﷺ!
- وَيَلْبِسُ السَّيْجَانَ^(٥)؛ فَإِنَّمَا مِنْ أُكْسِيَةِ الْيَهُودِ.
- وَيَقْصُ اللَّحَى أَوْ حَلَقَهَا وَإِعْفَاءِ الشَّوَارِبِ، وَهَذَا مِنْ دِيْدِنِ الْيَهُودِ وَإِخْوَانِهِمْ مِنَ الْكُفْرَةِ.
- ومنها: أَنَّ الْيَهُودَ مُسْخُوا قَرْدَةً وَخَنَازِيرَ، وَقَدْ نُقِلَ أَنَّهُ وَقَعَ ذَلِكَ^(٦) لِبَعْضِ الرَّفِضَةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمَنُورَةِ وَغَيْرِهَا^(٧)!؛ بَلْ قَدْ قِيلَ: إِنَّهُمْ تُمَسَّخُ صُورُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في معرض حديثه عن الرافضة: «وقد أشبهوا اليهود في أمور كثيرة، لا سيما السامرة من اليهود؛ فإنهم أشبه بهم من سائر الأصناف يشبهونهم في: دعوى الإمامة في شخص أو بطن بعينه، والتكذيب لكل من جاء بحق غيره يدعونه، وتحريف الكلم عن مواضعه، وتأخير الفطر وصلاة المغرب وتحريم ذبائح غيرهم». «مجموع الفتاوى»، (٢٨/٤٧٩-٤٨٠)، وَيُنْظَرُ لِلتَّوَسُّعِ: «بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود»، لشيخنا أ.د. عبدالله التجميلي، فهو من أفضل ما كتبت في الباب.

(٢) في (ج): (والذين) - بإضافة واو -.

(٣) (بسبب): ساقطة في (ب).

(٤) في (ج): (افترعها). جاء في «مقاييس اللغة»، (٤/٤٩٢) افترعت اليكز: افتتضضتها، وذلك أنه يتهرها ويعلوها!

(٥) قَالَ اللَّيْثُ: السَّيْجَانُ: الطَّيَالِمَةُ السُّودُ، وَاحِدًا سَاجٌ. كما في «مهذب اللغة»؛ للأزهري، (١١/٩٧).

(٦) في (ج): (وقد نقل ذلك أنه وقع).

(٧) قال محمد بن عبد الواحد المقدسي رحمته: سمعت أبا العباس أحمد الخليلي قال: كنا بمدينة النبي ﷺ نحوًا من أربعة فقرأه فكتنا نسلم على النبي ﷺ وعلى صاحبيه رحمته فسمعنا رجل من أهل المدينة فدعانا إلى بيته، فمضينا معه ونحن نظن أنه يطعمنا، فلما دخلنا أغلق الباب وضرنا ضربًا كثيرًا حتى كسر مرققي، فخرجنا ومضينا إلى نخل حمزة، فإذا شاب قد جاءنا فقال: يا فقراء! هل يحسن أحد منكم يغسل الميت؟ فقلت له: نعم، فقال: تعالوا، ثم جاء بنا إلى دار الرجل الذي ضربنا، فقال: إن أبي هو الذي ضربكم وقد مات فغسلوه، وأعلمكم أي قد رجعت عن مذهبه، قال: فكشفنا وجهه فإذا هو وجه خنزير! «النهى عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب»، (ص ٣٥) - بنوع اختصار -.

* ومنها: تركُّهم الجُمُعة والجماعات^(١)؛ وكذلك اليهود، فإنهم لا يصلون إلا فرادى!
* ومنها: تركُّهم قول: «آمين» وراء الإمام في الصلاة؛ فإنهم لا يقولون «آمين»؛ يزعمون أنَّ الصلاة تبطل به!^(٢)

* ومنها: تركُّهم تحية السَّلام فيما بينهم، وإذا سلَّمُوا فعلوا بعكس السُّنة.
* ومنها: خروجهم من الصَّلاة بالفعل، وتركُّهم السَّلام في الصلاة؛ فإنهم يخرجون من الصلاة من غير سلام؛ بل يرفعون أيديهم ويضربون بها على رُكبتهم^(٣)؛ كأذنان الخيل الشُّمس!
* ومنها: شدَّة عداوتهم للمسلمين، وقد أخبر الله - تعالى - عن اليهود: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ...﴾ [المائدة: ٨٢]، وكذلك هؤلاء أشدَّ النَّاسِ عداوةً لأهل السنة والجماعة؛ حتى إنهم يُعدُّونهم أنجاسًا، فقد شابهوا اليهود في ذلك، ومن خالطهم لا يُتكرَّر وجود ذلك فيهم.
* ومنها: أنَّهم يجمِّعون بين المرأة وعمَّتها، وبين المرأة وخالتها، يشابهون اليهود؛ فإنهم كانوا يجمعون في سُرْع يعقوب بين الأختين!

* ومنها: قولهم: إنَّ من عداهم من الأُمَّة لا يدخلون الجنة؛ بل يُخلَّدون في النار!، وقد قال اليهود والنصارى: ﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى...﴾ [البقرة: ١١١].
* ومنها: اتخاذهم الصُّور الحيوانية كاليهود والنصارى، وقد ورد الوعيد الشَّديد في تصوير صُور ذوات^(٤) الأرواح؛ في البخاري وغيره أنه قال رسول الله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُصَوِّرِينَ»^(٥).
وأنه قال: «إن المصور يكلف يوم القيامة أن ينفخ الروح فيما صوره، وليس بنافخ»^(٦) و«لا تدخل الملائكة بيتًا فيه صورة ذات روح»^(٧).

(١) في (ج): (الجماعة).

(٢) (به): ساقطة في (ج).

(٣) قال الباحث: قد رأيتهم بعيني رأسي - وهم في مسجد رسول الله ﷺ - يفعلون ذلك!، وفي هذا دلالة واضحة على أنَّ رافضة اليوم هم شرُّ خلفٍ لشرِّ سلفٍ.

(٤) في (ب): (ذات).

(٥) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٥٣٤٧)، ولفظه: قَالَ ﷺ: «لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَأَكَلَ الرُّبَا الرُّبَا وَمُوكَلَّهُ، وَنَهَى عَنِ تَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْبَغِيِّ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرِينَ».

(٦) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٥٩٦٣)، ولفظه: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كَلَّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَأَيَّسَ بِنَافِخٍ».

(٧) ولفظه: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة» متفق عليه؛ رواه البخاري، (٣٢٢٥)، ومسلم، (٣٢٢٥).

* ومنها: تَخَلَّفَهُمْ عَنْ نَصْرِ^(١) أُمَّتِهِمْ كَمَا خَذَلُوا عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحُسَيْنًا وَزَيْنًا وَغَيْرَهُمْ. قَبِحَهُمُ اللَّهُ؛ مَا أَعْظَمَ دَعْوَاهُمْ^(٢) فِي حُبِّ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَأَجْنَبَهُمْ عَنْ نَصْرِهِمْ!، وَقَدْ قَالَ الْيَهُودُ^(٣) لِمُوسَى - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلَا...﴾ [المائدة: ٢٤].

* ومنها: أَنَّ الْيَهُودَ (مُسْحُوا، وَقَدْ رُوِيَ: «إِنْ كَانَ»^(٤) خَسَفَ وَمَسَخَ فِي الْمُكْذِبِينَ بِالْقَدْرِ^(٥)، وَهُؤُلاءِ مُكْذِبُونَ بِهِ^(٦)، وَقَدْ خُسِفَ بَقَرَى كَثِيرَةً مَرَاتٍ عَدِيدَةٍ مِنْ بِلَادِ الْعَجَمِ.

* ومنها: أَنَّ الْيَهُودَ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ أَيْنَمَا كَانُوا، كَذَلِكَ هؤُلاءِ ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ حَتَّى أَوْجَبُوا التَّقِيَّةَ مِنْ شِدَّةِ خَوْفِهِمْ وَذَلَّهِمْ.

* ومنها: أَنَّ الْيَهُودَ يَكْتُبُونَ الْكُتُبَ بِأَيْدِيهِمْ وَيَقُولُونَ: هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ!، وَكَذَلِكَ هؤُلاءِ يَكْتُبُونَ الْكُذِبَ وَيَقُولُونَ هَذَا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَيَفْتَرُونَ الْكُذْبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ.

(١) (نصر): ساقطةٌ في (ب).

(٢) في (ب): (دعويهم).

(٣) في (ب): (اليهودي).

(٤) ما بين القوسين () : ساقطةٌ في (ج).

(٥) ولفظه: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسْفٌ وَمَسْخٌ، وَذَلِكَ فِي الْمُكْذِبِينَ بِالْقَدْرِ». رواه الترمذيُّ في «سننه»، برقم: (٢١٥٣)، وفي وفي زيادة عند أحمد في «مسنده»، برقم: (٥٨٦٧). «وَذَلِكَ فِي الْمُكْذِبِينَ بِالْقَدْرِ وَالزُّنْدِيقِيَّةِ»، وحسنه الألبانيُّ في تخريجه

له «مشكاة المصابيح»، برقم: (١٠٦).

(٦) في (ب): (مكذبه).

(٧) في (ب): (رسوله).

[مَطْلَبٌ:]

مُشَابَهَتُهُمُ النَّصَارَى^(١)

* وَمِنْ مَشَابَهَتِهِمْ بِالنَّصَارَى:

أَنَّهُمْ عَبَدُوا^(٢) الْمَسِيحَ؛ كَذَلِكَ غَلَاةُ هَوْلَاءِ عَبَدُوا عَلِيًّا وَأَهْلَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٣).

ومنها: أَنَّ النَّصَارَى أَطْرَتَ عَيْسَى؛ كَذَلِكَ غَلَاةُ الرَّفِضَةِ أَطْرُوا أَهْلَ الْبَيْتِ^(٤) حَتَّى سَاوَوْهُمْ بِالْأَنْبِيَاءِ!

ومنها: جَمَاعَهُمْ^(٥) النَّسَاءُ فِي الْأَدْبَارِ^(٦) حَالَةَ الْحَيْضِ، وَكَانَتِ النَّصَارَى تَجَامِعُ النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ. الْمَحِيضِ.

ومنها: أَنَّ لُبْسَ بَعْضِهِمْ يُشْبِهُ لُبْسَ النَّصَارَى.

(١) اسم المطلب من صنْع الباحث!

(٢) فيما يلي كَلِّه ساقطٌ من نسخة (ج) بمقدار صفحتين!

(٣) كفرقة النصيرية الذين اتخذوا من علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلهًا يُعْبَد، انظر: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب والأحزاب المعاصرة»، (٣١٦/١) وما بعدها.

(٤) (حتى): ساقطٌ في (ب).

(٥) في (ب): (جماعتهم).

(٦) انظر: (ص ١٩٢).

مَطْلَبٌ: مُشَابَهَتُهُمُ الْمَجُوسُ

* ومن مشابهتهم المجوس:
أنهم قالوا بِالْهَيْئِ: النُّورِ وَالظُّلْمَةِ؛ وهؤلاء يقولون: اللهُ خالقُ الخَيْرِ، والشيطانُ خالقُ الشرِّ!
ومنها: أَنَّ الْمَجُوسَ يَنْكِحُونَ الْمَحَارِمَ، كذلكُ غُلَاةُ الشَّاهِيَةِ يفعلونَ ذلكَ.
ومنها: أَنَّ^(١) الْمَجُوسَ تناسخيون^(٢)؛ وكذلك في غلاتهم تناسخيون^(٣)!.

(١) (أَنَّ): زيادةٌ من (ب).

(٢) (التَّنَاسُخِيَّةُ): هي طائفةٌ تقولُ بتناسُخِ الأرواحِ وَأَنَّ لا بَعَثَ. «تاج العروس من جواهر القاموس»؛ محمد بن محمد ابن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، (٣٥٦/٧).

وجاء في «المعجم الوسيط»، (٩١٧/٢): (التناسخ): تناسخ الروح عقيدةٌ شاع أمرها بين الهند وغيرهم من الأمم القديمة؛ مؤداها أَنَّ روح الميت تنتقل إلى حيوان أعلى أو أقل منزلة لتنعّم أو تعذب جزاءً على سلوك صاحبها الذي مات وأصحاب هذه العقيدة لا يقولون بالبعث!

(٣) (مَمَّنَ) قال بتناسخ الأرواح من فرق الشَّيعَةِ؛ الكيسانيَّة. انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، (١٣٩/٤).

* ومن قبائح هؤلاء الرّفضة:

أنهم يتخذون يومَ موت الحسين عليه السلام ماتماً؛ فيتركون الزّينة، ويظهرون الحزن، ويجمعون النّوائح بيكين؛، ويصوّرون صورة قبور الحسينين عليهما السلام ويزيّنونهما ويطيّفون بهما في السّكّك، ويقولون: يا حسين!، يا حسين؛ ويُسرفون في ذلك إسرافاً محرماً، وكلّ ذلك بدعة!

أما ترك الزينة فمن الإحداذ الذي حرّمه رسول الله صلى الله عليه وآله كما ورد ذلك في «الصحيح»^(١).
وأما النياحة: فمن أعظم منكرات الجاهلية، وترتب على ما يفعلون من المنكرات والمحرمات ما لا يحصى، وكل ذلك بدعة ومنكر، وفاعله والراضي به والمُعِين عليه^(٢) والأجِير فيه كلهم مشاركون في البدعة!

فاللازم على كلّ مؤمن متّع هؤلاء المبتدعة من هذه البدعة القبيحة، ومن سعى في إبطالها مُخلصاً لله -تعالى- يُرجى له الثواب الجزيل.

قال العلامة السيّد الشريف نور الدّين عليّ السمهودي^(٣):

«أعلم -وقفني الله وإياك- أنّ ما» أُصيب به الحسين عليه السلام من الشهادة في يوم عاشوراء إنما كان كرامة من الله -عزّ وجلّ- أكرمه بها، ومزيد حظوة، ورفع درجة عند ربّه، وإحقاق له بدرجات أهل بيته

(١) وقع في (ب): إلى (الحسين)؛ ومما يلاحظ في أزمنتهم المتأخرة رفع صورة الحسين عليه السلام فقط!

(٢) روى البخاري في «صحيحه»، برقم: (٥٠٢٤) عن أم حبيبة رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «لا يجزّل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تُجدّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

(٣) في (ب): (الرائسي زرين).

(٤) هو: مؤرخ المدينة المنورة ومفتيها، السيّد أبو الحسن علي بن عبد الله بن أحمد بن علي بن عيسى، الحسيني، الشافعي، الملقب (نور الدّين) المَعْرُوف بِالسّمهُودي). ولد سنة (٨٤٤هـ) بسمهود بالصّعيد، ونشأ بها فحفظ القرآن والمنهاج ولازم والده وقرأ عليه وقدم القاهرة وقرأ على جماعة منهم: المناوي، وزين زكريّا، والبلقيني والمحلي، ثمّ حج وجاور وسمع من السخاوي وتردد ما بين مكّة والمدّينة، ثم توطن المدينة سنة (٨٧٣) وعمل لها تاريخاً، وصنّف حاشية على إيضاح النووي للمنايبك وعاد إلى القاهرة ووقف على المدّينة كتباً لأجله ثمّ سافر لزيارة والدته وزار بيت المقدّس وعاد إلى المدّينة ثمّ إلى مكّة فحج ورجع إلى المدّينة وصار شيخها غير مدافع، له من المؤلفات: «وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى»، و«الفتاوى» مجموع فتاواه، و«در السموط» رسالة في شروط الوضوء، و«الأنوار السنّية في أجوبة الأسئلة اليمنية»، و«جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والتسبب العلي»، و«الفريد في أحكام التقليد»، و«الجوهر الشفاف في فضائل الأشراف». توفي بحنّة بالمدينة سنة (٩١١هـ)، وقيل (٩١٢هـ).

انظر: «البلد الطالع»؛ (١/٤٧١، ٤٧٠)، «الأعلام»؛ (٤/٣٠٧، ٣٠٧)، «طبقات النّسّابين»؛ بكر أبو زيد (ص ١٥٩).

(٥) (ما): ساقطة في (ب).

الطاهرين، وليهتَنَّ مَنْ ظَلَمَهُ واعتدى عليه، وقد قال النبي ﷺ لما سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلَاءً قَالَ: «الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الصَّالِحُونَ، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَالْأَمْثَلُ، يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ صَلَابَةٌ زِيدَ بَلَاءُهُ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ، خُفِّفَ عَنْهُ، وَلَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بِالْمُؤْمِنِ حَتَّى يَمْشِيَ عَلَى الْأَرْضِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ»^(١).

فالمؤمن إذا حَصَرَ يوم عاشوراء وذكَّر ما أصيب به الحسين ﷺ يشتغل بالاسترجاع، ليس إلا!؛ كما أمره المولى -عز وجل- عند المصيبة؛ ليحوز الأجر الموعود، في قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الصَّاهِدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٧]، ويلاحظ ثمرة البلوى، وما أعدَّ الله للصابرين حيث قال: ﴿... إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، ويشهد أن ذلك البلاء من المُبْتَلِيَّ فيغيب برويته عن^(٢) وجدان مرارة البلاء وصعوبته، قال تعالى: ﴿... وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

وقيل لبعض الشُّطَّار^(٣): متى يهون^(٤) عليك الضَّرْبُ والقَطْعُ؟ فقال: إذا كُنَّا بعينٍ من نَهْواه!، فعندَّ البلاء رخاءً، والجفاء وفاءً، والمحنة منحةً.

فالعاقِل يستحضر مثل هذا في ذلك^(٥) الوقت، ويستصغر ما يَرِدُ عليه من مصائب الدنيا وشدائدها وبلائها، ويتسَلَّى ويتعزَّى بما يصيبه من ذلك، ويُشغِل^(٦) يومه ذلك بما استطاع من الطاعات والأعمال الصالحات^(٧)؛ لِحَنِّهِ ﷺ على صوم^(٨) يوم^(٩) عاشوراء؛ فيكْمُلُ ذلك بصرف زمانه في أنواع القربات؛ عسى أن يكتب من محبِّي أهل القربى، ولا يتخذهُ للندب والنياحة والحزن كفعل الجَهْلَةِ!؛ إذ ليس

(١) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (٢٣٩٨)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في «سننه»، برقم: (٤٠٢٣)،

والدرامي في «مسنده» برقم: (٢٨٢٥)، واللفظ له مع زيادات، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٩٩٢).

(٢) تحرّف في المطبوع إلى: (علم)!

(٣) تحرّف في (ب) إلى: (الشيطان)!

(٤) تحرّف في (ب) إلى: (يكوننّ).

(٥) في (ب): (وذلك).

(٦) في (ب): (ويشتغل).

(٧) إلى هنا السَّقَطُ في نسخة (ج).

(٨) (على صوم): ساقطة في (ب).

(٩) (يوم): زيادة من (ب).

ذَلِكَ مِنْ أَحْلاَقِ أَهْلِ الْبَيْتِ النَّبَوِيِّ وَلَا مِنْ طَرَائِقِهِمْ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرَائِقِهِمْ^(١) لَاتَّخَذَتِ الْأُمَّةُ يَوْمَ
وفاة نبيها ﷺ مَاتَمًا فِي كُلِّ عَامٍ؛ فَمَا هَذَا إِلَّا مِنْ تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ وَإِغْوَائِهِ».

قال الحافظُ جمالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بنُ يُوْسُفَ^(٢) -عَقِبَ ذِكْرَ ذَلِكَ-: «وهذا كما رَوَى لِقَوْمٍ آخِرِينَ
معارضة هؤلاء في فعلهم؛ فاتخذوا هذا اليوم عيدًا، وأخذوا في إظهار الفرح والسرور؛ إما لكونهم من
النَّوَّاصِبِ الْمُتَعَصِّبِينَ عَلَى الْحُسَيْنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَإِمَّا مِنْ الْجُهَّالِ الْمُقَابِلِينَ لِلْفَسَادِ بِالْفَسَادِ، وَالشَّرِّ
بِالشَّرِّ وَالبِدْعَةِ؛ فَأَظْهَرُوا الزِّينَةَ كَالْحِضَابِ وَلبس الجديد من الثياب، والاكتمال، وتوسيع النَّفَقَاتِ،
وطبخ الأَطْعَمَةِ وَالْحَبُوبِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَاتِ، وَيَفْعَلُونَ فِيهِ مَا يَفْعَلُ فِي الْأَعْيَادِ، وَيَزْعَمُونَ أَنَّ ذَلِكَ
مِنَ السُّنَّةِ وَالْمَعْتَادِ. وَالسُّنَّةُ تَرَكَ ذَلِكَ كُلَّهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ؛ وَلَا أَثَرٌ صَحِيحٌ
يُرْجَعُ إِلَيْهِ». إِلَى أَنْ قَالَ: «فَصَارَ هَؤُلَاءِ لَجَهْلِهِمْ يَتَّخِذُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ مَوْسِمًا كَمَوْسِمِ الْأَعْيَادِ
وَالْأَفْرَاحِ»، وَأُولَئِكَ يَتَّخِذُونَ مَاتَمًا يَقِيمُونَ فِيهِ الْأَحْزَانَ وَالْأَتْرَاحَ، وَكَلَا الطَّائِفَتَيْنِ مَخْطِئَةً خَارِجَةً عَنِ
السُّنَّةِ، مَتَعَرِّضَةً لِلجُرْمِ وَالجُنَاحِ» انتهى.

(١) (ولو كان ذلك من طرائقهم): سقطت في الأصل (أ).

(٢) تحرّف في (ج) إلى: (مربين).

(٣) هو: العلامة المحدث شمس الدين، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشامي، الصالحي، الشافعي،
الشافعي. ولد بصلالية دمشق. سكن البرقفة بمرج الصفاة إلى أن قبض فيه من ١٠١٤هـ الموافق ١٠١٠م. له كتاب
الهدى والرشاد في سيرة خير العباد أربعة مجلدات، يُعرف بـ«السيرة الشامية»، جمعه من ألف كتاب!، وإتحاف
الراغب الواعي في ترجمة الأوزاعي، وإلتهاف بتميز ما تبع فيه البيضاوي صاحب الكشاف، وعين الإصابة في
معرفة الصحابة، والجامع الوجيز الخادم للغات القرآن العزيز، والفضل المبين في الصبر عند فقد البنات والبنين،
وغيرها، توفي بحلّة سنة (٩٤٢هـ). انظر: «الأعلام»، (٧/ ١٥٥)، و«معجم المؤلفين»، (١٢/ ١٣١).

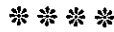
(٤) (والسُّنَّةُ): زيادة من (ب)، و(ج).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وإظهار الفرح والسرور يوم عاشوراء وتوسيع النفقات فيه هو من البدع المحدثه
المحدثه المقابلة للرافضة، وقد وُضِعَتْ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ مَكْذُوبَةٌ فِي فِضَائِلِ مَا يُصْنَعُ فِيهِ مِنَ الْاِغْتِسَالِ وَالْاِكْتِمَالِ وَغَيْرِ
ذَلِكَ، وَصَحَّحَهَا بَعْضُ النَّاسِ كَابْنِ نَاصِرٍ وَغَيْرِهِ، لَيْسَ فِيهَا مَا يَصِحُّ لَكِنْ رُوِيَ لِأَنَّاسٍ اعْتَقَدُوا صِحَّتَهَا فَعَمِلُوا بِهَا وَلَمْ
يَعْلَمُوا أَنَّهَا كَذِبٌ فَهَذَا مِثْلُ هَذَا، وَقَدْ يَكُونُ سَبَبُ الْغَلُوِّ فِي تَعْظِيمِهِ مِنْ بَعْضِ الْمُنْتَسِبَةِ لِمُقَابَلَةِ الرَّوَافِضِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ
قَصْدُهُ أَنْ يَحْرِفَ الْخَلْقَ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ وَلَا يَبَالِي إِلَى أَيِّ الشَّقِيينِ صَارُوا فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ هَذِهِ الْمُحَدَّثَاتِ».

«اقتضاء الصراط المستقيم»، (٢/ ١٣٣-١٣٤).

وقال ابنُ القَيِّمِ^(١): «وأما حديثُ^(٢) الاكتحالِ والادِّهانِ والتَّطْيِبِ يومَ عاشوراءِ فمِنَ وَضْعِ الكَدَّابِينَ، وقابلهم الآخرونَ فاتخذوه يومَ تَأَلَّمُ وحُزنٌ؛ والطائفتانِ مبتدعتانِ خارجتانِ عن السنة» انتهى^(٣).

وأما ما يُحكى عن الرافضةِ مِن تحريمِ لحومِ الحيواناتِ المأكولةِ يومَ عاشوراءِ حتى يقرؤنَ^(٤) كتابَ: «مصرعِ الحسينِ عليه السلام»؛ فمن الجهالاتِ والأضحوكاتِ، لا^(٥) يُفْتَنَرُ في إبطالِها^(٦) إلى^(٧) دليلٍ! حسبنا اللهُ ونعم الوكيل. انتهى كلامُ السيِّدِ بنوعِ اختصارٍ. وقبائحُ هذه الطائفةِ الطاغيةِ أكثرُ مِن أن تُذكرَ، وفضائحهم أشهرُ مِن أن تُسَهَرَ!، وفي هذا القَدْرِ كفايةٌ في معرفةِ مذهبيهم الكاسِدِ، وقولهم الفاسِدِ.



(١) تحرَّفَ في (ج) إلى: (أبو القَيِّمِ)!. وهو: الإمامُ شمسُ الدين، محمدُ بنُ أبي بكرِ بنِ أيوبِ بنِ سعدِ الزرعي، الدمشقي، ابنُ قيمِ الجوزيةِ الحَنَبَلِيّ، ولدَ سنةَ (٦٩١هـ)، سمعَ الحديثَ على التقيِّ سُلَيْمَانَ، وأبي بكرِ بنِ عبدِ الدَّائِمِ، وابنِ الشيرازيِّ وإِسْمَاعِيلِ بنِ مَكْنُومٍ، وغيرهم. وقرأَ العَرَبِيَّةَ على ابنِ أبي الفَتْحِ، والمجدِ التونسيِّ، وقرأَ الفُقهَ على المجدِ الحَرَّائِيّ، وشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيِّمِيَّةَ، ودرسَ بالصدريةِ، وأمَ بالجوزيةِ، وأخذَ عن أبيهِ في الفَرَائِضِ، وقرأَ في الأُصُولِ على الصعيِّ الهِنْدِيّ، وابنِ تَيِّمِيَّةَ. له من النُسخاتِ: «رَدُّ الأَسْأَدِ»، «رَدُّ الأَحْكَارِ السَّامَكَةِ»، «تَمْيِيزُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، «رَفْعُ اليَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ»، «إِعْلَامُ الموقِعينَ عَن رَبِّ العَالَمِينَ»، «الكافيةُ الشافيةُ»، «نظمُ الرِسَالَةِ الحَلِيبِيَّةِ فِي الطَّرِيقَةِ المَحْمُودِيَّةِ»، «تَفْسِيرُ أَسْمَاءِ القُرْآنِ، الرُّوحِ»، «جِلاءُ الأَفْهَامِ فِي حِكْمَةِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى خَيْرِ الأَنْبِيَاءِ»، «مَعَانِي الأَدْوَاتِ والحروفِ»، «بَدَائِعُ القَوَائِدِ»، وغيرها من المصنُفاتِ البديعةِ. توفي سنةَ (٧٥١هـ).

انظر ترجمته: «الوفاءُ بالوفيات»، (٢/١٩٥)، «الدررُ الكامنةُ في أعيانِ المائةِ الثامنة»؛ أحمدُ بنُ عليِّ العسقلاني، (١٣٧-١٤٠هـ)، «شذراتُ الذهبِ في أخبارِ من ذهب»، (٨/٢٨٧-٢٩١).

(٢) في (ب)، و(ج): (أحاديث)، والمُثَبَّتُ من الأصلِ (أ)، و«المَنَارُ المُثَبِّفُ».

(٣) «المَنَارُ المُثَبِّفُ»، (١/١١٢).

(٤) تحرَّفَ في (المطبوع) إلى: (يتحرَّون)!.
(٥) في (ج): (فلا).

(٦) في (ج): (بطلانها).

(٧) في (ج): (بلا).

خاتمة:

رَوَى صَاحِبُ «المطالب» العالِيَّةُ عن تَوْفِ الْبِكَالِيِّ^(١): أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ يَوْمَ الْمَسْجِدِ وَقَدْ أَقْبَلَ إِلَيْهِ جُنْدُبُ بْنُ نُصَيْرٍ، وَالرَّبِيعُ بْنُ خَثِيمٍ^(٢)، وَابْنُ أُخِيهِ هَمَّامُ بْنُ خَثِيمٍ^(٣) - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْبِرَانِسِ الْبِرَانِسِ الْمُتَعَبِدِينَ -؛ فَأَفْضَى عَلِيٌّ وَهُمْ مَعَهُ إِلَى نَهْرٍ، فَأَسْرَعُوا إِلَيْهِ قِيَامًا، وَسَلَمُوا عَلَيْهِ التَّحِيَّةَ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ الْقَوْمُ؟ فَقَالُوا: أَنَاسٌ مِنْ شِيعَتِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَقَالَ لَهُمْ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: يَا هَؤُلَاءِ مَا لِي لَا أَرَى فِيكُمْ سِمَةَ شِيعَتِنَا وَجِلِيَّةَ أَحْبَتِنَا؟ فَأَمَسَكَ الْقَوْمَ حَيَاءً، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ جُنْدُبُ وَالرَّبِيعُ فَقَالَا لَهُ: مَا^(٤) سِمَةُ شِيعَتِكُمْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ فَسَكَتَ. فَقَامَ هَمَّامٌ - وَكَانَ عَابِدًا مَجْتَهِدًا - : أَسْأَلُكَ بِالَّذِي أَكْرَمَكَ أَهْلَ الْبَيْتِ، وَخَصَّكَمُ وَحَبَّأَكُمْ، لَمَّا أَنْبَأْتَنَا بِصِفَةِ شِيعَتِكُمْ. قَالَ: فَسَأَلْتُكُمْ جَمِيعًا، وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى مَنْكِبِ هَمَّامٍ، وَقَالَ: شِيعَتُنَا هُمْ: الْعَارِفُونَ بِاللَّهِ، الْعَامِلُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ، أَهْلُ الْفَضَائِلِ الْنَاطِقُونَ بِالصَّوَابِ، مَا كُولَهُمُ الْقُوَّةُ، وَمَلْبُوسُهُمُ الْاِقْتِصَادُ، وَمَشِيهِمُ التَّوَاضُعُ، نَجَعُوا لِلَّهِ بِطَاعَتِهِ، وَخَضَعُوا إِلَيْهِ بِعِبَادَتِهِ،

(١) في (ب): (مطالع).

(٢) هو: الإمام تَوْفُّ بْنُ فَضَالَةَ، الْبِكَالِيُّ، الْحَمِيرِيُّ، الشَّامِيُّ، وَهُوَ ابْنُ امْرَأَةٍ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، قَالَ السَّمْعَانِيُّ فِي ضَبْطِ نَسَبِهِ: بِكْسَرِ الْبَاءِ الْمُنْقُوطةِ بِوَاحِدَةٍ وَالْكَافِ الْمَخْفُفَةِ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى بَنِي بَيْكَالٍ، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ حَمِيرٍ. اخْتَلَفَ فِي كُنْيَتِهِ قِيلَ: أَبُو يَزِيدٍ، وَأَبُو رَشْدِينَ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَأَكْثَرُ مَنْ تَرَجَمَهُ عَلَى (أَبِي عَمْرٍو)، وَ(أَبِي يَزِيدٍ). يُقَالُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ فَلَاسْتِينِ. كَانَ كَعْبُ اللَّهِ مِنْ عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ، وَإِمَامًا لِأَهْلِ دِمَشْقَ، يَرُوى الْقِصَصُ. وَلَهُ ذِكْرٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ، رَوَى عَنْ: ثُوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَكَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَأَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ. رَوَى عَنْهُ: خَالِدُ بْنُ صَبِيحٍ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَشَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِي، وَأَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِي، وَغَيْرُهُمْ، قَتَلَ شَهِيدًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - فِي مَعْرَكَةِ الصَّافَةِ، قَبْلَ سَنَةِ (٩٠)، وَ(١٠١هـ). انظر: «الطبقات الكبرى»؛ لابن سعد، (٤٥٢/٧)، «التاريخ الكبير»؛ للبخاري (١٢٩/٨)، «مشاهير علماء الأمصار»؛ لابن حبان، (ص ١٩٦)، «تاريخ الإسلام»؛ للذهبي، (١٠١٣/٢)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»؛ للزمري، (٦٥/٣٠)، «الأنساب»؛ للسمعاني (٢٨٩/٢).

(٣) تحرّف في (ب)، و(ج) إلى: (خثيم)، وهو الرَّبِيعُ بْنُ خَثِيمِ بْنِ عَائِدِ بْنِ يَزِيدِ الثَّوْرِيِّ، الْإِمَامُ، الْقُدْوَةُ، الْعَابِدُ، أَبُو يَزِيدِ الثَّوْرِيِّ، الْكُوفِيُّ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ. أَدْرَكَ زَمَانَ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْسَلَ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي أَيُّوبِ الْأَنْصَارِيِّ، وَعَمْرٍو بْنِ مَيْمُونٍ، وَهُوَ قَلِيلُ الرِّوَايَةِ، إِلَّا أَنَّهُ كَثِيرُ الشَّانِ. حَدَّثَ عَنْهُ: الشَّعْبِيُّ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَهَلَالُ بْنُ يَسَافٍ، وَمُنْذِرُ الثَّوْرِيِّ، وَهَبِيرَةُ بْنُ حُزَيْمَةَ، وَأَخْرُؤَنَ. وَكَانَ يُعَدُّ مِنْ عَقَلَاءِ الرَّجَالِ. انظر: «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد»؛ أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، (٢٤٥/١)، «سير أعلام النبلاء»، (٤/٢٥٨).

(٤) في جميع النسخ (خثيم)، وهو خطأ، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَاهُ. كَمَا فِي تَرْجُمَةِ عَمَّةِ السَّابِقَةِ، وَلَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ!

(٥) (ما): ساقطة في (ب).

مَضَوْا غَاضِينَ أَبْصَارَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ^(١) اللهُ عَلَيْهِمْ^(٢)، مُوقِفِينَ أَسْمَاعَهُمْ عَلَى الْعِلْمِ بَدِينِهِمْ، نَزَلَتْ أَنْفُسُهُمْ مِنْهُمْ بِالْبَلَاءِ؛ كَالَّذِي نَزَلَتْ مِنْهُمْ فِي الرَّحَاءِ؛ رَضًا عَنِ اللهِ بِالْقَضَاءِ. فَلَوْلَا الْأَجَالُ الَّتِي كَتَبَ اللهُ لَهُمْ لَمْ تَسْتَقِرَّ أَرْوَاحُهُمْ فِي أَجْسَادِهِمْ طَرْفَةَ عَيْنٍ شَوْقًا إِلَى لِقَاءِ اللهِ -تَعَالَى- وَالثَّوَابِ، وَخَوْفًا مِنَ أَلِيمِ الْعِقَابِ. عَظُمَ الْخَالِقُ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَصَغُرَ مَا دُونَهُ فِي أَعْيُنِهِمْ، فَهَمُّ وَالجَنَّةُ كَمَنْ رَأَاهَا. فَهَمُّ عَلَى أُرَاتِكِهَا مَتَكُونٌ، وَالنَّارُ كَمَنْ رَأَاهَا فَهَمُّ فِيهَا يُعَذِّبُونَ. صَبَرُوا أَيَّامًا قَلِيلًا؛ فَأَعْقَبَهُمْ رَاحَةً طَوِيلَةً. أَرَادَتِهِمُ الدُّنْيَا فَلَمْ يُرِيدُواهَا، وَطَلَبَتِهِمْ فَأَعْجَزُواهَا، أَمَا اللَّيْلُ فَصَافُونَ أَقْدَامَهُمْ، تَأَلُّونَ لِأَجْزَاءِ الْقُرْآنِ تَرْتِيلًا، يَعْطُونَ أَنْفُسَهُمْ بِأَمْثَالِهِ، وَيَسْتَشْفُونَ لِدَائِهِمْ بِدَوَائِهِ تَارَةً، وَتَارَةً مُفْتَرِشُونَ جِبَاهَهُمْ وَأَكْفَهُمْ وَرُكْبَهُمْ وَأَطْرَافَ أَقْدَامِهِمْ، تَجْرِي دُمُوعُهُمْ عَلَى خُدُودِهِمْ، يُمَجِّدُونَ جَبَّارًا عَظِيمًا، وَيَجَارُونَ إِلَيْهِ فِي فَكَاكِ رِقَابِهِمْ؛ هَذَا لَيْلُهُمْ.

فَأَمَّا نَهَارُهُمْ؛ فَحُلَمَاءُ عُلَمَاءَ، بَرَّةٌ أَتَقِيَاءَ، بَرَّاهُمْ خَوْفُ بَارِيهِمْ كَالْقِدَاحِ، تَحْسِبُهُمْ مَرَضَى وَقَدْ خُوِّلُوا وَمَا هُمْ بِذَلِكَ! بَلْ حَاَمَرَهُمْ مِنْ عَظَمَةِ رَبِّهِمْ وَشِدَّةِ سُلْطَانِهِ مَا طَاشَتْ لَهُ قُلُوبُهُمْ، وَذَهَلَتْ^(٣) عَنْهُ عُقُولُهُمْ؛ فَإِذَا أَشْفَقُوا مِنْ ذَلِكَ بَادَرُوا إِلَى اللَّهِ -تَعَالَى- بِالْأَعْمَالِ الزَّكِيَّةِ، لَا يَرْضُونَ لَهُ^(٤) بِالْقَلِيلِ، وَلَا يَسْتَكْبِرُونَ لَهُ الْجَزِيلَ، فَهَمُّ لِأَنْفُسِهِمْ مُتَّهَمُونَ، وَمِنْ أَعْمَالِهِمْ مُشْفِقُونَ.

تَرَى لِأَحَدِهِمْ قُوَّةً فِي دِينٍ، وَحَزْمًا فِي لَيْلٍ، وَإِيمَانًا فِي يَقِينٍ، وَحِرْصًا عَلَى عِلْمٍ، وَفَهْمًا فِي فِقْهِ، وَعِلْمًا فِي حِلْمٍ، وَكَيْسًا فِي قَضْدٍ، وَقَصْدًا فِي غِنَاءٍ، وَتَجَمُّلًا فِي فَاقَةٍ، وَصَبْرًا فِي شِدَّةٍ، وَخُشُوعًا فِي عِبَادَةٍ، وَرَحْمَةً لِمَجْهُودٍ، وَإِعْطَاءً فِي حَقِّ، وَرِفْقًا فِي كَسْبٍ، وَطَلَبًا فِي حَلَالٍ، وَنَشَاطًا فِي هَدْيٍ، وَاعْتِصَامًا فِي شَهْوَةٍ، لَا يَعْرِهُ مَا جَهَلَهُ، وَلَا يَدْعِي إِحْصَاءَ مَا عَلَّمَهُ، نَسْتَطِرُّ نَفْسَهُ فِي الْعَمَلِ، وَهُوَ مِنْ صَالِحِ عَمَلِهِ عَلَى وَجَلٍ؛ يُصْبِحُ وَسُغْلَةُ الذِّكْرِ، وَيُمْسِي وَهَمُّهُ الشُّكْرُ، يَبِيْتُ حَزِيرًا مِنْ سِنَةِ الْغَفْلَةِ، وَيُصْبِحُ فَرِحًا بِمَا أَصَابَ مِنَ النُّضْلِ وَالرَّحْمَةِ، وَرَغْبَتِهِ فِيمَا يَبْقَى، وَرَهَادَتِهِ فِيمَا يَنْتَى، وَقَدْ قَرَنَ الْعِلْمَ بِالْعَمَلِ، وَالْحِلْمَ بِالْعِلْمِ، دَائِمًا نَشَاطُهُ، بَعِيدًا كَسَلُهُ، قَرِيبًا أَمَلُهُ، قَلِيلًا زَلُّهُ، مُتَوَقِّعًا أَجَلُهُ، خَاشِعًا قَلْبُهُ، ذَاكِرًا رَبَّهُ، قَانِعَةً نَفْسُهُ، مُحَرَّرًا دِينَهُ، كَاطِمًا غَيْظَهُ، أَمِنًا مِنْهُ جَارُهُ، سَهْلًا أَمْرُهُ، مَعْدُومًا كِبَرُهُ، بَيِّنًا صَبْرُهُ، كَثِيرًا ذِكْرُهُ، لَا يَعْمَلُ شَيْئًا مِنَ الْخَيْرِ رِيَاءً، وَلَا يَتْرُكُهُ حَيَاءً، أَوْلَتْكَ شَيْعَتُنَا وَأَحْبَبَّتْنَا، وَمِنَّا وَمَعَنَا، أَلَا هَا شَوْقًا إِلَيْهِمْ».

(١) إلى هنا آخر نسخة (ج)، وما يلي ساقط منها !

(٢) (عليهم): ساقطة في (ب).

(٣) في (ب): (وذهبت).

(٤) (له): ساقطة في (ب).

فَصَاحَ هَمَامٌ صِيحَةً فَوْقَ مَغَشِيًّا عَلَيْهِ، فَحَرَكَوهَ فَإِذَا هُوَ قَدْ فَارَقَ الدُّنْيَا، فُغْسِلَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ مَعَهُ»^(١).

قال السيّد السّمهودي: «فهذه صفة شيعة أهل البيت النبوي التي وصفهم بها إمامهم، وهي صفة خَوَاصِ الْمُؤْمِنِينَ لا مَنْ اشْتَغَلَ بِالتَّعَصُّبَاتِ، وَالتَّرَهَاتِ؛ لِأَنَّ بَتْلِكَ الصِّفَاتِ تَظْهَرُ عِلَامَةُ الْمَحَبَّةِ؛ وَهِيَ»^(٢): طَاعَةُ الْمَحْبُوبِ وَإِيثارَ مَحَابَبِهِ وَمَرْضَاتِهِ، وَالتَّأَدُّبَ^(٣) بِأَدَابِهِ وَأَخْلَاقِهِ؛ وَعَنْ هَذَا قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لَا يَجْتَمِعُ»^(٤) حُبِّي وَبِغْضَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَي: لِأَنَّ التَّحَقُّقَ بِالْمَحَبَّةِ تَسْتَوْجِبُ التَّخَلُّقَ بِخُلُقِي الْمَحْبُوبِ، وَالْأَخْذَ بِهَدْيِهِ، وَحُبَّ مَنْ أَحَبَّهُ»^(٥).

مَنْحَنَا اللَّهُ وَإِيَاكُمْ ذَلِكَ، وَجَعَلْنَا مِنَ الْفَائِزِينَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَهْلِهِ^(٦)، وَأَصْحَابِهِ وَأَصْحَابَهُ أَجْمَعِينَ. آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ.

لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله

تَمَّتِ الرِّسَالَةُ الشَّرِيفَةُ الْمُسَمَّاةُ بِ:

«رُكُضَةُ فِي ظَهْرِ الرِّفْضَةِ»

لِلْعَالِمِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالنَّحْرِيرِ الْفَهَامَةِ، مَتَّبِعِ الْعُلُومِ الْمَنْقُولِ، مَجْمَعِ الْمَعَارِفِ الْعَقُولِ، جَامِعِ الْفَضَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ، حَاوِيِ الْمَكَارِمِ الْعَمَلِيَّةِ؛ شَيْخِنَا وَمَوْلَانَا الشَّيْخَ مُحَمَّدَ حَيَاةِ السُّنْدِيِّ -وَلَادَةَ-، وَالْمَدَنِيِّ -إِقَامَةَ-.

نَضَعُنَا لِلَّهِ وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ بِأَثَارِ عُلُومِهِ، وَنُورِنَا بِأَنْوَارِ مَعَارِفِهِ وَيَقِينِهِ.

سَدَّ أَحْقَرَ الْعِبَادِ وَأَضْعَفَهُمُ: الرَّاجِي لِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ الشَّافِعِ

(١) روى هذه القصة ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق»، (١٢/٣٠٦) -مختصرة-، وفي سندها (سدير)؛ وهو: سُديُّرُ ابنِ حَكِيمِ الصَّيْرَفِيِّ الكُوفِيُّ؛ روى عنه الثوري، قال ابن عينة: كان يكذب، وقال العُقَيْلِيُّ: كَانَ مِمَّنْ يَغْلُو فِي الرِّفْضِ!، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك. انظر: «التاريخ الكبير»؛ للبخاري، (٤/٢١٤)، «الضعفاء الكبير»؛ للعُقَيْلِيُّ، (٢/١٧٩)، «الضعفاء والمتروكين»؛ لابن الجوزي (١/٣٠٩).

ومن كتب الشيعة: أوردها محمد بن علي بن عثمان الكراچكي (٤٤٩ هـ) في كتابه: «كنز الفوائد» (١/٨٩-٩٢).

(٢) في (ب): (وهو).

(٣) في (ب): (التأديب).

(٤) في (ب): (لا يُجمع).

(٥) في (ب): (حبه).

(٦) (أله): ساقطة في (ب).

جمال الدين محمد ابن الشيخ عبدالواسع
في المدينة المنورة، عند الروضة المقدسة
في: اليوم الرابع من شهر رجب
سنة ثمان وخمسين ومائة وألف من هجرة النبوي
صلى الله على صاحبها أفضل الصلوات وأكمل التحيات وأزكى التسليمات
وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين^(١).

(١) في (ب): (تمّ هذا الكتاب في وقت العصر في يوم الجمعة، وفي شهر رجب المُرجَّب، على يد العبد الضعيف مصطفى بك حاجي مراد - عفى الله عنهما - في خدمة أحمد أفندي الكونكي (١٢٦٤هـ)).

الخاتمة

—رزقنا الله حُسْنَهَا—

نحمدُ الله - سبحانه - على التَّمام، ونشكرُهُ في البَدْءِ والخِتام، وبعد التَّطواف في هذه الرسالة، بقسميها، وفُصولها ومباحثها ومطالبها، يُسجَّلُ البَاحِثُ أبرَزَ النتائج التي توَصَّل إليها من خلال الدراسة والتَّحقيق، وأبرز التَّوصيات التي يُوصي بها الباحثين، وطلبة العلم، والراغبين.

أولاً: النتائج التي توَصَّل إليها الباحث من خلال الدِّراسة والتَّحقيق:

• إنَّ الافتراق من أبرز الأسباب التي أضعفت الأمة الإسلامية، وأوهن بُنيانها، وفَتَّ في عضدها، وحدَّ من توسعها، وطَمَع الأعداء فيها.

• التَّمسُّك بالوحيين، وفهم نصوصهما على طريقة الصَّحابة رضي الله عنهم هو العاصم من الفتن والافتراق، فهُم الذين ترووا في مدرسة النُّبوة؛ فهم خير النَّاس، وأمنةُ الأمة، والسابقون الأوَّلون، وهم الذين رضي الله عنهم، ورضوا عنه، فبذلك استحقوا أن تُتبع سنتهم، ويُسار على نهجهم.

• إنَّ التَّشيع بمعناه الأوَّل اقتصر على بعض الأصول، منها: تفضيل عليٍّ على أبي بكر وعُمَر رضي الله عنهم، أمَّا معناه اليوم؛ فهو الطَّعن في الصحابة وسبِّهم، وتكفيرهم، والوقوع في أعراض أمهات المؤمنين، والقول بتحريف القرآن، وغير ذلك مما بُحث في الرِّسالة.

• إنَّ الرافضة من أشدَّ الفرق عداءً للسُّنة وأهلها، ومن أكثر الفرق التي سجَّل التاريخ خياناتها للإسلام والمُسلمين عبر القرون.

• هذه الفرقة الضَّالة مُنشؤها ابن سبِّ اليهودي، وعقيدتها مزيجٌ من عقائد الجمل والنَّحل؛ (اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، والصابئية، والقدرية، وغيرها).

• كشفت لنا الدِّراسة عن حياة عالمٍ فدَّ من كبار علماء الأمة الإسلامية، ونشأته، وحياته العلمية والعملية، وشيوخه، ومُصنِّفاته.

• وكذلك أبانت عن مكاتبه الحديثية؛ من خلال حشده للأدلة الحديثية في رسالته، وتصدره

بِحُكْمِهِ لِإِسْمَاعِ الْحَدِيثِ، وتعليمه وقتَ تدريسه بالمسجد النبوي.

• المصنّف تخرّج به جمٌّ غفير، وجمعٌ كبير من كبار العلماء؛ منهم: المُحدّث، والفقيه، والمُفتي، أمثال: ابن عبد الوهاب، والسّفاريني، وابن قاطن، والمُرادي، والأهدل، وغيرهم -رحم الله الجميع- وهذا يدلنا على تنوع مداركه رَحِمَهُ اللهُ، وتفنُّنه في التَّلقي والأداء.

• أوضحت بجلاء جُهودَه رَحِمَهُ اللهُ في الرَّدِّ على الرِّافضة، وبيان قبائحهم، وتجليه مُعتقدهم الفاسد، وفقههم الكاسد.

• تميّز كتاب العلامة السّندي بميِّزات، جعلته محطّ نظر الباحث، من ذلكم:

- قيمة الكتاب العلميّة بموضوعه ومطالبه، ونُقله.

- رده على معتقدهم، وكشفه لقبائحهم، ومُشابهتهم اليهود، والنّصارى، والمجوس، وضلالهم حتى في العبادات؛ مُتممداً على أسلوب الإلزام والإفحام، مع يُسرٍ في العبارة، وسهولةٍ في التّقرير.

- حجمه؛ فلم يكن بالطويل المُمل، ولا بالقصير المُخل، وهو مع ميله إلى الإيجاز، إلا أنه يكاد يكون شاملاً في عرضه لأصول مُعتقد الرِّافضة، وضلالهم.

- إنَّ الكتاب -مع أهميته- لم يُطبع من قبلُ بنسبته الصّحيحة لمؤلّفه، ونصّه الصحيح المُطابق على نسخٍ خطيّة، وفق الأصول العلميّة.

- الدّراسة صحّحت نسبة كتاب نُسب خطأً للشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ منذ ما يقرب من أربعة عقود! وبعنوان مُحرّف، وبمضمون مُتصرّف فيه.

- الكتاب المنسوب للشيخ ابن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ، طافح بالأخطاء والتصحيقات، وقد كشفت الدّراسة ذلك في ثنايا التحقيق، ومُقدّمته.

ثانياً: التوصيات:

- أوصي بضرورة اتّجاه طلاب الدّراسات الإسلاميّة؛ لدراسة العقيدة الصّحيحة، ودراسة المذاهب القديمة والمُعاصرة، مع بيان الحقّ، والرّد على ما جانبَهُ.
- أوصي بتناول تراث علمائنا الأماجد، خاصّةً المخطوط، بالدّراسة والتحقيق؛ لإبراز جهود علمية كبرى، غيبتها رفوف دور المخطوطات، وقلة العناية بها.

• أوصي بكتابة رسالة عملية تُجلي جهود العلامة محمد حياة السندي رَحِمَهُ اللهُ فِي مجال تقرير العقيدة الصحيحة، والرَّدِّ على المُخالفين، مِن خلال مؤلفاته، ومدرسته التي تخرجت به، والتي ضَمَّت كبار العلماء.

• أوصي أساتذتنا ومشايخنا في قِسم العقيدة والمذاهب المُعاصرة بالتركيز على دراسة خطر الرافضة، وفساد مُعتقدهم، وخياناتهم عبر التاريخ للمسلمين؛ ذلك أنَّ خطرهم صار في أوجِّه خاصة هذه الأيام العصيبة التي تمر بها أمتنا الإسلامية، التي اكتوت بلظى نار الرافضة -كما اکتوت سابقًا- في: سورِيَّة، ولبنان، والعراق، واليمن.

• أوصى الباحثين بكشف أُخطط الرافضة، وطُرق تمددهم في الدُول الفقيرة والمُعوزة، مثل دول: أفريقيا، ودول الجُوار، وبيان الواجب في مواجهة هذا المد الصنفوي الغاشم.

وأختم رسالتي بوصيةٍ لشعبي، وأمتي التي أتحرقُ على ما حلَّ بها، وما آلت إليه؛ ولا أجدُ وصية أجدُر من الوصية بالرجعة الصادقة لكتابِ الله -جلَّ وعلا-، وسُنَّةِ النبي ﷺ، وفهم السلف الصالحين ﷺ، وأطراح الأهواء المُضلة، والمِلل الكافرة، وإلا فالنصرُ بعيدٌ حتَّى نرجع إلى ديننا، إذ الأمر كما قال العلامة مُحِب الدِّين الخطيب رَحِمَهُ اللهُ (ت ١٣٨٩هـ): «والمسلمون ذُلُّوا وضعفوا، وأخطأهم النَّصر والتوفيق، وأبطأ عليهم الارتقاء والتقدم والتميز على أمم الأرض، منيَّ تجاهلوا معالمهم، وسايروا أهل الحضارات، والمِلل والأهواء في طرقهم وأنظمتهم وتقاليدهم ومظاهرهم وأذواقهم، وأستلب تفكيرهم؛ وسيستشعرون العزة والقوة، وينالون الفوز والظفر، ويقودون حركة التقدم في الأرض، يوم يعرفون معالمهم فتسترشد بها قوافلهم في بيدااء الحياة. أيها المسلمون؛ إنَّ لكم معالمًا، فانتهوا إلى معالمكم!»^(١).

هذا؛ وإن وُفِّتُ فما ذلك إلا مِن توفيق الرَّحمن لعبيده ابن حمدان، وإن جانبتُ فمن نفسي المُتصِّرة، ومن الشَّيطان. وأسأل الله العفوَّ والغفران، والسدَّاد في الأحوال كُلِّها. وصلى الله على نبيِّنا مُحَمَّدٍ، وعلى آله الأبرار، وصحبه الأطهار، ما تعاقبَ ليل، وانجلى نهار.

(١) «منهج الثقافة الإسلامية»؛ مُحِب الدِّين بن أبي الفتح بن عبد القادر الخطيب، (ص ٣٥).

الملاحق

ملحق رقم: (٢)

بجهد من كتابه في حقه من مؤلفي
 فقهنا في الفقهين بعد من كتابه في
 في علمنا من علمنا في

فأما في حقه من مؤلفي حقه في حقه
 فقهنا في الفقهين بعد من كتابه في
 في علمنا من علمنا في

فأما في حقه من مؤلفي حقه في حقه
 فقهنا في الفقهين بعد من كتابه في
 في علمنا من علمنا في

فأما في حقه من مؤلفي حقه في حقه
 فقهنا في الفقهين بعد من كتابه في
 في علمنا من علمنا في

فأما في حقه من مؤلفي حقه في حقه
 فقهنا في الفقهين بعد من كتابه في
 في علمنا من علمنا في

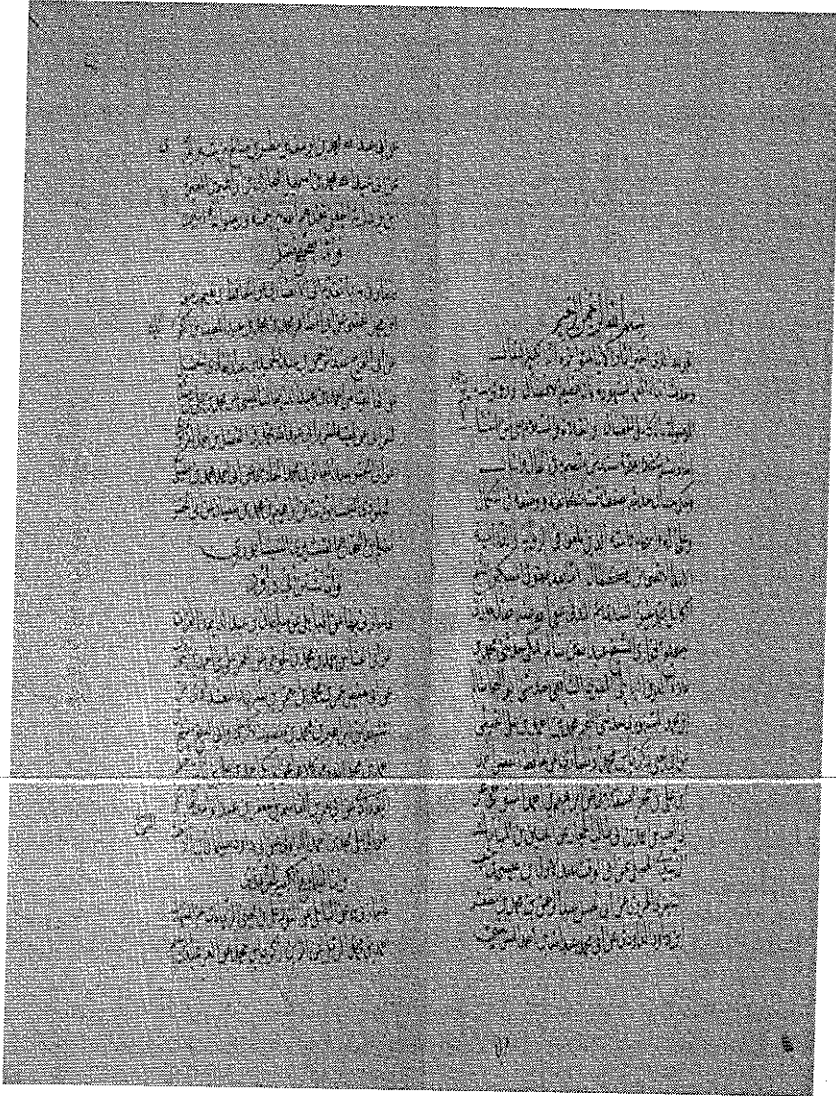
فأما في حقه من مؤلفي حقه في حقه
 فقهنا في الفقهين بعد من كتابه في
 في علمنا من علمنا في

فأما في حقه من مؤلفي حقه في حقه
 فقهنا في الفقهين بعد من كتابه في
 في علمنا من علمنا في

ملحق رقم: (٢)

ثبت أسانيد وشيوخ العلامة السندي - نسخة مركز جمعة الماجد -

ملحق رقم: (٣)



ثبت أسانيد وشيوخ العلامة السُّنْدي - نسخة مكتبة الملك عبدالعزيز -

الفهارس

أولاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية.

ثالثاً: فهرس الأعلام الوارد ذكرهم في النصّ المُحقق.

رابعاً: فهرس المصادر والمراجع.

خامساً: فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

م	طرف الآية	السورة	الآية	رقم الصفحة
١.	فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ	البقرة	٩٠	٦٢
٢.	وَأَن تَرْضَىٰ عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَىٰ	البقرة	١٢٠	٢٢
٣.	وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا	البقرة	١٤٣	١٥٢، ١٤٩
٤.	وَمَن يَزِدْ دِينَكُمْ عَن دِينِهِ	البقرة	٢١٧	١٤٦
٥.	يَسْأَلُكُمْ حَرْبٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حُرْمَكُمْ أَنِّي شِئْتُمُ	البقرة	١٩٢	١٩٥
٦.	لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَىٰ	البقرة	١١١	٢٠٣
٧.	أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ	البقرة	١٥٧	٢٠٨
٨.	يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ	آل عمران	١٠٢	٣
٩.	وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا	آل عمران	١٠٥	٢١
١٠.	يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ	آل عمران	١٠٦	٢٥
١١.	إِنَّ الَّذِينَ عِندَ اللَّهِ لَإِيسَلَمِ	آل عمران	١٩	٤٣
١٢.	وَمَن يَتَّبِعْ عِزَّ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنهُ	آل عمران	٨٥	٤٣
١٣.	كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ	آل عمران	١١٠	١٤٨، ١٤٩
١٤.	وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا	آل عمران	١٠٣	٣٢
١٥.	يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَجِدَةٍ	النساء	١	٣
١٦.	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ	النساء	٢٣	١٨٧

٢٠٣	٨٢	المائدة	لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الْيَهُودَ	١٧
٢٠٤	٢٤	المائدة	فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتِيلًا	١٨
١٣٩	٦٧	المائدة	يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْفِغُ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ	١٩
٣	٧٠	الأحزاب	يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا	٢٠
٣	٧١	الأحزاب	يُصَلِّحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَفْعَلْ لَكُمْ دُونَكُمْ	٢١
١٢	٣١	الروم	مِنَ الَّذِينَ فَتَرُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا	٢٢
١٣	١٢٨	التوبة	لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ	٢٣
٢٠	١٩	هود	وَيَقُولُ لَا آتَاكُمُ عَلَيْهِ مَا لَّا	٢٤
٢٠	٣٦	الإسراء	وَلَا تَقُفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ	٢٥
٢٠	١٣٨	الأعراف	وَجَنُوزًا يَبِينُ إِسْرَاءَ بِلِ الْبَحْرِ	٢٦
٢٠	١٨	الجنائية	ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيحَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعهَا	٢٧
٢١	٢٦	ص	يَدَاؤُدِ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ	٢٨
٢٩	١	الحجرات	يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ	٢٩
٣٠	٢٦	الأنبياء	وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ	٣٠
٣٠	٢٧	الأنبياء	يَسْفُوتُهُ. بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ	٣١
٣٠	٣٦	الأحزاب	وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ	٣٢
٣٢	١٥٣	الأنعام	وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ	٣٣
٣٣، ١٥٣	٨	الحشر	لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ	٣٤
٣٤	٩	الحشر	وَالَّذِينَ نَبَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ	٣٥
٣٤، ٣٨، ١٥٣	١٠٠	التوبة	وَالسَّيْفُونَ الْأَوْلَآءَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ	٣٦
٣٩، ٣٧، ٣٥	١٠	الحشر	وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ	٣٧
٦٠	٣٧	الأحزاب	وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ	٣٨

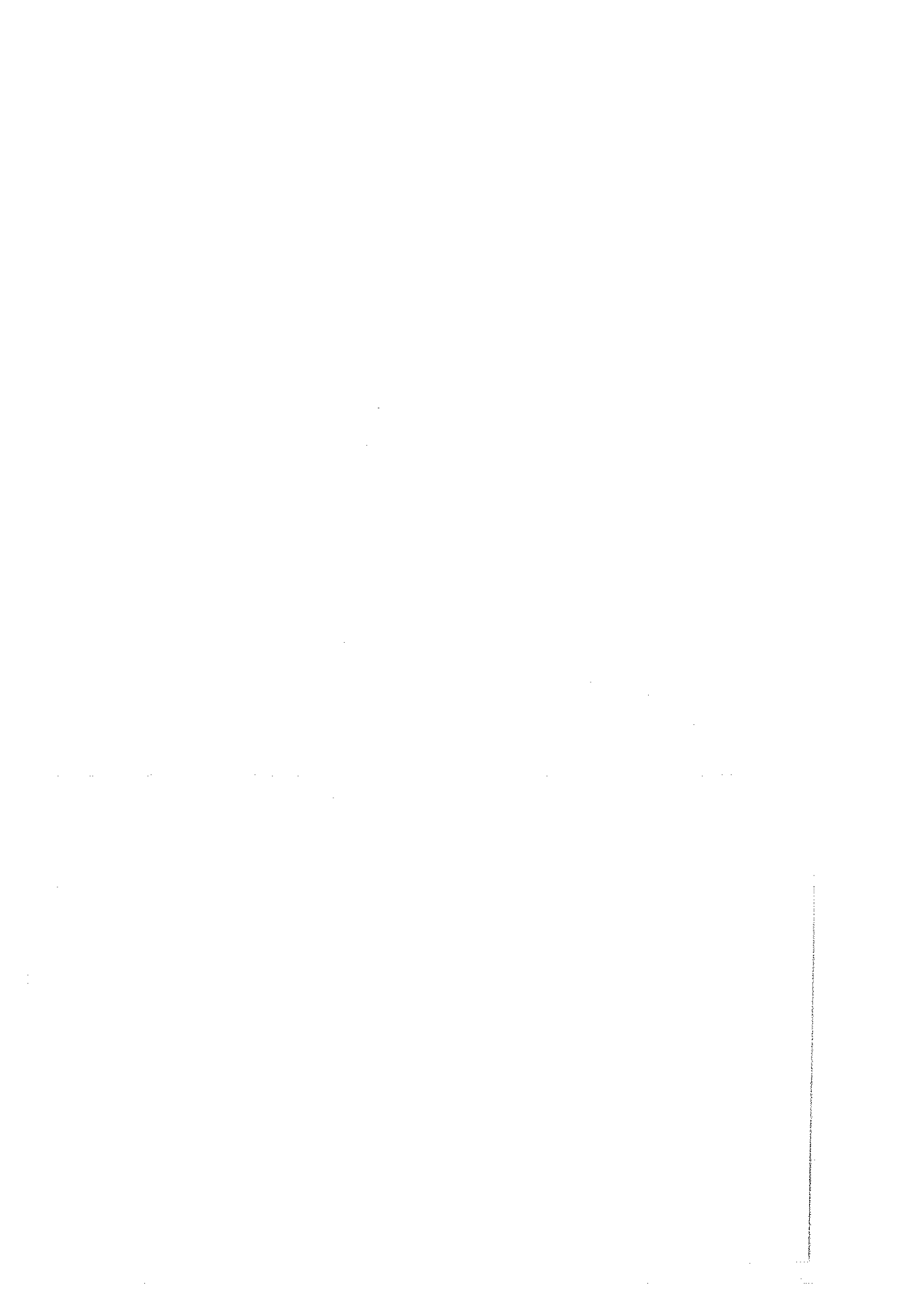
٦٠	٤٢	فصلت	تَزِيلُ بَيْنَ حَكِيمٍ حَمِيدٍ	٣٩.
٦٤	٩٢	النحل	وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَصَتْ غَزْلُهَا	٤٠.
٦٤	٤٤	الحجر	لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ	٤١.
٦٥، ١٦٣	١٠	التحرير	ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا	٤٢.
٦٥	٦	الأحزاب	الَّتِي أُولَىٰ بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أُنفُسِهِمْ	٤٣.
١٤٠	٢٩	الفتح	مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ	٤٤.
١٤٠	٢١	الأنعام	وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا	٤٥.
١٤٦	٣	التحرير	وَأَذِ اسْرَ النَّبِيِّ إِلَىٰ بَعْضِ أَرْوَاحِهِ	٤٦.
١٤٦	١٦	الفتح	قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ	٤٧.
١٤٧	٥٥	النور	وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ	٤٨.
١٤٩، ١٥٣	١٨	الفتح	لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ	٤٩.
١٥٠	٤	الشرح	وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ	٥٠.
١٥١	٤٢	فصلت	لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ	٥١.
١٥١	٩	الحجر	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	٥٢.
١٥٣	١٠	الحديد	لَا يَسْتَوِي مَنكُرٌ مِّنْ أُنْفُقٍ مِّن قِبَلِ الْفَتْحِ	٥٣.
١٥٨	١٣	الحجرات	إِن آكُرِمَكُمُ عِنْدَ اللَّهِ أَنفَقَكُمُ	٥٤.
١٦٠	١١	النور	إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ	٥٥.
١٦٠	٢٣	النور	إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ	٥٦.
١٦٢	٢٦	النور	وَأَطِيعَتِ اللَّطِيفِينَ	٥٧.
١٦٣	١٧	النور	يُعِظُكُمْ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ	٥٨.
١٦٤	٥٧	الأحزاب	إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ	٥٩.
١٦٤	٥٨	الأحزاب	وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ	٦٠.

١٧٣	٣٠	التوبة	فَاَنذَرْتَهُمْ اَللّٰهُ اَنْ يُّؤَفِّكَوْنَ	.٦١
١٧٦	١٠٦	هود	فَاَمَّا الَّذِيْنَ سَقُوْا فِى النَّارِ لَمْ يَهَيِّزْ فِيْهَا زَفِيْرًا وَّسَهِيْقًا	.٦٢
١٧٩	٥٦	الأحزاب	اِنَّ اَللّٰهَ وَاَمَلَيْتُمْ بِكُفْرِهِ يَصِلُوْنَ عَلَى النَّبِيِّ	.٦٣
١٨٧، ١٩٢	٦	المؤمنون	اِلَّا عَلَيَّ اَنْزَلْنَاهُمْ اَوْ مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُهُمْ	.٦٤
١٩٢	٥	المؤمنون	وَالَّذِيْنَ هُمْ لِشُرُوْجِهِمْ حٰفِظُوْنَ	.٦٥
١٩٦	٤٤	النحل	وَاَنْزَلْنَا اِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ اِلَيْهِمْ	.٦٦
٢٠٠	٤٩	القمر	اِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	.٦٧
٢٠٨	١٠	الزمر	اِنَّمَا يُوَفَّى الصَّٰدِقُوْنَ اَجْرُهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ	.٦٨
٢٢٠٨	٤٨	الطور	وَاَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَاِنَّكَ بِاَعْيُنِنَا	.٦٩

ثانياً: فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	م
١٤	أبو هريرة	إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ...	١
١٤٤	جبير بن مطعم	أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ	٢
١٤٥	عائشة بنت الصديق	أُدْعِي لِي أَبَاكَ وَأَخَاكَ	٣
١٩٠	ابن عباس	أدنى ما يكون في النكاح أربعة	٤
٣٨	عبد الله بن مسعود	إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا	٥
١٩٨	علي بن أبي طالب	إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد	٦
١٩١	عبد الله بن الزبير	أَغْلِنُوا النِّكَاحَ	٧
١٦	أبو هريرة	افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَيَّ إِحْدَى - أَوْ ثِنْتَيْنِ - وَسَبْعِينَ فِرْقَةً	٨
١٤٤	حذيفة بن اليمان	اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ	٩
١٤٥	أنس بن مالك	اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ	١٠
٢٥، ٢٤	معاوية بن أبي سفيان	أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا	١١
١٤٣، ٣٣	عبد الله بن مسعود	إِنَّ اللَّهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ	١٢
١٧٧	أبو أمامة	إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَيَّ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً	١٣
١٨٦	علي بن أبي طالب	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ	١٤
٢١	أبو برة	إِنَّ مِمَّا أَحْسَى عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ الْغَيِّ فِي بُطُونِكُمْ	١٥
١٣	أبو هريرة	إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرَرُ	١٦

٢٠٨	سعد بن أبي وقاص	الأنبياء، ثم الصالحون، ثُمَّ الْأَمْثَلُ فَاَلْأَمْثَلُ	١٧.
١٨٦	سلمة بن الأكوع	أَنَّهُ ﷺ أَبَاحَ نِكَاحَ الْمُتَعَةِ - ثَلَاثًا ثُمَّ حَرَمَهَا	١٨.
١٤٥	حذيفة بن اليمان	إِنِّي لَا أَدْرِي مَا قَدَّرَ بَقَائِي فِيكُمْ	١٩.
٣٧	أنس بن مالك	آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ	٢٠.
١٨٩	عائشة بن أبي بكر	أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَنْكَحْتَ نَفْسَهَا	٢١.
١٨	أبو هريرة	بَدَأَ الْإِسْلَامَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ	٢٢.
١٣	أبو أمامة	بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ	٢٣.
١٤٥	أنس بن مالك	بَعَثَنِي بَنُو الْمُضْطَلِقِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٢٤.
١٩٠	ابن عباس	الْبَغَايَا اللَّاتِيَّةُ يُنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيْتَةٍ	٢٥.
١٤	أبو ذر	تَرَكْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ	٢٦.
١٩٥	ابن عباس	جَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٢٧.
١٤٤	عبد الله بن عباس	جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ شَيْئًا	٢٨.
١٨٢	ابن عباس	جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي سَفَرَةٍ سَافَرَهَا	٢٩.
١٨٩	عكرمة بن خالد	جَمَعَتِ الطَّرِيقُ رُكْبَانًا	٣٠.
١٤٧	سفينة مولى رسول الله ﷺ	الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً	٣١.
١٧٤	عبد الله بن عباس	خِلَافٌ مِنْ خِلَالِ الْجَاهِلِيَّةِ: الطَّعْنُ فِي الْأَنْسَابِ	٣٢.
١٥٤، ١٨	عبد الله بن مسعود	خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	٣٣.
١٤٣	علي بن أبي طالب	دَخَلْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٣٤.
١٨٦	سلمة بن الأكوع	رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوطَاسٍ	٣٥.
١٤٦	علي بن أبي طالب	سَأَلْتُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَقْدِمَكَ ثَلَاثًا	٣٦.
٣٢	عمر بن الخطاب	عَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْفُرْقَةَ	٣٧.



١٨٦،٣١	العرياض بن سارية	عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ	٣٨.
١٨٧	ابن عباس	كانت المتعة في أول الإسلام...	٣٩.
١٩٠	عائشة بنت أبي بكر	لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ	٤٠.
١٩٨	علي بن أبي طالب	لَا تُجِلُّ لَهُ حَتَّى تُنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ	٤١.
٢٧	قرة بن إياس	لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مُنْصُورِينَ	٤٢.
١٨٩	أبو هريرة	لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ	٤٣.
١٥٤	عمر بن الخطاب	لَا تُسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ	٤٤.
١٥٤،٣٨	أبو سعيد الخدري	لَا تُسُبُّوا أَصْحَابِي	٤٥.
١٨٩	أبو هريرة	لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ	٤٦.
١٩٣	علي بن أبي طالب	لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا	٤٧.
١٩٣	ابن عباس	لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةَ عَلَى عَمَّتَيْهَا	٤٨.
١٩٠	أبو هريرة	لا نكاح إلا بأربعة: خاطب وولي وشاهدين	٤٩.
١٨٨	أبو موسى الأشعري	لا نكاح إلا بولي	٥٠.
١٨٨	عمران بن حصين	لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل	٥١.
١٨٩	علي بن أبي طالب	لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل	٥٢.
١٩٠	ابن خنيم	لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل	٥٣.
١٥٥	عمر بن الخطاب	لا يدخل النار من حضر الحديبية	٥٤.
١٥٤	عمر بن الخطاب	لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ	٥٥.
٢٠٣	أبو جحيفة	لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَأَشْمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ	٥٦.
٢٠٠	حذيفة بن اليمان	لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ..	٥٧.
١٤٦	سفينة مولى رسول الله ﷺ	لَمَّا بَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ	٥٨.
٣٧	عبد الله بن مغفل	الله الله في أصحابي	٥٩.

١٨٢	أبو هريرة وأبو سعيد الخدري	لَيَأْتِيَنَّ عَلَيْكُمْ أَمْرٌ يُقْرَبُونَ شِرَارَ النَّاسِ	٦٠
١٨٩	الشعبي	مَا كَانَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٦١
١٩٥	أبو هريرة	مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا	٦٢
٢٢	عائشة بنت أبي بكر	مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا	٦٣
٢٣	جرير بن عبد الله	مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا	٦٤
١٧٦	النعمان بن البشير	مَنْ لَمْ يَنْسُكْ الْقَلِيلَ لَمْ يَنْسُكْ الْكَثِيرَ	٦٥
١٥٣، ٣٥، أ	أبو بردة	النجوم أمانة السماء....	٦٦
١٨٦	ابن عمر	نَهَانَا عَنْهَا - يعني: المتعة - رَسُولُ اللَّهِ ﷺ	٦٧
١٨٦	أبو هريرة	هَدَمَ الْمُتَعَةَ [النِّكَاحُ] وَالطَّلَاقُ	٦٨
١٩١	أبو الزبير	هَذَا نِكَاحُ السَّرِّ وَلَا أُجِيزُهُ.	٦٩
٣٢، ٢١	العرباض بن سارية	وَأَيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ	٧٠
١٩٧	أبو هريرة	وَدُلَّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ	٧١
٣٩	عروة بن الزبير	يَا ابْنَ أَخْتِي أَمُرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ	٧٢
١٥٥، ٧٥	علي بن أبي طالب	يَا عَلِيُّ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ	٧٣
٣٥	أبو سعيد الخدري	يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَعْزُونَ فِتْنًا مِنَ النَّاسِ	٧٤
١٧٦	أنس بن مالك	يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٧٥
٢٠	أبو سعيد الخدري	يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَتَا جِرْهُمُ	٧٦
١٤٤	عبد الله بن عمر	يَكُونُ خَلْفِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً	٧٧



ثالثاً: فهرس الأعلام الوارد ذكرهم في النصّ المحقق

رقم الصفحة	الاسم	م
٢١٠	ابن القَيْم	.١
١٣٨	ابن المُعَلِّم	.٢
٢٠٩	جمالُ الدِّينِ مُحَمَّد بنِ يُوْسُف	.٣
٢١١	الرَّيْبِيعُ بنُ حُنَيْنٍ	.٤
١٨٥	علي بن عبدِ العالِي	.٥
١٣٦	مُحَمَّد البرزَنْجِيّ	.٦
١٧٩	مُحَمَّد بنِ بَابُوْنَه القُمَّيِّ	.٧
٢٠٧	نور الدِّينِ عَلِيّ السّمهُودِي	.٨
٢١١	تَوْفُّ البِكالِي	.٩

رابعاً: فهرس المصادر والمراجع^(١)

أولاً: كتب أهل السنة:

- ١- الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار؛ يوسف بن عبد الله النمري المعروف بـ(ابن عبد البر)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م).
- ٢- إصلاح المساجد من البدع والعوائد؛ محمد جمال الدين القاسمي، خرج أحادثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الخامسة (١٤٠٣هـ).
- ٣- أصول السنة؛ أحمد بن حنبل الشيباني - رواية عبدوس بن مالك العطار -، شرح وتحقيق: الوليد ابن محمد نبيه بن سيف النصر، تقديم: محمد عيد العباسي، الناشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية، (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).
- ٤- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية - عرض ونقد-؛ أ. د. ناصر بن عبدالله القفاري، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).
- ٥- الاعتصام؛ إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بـ(الشاطبي)، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن الشقي، د. سعد بن عبدالله آل حميد، د. هشام بن محمد الصيني، نشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى، (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).
- ٦- الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام، المُسمَّى: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والتواظر؛ عبدالحق بن فخر الدين الحسني، نشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)^(٢).
- ٧- الأعلام؛ خير الدين بن محمود الزركلي، نشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الخامسة عشر، (٢٠٠٢م).

(١) راعيت في ترتيبه، الترتيب على الحروف الهجائية.

(٢) هذه الطبعة في ثلاثة مجلدات، تتضمن ثمانية أجزاء.

- ٨- الأعيان الخيار في أسلاف الرجال، محمد أسعد بن هاشم الحسيني الطيار، تحقيق: بلال محمد أبو حويه، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، (١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م).
- ٩- الافتراق؛ مفهومه أسبابه، سبيل الوقاية منه؛ أ.د. ناصر بن عبدالكريم العقل، نشر: دار الوطن للنشر، دار المسلم للنشر- الرياض، الطبعة الأولى، بدون تاريخ نشر.
- ١٠- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم؛ أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: أ.د. ناصر بن عبدالكريم العقل، نشر: دار عالم الكتب-بيروت، الطبعة السابعة، (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م).
- ١١- إكمال المعلم بفوائد مسلم؛ للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق د. يحيى إسماعيل، نشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- مصر، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).
- ١٢- الإمام المحدث الفقيه الشيخ محمد حياة السندي مسند الحجاز ورئيس علماء المدينة المنورة في عصره؛ عبد الباقي بن محمد إدريس السندي، (مكتوب بخط اليد).
- ١٣- الأنساب؛ لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، نشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية دار الجنان، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).
- ١٤- أهل السنة والجماعة معالم الانطلاقة الكبرى؛ محمد عبد الهادي المصري، نشر: دار الإعلام الدولي- القاهرة، بدون طبعة، (١٩٩٢م).
- ١٥- إيضاح تمكثون في انذيل على كشف انظون؛ إسماعيل بانسا أتبعادي، نشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ١٦- إيقاظ همم أولى الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأعصار؛ صالح بن محمد بن نوح العمري، الشهير ب(الفلاني)، تحقيق: أبو عماد السخاوي، نشر: دار الفتح - الشارقة، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
- ١٧- البحر الرائق شرح كنز الدقائق؛ لزين الدين ابن نجيم الحنفي، نشر: دار المعرفة - بيروت.
- ١٨- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، نشر: هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).

- ١٩ - بذل المجهود في إثبات مشابهة الراضة لليهود»، أ.د. عبدالله الجميلي، مكتبة الغرباء الأثرية.
- ٢٠ - تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، محمد بن جرير الطبري، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤١١هـ = ١٩٩١م).
- ٢١ - التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ط. دار المعارف العثمانية.
- ٢٢ - تاريخ بغداد؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).
- ٢٣ - تحفة الأئام بالعمل بحديث النبي عليه الصلاة والسلام؛ محمد حياة السندي، تحقيق: د. طه بن علي بوسريح، نشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).
- ٢٤ - تحقيق التصوص ونشرها؛ عبدالسلام بن محمد هارون، نشر مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ.
- ٢٥ - التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- ٢٦ - تفسير القرآن العظيم؛ إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي، الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م).
- ٢٧ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ يوسف بن عبد الله النمري المعروف بـ(ابن عبدالبر)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، (١٣٨٧س).
- ٢٨ - ثبت الإمام السفاريني الحنبلي، وإجازاته لطائفة من أعيان علماء عصره؛ محمد بن أحمد السفاريني، تحقيق وتعليق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ٢٩ - جامع البيان في تأويل القرآن؛ محمد بن جرير بن يزيد الطبري، نشر: دار هجر - القاهرة.
- ٣٠ - الجامع الكبير - سنن الترمذي؛ محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، (١٩٩٨م).
- ٣١ - الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).

- ٣٢- الجامع لأحكام القرآن؛ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، نشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٣- اللجنة في عقائد أهل السنة؛ محمد حياة السندي، تحقيق: أ.د. عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، نشر: مكتبة الأسدى - مكة، الطبعة الأولى، (١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م).
- ٣٤- الحجة القوية في الردّ على مَنْ قدح في الحفاظ ابن تيمية؛ محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي التتوي السندي، تحقيق: أ.د. عبد القيوم بن عبد الغفور السندي، تقديم: أ.د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي، نشر: مكتبة الأسدى - مكة، الطبعة الأولى، (١٤٢٣ هـ).
- ٣٥- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة؛ لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: د. محمد بن ربيع المدخلي، نشر: دار الراجية - الرياض، (١٤١٩ هـ = ١٩٩٩ م).
- ٣٦- خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه؛ محمد ناصر الدين بن نوح الألباني، نشر: مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٣٧- الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام؛ أ.د. ناصر بن عبد الكريم العقل، دار إشبيلية للنشر والتوزيع.
- ٣٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛ أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، نشر دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ هـ.
- ٣٩- درهم النصر في وضع النبيين تحت أشرة: محمد هانم بن عبد الغفور انخارني انتتوي السندي، تحقيق: نعيم أشرف نور أحمد، تقديم: عبدالفتاح أبو غدة، نشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، الطبعة الأولى (١٤١٤ هـ).
- ٤٠- ديوان الصباية؛ شهاب الدين أحمد بن أبي حجلة المغربي، الشاملة.
- ٤١- ديوان المتنبي؛ لأبي الطيب أحمد بن حسين المُتنبّي، تصحيح مصطفى السقّا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، (١٣٧٦ هـ = ١٩٥٦ م).
- ٤٢- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ضبطه وشرحه عبدالرحمن البرقوقي، دار الأندلس - بيروت، الطبعة الثالثة، (١٩٨٣ م).
- ٤٣- الرّسالة الغزّونية؛ لعبد الواحد وعبدالرحيم ابني عبدالله الغزنوي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن حمد العسكر، نشر: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، (١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م).

- ٤٤ - رسالة في الرد على الرافضة! ؛ محمد بن عبد الوهاب التميمي، تحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، نشر: دار المأمون للتراث - دمشق، (١٤٠٠هـ).
- ٤٥ - رسالة في الرد على الرافضة! ؛ محمد بن عبد الوهاب التميمي، تحقيق: عبدالرزاق بن صالح النهي، تقديم: جماعة من العلماء، نشر دار الآثار - صنعاء، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م).
- ٤٦ - رسالة في حكم إعفاء اللحي، محمد حياة السُّندي، تحقيق: د. عبدالمجيد جمعة طه، تقديم: د. محمد علي فركوس، نشر: دار الفضيلة - الجزائر، الطبعة الأولى، (١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).
- ٤٧ - سبحة المرجان في آثار هندستان، غلام علي آزاد الحسيني الواسطي البلكرامي، تحقيق: محمد سعيد الطريحي، نشر: أكاديمية الكوفة - هولندا، الطبعة الأولى، (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م).
- ٤٨ - السحاب المرموم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم، المعروف بـ«أبجد العلوم»؛ صدِّيق حسن خان القُنَّوجي.
- ٤٩ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، محمد ناصر الدين بن نوح الألباني، نشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- ٥٠ - سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر؛ محمد خليل بن علي المرادي، نشر: دار البشائر، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- ٥١ - السُّنة والرَّد على الجهمية؛ لعبدالله ابن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد بن علي القُفَيْلي، دار ابن الجوزي - القاهرة، (١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م).
- ٥٢ - السُّنة؛ لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد النخلاف، تحقيق: د. سفيان الزمراني، نشر: دار الراجية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٥٣ - سنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد - وماجه اسم أبيه يزيد - القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).
- ٥٤ - سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السَّجِسْتَانِي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمَّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).
- ٥٥ - سنن الدَّارَقُطْنِي؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م).
- ٥٦ - السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن الخُسْرُو جردى البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

- ٥٧- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شليبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م).
- ٥٨- سير أعلام النبلاء؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، (١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م).
- ٥٩- السيرة النبوية؛ عبد الملك بن هشام المعافري، المشهور بـ(ابن هشام)، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرون، نشر: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.
- ٦٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العسكري، تحقيق: محمود بن عبد القادر الأرنؤوط، تخريج: عبد القادر الأرنؤوط، نشر دار ابن كثير - دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م).
- ٦١- شرح العقيدة الطحاوية؛ صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الدمشقي، تحقيق: أحمد شاكر، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد - السعودية، الطبعة: الأولى (١٤١٨ هـ).
- ٦٢- شعب الإيمان؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجْردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، إشراف: مختار أحمد النَّدوي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، (١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٣ م).
- ٦٣- الشُّفا بالتعريف بحقوق المُصطفى؛ عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨ م).
- ٦٤- الشيخ محمد بن عبد الوهاب، عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية، وثناء العلماء عليه؛ أحمد بن حجر بم محمد آل بوطامي، قدّم له وصححه: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، مطبعة الحكومة - مكة، (١٣٩٥ هـ).
- ٦٥- الشيعة والمسجد الأقصى؛ لطارق أحمد حجازي. نشر لجنة الدفاع عن عقيدة أهل فلسطين.
- ٦٦- صحيح الجامع الصغير وزياداته؛ محمد ناصر الدين بن نوح بن نجاتي الألباني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت، (١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م).

- ٦٧- الصمت وآداب اللسان؛ لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، نشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٦٨- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة؛ لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، نشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٦٩- طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلى، بدون تحقيق، دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.
- ٧٠- الطبقات الكبرى؛ لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، نشر دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
- ٧١- عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي؛ د. صالح بن عبد الله بن عبد الرحمن العبود، نشر: المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- ٧٢- عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام؛ عبد المحسن بن حمد البدر، بدون نشر وتاريخ طبعة.
- ٧٣- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية؛ لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).
- ٧٤- انعلم؛ لأبي حنيفة زهير بن حرب النسائي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: دار المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.
- ٧٥- عنوان المجد في تاريخ نجد؛ عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الطيف آل الشيخ، نشر: دار الملك عبدالعزيز - الرياض، الطبعة الرابعة، (١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).
- ٧٦- فتاوى السبكي؛ لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، نشر: دار المعرفة - بيروت، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.
- ٧٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، نشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.

- ٧٨- فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور؛ محمد حياة السندي، تحقيق أ.د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثالثة، (١٤١٩هـ).
- ٧٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٨٠- فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، عبدالحی بن عبدالكبير الکتانی، نشر: دار الغرب الإسلامي - بیروت، تحقیق: إحسان عباس، الطبعة الثانية، (١٩٨٢م).
- ٨١- القاموس المحيط؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبع التاسعة، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).
- ٨٢- الكامل في ضعفاء الرجال؛ لأبي أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر - بيروت، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م).
- ٨٣- كتاب السنة، ومعه (ظلال الجنة في تخريج السنة)؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، الشهير بـ(ابن أبي عاصم)، تخريج: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م).
- ٨٤- لسان العرب؛ محمد بن مكرم بن منظور المصري، لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور المنصاري الإفريقي، نشر: دار صادر - بيروت، نطبعة اثنتان، ١٤١٤هـ.
- ٨٥- لسان الميزان؛ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).
- ٨٦- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرر المضوية في عقد الفرقة المرضية؛ لأبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، نشر: مؤسسة الخافقين ومكبتها - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ٨٧- المجتبي من السنن = السنن الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ٨٨- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة، بدون طبعة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- ٨٩- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة؛ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، جمع وترتيب وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر، نشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء - السعودية، بواسطة: دار أصدقاء المجتمع، ١٤٣٣هـ.
- ٩٠- المفاتيح في شرح المصاييح؛ مظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسين الزيداني، المشهور بـ(المُظهِري)، تحقيق: لجنة مختصة من المُحققين، بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٠م.
- ٩١- محمد بن عبد الوهاب مصلح مظلوم ومُفتى عليه؛ مسعود الندوي، ترجمة وتعليق: عبدالعليم البستوي، إشراف وتصحيح: د. محمد تقي الدين الهالالي، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة السعودية، بدون رقم طبعة، ١٤٢٠هـ.
- ٩٢- مختار الصحاح؛ محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، نشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، بدون طبعة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ٩٣- المستدرک علی الصحیحین، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٩٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن إسماعيل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ٩٥- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، نشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- ٩٦- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

- ٩٧- مُسند الموطأ؛ عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد الجوهري، د الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بوسريح، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ٩٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار؛ للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي، نشر: المكتبة العتيقة، ودار التراث، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.
- ٩٩- مشاهير علماء نجد وغيرهم؛ عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، نشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- ١٠٠- مصباح الظلام في الرد على من كذّب على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام؛ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ، تحقيق د. عبدالعزيز بن عبدالله آل حمد، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).
- ١٠١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛ أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، عناية: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - بيروت، الطبعة الثانية، (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
- ١٠٢- المعجم الأوسط؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نشر دار الحرمين - القاهرة، (١٤١٥هـ).
- ١٠٣- مُعجم المناهي اللفظية؛ د. بكر بن عبدالله أبو زيد، نشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة الثالثة، (١٤١٧هـ).
- ١٠٤- معجم أمّونيين؛ عمر رضا كحانة، نشر: مكتبة النمتنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ١٠٥- معجم مقاييس اللغة؛ أحمد بن فارس بن زكريا، الشهير بـ(ابن فارس)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الفكر - بيروت، (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).
- ١٠٦- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين؛ علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، عُنِي بتصحيحه: هلموت ريتز، نشر دار فرانز شتايز - ألمانيا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٩م.
- ١٠٧- مقدمة ابن خلدون؛ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: د. علي عبدالواحد وافي، نشر: مكتبة الأسرة - القاهرة، الطبعة الأولى، (٢٠٠٦م).
- ١٠٨- الملل والنحل؛ محمد بن عبدالكريم الشَّهْرَسْتَانِي، نشر: مؤسسة الحلبي، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.

- ١٠٩- المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات؛ أ. د. حاتم بن صالح الضّامن، مكتوب بخط يده.
- ١١٠- منهج الثقافة الإسلامية، ضمن سلسلة الأوف والضّاماد: (١)؛ مُحب الدّين بن أبي الفتح بن عبدالقادر الخطيب، نشر: المكتبة السلفية - القاهرة.
- ١١١- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة؛ إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف د. مانع بن حماد الجهني، نشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، (١٤٢٠هـ).
- ١١٢- موقف أصحاب الأهواء والفرق من السنة النبوية ورواتها، جذورهم ووسائلهم وأهدافهم قديمًا وحديثًا؛ محمد بن مطر الزهراني، نشر: مكتبة الصديق للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ١١٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م).
- ١١٤- زهة رياض الإجازة المستطابة بذكر مناقب المشايخ أهل الرواية والإصابة؛ لأبي الزين عبدالخالق بن علي بن الزين المزجاجي، تحقيق: مصطفى عبدالكريم الخطيب، وعبدالله محمد الحبشي اليمني، نشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
- ١١٥- نفحات العنبر في تراجم أعيان وفضلاء اليمن في القرن الثاني عشر؛ إبراهيم بن عبدالله بن إسماعيل الصنعاني الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).
- ١١٦- النَّفس اليماني والرُّوح الرُّوحاني في إجازة القضاة من بني الشوكاني؛ عبدالرحمن بن سليمان الأهدل، تحقيق: عبدالله بن محمد الحبشي، نشر: دار الصمعي - الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م).
- ١١٧- الوافي بالوفيات؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، نشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).
- ١١٨- وسطية أهل السنة بين الفرق؛ د. محمد باكريم محمد باعبدالله، دار الراية للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).

ثانيًا: كتب الشيعة:

- ١١٩- أصل الشيعة وأصولها؛ محمد الحسين آل كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، نشر: مؤسسة الإمام علي.
- ١٢٠- الأصول من الكافي أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، نشر دار الكتب الإسلامية مرتضى آخوندى تهران- بازار سلطاني- الطبعة الثالثة (١٣٨٨هـ).
- ١٢١- أعيان الشيعة؛ محسن الأمين، نشر: منشورات دار التعارف - بيروت، بدون طبعة، وتاريخ نشر.
- ١٢٢- الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد؛ محمد بن الحسن الطوسي، ناشر: منشورات مكتبة جامع جهلستون - طهران، سنة الطبع: ١٤٠٠هـ.
- ١٢٣- أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل؛ محمد بن الحسن الخُرّ العاملي، طبع النجف - العراق، عام ١٣٨٥هـ، منشورات مطبعة الآداب.
- ١٢٤- الأنوار النعمانية؛ نعمة الله الجزائري، نشر: دار القارئ - دار الكوفة، الطبعة الأولى، (٢٠٠٨م).
- ١٢٥- أوائل المقالات؛ محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم، الشهير بـ(المفيد)، نشر: دار المفيد - بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ١٢٦- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي - مؤسسة الرافد - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية المصححة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢٧- البرهان في تفسير القرآن؛ هاشم البحراني، حققه وعلق عليه: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، نشر: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.
- ١٢٨- تفسير القرآن الكريم = تفسير شبر؛ عبد الله شبر، نشر: شركة مكتبة الألفين، الطبعة الأولى، (٢٠٠٦م)
- ١٢٩- تفسير نور الثقلين؛ عبد علي! بن جمعة العروسي الحوزي، تصحيح: هاشم الرسولي، نشر: انتشارات اسماعيليان، الطبعة الأولى، بدون تاريخ نشر.
- ١٣٠- تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة؛ محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

- ١٣١- تقريب المعارف؛ أبو الصلاح تقي بن نجم الحلبي، تحقيق: فارس تبريزيان الحسون، نشر: فارس تبريزيان، ١٤١٧هـ.
- ١٣٢- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة؛ يوسف البحراني، حققه وعلق عليه: محمد تقي الايرواني، نشر: دار الأضواء- بيروت، الطبعة الثانية مصححة، ١٩٨٥م.
- ١٣٣- الذريعة إلى تصانيف الشيعة؛ آغا بزرك الطهراني، نشر: منشورات دار الأضواء-بيروت ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- ١٣٤- رجال النجاشي؛ لأحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، ١٤١٨هـ.
- ١٣٥- روضة الواعظين؛ علي محمد بن الحسن بن علي الفتال، نشر: منشورات الشريف الرضي - قم.
- ١٣٦- رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل؛ السيد علي بن محمد علي الطباطبائي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم. إيران.
- ١٣٧- طبقات أعلام الشيعة، آغا بزرك الطهراني، تحقيق: علي تقي فنروي، نشر دار الكتاب العربي، (١٣٩٠هـ = ١٩٧١م).
- ١٣٨- طرائف المقال في معرفة طبقات الرجال؛ علي أصغر بن محمد شفيح البروجردي، تحقيق: مهدي الرجائي؛ إشراف: محمود المرعشي، نشر: قم المقدسة، بدون تاريخ نشر.
- ١٣٩- عقائد الإمامية؛ محمد رضا المظفر، تقديم: الدكتور حامد سني دار، نشر: انتشارات أنصاريان - قم - إيران.
- ١٤٠- فدك في التأريخ؛ محمد باقر الصدر، نشر: مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للإمام الصدر، مطبعة شريعة - قم - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ١٤١- الفهرست؛ أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، نشر: دار المعرفة بيروت - لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ١٤٢- كتاب الأربعين؛ محمد طاهر القمي الشيرازي، مكتبة روافد الثقافية.
- ١٤٣- كتاب الطهارة، آية الله الخميني، تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، مطبعة مؤسسة العروج، ١٤٢١هـ.

- ١٤٤ - كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد؛ الحسن بن يوسف بن علي ابن المُطَهَّر الحِجَلِّي ، نشر: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت بدون تاريخ طبعة، ونشر!
- ١٤٥ - كنز الفوائد؛ لأبي الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي الطرابلسي، حققه وعلّق عليه: عبدالله نعمة، نشر: دار الأضواء - بيروت، دون رقم طبعة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
- ١٤٦ - المحاسن النفيسة في أجوبة المسائل الخراسانية؛ حسين آل عصفور الدرزي البحراني، منشورات دار المشرق العربي، بيروت - البحرين - الكويت - الإمارات.
- ١٤٧ - المحاسن؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تحقيق: مهدي الرجائي، نشر: المجمع العالمي لأهل البيت - إيران، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.
- ١٤٨ - مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول؛ محمد بن باقر المجلسي، نشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ١٤٠٤هـ.
- ١٤٩ - مسائل الإمامة ومقتطفات من الكتاب الأوسط للمقالات؛ الناشئ الأكبر، تحقيق: يوسف فان، ١٩٧١م، بيروت .
- ١٥٠ - مطالع الأنوار في شرح شرائع الإسلام؛ محمد باقر بن محمد نقى الشفتي الأصفهاني، نشر: مركز إسناد شوري إسلامي - طهران.
- ١٥١ - مناهج الأحكام (كتاب الصلاة)؛ الميرزا أبو القاسم القمي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي - الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- ١٥٢ - مناهج البراعة في شرح نهج البلاغة؛ الميرزا حبيب الله الهاتمي الخوثي، تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي، المطبعة الإسلامية - طهران، نشر: بنياد فرهنگ امام المهدي (عج)، الطبعة الرابعة، (١٣٨٦هـ).
- ١٥٣ - الوجيز في الإمامة والولاية؛ أحمد حسين يعقوب، مكتبة روافد الثقافية.

ثالثاً: المخطوطات:

- ١٥٤ - تَبَّتْ أسانيد وشيوخ محمد حياة السندي (نسخة ١)، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة - الرياض.
- ١٥٥ - تَبَّتْ أسانيد وشيوخ محمد حياة السندي (نسخة ٢)، مركز جمعة الماجد - دبي.
- ١٥٦ - ردُّ قُرَّة العين في البكاء على الحسين؛ محمد حياة السندي، مخطوطات جامعة أم القرى.

١٥٧- رسالة في الرد على القائلين بوحدة الوجود؛ محمد حياة السندي، مجموع مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس.

١٥٨- رسالة في فضائل معاوية؛ محمد حياة السندي، مخطوطات جامعة أم القرى.

رابعًا: المواقع الإلكترونية:

١٥٩- التعليق على رسالة فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور؛ صالح بن عبدالله العصيمي، شريط مسموع، (<http://islamhouse.com/ar/audios/442675>).

١٦٠- الدولة الصفوية في إيران.. التاريخ والمنهاج؛ -مقالة-؛ د. محمد أمحزون، موقع قصة الإسلام، (<http://islamstory.com/ar>).

١٦١- سطور من حياة محدث المدينة الإمام محمد حياة السندي؛ أ. د. عبدالغفور بن عبدالقيوم السندي، كتاب مصور، (<http://uqu.edu.sa/page/ar/176069>).

١٦٢- الشيخ محمد حياة السندي المدني بين مذهب السنة وتأثير النشأة -مقالة-؛ سمير سمراد، شبكة مصابيح العلم، (<http://www.ilmmasabih.com>).

١٦٣- كتب قيمة.. إسلامية بيّنة (٥)-مقالة-؛ محمد خير رمضان يوسف، شبكة الألوكة، (<http://www.alukah.net/culture/0/969>).

١٦٤- مركز الأبحاث العقائدية (شيعي)، (<http://www.aqaed.com/faq/112>).

١٦٥- موجز ترجمة الإمام أبي الحسن السندي الكبير، أ. د. عبدالغفور بن عبدالقيوم السندي، كتاب مسور، (<http://uqu.edu.sa/page/ar/176069>).

١٦٦- موسوعة الفرق المنتسبة للإسلام؛ إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف علوي بن عبدالقادر السقاف، نشر: موقع الدرر السنية على الشبكة العنكبوتية، (<http://www.dorar.net>).

١٦٧- موقع جعفر العاملي (شيعي)، (<http://www.al-ameli.com/edara/index.php>).

١٦٨- موقع محمد ناصر الدين الألباني، (<http://www.alalbany.net/5355>).

خامسًا: مراسلات:

١٦٩- مراسلة مع الشيخ حسن بن داود بوقليل -الجزائر، بتاريخ ١٢/٩/١٤٣٦هـ، وفق: ٢٩/٦/٢٠١٥م.

١٧٠- مراسلة مع الشيخ هاني بن سالم الحارثي -الرياض، بتاريخ ٢٢/٤/١٤٣٦هـ، وفق: ١١/٢/٢٠١٥م.

فهرس الموضوعات

الإهداء أ

الشكر والتقدير ١

التمهيد

مقدمة ٣

أسباب الموضوع ٦

منهج التحقيق والتعليق ٩

القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول

المبحث الأول: أثر نبوة محمد ﷺ وما جاء به من الهدى ١٢

المبحث الثاني: نشأة الافتراق في الأمة الإسلامية وأسبابه ١٦

المبحث الثالث: أهل السنة والجماعة، ومنهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية ٢٣

المبحث الرابع: نشأة التشيع ٤٠

المبحث الخامس: الشيعة، وفرقها ٤٩

المبحث السادس: الرافضة، وأبرز عقائدها ٥٣

المبحث التاسع: موقف أهل السنة من الرافضة ٧٣

الفصل الثاني

ترجمة المصنّف

تمهيد ٨١

المبحث الأول: اسمه، وكُنْيته، ونسبه ٨٣

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية ٨٣

المبحث الثالث: هجرته في طلب العلم ٨٤

المبحث الرابع: شيوخه ٨٥

٨٨	المبحث الخامس: تدريسه في المسجد النبوي
٨٩	المبحث السادس: تلاميذه، والآخذون عنه
٩٣	المبحث السابع: علمه، وعمله، وأخلاقه، وورعه
٩٣	المبحث الثامن: نبذه للتقليد، واهتمامه بالعتيدة
١٠١	المبحث التاسع: مصنفاة
١٠٥	المبحث عشر: مكانته، وثناء العلماء عليه
١٠٧	المبحث الحادي عشر: وفاته

الفصل الثالث

دراسة الكتاب

١٠٩	المبحث الأول: تحقيق عنوانه، وإثبات نسبه لمؤلفه
١١٤	المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه
١١٦	المبحث الثالث: الأحداث التاريخية زمن المؤلف، وانعكاسها على كتابه
١٢٠	المبحث الرابع: نسخ المخطوط
١٢٩	المبحث الخامس: صور المخطوط

القسم الثاني: النصُّ مُحَقَّقًا

١٣٦	مقدمة الكتاب
١٣٨	مَطْلَبٌ: الرِّصِيَّةُ بِالْخِلَافَةِ
١٤٢	مَطْلَبٌ: إِنْكَارُ حَقِيْقَةِ خِلَافَةِ الْخُلَفَاءِ <small>رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ</small>
١٤٨	مَطْلَبٌ: دَعْوَاهُمْ أَنْ تَدَادُ الصَّحَابَةَ <small>رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ</small>
١٥٠	مَطْلَبٌ: دَعْوَاهُمْ نَقْضُ الْقُرْآنِ
١٥٢	مَطْلَبٌ: السَّبُّ
١٥٨	مَطْلَبٌ: التَّفِيْهُ
١٦٠	مَطْلَبٌ: سَبُّهُمْ لِعَائِشَةَ الْمُبْرَاءَةَ <small>رَضِيَ اللهُ عَنْهَا</small>
١٦٥	مَطْلَبٌ: تَكْفِيْرُ مَنْ حَارَبَ عَلِيًّا <small>رَضِيَ اللهُ عَنْهُ</small>
١٦٧	مَطْلَبٌ: إِهْمَاتُهُمْ بِأَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ <small>رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ</small>

- ١٦٨ مَطْلَبٌ: دَعَوَاهُمْ انْحِصَارُ الْخِلَافَةِ بِأَثْنِي عَشَرَ
- ١٦٩ مَطْلَبٌ: الْعِصْمَةُ
- ١٧٠ مَطْلَبٌ: فَضْلُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ١٧٣ مَطْلَبٌ: نَفْيُ ذُرِّيَةِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ١٧٥ مَطْلَبٌ: خِلَافَتُهُمْ فِي خُرُوجِ غَيْرِهِمْ مِنَ النَّارِ
- ١٧٧ مَطْلَبٌ: مُخَالَفَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ
- ١٧٩ مَطْلَبٌ: الرَّجْعَةُ
- ١٨١ مَطْلَبٌ: زِيَادَتُهُمْ فِي الْأَذَانِ
- ١٨٢ مَطْلَبٌ: الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ
- ١٨٤ مَطْلَبٌ: الْعِصْمَةُ
- ١٨٥ مَطْلَبٌ: الْمُتَعَةُ
- ١٨٨ مَطْلَبٌ: النَّكَاحُ بِإِلا وَلِيِّ وَشُهُودِ
- ١٩٢ مَطْلَبٌ: وَطْئُ الْجَارِيَةِ بِالْإِبَاحَةِ
- ١٩٣ مَطْلَبٌ: الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتَيْهَا، وَالْمَرْأَةِ وَخَالَتَيْهَا
- ١٩٥ مَطْلَبٌ: إِبَاحَتُهُمْ [إِتْيَانِ] الْمَرْأَةِ فِي دُبُرِهِنَّ
- ١٩٦ مَطْلَبٌ: مَسْحُ الرَّجْلَيْنِ
- ١٩٨ مَطْلَبٌ: [النَّظَرُ بِالنَّارِ فِي نَفْسِ وَاسِعٍ]
- ٢٠٠ مَطْلَبٌ: نَفْيُ الْقَدَرِ
- ٢٠٢ مَطْلَبٌ: تَشَابُهُهُمْ بِالْيَهُودِ
- ٢٠٥ مَطْلَبٌ: مَشَابَهُتُهُمْ بِالنَّصَارَى
- ٢٠٦ مَطْلَبٌ: مَشَابَهُتُهُمْ بِالْمَجُوسِ
- ٢١١ خاتمة

الخاتمة

- ٢١٥ النَّتَائِجُ
- ٢١٦ التَّوَصِيَاتُ

٢١٨ الملاحق

الفهارس

٢٢٣ فهرس الآيات القرآنية
٢٢٧ فهرس الأحاديث والآثار
٢٣١ فهرس الأعلام
٢٣٢ فهرس المصادر والمراجع

تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ

ملخص

تناول البحث تحقيق ودراسة لمخطوطٍ من الأهمية بمكان: «ركضة في ظهر الرافضة»؛ للإمام محمد حياة السندي المتوفى سنة (١١٦٣هـ)، وهو مع شهرة مُصنّفه إلا أنه لم يسبق تحقيقه تحقيقاً علمياً!

وتكمن أهميته في موضوعه المُتعلق بالرد على فرقة الرافضة، وبيان قبائحها في العقائد والأحكام والعبادات. واشتمل البحث على: تمهيد، وقسمين، وخاتمة.

* أما التمهيد؛ ففيه: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث، ومنهج التحقيق.

* والقسم الأول: الدراسة. وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: (نشأة الافتراق في الأمة، والتعريف بأهل السنة، ثم الشيعة)، وهو من صنع

الباحث، وفيه سبعة مباحث:

أولها عن أثر نبوة محمد ﷺ وما جاء به من الهدى، ثم نشأة الافتراق وأسبابه. ثم التعريف بأهل السنة والجماعة ومنهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية. ثم نشأة الشيعة، وفرقها، وأبرز عقائدهم. وختاماً موقف أهل السنة من الرافضة.

والفصل الثاني: في ترجمة المُصنّف: ويشتمل على أحد عشر مبحثاً بعد التمهيد:

وفيه ترجمة مُفصلة للمصنّف؛ اسمه، ونسبه ومولده، ونشأته العلمية، وتدرسه في المسجد النبوي، وتلاميذه. ثم نبذه للتقليد، واهتمامه بالعقيدة. وكذا مصنّفاته. ومكانته، وثناء العلماء عليه. وانتهاءً بوفاته.

والفصل الثالث: في دراسة المخطوط:

ويشتمل على خمسة مباحث: تحقيق عنوانه، وإثبات نسبه لمؤلفه. ومنهج المؤلف في كتابه. والأحداث التاريخية وتأثيرها في كتابه، ثم نسخ المخطوطات، وصورها.

أما القسم الثاني: تحقيق نص المخطوط والتعليق عليه:

والذي جاء في عرض جملة من عقائد الرافضة الفاسدة؛ كدعواهم نقص القرآن، وارتداد الصحابة، وسبهم عائشة، والعصمة، وغير ذلك، ومسائلهم الفقهية الكاسدة؛ كالمتمعة، ووطيء الجارية، والجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وزيادتهم في الأذان، ورد المُصنّف عليها.

وخلّصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات؛ أبرزها:

١. التمسك بالوحيين، وفهم نصوصهما على طريقة الصحابة هو العاصم من الفتن.

٢. التَّشْيِيعُ بِمَعْنَاهُ الْأَوَّلِ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِ الْأَصُولِ، مِنْهَا: تَفْضِيلُ عَلِيِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَمَّا مَعْنَاهُ الْيَوْمَ؛ فَهُوَ الطَّعَنُ فِي الصَّحَابَةِ، وَتَكْفِيرِهِمْ، وَالْوُقُوعُ فِي أَعْرَاضِ أَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْقَوْلُ بِتَحْرِيفِ الْقُرْآنِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

٣. إِنَّ الرَّاغِضَةَ مِنْ أَشَدِّ الْفُرْقِ عِدَاءٌ لِلسُّنَّةِ وَأَهْلِهَا، وَمِنْ أَكْثَرِ الْفُرْقِ الَّتِي سَجَّلَ التَّارِيخُ خِيَانَاتِهَا لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ عِبْرَ الْقُرُونِ؛ مُنَشِّئُهَا ابْنُ سَيِّدِ الْيَهُودِيِّ، وَعَقِيدَتُهَا مَزِيجٌ مِنْ عَقَائِدِ الْمِلَلِ وَالنَّحْلِ؛ (الْيَهُودِيَّةِ، وَالنَّصْرَانِيَّةِ، وَالْمَجُوسِيَّةِ، وَالصَّابِئَةِ، وَالْقَدْرِيَّةِ، وَغَيْرِهَا).

٤. كَشَفَتِ الدِّرَاسَةُ عَنِ حَيَاةِ عَالِمٍ فَدٍّ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ فِي الْقَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ. وَخُتِمَتِ الْأَطْرُوحَةُ بِالتَّوَصِيَّاتِ. ثُمَّ: الْمَلَا حَقُّ.

ABSTRACT

The research presented a study and investigation of an important manuscript which is a: (kick in the back of Shiites); the Imam Muhammad Hayat Sindi deceased year (1163 AH), In spite of the fame of its author, the manuscript hadn't any scientific investigation .the importance lies in the theme responded to rejecting the beliefs of Shiites and a statement of their scandals in beliefs, judgments and worshippings. The re search included: an introduction, two parts and a conclusion.

In the introduction we find; the importance of the subject, the reason of chosing it, the plan of the research and the methodology of the research .

The first section: it included the study In three chapters.

Chapter I: (the emergence of separation in the nation, the definition of Ahalalsonna , then the Shiites), made by the researcher, and in it there is seven topics,

The first is the impact of the prophethood of Mohammed (pbuh) and Alhuda he brought with him, the emergence of separation and its causes. Then a defination of Ahalalsonna and their correct beliefs, then the emergence of Shiites their parties their most prominent beliefs, Finally, the position of the Sunna from the Shiites.

The second chapter (a background of the auther): It includes eleven topics after the introduction: and the detailed background of the author, his name, his birth and attribution, the scientific growing, his teaching at the Prophet's Mosque, his students. How he rejected to imitate, his great interest in faith,. His prestige, scientists praise on him. And his death .

The third chapter in the study of the manuscript It includes five sections: the investigation of its title, attributing the book to its author, the methodology of the author in his book, the historical events and their impact on his book, and then, copping the manuscripts and their images .

The second section: the investigation of the manuscript text and presenting a comment on it .

•It presented some of the corrupted beliefs such as their claim that there is a lack in our Koran, that some of our prophets companions had recoiled , defaming Aisha, the infallibility, ,some of their corrupted Fiqih issues;such as almotah, intercouring the little girl, marrying a woman and her aunt together , increasing words to the legal Azan and how the author demolished them .

The study results and recommendations .

1. Adhering to the two revelations and understanding their texts in the same way of our prophets companions is the main protection of seditions ..

2 .Shiism first was limited to certain assets, including: preference Ali to Abu Bakr and Umar, but its meaning today is defaming our prophets companions,

3. Shiites are the most hostile to Alsonna and Ahalalsonna and the history recorded that they betrayed the Islam and muslims through centuries.Its founder is the Jewish Ibn spa, their is a mix of doctrines such as.Khianadtha, Judaism, Christianity, and Parsee, the Sabians, fatalism, and others

Islam

4.The study revealed about the life of an extraordinary scholar of in the twelfth century. In conclusion, the thesis is concluded with recommendations and suppliments.

1247845